
الاتفاق النووي الإيراني وتوازن
القوى في منطقة الشرق الأوسط

مصطفى سعد



الطبعة الأولى

الكتاب : الاتفاق النووي الإيراني

وتوازن القوى في منطقة الشرق الأوسط

تأليف : مصطفى سعد سيد

التصميم والإخراج الفني : دار الرضا

للطبوع والنشر

رقم الإيداع بدار الكتب : ٢٠٢١/٤٤٢٨ م

الترقيم الدولي : 978-977-843-308-1

رئيس مجلس الإدارة

عاطف الجندي

المدير العام

رضا عبادة

مدير الطبوع والنشر

العزب فتحي

٤ شارع مهندس عبدالمنعم – أرض أولاد علام

منطي – شبرا الخيمة – القاهرة الكبرى

ت : ٠١٢٢٢٩٥٠٢٩٢ – ٠١٠١٧٧٥٦٦٧٠

تصميم الغلاف م / هدى فتحي

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

"بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ
وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ
وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

"صدق الله العظيم"

(سورة التوبة " الآية ١٠٥ ")

الإهداء

أهدى هذا العمل
المتواضع
إلى روح أبي الغالية

مصطفى سعد سيد

(أ) فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٤ - ١	المقدمة
٦ - ٥	الفصل الاول: الاتفاق النووي الإيراني
٤٩ - ٧	المبحث الأول: البرنامج النووي الإيراني وتطورات حتى توقيع الاتفاق عام ٢٠١٥م
٧٤ - ٥٠	المبحث الثاني: البيئة المحيطة بالاتفاق
١٠٤ - ٧٥	المبحث الثالث: خصائص الاتفاق النووي
١٠٦ - ١٠٥	الفصل الثاني: القوى الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط
١٤١ - ١٠٧	المبحث الأول: عناصر قوة الدولة الشاملة للقوى الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط
١٦١ - ١٤٢	المبحث الثاني: أهداف وطموحات إيران الإقليمية
٢٠٠ - ١٦٢	المبحث الثالث: مواقف القوى الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط في أهم قضايا المنطقة
٢٠٢ - ٢٠١	الفصل الثالث: أثر الاتفاق النووي الإيراني في توازن القوى بالشرق الأوسط
٢٣٢ - ٢٠٣	المبحث الأول: توازن القوى في الشرق الأوسط في ضوء

	الاتفاق النووي
٢٥١-٢٣٣	المبحث الثاني: الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وأثره في حالة التوازن الناشئة عنه
٢٨٩-٢٥٢	المبحث الثالث: مستقبل توازن القوى بمنطقة الشرق الأوسط
٣٠٤ - ٢٩٠	الخاتمة: نتائج الدراسة والسيناريوهات المتوقعة
٣٢٧ - ٣٠٥	قائمة المراجع

(ب) قائمة الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
١١٢	التقسيم العرقي للسكان في ايران	شكل (١)
١١٢	التقسيم الطائفي للسكان في ايران	شكل (٢)
١١٨	التقسيم العرقي للسكان في تركيا	شكل (٣)
١١٨	التقسيم الطائفي للسكان في تركيا	شكل (٤)
١٢٣	التقسيم الطائفي للسكان في اسرائيل	شكل (٥)
١٢٩	التقسيم الطائفي للسكان في السعودية	شكل (٦)
١٣٥	التقسيم الطائفي للسكان في مصر	شكل (٧)
٢٢٣	المقارنة بين الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط في مؤشر الكتلة الحيوية	شكل (٨)
٢٢٤	المقارنة بين الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط في مؤشر القوة العسكرية	شكل (٩)
٢٢٧	المقارنة بين الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط في مؤشر القوة الاقتصادية	شكل (١٠)
٢٢٨	المقارنة بين الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط في مؤشر القوة العلمية والتكنولوجية	شكل (١١)
٢٢٩	المقارنة بين الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط في مؤشر الاهتمام بالقضايا الدولية	شكل (١٢)
٢٣٠	المقارنة بين الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط في مؤشر قوة الدولة	شكل (١٣)

قائمة الخرائط

الصفحة	اسم الشكل	رقم الخريطة
١١١	الموقع الجغرافي والبيانات الاساسية لجمهورية ايران	خريطة (١)
١١٧	الموقع الجغرافي والبيانات الاساسية لجمهورية تركيا	خريطة (٢)
١٢٢	الموقع الجغرافي والبيانات الاساسية لجمهورية اسرائيل	خريطة (٣)
١٢٨	الموقع الجغرافي والبيانات الاساسية للمملكة العربية السعودية	خريطة (٤)
١٣٣	الموقع الجغرافي والبيانات الاساسية لجمهورية مصر العربية	خريطة (٥)

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
٢٠٨	مؤشرات الكتلة الحيوية للدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط	جدول (١)
٢٠٩	مؤشرات القوة العسكرية للدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط عام ٢٠١٧م	جدول (٢)
٢١١	مؤشرات القوة الاقتصادية للدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط عام ٢٠١٧م	جدول (٣)
٢١٢	مؤشرات القوة العلمية والتكنولوجية للدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط عام ٢٠١٦م	جدول (٤)
٢٢٠	مؤشرات قدرة النفوذ الإقليمي للدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط	جدول (٥)

أولاً المقدمة:

اكتسبت منطقة الشرق الأوسط أهميتها الاستراتيجية في العصر الحديث بوقوعها بين طرفي معادلة الإنتاج الصناعي، التي تتطلب مصانع وآلات وقدرة على التصنيع من ناحية، وهو ما توافر للدول الأوروبية التي شهدت انطلاق الثورة الصناعية في القرن السادس عشر، ومن ناحية أخرى المواد الخام اللازمة لازدهار الصناعة، وهي ما تمتعت به منطقة الشرق الأقصى في الصين والهند وجنوب شرق آسيا. ذلك الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط جعلها تشرف على طرق الملاحة والتجارة العالمية، وهو ما دفع الدول الصناعية في أوروبا - وفي إطار سعيها إلى تأمين إمدادات المواد الخام من الشرق الأقصى - إلى قيادة حركة استعمارية كبرى للعديد من مناطق الشرق الأوسط.

ومع بدايات القرن العشرين تعاضت الأهمية العالمية لمنطقة الشرق الأوسط ارتباطاً باكتشاف النفط - المصدر الرئيسي للطاقة في العالم المعاصر - بالعديد من دوله خاصة دول الخليج العربي، ما جعل المنطقة تحتل مرتبة متقدمة على سلم الأولويات السياسية للقوى الدولية المسيطرة على النظام الدولي؛ فأضحت ساحة للتنافس الدولي، وباتت السيطرة على ذلك الإقليم وضبط تفاعلاته هدفاً رئيسياً لكل القوى القائمة للنظام الدولي، وشكل السعي الدولي للهيمنة على تلك المنطقة الاتجاهات الرئيسية للحرب والسلام في المنطقة طوال القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين^{هـ}. غير أن ما شهدته وتشهده الساحة الشرق أوسطية من أحداث لا يمكن عزوه فقط لتفاعلات القوى الدولية الساعية للهيمنة على المنطقة، فهناك دور تلعبه المنظمات الإقليمية والدولية (الأمم المتحدة - جامعة الدول العربية - حلف الشمال الأطلسي)، كما أن هناك قوى إقليمية فاعلة ذات أدوار رئيسة فيما شهدته وتشهده المنطقة من أحداث وأزمات.

وقد بدأ ظهور القوى الفاعلة إقليمياً - ويقصد بها الدول الأكثر تأثيراً في المنطقة وتطوراتها - اعتباراً من خمسينيات القرن الماضي، حيث قادت مصر نظاماً إقليمياً عربياً ظهرت فيه القدرة المصرية على التأثير في السياسات العربية واستمر ذلك حتى عام ١٩٧٨. ومنذ ذلك العام بدأ التنافس العربي - العربي على قيادة الإقليم، فسعى العراق إلى تقديم نفسه بديلاً لمصر - التي وقعت اتفاقية سلام مع إسرائيل وخرجت من دول المواجهة معها وقاطعتها الدول العربية - في مواجهة إسرائيل لاكتساب القبول الإقليمي لدوره الذي تعاضم بخوضه حرباً طويلة مع إيران، والتي ترتب عليها تدفق الدعم الخليجي للعراق باعتباره خط الدفاع الأول ضد المد الثوري الإيراني، كما تعاضم الدور السعودي في منطقة الخليج العربي عبر ما قدمته من معونات ومساعدات للقضايا العربية المختلفة، واستمرت تلك الفترة حتى عام ١٩٩١.

واعتباراً من ذلك التوقيت بدأ نفوذ بعض الفاعلين الدوليين من غير العرب يمتد داخل المنطقة سواء عبر سياسات مباشرة، أو تدخلات غير مباشرة. ومن أبرز هؤلاء الفاعلين: إيران وتركيا، بالإضافة إلى إسرائيل، فضلاً عن القوى الفاعلة عربياً، والمتمثلة في مصر والسعودية، مع خفوت نسبي للعراق بعد احتلاله الكويت وخروجه منها، ثم غياب العراق كفاعل إقليمي بعد الاحتلال الأمريكي له عام ٢٠٠٣، واستمرت تلك الفترة حتى عام ٢٠١٠. ومع انطلاق الثورات العربية عام ٢٠١١ لم تختلف ماهية القوى المؤثرة في الإقليم عن ذي قبل؛ فلا تزال أكثر القوى تأثيراً هي: مصر، السعودية، إيران، تركيا، وإسرائيل، والتي تسعى كل منها إلى تحقيق أهدافها، والحفاظ على أمنها ووجودها القومي ومركزها الدولي والإقليمي؛ ونظراً لاختلاف تلك الأهداف وتعارضها في كثير من الأحيان فقد أوجد ذلك

^١ دلال محمود السيد، انتشار القوة وحدود تغير موازين القوى الإقليمية، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل ٢٠١٥، ص ١٢.

تتافسًا - وصراعًا في بعض الأحيان - على اكتساب القوة، وتحقيق توازن القوى بين كل

منها ومنافسيها على الصعيد الإقليمي.

ومع حال الحراك، التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط، منذ انطلاق الثورات العربية، نشأ حراك في ميزان القوى الإقليمي بين القوى الفاعلة فيه، فعلى سبيل المثال ظهر التنافس السعودي- المصري في بدايات الفترة وحتى يونيو عام ٢٠١٣ ارتباطًا باختلاف توجهات كلا النظامين، ثم اختلفت طبيعة التفاعل واتجهت إلى مزيد من التعاون والتنسيق بينهما كطرف عربي يواجه القوى الفاعلة غير العربية، وفي المقابل حدث توافق مصري تركي في رؤية كلا النظامين تجاه قضايا المنطقة منذ بداية الفترة وحتى يونيو عام ٢٠١٣، ثم ظهر التنافس بين الدولتين مع تغيير النظام الحاكم في مصر بعد ذلك.

أما إيران فقد رسخت الثورات العربية وجودها في المنطقة وعظمت من دورها كفاعل إقليمي نشط، فهي موجودة وبقوة في سوريا داعمة لنظام بشار الأسد، كما أنها موجودة وبقوة أيضًا داعمة للحوثيين في اليمن، إلى جانب وجودها في لبنان داعمة رئيسًا لحزب الله، إلى جانب تواجدها في العراق الساحة الأبرز للتمدد الخارجي للنفوذ الإيراني، فضلًا عن قدرتها على استخدام الأقليات الشيعية في دول الخليج العربي - خاصة البحرين - في إيجاد حالة من عدم الاستقرار الداخلي في تلك الدول، وفي ضوء تعارض تلك السياسات الإيرانية مع أهداف ومصالح المملكة العربية السعودية في المنطقة سعت الأخيرة إلى مجابهة تلك السياسات في ميادينها كافة، ما أوجد حالة من التنافس بين الدولتين على الانخراط في قضايا المنطقة.

ووفقًا لتغيير موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط منذ منتصف القرن الماضي، يمكن القول إن القيادة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط ظلت عربية

خالصة مدة قاربت الأربعين عامًا منذ ذلك التوقيت وحتى بداية العقد الأخير من القرن الماضي، والتي شهدت بروز قوى إقليمية غير عربية (تركيا - إيران - إسرائيل) لها العديد من المصالح - أو المشروعات - التي تسعى إلى تحقيقها في المنطقة، وأن نطاق حركة تلك القوى قد اتسع في الفترة الأخيرة.

غير أن متغيراً رئيساً قد حدث في عام ٢٠١٥، وهو توقيع إيران ودول ١٥ + ١ (الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا) في الرابع عشر من يوليو عام ٢٠١٥ الاتفاق النهائي الخاص بالملف النووي الإيراني بعد مفاوضات استغرقت أكثر من عامين^١، وهو الاتفاق الذي بموجبه رفعت العقوبات الدولية التي كانت مفروضة على إيران، وبالتالي انتعش الاقتصاد الإيراني، كما وسعت إيران نتيجة لذلك شبكة علاقاتها الدولية. ذلك الاتفاق كان له انعكاسات مهمة على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط التي تعد إيران أحد أنشط القوى الفاعلة فيها .

ومع تغير الإدارة الأمريكية بوصول ترامب للسلطة رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية مطلع عام ٢٠١٧ م ، وما انتهجه من سياسات معادية لإيران توجهها بالانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران مع إعادة فرض العقوبات على الأخيرة . وبالتأكيد فإن لذلك أثره على حالة توازن القوى بمنطقة الشرق الأوسط والناشئة عن توقيع الاتفاق ، وهذا هو ما تسعى الدراسة إلى رصدته إلى جانب تقديم رؤية مستقبلية لأوضاع توازن القوى بالمنطقة .

^١ يسري أبو شادي، رؤية تقييمية لمضمون الإتفاق النووي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٢، مؤسسة الأهرام ، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٥، ص ١٣٠.

الفصل الأول

الاتفاق النووي الإيراني

تمهيد:

يعد الاتفاق النووي الإيراني مع دول (٥ + ١) أحد الاتفاقات الدولية الهامة، الذي كانت له آثار ذات شأن ليس فقط على الأطراف التي وقعته بل امتدت تلك الآثار لتشمل منطقة الشرق الأوسط بأسرها. وسنسى في هذا الفصل إلى دراسة ذلك الاتفاق عبر تقسيمه إلى ثلاثة مباحث أولها البرنامج النووي الإيراني وتطورات حتى توقيع الاتفاق عام ٢٠١٥م، ويدرس تطورات البرنامج النووي الإيراني منذ نشأته، وظهوره كأزمة منذ بدء الشك في نوايا إيران النووية منتصف تسعينات القرن الماضي ، ثم بروزه كأزمة عام ٢٠٠٢م بواسطة عناصر المعارضة التابعة إلى منظمة "مجاهدي خلق"، وتفاعلات أطراف الأزمة حتى توقيع الاتفاق النووي الإيراني الدولي . وثاني هذه المباحث هو البيئة المحيطة بالاتفاق، وفيه ندرس المحددات الداخلية والخارجية للاتفاق النووي، ويقصد بها العوامل المؤثرة والدافعة إلى الاتجاه للتوافق بين إيران والدول الكبرى بشأن برنامجها النووي سواء داخل إيران أو العوامل النابعة من البيئة الخارجية ببعديها الإقليمي والدولي. أما المبحث الثالث ففيه ندرس ما تضمنته وثيقة الاتفاق لتقديم طرح مختصر لها، ثم تحليل مضمونها عقلاً ونقلاً لبيان ما حققته أطرافه من مكاسب ، والوقوف على الفرص والتحديات التي يفرضها ويوجدها لإيران في محيطها لإقليمها.

المبحث الأول

البرنامج النووي الإيراني وتطوراته حتى توقيع الاتفاق عام ٢٠١٥م

اهتمت الحكومات الإيرانية المتعاقبة منذ منتصف القرن الماضي بالبرنامج النووي، باستثناء فترة قصيرة في النصف الأول من الثمانينات عقب قيام الثورة الإسلامية، ويشير ذلك إلي أن الاختلاف الجذري في الأيدولوجيا السياسية فيما بين نظامي الحكم الإمبراطوري والثوري الإسلامي في إيران لم يحل دون اعتبار القدرات النووية مكوناً أساسياً في السياسة الخارجية لكل منها مع اختلاف جزئي، حيث كانت تمثل أداة لتعزيز مكانة إيران الإقليمية والعالمية بالنسبة لنظام الشاه، بينما تبدو هذه القدرات بالنسبة للجمهورية الإسلامية أقرب إلي كونها أداة للردع والحماية في مواجهة التهديدات الغربية - خاصة الأمريكية والإسرائيلية - كأولوية أولى يعقبها إمكان توظيف تلك القدرات لتعزيز مكانة إيران الإقليمية، وهو ما عكس قدراً ملموساً من الاستمرارية في الأهداف والأنشطة النووية فيما بين العهدين الإمبراطوري والثوري^١.

ومن ثم فقد ظل الاهتمام بالطاقة النووية ينمو بصورة تدريجية حيث ارتبط منذ البداية بدعم من الولايات الأمريكية، ثم تغير الحال تماماً بعد اندلاع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، وسقوط نظام الشاه، حيث اعتمد النظام الإسلامي علي قوى أخرى من أجل الحصول علي التكنولوجيا النووية، وفيما يلي سيتم تناول تطور البرنامج النووي الإيراني، ودوافعه، والمواقف الإقليمية والدولية تجاهه، وتطورات أزمة الملف النووي الإيراني حتي الوصول للاتفاق النووي لإيران مع دول (١ + ٥).

^١ أياد صبري سليمان أبو جبر، البرنامج النووي الإيراني وأثره على توازن القوى في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، عام ٢٠٠٨م، ص ٣.

أولاً : مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني:

في إطار تتبع مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني، يمكن التمييز بين عدة مراحل لكل منها أهدافها وآلياتها، حيث حظيت التكنولوجيا النووية باهتمام الإيرانيين منذ تولي الشاه عرش إيران باعتبارها إحدى وسائل تحقيق التقدم إلي جانب تعظيم دورها كقوة إقليمية رائدة، غير أن إرهابات البرنامج النووي الإيراني قد بدأت منذ منتصف الخمسينات بعد أن أصبحت إيران الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة أثناء الحرب الباردة، وهو ما تبلور بوضوح في انضمامها لحلف بغداد عام ١٩٥٥م، والذي أنشئ كأحد المشروعات الأمريكية المطروحة للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ضد التغلغل السوفيتي، والذي ضم في عضويته كلاً من إيران وتركيا والعراق وباكستان^١.

١- المرحلة الأولى : النشأة وإقامة البنية الأساسية (١٩٦٠م - ١٩٧٨م)

لقد سعت إيران منذ ستينيات القرن الماضي إلي الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وكان البرنامج النووي علي قائمة اهتمامات الشاه ، حيث عمل علي إقامة البنية الأساسية للبرنامج النووي بتشجيع أمريكي ، بالإضافة إلي تعاون بعض الدول الغربية معه في المجال مثل ألمانيا وفرنسا . وفي هذا الإطار فقد قامت إيران بشراء أول مفاعل نووي من الولايات المتحدة الأمريكية لمركز أمير أباد للأبحاث النووية عام ١٩٦٠م، وقدرت طاقته بحوالي ٥ ميجاوات، وزودت الولايات المتحدة هذا المفاعل البحثي بـ ٥.٥ كجم من اليورانيوم المخصب^٢.

^١ سارة عبد الحميد إبراهيم الديب، أثر ثورة ٢٥ يناير علي العلاقات المصرية الإيرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ٢٠١٦، ص ٦٩.

^٢ سارة سامح إبراهيم، الاستمرارية والتغير في السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني منذ عام ٢٠٠١م، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، عام ٢٠١٦، ص ٥٨ .

وخلال هذه المرحلة استثمر نظام الشاه حوالي ٦ مليارات دولار في بناء المنشآت النووية^١، وقد سار العمل في البرنامج النووي في مسارين متوازيين، أولهما تمثل في وضع البنية الأساسية والتنظيمية في المجال النووي، حيث أعلن عن تأسيس الهيئة الإيرانية للطاقة النووية عام ١٩٧٤م، وتم رصد ميزانيه تقدر بحوالي ٣٠ مليون دولار لتلك الهيئة عام ١٩٧٥م، وارتفع هذا المبلغ في العام التالي إلى أكثر من مليار دولار وهو ما يعد مؤشراً على التطور الكبير في الأنشطة التي أوكلت لهذه الهيئة، ولم تكن الجهود الإيرانية في إعداد الكوادر البشرية مقتصرة على إرسال البعثات إلى الخارج بل استعانت بالخبرات الأجنبية في هذا المجال، حيث أشارت بعض التقارير إلى أنه كان لدي هيئة الطاقة الذرية الإيرانية عام ١٩٧٥م فريقاً مؤلفاً من ١٥٠ أخصائياً في مجال الفيزياء النووية أغلبهم من الأخصائيين الأجانب، بالإضافة إلى استقدام إيران لمستشارين في شؤون الطاقة النووية من الولايات المتحدة وبريطانيا إلى جانب البعثات الدراسية المرسلة للخارج^٢.

أما المسار الثاني فتمثل في استمرار سياسة التوسع مع العالم الخارجي في المجالات النووية وذلك من أجل الحصول على المعرفة والتكنولوجيا النووية المتطورة مع التركيز بصفه خاصة على الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية وفرنسا، فقد وضع الشاه خطة ترمي إلى بناء أكثر من ٢٠ مفاعلاً نووياً، الأمر الذي استوجب توسيع نطاق هذا التعاون مع العديد من الدول وليس التركيز على دولة واحدة، حتى وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك التكنولوجيا النووية الأكثر قدرة عن غيرها، وهذا ما دفع نظام الشاه إلى توسيع نطاق التعاون مع أطراف تمتلك تكنولوجيا متطورة ولها القدرة على توفير احتياجات إيران النووية

^١ محمد إبراهيم منصور (محرراً)، الخيار النووي في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر عام ٢٠٠١م، ص ٤٦٠.

^٢ أياد صبري سليمان أبو جبر، مرجع سابق، ص ٥.

خاصة وأن العديد من الدول الغربية كانت قد أعربت عن ترحيبها بالمخطط النووي الإيراني مع إعلانها عن الاستعداد الكامل للتعاون مع إيران في هذا المجال ، وكان من أبرز هذه الدول هي فرنسا وألمانيا، إلى جانب بعض الدول الأخرى مثل الأرجنتين والهند وأستراليا والدنمارك .

٢- المرحلة الثانية : التجميد والاحياء (١٩٧٩م - ١٩٨٩م)

مع قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م ، أصاب الجمود جميع أنشطتها النووية بسبب الموقف السلبي الذي اتخذته " آيه الله الخميني " تجاه الطاقة النووية (حيث أعلن الخميني أن امتلاك الأسلحة النووية غير أخلاقي ولا ينسجم مع مبادئ الإسلام)، وأيضاً تجاه القوى الغربية، إذ أعلنت الثورة الإيرانية معادتها لما أطلقت عليه قوى الاستكبار، وقام عدد من شباب حرس الثورة الإيرانية باقتحام مبنى السفارة الأمريكية في طهران واحتجزوا ٥١ من أفرادها (فيما عرف بأزمة الرهائن الأمريكية)، ولقد قام الإيرانيون بذلك خوفاً من انقلاب مدعوم من أمريكا على غرار ما حدث عام ١٩٥٣م بالانقلاب على حكومة مصدق^١، وأيضاً للقضاء على سيطرة السفارة الأمريكية، حيث ترسخ في فكر قادة الثورة أنها الحاكم بأمره في فترة حكم الشاه، حيث كانوا يطلقون عليها وكر الجواسيس، وقد فشلت محاولة الولايات المتحدة الأمريكية في إنقاذهم عام ١٩٨٠م، ودمرت طائرتين وقتل ثمانية جنود أمريكيين، إلى أن تم تحريرهم مطلع عام ١٩٨١م بوساطة الجزائر مقابل

^١ محمد مصدق رئيس وزراء إيران السابق، كان محامياً ومولفًا وبرلمانياً بارزاً قبل أن يصبح رئيساً لوزراء إيران عام ١٩٥١، بدأ حياته السياسية عام ١٩٠٦م حينما أصبح نائباً بالبرلمان الإيراني، ثم أصبح وزيراً عام ١٩١٧م، وفي عام ١٩٤٤م أسس حزب الجبهة الوطنية وأصبح رئيساً له، وفي عام ١٩٥١م اختير رئيساً للوزراء، وقد أدخلت إدارته إصلاحات اجتماعية وسياسية واسعة مثل الضمان الاجتماعي وتنظيم الإجراءات واستصلاح الأراضي، ولكن يبقى تأميم صناعة النفط الإيرانية هي النقطة الأبرز في سياسة حكومته، حيث كان البريطانيون يسيطرون عليها منذ عام ١٩١٣م، وتسببت قراراته في تأميم شركات النفط في إزاحته من رئاسة الوزراء في ١٩ أغسطس عام ١٩٥٣م بواسطة المخابرات الأمريكية والإنجليزية، وسجن لمدة ٣ سنوات، ثم أطلق سراحه وظل تحت الإقامة الجبرية حتى وفاته عام ١٩٦٧م.

إعادة الأموال الإيرانية التي قامت أمريكا بتجميدها وإسقاط جميع دعاوى الأفراد المؤسسات الأمريكية ضد إيران^١.

وارتباطاً بذلك فقد شهد البرنامج النووي الإيراني بعض التحولات الهامة، تمثل أولها في تجميد النظام الجديد للبرنامج النووي بشكل شبه كامل في بداية الأمر واستمر ذلك التجميد حتى منتصف ثمانينات القرن الماضي، أما التحول الثاني فتمثل في تغيير قناعات واهتمامات القادة الإيرانيين بالبرنامج النووي، وذلك بعد تعرض منشآتها النووية للقصف من الطيران العراقي منذ بداية الحرب وحتى عام ١٩٨٦م، مما أدى الى تدمير المنشآت النووية في " بوشهر " وخاصة المفاعل الأول الذي يعتبر المفاعل الرئيسي، والذي كانت الشركات الألمانية قد أنجزت الجزء الأكبر منه، حيث أخذ الاهتمام الإيراني بالطاقة النووية ينمو بشكل تدريجي الى أن وصل في نهاية الثمانينات الى تكثيف الجهود وتوسيع النشاطات النووية بشكل كامل من خلال الاهتمام الكثيف بالطاقة النووية، فدعت الحكومة الإيرانية جميع علماء الذرة الإيرانيين الذين غادروا البلاد أثناء قيام الثورة للعودة الى إيران للمشاركة في مؤتمر علمي متعلق بالموضوع النووي^٢.

كما رصدت إيران مبالغ ضخمة لاستعادة اللحم النووي، وتحررت من نظرتها للعقود مع الدول الغربية في بداية الأمر على أنها تربطها بقوى " الاستكبار العالمي"، لكن التوجه الأيديولوجي لإيران حال دون موافقة الدول الغربية على إمدادها بالتكنولوجيا النووية، ومن ثم فقد بدأت حكومة الثورة في الاعتماد على الجهود الوطنية في تطوير مشروعاتها النووية، مع تنويع مصادرها النووية

^١ أزمة الرهائن الأمريكيين بإيران، متاح على الرابط <https://www.marefa.com>، تاريخ الدخول ١٠ / ٥ / ٢٠١٨

^٢ محمد سليمان مفلح الزبود، الردع العربي في مواجهة الخيار النووي الإسرائيلي، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، عام ٢٠٠٤م، ص ٢١٢.

الخارجية من خلال الاعتماد على دول غير غربية للحصول على التكنولوجيا النووية .

٣- المرحلة الثالثة : الاهتمام الكثيف بالطاقة النووية بدءاً من عام ١٩٩٠

حتى الآن :

وصل الاهتمام الإيراني الكثيف بالطاقة النووية في نهاية الثمانينيات إلى درجة اتخاذ قرار على أعلى مستويات السلطة السياسية ، يهدف للإستئناف الكامل للبرنامج النووي، حيث أصدرت القيادة الإيرانية في ١٩ أكتوبر عام ١٩٩٠م قراراً بتنشيط البرنامج النووي واستكمال محطة "بوشهر" للطاقة النووية ، فقد شهد البرنامج النووي الإيراني نشاطاً مكثفاً في كافة المجالات نظراً لإمتلاكها بنية أساسية كافية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة وقد اتبعت الحكومة الإيرانية نظام السرية التامة فيما يتعلق بالمنشآت النووية، بالإضافة إلى نشر هذه المنشآت على مساحات واسعة لكي يصعب ضربها من أية قوات معادية ، فعلى الرغم من رفض الغرب لاستكمال التعاون النووي مع إيران علاوة على الضغط الأمريكي على الدول التي تتعاون معها في هذا المجال كروسيا والصين ، إلا ان المحاولات الإيرانية لم تتوقف عند هذا الضغط فقد تعاقدت عام ١٩٩٠م مع المركز الوطني الأسباني للصناعة والأجهزة النووية (Spains National Institute Industry and Nuclear Equipment) لتزويدها بالأجهزة والمعدات من اجل إكمال مفاعل "بوشهر " ، غير ان هذا العقد ألغى بعد شهرين من توقيعه تحت وطأة الضغوط الأمريكية^١.

^١ أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني، القاهرة، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٣٦ ، مارس عام ٢٠٠٧م ، ص ١٨ .

وفى عام ١٩٩١م أجرت إيران تجارب تتعلق بتخصيب اليورانيوم وتكنولوجيا الطاردات المركزية في جامعة الشريف ، كما سعت من اجل الحصول على أسطوانات الطرد المركزى عن طريق شركة "تايسين" الألمانية ، وفى ظل إجراءات تعزيز ودفع برنامجها النووي ، ركبت جهاز "سيكلوترون" كانت قد حصلت عليه من بلجيكا عام ١٩٩١م حيث تم وضعه في منشأة "خرج" النووية، وفى ديسمبر ١٩٩٢م اعترضت السلطات الأرجنتينية شحنة من المعدات النووية كانت مرسله إلى هيئة الطاقة الذرية الإيرانية على ظهر الباخرة الإيرانية "فتح القهار" قبل انطلاقها من أحد الموانئ الأرجنتينية والتي كانت قد صنعت في مصنع "Invap" النووي الأرجنتيني ، وعلى أثر هذه الواقعة توقفت كافة الصادرات النووية الأرجنتينية إلى إيران^١.

وفى عام ١٩٩٣م تعاقدت الحكومة الإيرانية مع شركة "Ansaldo" الإيطالية التي تعمل في مجموعة شركات "Kraft work Union" الألمانية لتزويدها بستة مجسمات نووية فصادرتها الحكومة الإيطالية، كما تعاقدت في نفس العام مع شركة "Plzen Skoda" البلجيكية لتزويدها بأجهزة لبناء مفاعل نووي لتوليد الطاقة الكهربائية، إلا أن العقد تعرض للإلغاء في صيف عام ١٩٩٤م تحت وطأة الضغوط الأمريكية، كما تعاقدت في مارس من نفس العام مع الحكومة البولندية لتزويدها بمعدات تكميلية لمفاعل توليد الطاقة الكهربائية، غير أن هذا العقد لقي مصير سابقه نتيجة الضغط الأمريكى أيضاً، وهكذا ظلت واشنطن تلاحق وتعرقل التطور النووي الإيراني بغرض حرمان إيران من الاستخدام العسكري للطاقة النووية.

^١ أياد صبري سليمان أبو جبر، مرجع سابق، ص ١٩ .

ولم تتوقف الجهود الإيرانية عند هذا الحد فقد دشنت ثلاث منشآت لطحن اليورانيوم وهو ما أعلنت عنه هيئة الطاقة الذرية الإيرانية في يوليو عام ١٩٩٥م ويعتقد أن إثنين من هذه المنشآت موجودتان في منطقة بندر عباس وكانت بعض التقارير قد أفادت في مارس من نفس العام بأن إيران قد أصبحت قادرة على إنتاج مادة غاز "هاكسين فلوريد اليورانيوم" عن طريق الأبحاث التي توصلت إليها هيئة الطاقة الذرية الإيرانية ولم ينكر الإيرانيون أوائل التسعينات أن لديهم برنامجاً نووياً طموحاً، حيث وافق البرلمان الإيراني عام ١٩٩٣م بشكل علني على اعتماد مبلغ ٢.٥ مليار دولار سنوياً لاستكمال البرنامج النووي من خلال إقامة أربع محطات نووية بطاقة ١٢٠٠ ميجاوات، وقد شهدت بداية التسعينات تعاوناً إيرانياً كثيفاً مع كلا من الصين وروسيا بعد فشلها في توفير احتياجاتها النووية عن طريق الغرب^١.

ومنذ بدء العمل في البرنامج النووي الإيراني بعد الثورة الإيرانية وحتى منتصف تسعينات القرن الماضي، يمكن توصيف ذلك بسعي إيراني للحصول على التكنولوجيا النووية، يقابلها رفضاً غريباً لذلك التوجه في ضوء توجه أيدولوجي إيراني معاد للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، أما في الفترة التالية لذلك التاريخ فقد اتخذ ذلك الملف منحاً آخر بتحوله لأزمة دولية طرفها إيران والمجتمع الدولي، وهو ما سنعرض له لاحقاً في هذا المبحث في الجزء الخاص بتطورات أزمة الملف النووي الإيراني منذ منتصف تسعينات القرن الماضي وحتى توقيع الاتفاق النووي لإيران مع دول (٥ + ١) .

^٢ محمد عبد السلام، محددات إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية " دراسة مقارنة مع التطبيق على منطقة الشرق الأوسط"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٢م، ص ٣٧٤ .

ثانياً : دوافع إيران للوصول للتكنولوجيا النووية:

تتحرك السياسة النووية الإيرانية في إطار مجموعة من الدوافع والنوايا المعلنة - وربما غير المعلنة - من أجل الوصول للتكنولوجيا النووية، وتتمثل أبرز هذه الدوافع في الآتي:

١- الدوافع الاستراتيجية :

تتصدر مسألة الدور الإقليمي أولويات الأمن القومي الإيراني منذ تأسيس الدولة الحديثة بغض النظر عن اختلاف نظم الحكم، سواء كانوا الصفويين أو القاجاريين مروراً بالحكم البهلوي وصولاً إلى الجمهورية الإسلامية ، ولأن إيران تقع في منطقة جغرافية محاطة بالقوى النووية ، فمن البديهي ألا تلعب دوراً إقليمياً مناسباً في المنطقة دون امتلاكها لنفس القدرات ، لذلك يتوجب عليها لكي تقوم بهذا الدور أن تسعى لامتلاك القدرات النووية ، خاصة أن تجاربها التاريخية دائماً ما تجعلها تنظر لنفسها كقوة إقليمية ذات ثقل وفاعلية بارزة على المستوى الإقليمي، هذا بالإضافة إلى غياب العامل الموضوعي المتمثل في غياب النظام الدولي الشفاف الذي يلتزم بمعيار واحد في التعامل مع الدول وليس عدة معايير .

وهناك مجموعة ضرورات تدفع إيران للسعي من أجل امتلاك القدرات النووية أبرزها، طموحات الجمهورية الإسلامية للعب دور قيادي في العالم الإسلامي يدعمه السعي لدخول "النادي النووي" ، إلى جانب أن إيران تعتقد أن دورها التاريخي في غربي آسيا والشرق الأوسط يحتم عليها تصحيح الخلل في موازين القوى والذي يتمثل في امتلاك قوى إقليمية "الهند وباكستان وإسرائيل " للسلاح النووي، وأيضاً الاستفادة من تجربة الحرب الأمريكية على العراق الذي كان مصنفاً من دول "محور الشر " خاصة أن هناك فرضية تقول، أنه لو امتلك العراق للسلاح النووي لما أقدمت الولايات المتحدة على مهاجمته ، كما تدرك

القيادات الإيرانية في أن امتلاكها للقدرات النووية سيشكل معادلة جديدة في منطقة الشرق الأوسط ستغير قواعد اللعبة في مسألة أمن الخليج بل وأمن الشرق الأوسط ، وكذلك سعى إيران لتحقيق طموحاتها النووية على المستوى الإقليمي من أجل استعادة مجد الماضي الذي يتبلور في بناء إمبراطورية إسلامية حديثة تمثل إمتدادا للإمبراطورية الفارسية القديمة ^١.

وفي هذا السياق يتضح أن الاستراتيجية النووية الإيرانية تقوم على ضمان الأمن القومي الإيراني وعدم السماح بتعرضه للخطر خاصة من جانب القوى الإقليمية والغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، وكذا التلويح باستخدام هذه القدرات عند الضرورة ، أي في حالة تعرضها لخطر أو تهديد فعلي من جانب قوى عظمى أو قوى إقليمية، كما تقوم هذه الاستراتيجية أيضاً على رفض أي تجمع عربي في منطقة الخليج ، ربما يشكل تهديداً موحها ضدها ، لذلك تحاول أن تكون الدولة الوحيدة في منطقة الخليج التي تمتلك هذه القدرات، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحويل إيران إلى قوة مركزية تعطيها القدرة على تعظيم قدراتها ونفوذها في المنطقة ، وتجعلها قوى عظمى إقليمية تشارك في مسارات الأحداث الدائرة فيها ^٢.

٢- الدوافع العسكرية :

يعد دافعا للأمن والمكانة الإقليمية، هما أبرز دوافع إيران لامتلاك السلاح النووي ، حيث أن كثافة التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي الإيراني من ناحية ، وطموحات إيران الإقليمية للعب دور قيادي يتوافق مع

^١ نزار عبد القادر، إيران والقنبلة النووية : الطموحات الإمبراطورية، المكتبة الدولية، بيروت، الطبعة الأولى ، عام ٢٠٠٧م ، ص ٢٤٦ .

^٢ محمد جمال الدين، البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى ، عام ٢٠٠٣م ، ص ١٧٤ .

طموحاتها القومية من ناحية أخرى ، تدفع أو ترجح الموقف الغربي المشكك في نويا إيران النووية . فالاستخدام الأمريكي المفرط للقوة ضد القوات العراقية في حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م ، وما أعقبه من الغزو الأمريكي لأفغانستان ثم العراق ، كل هذه العوامل مجتمعة تدفعها للتفكير في امتلاك السلاح النووي من أجل توفير الحماية لنفسها ضد التهديدات ^١ .

وفي حال امتلاك إيران للسلاح النووي فإنها تضمن لنفسها حماية أراضيها من أي عدوان خارجي ، وحرمان الولايات المتحدة من إمكان غزوها على غرار ما حدث للعراق ، فتشكل القدرات النووية بالنسبة لإيران قوة ردع لها القدرة على منع وقوع أية مغامرة أمريكية تهدد بشكل أساسي وجود النظام السياسي الإيراني، وتهدف إيران من وراء بناء قدراتها النووية إلى تأكيد الاعتماد على الذات في حماية أراضيها ، وعرض مدى تقدمها العلمي والتقني والتأكيد على نجاح الثورة في الوصول إلى ما لم يستطع نظام الشاه الوصول إليه من خلال تحقيق المساواة والتكافؤ النووي مع بعض دول المنطقة وخصوصاً إسرائيل التي تمتلك ترسانة نووية مما يعطيها تفوقاً استراتيجياً نووياً علي الساحة الإقليمية ، الأمر الذي يزعج الإيرانيين ويجعلهم راغبين في تطوير قدراتهم النووية ^٢ .

ويعتقد أن مجرد امتلاك إيران لهذه القدرات النووية سيؤدي إلى التقليل من اندفاع الدول الأخرى إلى استخدام أسلحتها غير التقليدية ضدها، وإن تحقق ذلك وحصلت إيران على السلاح النووي فسيكون ذلك مكسباً استراتيجياً لها خاصة أنها تعاني جواراً غير مستقر، فهي محاطة بقوى عدائية كالعراق قبل الاحتلال الأمريكي الي جانب بعض القوى الأخرى مثل باكستان وروسيا والهند، علاوة على

^١ محمد عبد السلام، شبكة من المفاهيم والمقولات المركبة في العلاقات الدولية، القاهرة، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد ١١، نوفمبر عام ٢٠٠٥م، ص ٣٠ .

^٢ جيفري كيمب، تأثير البرنامج النووي في أمن الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى ، عام ٢٠٠٥م، ص ص ٢٥٣ - ٢٥٤ .

بعض الدول المتحالفة كليا مع الولايات المتحدة كأذربيجان وتركيا وجورجيا وأفغانستان، وإلى جانب ذلك فإن إيران محاطة بست قوى نووية مجاورة لها وإن لم تكن ترتبط معها بحدود مباشرة ولكنها تعتبر مجاورة لها عسكريا وهي إسرائيل والهند وباكستان وروسيا والصين بالإضافة للولايات المتحدة ذات القواعد المنتشرة حول العالم خاصة الوجود العسكري الأمريكي في العراق ومنطقة الخليج التي تمثل المحيط الاستراتيجي الحيوي الإيراني لذلك ينظر الإيرانيون إلى أنفسهم على أنه من حقهم امتلاك قدرات نووية لمواجهة هذه الأخطار القريبة منهم كما أن الولايات المتحدة دائما ما تضعها على قائمة دول محور الشر الراضية للإرهاب^١.

فالإدراك الإيراني لهذه المخاطر الموجهة لها يدفعها أو يشجعها على محاولة امتلاك هذه القدرات لردع التهديدات الخارجية خاصة وأن الفكر الاستراتيجي الإيراني قد استفاد من دروس حربها مع العراق التي أظهرت الانحياز الغربي للعراق وغض الطرف عن استخدامه الأسلحة الكيميائية التي أسفرت عن سقوط عدد كبير من الضحايا الإيرانيين^٢.

إذا كان الدافع النووي الإيراني يشمل الجانب العسكري من خلال تبني استراتيجية للأمن القومي، أحد مقوماتها الأساسية الاعتماد على الخيار النووي في الدفاع عن مصالحها العليا فضلاً عن وسائل التسليح التقليدية الأخرى، فنجاح هذا الدافع أو الهدف لا يتوقف فقط على امتلاكها للسلاح النووي، ولكن أيضاً على امتلاكها للوسائل الفعالة التي يمكنها من خلالها إيصال السلاح النووي إلى الأهداف المعادية لها بشكل دقيق، فيتطلب ذلك امتلاكها للطائرات والصواريخ بعيدة المدى والغواصات والمدفعية الثقيلة وغيرها، كما يرتبط بهذه الوسائل وجود

^١ أياد صبري سليمان أبو جبر، مرجع سابق، ص ٤٠ .
^٢ عادل الجوجري، أحمدى نجاد : رجل فى قلب العاصمة، دار الكتاب العربي، سوريا، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٦م، ص ٢٥٢ .

أنظمة توجيه ومراقبة ومحطات إنذار مبكر للهجمات النووية المحتملة، بالإضافة إلى وجود وحدات عسكرية متخصصة وعلى مستوى عالٍ من التدريب لكل ما يتعلق باستخدامات هذه الوسائل والأنظمة التي يتطلبها توجيه الضربة النووية الأولى أو للرد عليها من خلال الضربة النووية الثانية.

٣- الدوافع الاقتصادية :

دائماً ما تبرر الحكومات الإيرانية المتعاقبة أنشطتها النووية بالدوافع الاقتصادية، فتؤكد على الطابع السلمي لبرنامجها النووي خصوصاً أنها - تحسباً لمستقبل البترول - تسعى لتأمين ٢٠% من احتياجاتها من الطاقة الكهربائية بواسطة المفاعلات النووية^١ طبقاً للمعدلات العالمية المعمول بها، فهي تسعى لتخفيض استهلاكها من النفط والغاز، ولاسيما أن الزيادة السكانية وخطط التنمية الاقتصادية سوف تزيد من معدلات استهلاك الطاقة في البلاد ، ودائماً ما تشير الحكومات الإيرانية إلى أنها لا تسعى فقط إلى الحد من نسب الزيادة في استهلاك الطاقة ، ولكنها في نفس الوقت تعمل من أجل تخفيض النسب الحالية لتوفير ثروتها القومية من النفط والغاز بهدف توجيهها نحو التصدير لتوفير العائدات المالية خاصة أن قدرتها التصديرية تعاني من التآكل بسبب العقوبات الأمريكية أحادية الجانب التي أدت إلى منعها من زيادة قدرتها الاستخراجية والإنتاجية والتصديرية في هذا المجال^٢.

لذلك رأت القيادة الإيرانية أنه من العبث إهدار تلك الاستثمارات، وبررت اهتماماتها بالتكنولوجيا النووية بتنويع مصادرها من الطاقة والحفاظ على تواصلها

^١ أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني، مرجع سابق ، ص ٢٢ .
^٢ أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني - التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية، ، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٣١، يناير عام ١٩٩٨م، ص ٣١٥ .

مع التكنولوجيا العصرية أسوة بالغرب، ومن ثم فهي تسعى لتتويع هذه المصادر من خلال الطاقة النووية، وهو ما عبر عنه سكرتير مجلس تشخيص مصلحة النظام سابقاً "محسن رضائي" مشيراً إلى أن القضية المهمة هي أن سلة الطاقة الإيرانية يجب أن تشمل على مزيج من كل أنواع الطاقة، فالتخلي عن البرنامج النووي سيضر بمصالحنا القومية^١.

وقد عمد الرئيس السابق "خاتمي" والتيار الاصلاحى فور وصولهم الى السلطة عام ١٩٩٧م إلى التأكيد على أن مجمل النشاطات النووية تهدف لتطور الاقتصاد الإيراني، الذى تعرض لأزمة اقتصادية نتيجة مغادرة شركات النفط الأجنبية لإيران بعد اندلاع الثورة عام ١٩٧٩م ، لذلك دائماً ما تؤكد الحكومات الإيرانية المتعاقبة على أن الهدف من البرنامج النووي ليس عسكرياً وإنما بهدف تنويع مصادر الطاقة على اعتبار أن من حقها الانتفاع بالطاقة النووية السلمية في إطار مبادئ منع الانتشار النووي، على غرار ما يحدث في العديد من دول العالم، فمثلاً تسد الطاقة النووية ٧٠% من احتياطي فرنسا للطاقة، كذلك الحال بالنسبة لروسيا والولايات المتحدة الأمريكية اللتان تمتلكان الموارد الهائلة من النفط والغاز، وتعتمدان في نفس الوقت على الطاقة النووية بشكل كبير نظراً لأن الثروة النفطية معرضة للنضوب^٢.

من هذا المنطلق وبالرغم من امتلاك إيران لاحتياطيات هائلة من النفط والغاز، إلا انها تبرر أنشطتها النووية بالطابع السلمى، حيث تؤكد أن برنامجها النووي يقوم على أسس منطقية سلمية اقتصادية، بحيث تكون الطاقة النووية بديلة عن الموارد الطبيعية المعرضة للنضوب، لكن الغرب ينظر لإيران الغنية بالبترول

^١ شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة بسام شيجا، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٧م، ص ٥٥.

^٢ على لاريجاني، برنامج إيران النووي التحديات والحلول، بيروت، شئون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ١٢١، عام ٢٠٠٦م، ص ٣٢.

على أنها ليست بحاجة إلى محطات نووية للحصول على الطاقة، فالدول الغربية دائماً ما تشكك في النويا النووية الإيرانية على أساس أن إيران دولة بترولية، وأن اعتمادها على المفاعلات النووية لتوليد الطاقة النووية غير اقتصادي، على اعتبار أن هذه المفاعلات قد كلفت إيران المليارات من العملة الصعبة، فهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية بالنسبة لدولة مثل إيران تمتلك مخزوناً ضخماً من النفط والغاز الطبيعي الذي يمكن استغلاله لتوليد الكهرباء^١.

ثالثاً: المواقف الدولية والإقليمية تجاه البرنامج النووي الإيراني:

تباينت مواقف الدول المهتمة بالبرنامج النووي الإيراني سواء على الصعيد الدولي أو على الصعيد الإقليمي، وسنعرض الآن لمواقف أبرز تلك الدول:

١- روسيا: إن التعاون في مجال التكنولوجيا النووية أحد أهم مجالات التعاون الروسي الإيراني رغم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لهذا التعاون، وكانت روسيا حريصة دائماً على تأكيد الطابع السلمي التام لكل ما تصدره من تكنولوجيا نووية والتي تخضع إلى مراقبة وإشراف روسي ودولي أيضاً .

ولقد لعبت روسيا دوراً أساسياً في تطوير البرنامج النووي الإيراني، حيث كانت الملاذ الأخير الذي أنقذ البرنامج النووي الإيراني عندما عجزت إيران عن العثور على أي طرف دولي قادر على تزويد إيران بالتكنولوجيا اللازمة لإنشاء مفاعل بوشر من ناحية، والقادرة على التصدي للضغوط الأمريكية الرامية لمنع إيران من تطوير برنامجها النووي من ناحية أخرى، حيث قدمت روسيا التكنولوجيا النووية بشروط اقتصادية مناسبة للجانب الإيراني، وكانت هناك درجة عالية من

^١ إيفو دالر، نيكول نيسوتو، وفيليب غوردن، هلال الأزمات : الاستراتيجية الأمريكية - الأوروبية حيال الشرق الأوسط، ترجمة حسان البستاني، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٦م، ص ٣٧ .

التفاهم بين الجانبين في النواحي المالية والفنية عند تنفيذ مشروع بناء المفاعل النووي الأول في محطة بوشهر^١.

ولقد تمثلت الرؤية الروسية تجاه البرنامج النووي الإيراني في أنه ليس من مصلحة روسيا أن تحصل إيران على أسلحة نووية أو تحوز قدرات تطوير سلاح نووي، وفي الوقت ذاته تعارض روسيا بشكل قاطع استخدام القوة ضد إيران في معالجة القضية النووية، وأيضاً لم تؤيد روسيا فرض عقوبات أحادية أو متعدد الأطراف ضد إيران، كما سعت روسيا منذ بداية الأزمة للعب دور الوسيط الذي يساعد في حل الأزمة بالطرق السلمية^٢.

٢- الصين: سعت الصين في إطار سياستها الخارجية إلى موازنة أهدافها ومصالحها القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، وانطلاقاً من ذلك تعمل الصين في الملف النووي الإيراني على إرضاء كل من طرفي النزاع بشكل ما، وفي تطبيقها لهذه الاستراتيجيات وافقت الصين في الماضي على بعض الاتفاقيات والمعاهدات التي أفادت إيران في بعض الأوقات بالدرجة الحساسة لها، وأرجأت في بعض الأوقات تطبيق بعض العقوبات على إيران من أجل تأمين مصالحها، وبالتالي فإن استنفاذ إيران من معارضة الصين لهذه العقوبات هي استنفاذ غير دائمة، وفي الواقع فإنه في الأوقات التي تم فيها توسيع العقوبات على إيران كانت الصين هي

^١ أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، سبتمبر عام ٢٠٠٥م، ص ٩٥.

^٢ العلاقات الإيرانية الروسية، متاح على الرابط <http://almezmaah.com>، تاريخ الدخول ٢٠١٨/٧/١.

المستفيدة الأولى من ذلك ارتباطاً بالتوجه الإيراني نحو الصين لتأمين الاحتياجات الضرورية للمجتمع الإيراني^١.

ولقد سعت الصين إلى إقرار توازن بين الحفاظ على مستوى علاقاتها الاقتصادية مع إيران من جانب، والحفاظ على علاقات اقتصادية جيدة مع أوروبا والولايات المتحدة من جانب آخر، وذلك بخفض حدة التوترات القائمة بين إيران والغرب، كما نجحت في تخليص نفسها من خيار صعب بتشجيع الطرفين على تبني السبل السلمية والدبلوماسية للتوافق حول الملف النووي الإيراني^٢.

٣- الولايات المتحدة الأمريكية: إن مفتاح السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني يتلخص في التعاطي الأمريكي مع البرنامج الإيراني باعتباره تهديداً جيوسياسياً لأمريكا، وهناك اعتقاد داخل الأوساط الأمريكية والإسرائيلية بأن إيران تسعى إلى امتلاك السلاح النووي. وتأتي المخاوف الأمريكية من أن امتلاك إيران للسلاح النووي يدفعها إلى تعظيم دورها الإقليمي ويحيلها إلى منافس قوي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ارتباطاً باليقين الأمريكي بقدرة هذا البرنامج على تحويل إيران لأكبر قوة إقليمية، وبالتالي تغيير الخريطة السياسية للشرق الأوسط والقضاء على النفوذ الأمريكي^٣.

ولقد بنت الولايات المتحدة اتهاماتها وشكوكها حول البرنامج الإيراني على مجموعة من الأسباب، أولها أن إيران دولة بترولية ويعد اعتمادها على المفاعلات

^١ كازان عبد الله حمه أمين، دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منع الانتشار النووي "دراسة حالة البرنامج النووي الإيراني ٢٠٠٢ - ٢٠١١"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ٢٠١٣م، ص ٩٥ - ٩٦.

^٢ أرش مهرمنش مردم، الفرص والتحديات في علاقات إيران والصين، مختارات إيرانية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، السنة السابعة، العدد ٨٨، نوفمبر عام ٢٠٠٧م، ص ٩٠.

^٣ كازان عبد الله حمه أمين، مرجع سابق، ص ٩٦.

النوية لتوليد الكهرباء غير اقتصادي الأمر الذي يجعل اهتمامها بالمفاعلات لا بد وأن يكون وراءه هدف آخر، وثانيها أن حصول إيران على تلك المفاعلات يؤهلها لامتلاك البنية الأساسية التكنولوجية اللازمة لأي اتجاه نووي سلمي أو عسكري، وثالثها الخوف من تبني برنامجاً نووياً سرياً، التخوف الأمريكي من رفض إيران إخضاع منشآتها النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد اكتمال جميع حلقات البرنامج^١.

ولقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الإجراءات لوقف البرنامج النووي الإيراني، منها الضغط على روسيا لوقف تعاونها مع إيران وفرض العديد من العقوبات على إيران بصورة فردية أو في إطار دولي وفق قرارات مجلس الأمن، بالإضافة إلى التهديد بتوجيه ضربة عسكرية لإيران .

٤- الموقف الأوروبي : عملت الدول الأوروبية على ترجيح الأداء الدبلوماسية في التعامل مع الملف النووي حفاظاً على مصلحتها، حيث تعتبر دول الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لإيران، كما أن طبيعة هذه الأزمة ذاتها أتاحت لدول الاتحاد الأوروبي أن تقوم بدور متميز يصعب على أى طرف دولي آخر القيام به، وذلك بسبب علاقاتها الجيدة مع طرفي الأزمة الرئيسيين (إيران والولايات المتحدة الأمريكية)، ولم يقتصر الدور الأوروبي على الوساطة فقط بين الطرفين، وإنما كان طرفاً مستقلاً و قادراً على القيام بمبادرات وتحركات مستقلة نابعة من تقييمه الخاص للأزمة وسبل تسويتها^٢.

وينسجم الموقف الأوربي مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حيث المضمون والجوهر في التعامل مع البرنامج النووي الإيراني، حيث يتفق الأوروبيون

^١ كازان عبد الله حمه أمين، المرجع السابق، ص ٩٧ .
^٢ أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني : آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مرجع سابق، ص ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

مع الأمريكيين على ضرورة منع إيران من تصنيع أو امتلاك السلاح النووي، ولكن هناك اختلاف بينهما من ناحية أسلوب وكيفية التعامل معه، فدول الاتحاد الأوروبي تؤيد الادعاءات الأمريكية علانية فيما يتعلق بالمخاوف والطموحات النووية الإيرانية، لكنها تشجع الحلول الدبلوماسية للأزمة، ويتميز الموقف الأوربي بقدر من المرونة وانتهاج سياسة الترغيب وليس التصعيد، حيث حرص الجانب الأوروبي على الاعتماد على أسلوب المفاوضات في تسوية المسألة النووية الإيرانية^١.

٥- المملكة العربية السعودية : تشعر المملكة أن امتلاك إيران للسلاح النووي يعد تهديداً لأمنها، كما يخل بموازن القوى الإقليمية، و يدفع باتجاه سباق التسلح واندفاع بعض الدول الإقليمية الأخرى للسعى لامتلاك السلاح النووي، والبرنامج النووي الإيراني يشكل أحد العوامل التي تثير الإشكاليات الأمنية في الخليج العربي، وهناك اعتقاد سائد بأن هدف إيران من برنامجها النووي يدور حول انتاج الأسلحة النووية لتحقيق أحد احتمالين أو كليهما معاً، يتعلق الأول بموضوع الردع، والذي غالباً ما يكون موجه ضد الدول النووية الأخرى التي تقع ضمن الدائرة الإقليمية لإيران، و منها إسرائيل والهند وباكستان، أما الثاني فيتعلق بالابتزاز المحتمل توجيهه للدول غير النووية بالمنطقة ومنها المملكة العربية السعودية، وارتباطاً بذلك فإن المملكة تساند الولايات المتحدة الأمريكية في الضغط على إيران لايقاف برنامجها النووي وتشاركها قلقها من هذا البرنامج^٢.

^١ نوف سعود عبد العزيز معتوق، دور القوى الكبرى في أعمال نظام الأمن الجماعي الدولي - دراسة تحليلية لموقف الولايات المتحدة الأمريكية إزاء البرنامج النووي الإيراني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ٢٠١٠م، ص ١٠١ .

^٢ نزار عبد القادر، مرجع سابق، ص ٢٤٧ .

٦- **مصر** : تتبادل مصر وإيران فتح مكاتب رعاية مصالح، وذلك منذ أن قام الجانب الإيراني بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ أكثر من ٤٠ عاماً ، حيث يعود تاريخ قطع العلاقات بين البلدين الي عام ١٩٧٩ م ، وهو العام الذي قامت فيه الثورة الإسلامية في إيران، وقد قامت إيران يوم ٢١ أبريل عام ١٩٧٩ م بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر علي خلفية توقيع الأخيرة لمعاهدة السلام مع إسرائيل، مما دعا مصر لقطع علاقاتها معها علي الرغم من اعتراف مصر الكامل بقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية^١ .

يقوم الموقف المصري من البرنامج النووي الإيراني على ثلاث نقاط رئيسية أولها الإقرار بحق الدول الأعضاء في اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وثانيها مطالبة كل من إيران والمجتمع الدولي بحل الأزمة بالطرق الدبلوماسية وعن طريق المفاوضات، وثالث هذه النقاط هو رفض أسلوب المعايير المزدوجة في التعامل مع الملفات النووية لمختلف الدول، مع ضرورة أن يتم التوصل لحل لأزمة الملف النووي الإيراني في إطار أوسع يشمل جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية^٢ .

٧- **تركيا** : هناك صراع كامن بين إيران وتركيا خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وهذا الصراع يمتد لعدة قرون سابقة حتى عصرنا الحالي حول العديد من القضايا، كالصراع حول قيادة العالم الاسلامي، والصراع حول

^١ التقرير الإيراني، مجموعة محررون ، **إيران وتطورات الشأن الداخلي الجزء الثاني** ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، عام ٢٠٠٩ ، ص ٢٧٨ .

^٢ **العلاقات المصرية الإيرانية**، تقرير منشور على موقع الهيئة العامة للإستعلامات، متاح على الرابط <http://www.sis.gov.eg>، تاريخ الدخول ٤ / ٧ / ٢٠٢٠ .

النفوذ في شمال العراق، والصراع حول الترتيبات الأمنية بمنطقة الخليج العربي، إلى جانب الصراع حول دعم العلاقات مع جمهوريات وسط آسيا^١.

وبشأن الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني، فقد تجسد موقفها في أنه من حق كل دولة امتلاك الطاقة النووية ونتاجها للأغراض السلمية، وهو ما تفعله كل الدول النووية لذلك فمن حق إيران إنتاج الطاقة النووية لأغراض سلمية وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي المقابل فقد عارضت تركيا امتلاك إيران السلاح النووي وتدعو إلى إقامة منطقة منزوعة من السلاح النووي في الشرق الأوسط، ومن وجهة النظر التركية أيضاً فإن قضية البرنامج النووي الإيراني لا يمكن أن تحل بالقوة تحت أي ظرف ولكن بالحوار والوسائل السلمية^٢.

أي أن التعاطي التركي تجاه ذلك الملف جاء معترفاً لإيران بالحق في امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية، ومع التطور الزمني للملف اتخذت تركيا موقفاً مسانداً لوجهة النظر الإيرانية في خلافها مع الغرب، إذ اتهم رئيس الوزراء التركي عام ٢٠٠٩ م رجب طيب أردوغان الغرب بعدم الموضوعية في التعامل مع الملف النووي الإيراني، وأشار إلى أن الدول التي تتهم إيران فيما يتعلق بالملف النووي لا تنكر أن لديها في الوقت ذاته بنية أساسية نووية قوية، واعتبر أن العمل العسكري ضد منشآت إيران سيكون نوعاً من الجنون، كما أعلن عن إمكانية التوسط بين إيران والغرب لحل الأزمة، ولقد دعمت تركيا المسار التفاوضي بين إيران والغرب سواء باستضافة بعض جولاته أو من خلال الإعلان عن تأييد ذلك المسار^٣.

^١ أحمد دياب، سوريا والعراق وإيران هل هو تحالف جديد؟، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ١٣١، عام ١٩٩٨م، ص ٢٩٣.

^٢ محمد نور الدين، تركيا والموقف من احتمال توجيه ضربة عسكرية إلى إيران، مجلة شؤون الشرق الأوسط، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، الجزائر، العدد ١٣٥، عام ٢٠١٠م، ص ٥٨.

^٣ رحاب أبو العلا صالح، التقارب والتباعد في العلاقات التركية الإيرانية منذ الحرب الأمريكية على العراق (٢٠٠٣ - ٢٠١٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ٢٠١٥، ص ٦١.

٨- إسرائيل : تحاول إسرائيل ضمان أمنها القومي عن طريق السلاح النووي، وفي سعيها لتحقيق الأمن، وضعت إسرائيل أمامها عدة أهداف، من أهمها تقليل مخاطر الحرب عن طريق السعي لعرقلة امتلاك الدول المجاورة للسلاح النووي، لضمان احتكارها وحدها لتقنياته، واستخدمت إسرائيل كل وسيلة ممكنة بل حتى القوة لمنع الدول المجاورة من مجاراتها في مجال التسلح النووي . وبالتالي فإن الموقف الإسرائيلي تجاه الملف النووي الإيراني يعد محكوماً بمحددتين رئيسيين، يتمثل الأول في القلق الشديد من احتمالات امتلاك إيران للسلاح النووي، والثاني يتمثل في الخوف من كسر الاحتكار النووي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط^١.

ومن جانب آخر يعتقد الإسرائيليون بأن إسرائيل تشكل الهدف الأساسي بالنسبة للسلاح النووي الإيراني حالة امتلاك إيران له، وهو ما يؤكد تصريحات النخبة الحاكمة في إيران، ومنها على سبيل المثال إعلان "محمود أحمد نجاد" الرئيس الإيراني السابق ، في بداية وجوده على رأس النظام في إيران رئيساً للجمهورية عام ٢٠٠٥م، " أنه يتعين إزالة هذا النظام الذي يحتل القدس من صفحات التاريخ وأنه إذا شعر الأوروبيون بالحاجة لتعويض اليهود عن المحرقة فينبغي عليهم إنشاء دولة صهيونية في أوروبا بدلاً من فلسطين ". وجاء الرد من " أرييل شارون " رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق " بأن امتلاك إيران للقنبلة النووية لا يشكل تهديداً لإسرائيل فقط بل لكل دول الشرق الأوسط والعديد من دول العالم وانا سنتخذ جميع الوسائل الضرورية لمنع حدوث ذلك . لن تكون إسرائيل على رأس

^١ كازان عبد الله حمه أمين، مرجع سابق، ص ١٠١ .

الدول التي ستقاوم هذا التوجه ولكنها ستبقى على اتصال وستقدم كل الدعم اللازم لكل من سينبرى لهذا الامر^١.

رابعاً: تطورات أزمة الملف النووي الإيراني الإيراني منذ منتصف تسعينات القرن الماضي وحتى الوصول للإتفاق النووي لإيران مع دول (٥ + ١) :

مثلت الأزمة النووية الإيرانية واحدة من أبرز الأزمات الدولية ، إذ خلقت أجواءً حرجة وحاسمة لمعظم أطرافها، وأثارت صراعاً حاداً بين إرادات مختلف الأطراف، وتضمنت قدرًا عاليًا من التعقيد والتشابك في الأسباب والدوافع المؤدية إليها، ولقد استحوذت المسألة النووية الإيرانية على قدر كبير من الاهتمام الدولي والإقليمي، وأثارت مخاوف من نشوء حالة من التصعيد العسكري، واحتاجت إلى قدر كبير من الجهد والتفاعلات السياسية من أجل محاصرة تداعياتها السلبية.

ولقد تعاملت معظم الأطراف مع المسألة النووية الإيرانية من منظور إدارة الأزمة، والذي يهدف إلى تجنب حدوث مواجهة مسلحة، جنباً إلى جنب مع سعي كل طرف إلى تحقيق أهدافه ومصالحه، فطرفاً الأزمة الرئيسان (إيران، والولايات المتحدة الأمريكية) حرصا على تفادي الوصول بالأزمة إلى المواجهة المسلحة، حيث لم يكن من مصلحة إيران تعرض منشآتها النووية لضربة أمريكية مدمرة، كما لم يكن من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية اللجوء إلى الخيار العسكري، وهو الخيار ذاته الذي لجأت إليه في العراق؛ لتفتح جبهة أخرى للقتال في الوقت ذاته الذي تقاتل فيه في العراق، هذا فضلاً عما يتطلبه الخيار العسكري من تكاليف سياسية وبشرية ومادية، وإن ظل كلا طرفي الأزمة يعلنان استعدادهما الكامل لاحتمال المواجهة العسكرية.

^١ تريتا بارزي، حلف المصالح المشتركة " التفاعلات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة الأمريكية : ترجمة أمين الأيوبي، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، عام ٢٠٠٨، ص ١٧ .

شهدت الأزمة النووية عبر مسارها تحولات نوعية مهمة؛ نتيجة مرورها بمراحل عدة رئيسة هي: مرحلة الشك في نوايا إيران النووية (١٩٩٥م - ٢٠٠٢م)، ومرحلة الاتهام الصريح لإيران بالعمل على امتلاك السلاح النووي منذ أواخر عام ٢٠٠٢م^١ وحتى منتصف عام ٢٠٠٥م، ثم مرحلة تصاعد الأزمة منذ منتصف عام ٢٠٠٥م وحتى منتصف عام ٢٠١٣م، وأخيرًا مرحلة بناء الثقة والتوافق بين أطراف الأزمة منذ منتصف عام ٢٠١٣م وحتى توقيع الاتفاق النووي الإيراني الدولي مع دول (٥ + ١) خلال شهر يوليو عام ٢٠١٥م.

١- مرحلة الشك في نوايا إيران النووية (١٩٩٥م - ٢٠٠٢م) :

بدأت مرحلة الشك في النوايا الإيرانية مع توقيع إيران اتفاقًا للتعاون النووي مع روسيا في ٨ يناير عام ١٩٩٥، إذ نص الاتفاق على قيام روسيا ببناء محطة نووية في بوشهر جنوب إيران، وقدرت قيمة الصفقة وقتذاك بنحو ٨٠٠ مليون دولار، وأثارت هذه الصفقة شكوكًا قوية حول الدوافع الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني^٢.

وفى حين أصرت إيران أن برنامجها يندرج بالكامل تحت بند الاستخدام السلمى للطاقة الذرية وفى الحدود المسموح بها بموجب اتفاقية الضمانات النووية، فإن أطرافًا دولية وإقليمية عديدة - فى مقدمها الولايات المتحدة الأمريكية - طرحت شكوكًا عديدة بشأن حقيقة الدوافع النووية الإيرانية، استنادًا إلى أنه ليس هناك ما يبرر إقدام دولة غنية بالنفط الطبيعى على ضخ استثمارات هائلة فى مجال الطاقة النووية، وخلصت هذه الشكوك إلى توجيه الاتهام صراحة إلى إيران

^١ أحمد إبراهيم محمود، الأزمة النووية الإيرانية تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع، مرجع سابق، ص ٤ .

^٢ أياد صبري سليمان أبو جبر، مرجع سابق، ص ٢٣ .

بأنها تُطور برنامجًا نوويًا عسكريًا سرّيًا تحت مظلة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

واستندت الشكوك المحيطة بالبرنامج النووي الإيراني أيضًا إلى ما نشرته بعض التقارير الغربية من أن إيران حاولت الحصول كميات من اليورانيوم، تكفي لصنع قنبلة نووية، من جمهورية كازاخستان عام ١٩٩٤م، غير أن الإدارة الأمريكية تدخلت لدى كازاخستان وأوقفت إتمام الصفقة. كما أشارت تقارير أيضًا إلى أن إيران حاولت أن تشتري من جنوب أفريقيا مئات الأطنان من أكسيد اليورانيوم المشبع (الكعكة الصفراء)^١، بالإضافة إلى كمية صغيرة من اليورانيوم قليل التخصيب عام ١٩٩٦م، غير أن جنوب أفريقيا رفضت التجاوب مع المطالب الإيرانية^٢.

وخلال فترة التسعينيات اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران ما سمي "سياسة الاحتواء المزدوج"؛ بهدف تقييد قدرة إيران والعراق على تهديد الاستقرار الإقليمي من خلال عدم السماح لكليهما بالوصول إلى قدرة معينة تمكنه من تهديد المصالح الأمريكية في المنطقة، مع العمل على عزلهما عن المنطقة والعالم الخارجي، وفي سبيل ذلك قامت واشنطن بحشد معارضة واسعة ضد إيران في المحافل الدولية بدعوى أنها دولة توسعية، وحذرت من نفوذ إيران واختراقها لدول جوارها الجغرافي، ثم أعلنت فرض حظر اقتصادي على إيران في إبريل عام ١٩٩٥م، وأتبع ذلك بقانون دمانون عام ١٩٩٦م، والذي يقضي بفرض عقوبات اقتصادية على الشركات الأجنبية التي تنوي الاستثمار في إيران بما يزيد على ٤٠

^١ كعكة اليورانيوم الصفراء هو يورانيوم مركز وهو مسحوق غير قابل للذوبان في الماء ويحتوي على نحو ٨٠ بالمئة من اليورانيوم، وهو يستخدم لإعداد وقود للمفاعلات النووية غير انه يمكن أيضا تخصيبه بهدف تصنيع سلاح نووي.

^٢: Al J. Venter, "Iran's Nuclear Ambition; Innocus Illusion or Ominous Truth? The Covert Progression toward a Nuclear Capability " , Jane's International Defense Review, Sept , 1997 , p.p 29 – 31 .

مليون دولار في السنة، وذلك لحرمان إيران من المشاركة في مشاريع الطاقة ومنع مرورها عبر أراضيها، في ضوء اكتشاف مصادر ضخمة للنفط في آسيا الوسطى حيث تعد إيران بوابة مهمة للمنطقة، والضغط على روسيا وغيرها من الدول التي لها علاقات مع إيران لمنعها من تطوير علاقاتها خاصة ما يتعلق منها بالتسليح النووي^١.

واعتمدت الولايات المتحدة خلال هذه المرحلة على عدد من الآليات، يأتي في مقدمتها: العمل على إيقاف مصادر التوريد الخارجية التي يعتمد عليها البرنامج النووي الإيراني خاصة من روسيا الاتحادية والصين. وارتكزت هذه الآلية على أن البرنامج النووي الإيراني يعتمد بطبيعة الحال على استيراد المكونات الرئيسية من الخارج، وبالتالي يمكن تقييد فرص تطور هذا البرنامج عبر إقناع الدول الموردة لهذه المكونات - بالترغيب أو التهيب - بوقف تعاونها مع إيران عمومًا، وفي الشأن النووي ذاته خصوصًا، وقد حققت الضغوط الأمريكية على الدول المتعاونة مع إيران نتائج متباينة حيث وقعت الولايات المتحدة الأمريكية مع روسيا عام ١٩٩٥م اتفاقًا لم يعلن عنه في حينه، ونص هذا الاتفاق على إمتناع روسيا عن بيع أي مكونات نووية يمكن أن تستخدم في صنع السلاح النووي إلى إيران، خاصة تكنولوجيا الطرد المركزي، وذلك دون الإخلال بالتزامات روسيا تجاه تنفيذ صفقات السلاح المبرمة مع إيران حتى عام ١٩٩٩، على أن تمتنع بعد ذلك التاريخ عن بيع أي أسلحة لإيران، ولضمان امتثال روسيا لهذا الاتفاق، فقد صدق الكونجرس الأمريكي عام ١٩٩٧م على قانون يربط بين وقف التعاون النووي الروسي الإيراني وصرف المساعدات المالية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية لروسيا، غير أنه وبوصول بوتن إلى الحكم في روسيا عام ٢٠٠٠م، أعلنت روسيا

^١ التقرير الإيراني، مجموعة محررين، إيران وتطورات الشأن الداخلي الجزء الثاني، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٩م، ص ٣٠١.

- بعد مراجعة تعهداتها للولايات المتحدة الأمريكية - أنها لم تعد ملتزمة بتنفيذ اتفاقها سالف الذكر مع الولايات المتحدة، كما أجرت روسيا بعد ذلك اتفاقاً للتعاون النووي مع إيران، تنشئ روسيا بموجبه مفاعلاً نووياً ثانياً فور استكمال المفاعل النووي الأول في بوشهر^١.

أما الآلية الثانية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية، فتمثلت في تأكيد محورية خضوع المنشآت النووية الإيرانية للرقابة والتفتيش من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي خلصت نتائجها إلى عدم قيام إيران بانتهاك التزاماتها بموجب معاهدة منع الانتشار النووي. غير أن المسؤولين الأمريكيين دأبوا خلال تلك الفترة على التشكيك في نتائج أعمال الوكالة، مستندين في ذلك إلى عدم توافر الإمكانيات أو التنظيم الكافي للوكالة لاكتشاف الأنشطة السرية الجارية في المنشآت النووية الإيرانية.

وبالتالي فإن جوهر الأزمة الإيرانية، خلال الفترة بين عامي ١٩٩٥م و ٢٠٠٢م ظل يدور حول شكوك أمريكية تُعَدَّر إثباتها بشأن وجود برنامج نووي عسكري سري تنفذه إيران، بصورة موازية لتنفيذ برنامجها النووي السلمي الذي يتركز أساساً في محطة بوشهر جنوب إيران، وفي المقابل ظلت إيران تؤكد سلمية برنامجها النووي، الذي يخضع للتفتيش الدقيق من جانب الوكالة الدولية للطاقة النووية، وأنه ليس لديها سياسة سرية في مجال التكنولوجيا النووية.

٢ - المرحلة الثانية: مرحلة الاتهام الصريح لإيران بالعمل على امتلاك السلاح النووي منذ أواخر عام ٢٠٠٢ وحتى نهاية عام ٢٠٠٥.

بدأت هذه المرحلة أواخر عام ٢٠٠٢م، حينما وجه مسئولون أمريكيون

^١ أحمد إبراهيم محمود، الأزمة النووية الإيرانية تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع، مرجع سبق ذكره، ص ٦ .

اتهامات إلى إيران بقيامها ببناء منشأتين نوويتين جديدتين في منطقتي أراك وناترز لتخصيب اليورانيوم دون إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك بغرض صنع الأسلحة النووية^١، وحصلت الولايات المتحدة الأمريكية على هذه المعلومات من جماعة مجاهدي خلق^٢.

وأظهرت صور الأقمار الصناعية الأمريكية قيام إيران بإنشاء جدران أسمنتية سميكة تحت الأرض بهاتين المنطقتين، وبما يوحي بأن الجزء الأكبر من هاتين المنشأتين سيكون تحت الأرض، سواء لضمان السرية، أو من أجل تحصينهما في مواجهة أي هجمات معادية، وقد أعطت هذه الصور قدرًا من المصدقية للمعلومات التي حصل عليها الجانب الأمريكي.

وتبين لاحقًا أن موقع ناتنز يضم شبكة صغيرة من مئات من معدات الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم، وبما دلت على امتلاك إيران للمكونات اللازمة لإنتاج وتركيب أجهزة الطرد المركزي، وهو ما وُلد اعتقادًا لدى بعض مسؤولي الوكالة والمسؤولين الأمريكيين باعتزام إيران التمهيد لخطوة لاحقة في تطوير برنامجها النووي سعيًا لامتلاك السلاح النووي. وتلقت الإدارة الأمريكية هذا الاكتشاف وجعلته موضوعًا لحملتها السياسية ضد إيران، كونه أول دليل من نوعه على وجود مكون سري للبرنامج النووي الإيراني لا يخضع لرقابة وتفتيش الوكالة الدولية، بما مثل انتهاكًا للالتزامات إيران بموجب إتفاقية الضمانات النووية التي تفرض ضرورة

^١ سارة سامح إبراهيم، الاستمرارية والتغير في السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني منذ عام ٢٠٠١م، مرجع سابق، ص ٧٦.

^٢ جماعة مجاهدي خلق هي منظمة ثورية معارضة للنظام الإيراني، تمزج بين المفاهيم الثورية والإسلامية، وكانت تمارس نشاطها علنًا عقب مشاركتها الفاعلة في ثورة عام ١٩٧٩م، وقبّلت قيادة الخميني حتى حدث الصدام بينها وبين النظام الحاكم عام ١٩٨٠م، وعانت من تضيق الخناق عليها نتيجة ممارسات النظام ضدها بعد إدانتها لانتهاكات النظام لحقوق الإنسان، وممارسات النظام التعسفية (إغلاق الصحف المعارضة، واحتلال الحرس الثوري لمكاتب الجماعات المعارضة)، ورأت أن النظام الجديد ماهو إلا نوع من الاستبداد المتخفي تحت شعار الإسلام رغم تبنيها نفس أيولوجية النظام، لكنها اختلفت عنه في إيمانها بعدم الحاجة إلى الفقيه كزعيم سياسي، ويعود تشكيل الجماعة إلى عام ١٩٦٥م.

خضوع الأنشطة النووية للدول الأعضاء لرقابة وتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وطراً عنصر جديد على الأزمة النووية مع اكتشاف مفتشي الوكالة في أغسطس عام ٢٠٠٣م، آثاراً مشعة بدرجة عالية في عينات مأخوذة من البيئة في إيران، ما دلل على قيام إيران بتتقية اليورانيوم دون إبلاغ الوكالة، وبتحليل هذه العينات تبين وجود مستويات عالية من التخصيب وبما يتطابق مع المستويات الموجودة في المواد المستخدمة في إنتاج السلاح النووي، وهو ما زاد من الشكوك الأمريكية والدولية حول مدى سلمية البرنامج النووي الإيراني^١.

هذان التطوران شكلاً معاً نقلة نوعية مهمة في الأزمة الإيرانية، إذ انتقلت من شكوك غير مؤكدة إلى اتهامات صريحة بوجود أنشطة سرية تُجرى في إطار البرنامج النووي الإيراني لا تخضعها إيران للرقابة الدولية، وهو سلوك فسرتة الولايات المتحدة بسعى إيران إلى امتلاك القدرة على إنتاج السلاح النووي.

وفى المقابل انتهجت إيران - في بادئ الأمر - سياسة الإنكار والنفى التي اتبعتها تجاه عدم سلمية برنامجها النووي منذ بدء تفعيله، الأمر الذي لم يعد ممكناً مع ظهور أدلة دامغة على وجود مكونات سرية مثيرة للتساؤل في البرنامج النووي الإيراني، وتحولت هذه الأدلة إلى المحور الرئيس للأزمة النووية بين إيران وكافة الأطراف الأخرى في طورها الثاني. وقد تركز جوهر الأزمة النووية الإيرانية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٣م في مطالبة الوكالة الدولية والعديد من القوى الدولية المعنية إيران بالتوقيع على البروتوكول الإضافي الذي يتيح لمفتشي الوكالة القيام بعمليات تفتيش مفاجئة للمواقع النووية الإيرانية المشتبه فيها؛ باعتبار ذلك

^١ مروة وحيد، السياسة النووية الإيرانية وأثرها على الأمن في منطقة الخليج العربي (٢٠٠٢م - ٢٠٠٧م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٩م، ص ٧١.

مسألة محورية للتأكد من صحة البيانات التي تقدمها إيران للوكالة، وأصبحت التفاعلات الخاصة بالمسألة النووية تتمحور حول ممارسة الضغوط على إيران للتوقيع على هذا البروتوكول باعتباره المفتاح الرئيس للخروج من الأزمة^١.

ومن هذه الضغوط منح مجلس أمناء الوكالة في ١٢ سبتمبر عام ٢٠٠٣ مهلة لإيران حتى نهاية شهر أكتوبر من العام نفسه لتقديم المعلومات اللازمة حول أنشطتها ومنشأتها العاملة في المجال النووي، وطالبها بتوسيع التعاون مع الوكالة في هذه المجالات، وهو ما كان يعنى إمكانية نقل الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن الدولي حالة عدم التزام إيران بتنفيذ مطالب الوكالة في المهلة المحددة. وهنا بدأ ظهور الدور الأوروبي المؤثر في الأزمة حيث نشطت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا في التواصل مع إيران لإيجاد مخرج للأزمة، وتم ذلك خلال زيارة وزراء خارجية الدول الثلاث طهران في أكتوبر عام ٢٠٠٣، إذ اتفق الجانبان (الأوروبي والإيراني) على وقف إيران تخصيص اليورانيوم بشكل طوعي ولفترة محدودة لإثبات حسن نيتها وسلمية برنامجها النووي، مع امتثالها الكامل إلى مطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التوقيع على البروتوكول الإضافي. ووقعت إيران رسمياً على هذا البروتوكول في ١٨ ديسمبر عام ٢٠٠٣ في مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العاصمة النمساوية فيينا، وفي المقابل يلتزم الجانب الأوروبي بالحيولة دون تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، مع العمل على إغلاق ذلك الملف في منتصف عام ٢٠٠٤، واشترطت إيران ضرورة التزام الأوربيين بتعهداتهم، ولا سيما الحصول على المساعدات الفنية عندما تتحقق الوكالة الدولية من الطابع السلمى للبرنامج النووي الإيراني^٢.

^١ كازان عبد الله حمه أمين، مرجع سابق، ص ١٠٥ .
^٢ أحمد إبراهيم محمود، إيران ومهلة وكالة الطاقة الذرية، القاهرة، مختارات إيرانية، مؤسسة الأهرام، العدد ٢٩، أكتوبر عام ٢٠٠٢، ص ٨١ .

وفي منتصف عام ٢٠٠٤ قررت إيران إعادة النظر في قرارها بتعليق تخصيص اليورانيوم، ردًا على ما اعتبره الإيرانيون عدم التزام من جانب الأوروبيين الذين كانوا قد تعهدوا بإغلاق الملف النووي الإيراني في يونيو عام ٢٠٠٤م (حيث أصدر مجلس أمناء الوكالة قرارًا ينتقد إيران إزاء ملفها النووي في يونيو ٢٠٠٤م)، وهو ما أعلنه حسن روحاني - أمين عام مجلس الأمن القومي الأعلى في إيران وقتذاك - من خلال رسالة بعث بها إلى الوكالة الدولية ولوزراء خارجية الدول الأوروبية الثلاث في أواخر يونيو عام ٢٠٠٤، ومن ثم فقد استأنفت الدول الأوروبية الثلاث جهودها الدبلوماسية مع إيران للسيطرة على الأزمة، وأفضت المحادثات بين الجانبين (الأوروبي والإيراني) إلى طرح الجانب الأوروبي مبادرة متكاملة في ٢١ أكتوبر عام ٢٠٠٤م، تضمنت وقف إيران كل أنشطة تخصيب اليورانيوم، مقابل ضمان حصولها على وقود نووي من روسيا لتشغيل مفاعلاتها النووية، والالتزام بتزويد طهران بالتكنولوجيا النووية لأغراض مدنية؛ بما في ذلك مساعدتها في الحصول على مفاعل يعمل بالماء الخفيف، إلى جانب التعهد لإيران باستئناف المحادثات الأوروبية معها حول اتفاقية التجارة بينهما. واستخدم الأوروبيون أسلوب التهديد مع إيران بأنه حال رفضها العرض الأوروبي، فإن معظم الدول الأوروبية ستؤيد المطلب الأمريكي بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات على طهران. وتم توقيع اتفاق نهائي بين الجانبين (الأوروبي والإيراني) في نهاية نوفمبر عام ٢٠٠٤م بمضمون المبادرة الأوروبية سالف الذكر^١.

٣ - مرحلة تصاعد الأزمة:

بدأت إرهابات هذه المرحلة في الظهور بإعلان مرشد الجمهورية

^١ النص الكامل للمقترحات الأوروبية المقدمة إلى إيران بشأن الملف النووي الإيراني، القاهرة، مختارات إيرانية، مؤسسة الأهرام، العدد ٦٢، سبتمبر عام ٢٠٠٥م، ص ٣٦.

الإسلامية علي خامنئي، أواخر يناير عام ٢٠٠٥م، أن إيران قد تعيد النظر في قرارها بالتعاون مع الجانب الأوروبي إذا لم يُظهر مزيداً من التعاون (استمرت الخلافات بين الجانبين حول عمليات التخصيب، فإيران رأت استمرار التخصيب مع تقديم ضمانات بعدم استخدام الوقود المستخدم في التخصيب في صناعة السلاح النووي، أما الجانب الأوروبي فرأى أن الضمانات المقبولة من طرفهم هي إلغاء عمليات التخصيب بصورة كلية)، وفي يوليو عام ٢٠٠٥م قدم كبار مسؤولي أجهزة الاستخبارات الأمريكية وثائق تدل على برنامج عسكري نووي إيراني بهدف إنتاج قنبلة ذرية^١.

ومع وصول التيار المحافظ المتشدد للحكم في إيران، وفي أغسطس عام ٢٠٠٥ أبلغت طهران الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها سوف تستأنف أنشطة تحويل اليورانيوم في أصفهان إلى غاز هيكسافلوريد UF_6 ، وهي الخطوة التي تسبق عملية التخصيب في أجهزة الطرد المركزي، كما رفضت إيران تنفيذ اتفاقها السابق مع الجانب الأوروبي معللة ذلك بمبالغته في طلباته، إلى جانب عدم منح إيران حوافز كافية تدفعها إلى اتخاذ قرارات شجاعة، وبالفعل استأنف الرئيس الإيراني السابق أحمد نجاد عمليات تحويل اليورانيوم والأنشطة الأخرى ذات الصلة بالتخصيب. وفي يناير عام ٢٠٠٦م أعلن نجاد أن إيران أصبحت دولة نووية وتملك قدرة تصنيع الوقود النووي المخصب لأهداف تجارية، وعلّق العمل بالبروتوكول الإضافي الذي وقّعه إيران عام ٢٠٠٣، كما أعلن استئناف إيران أنشطة التخصيب مع تصميمها على مواصلة أبحاثها على الماء الثقيل. كما رفضت إيران المقترح الروسي بنقل عمليات التخصيب إلى الأراضي الروسية ضماناً لعدم لجوء الإيرانيين إلى استخدامه في أغراض تصنيع سلاح نووي، وقبول الرفض الإيراني باتفاق في وجهات النظر الأوروبية والأمريكية ودعم روسيا

^١ أحمد إبراهيم محمود، إيران ومهلة وكالة الطاقة الذرية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨.

والصين على ضرورة أن توقف إيران برنامجها النووي بشكل عام. ومن ثم توحدت المواقف الدولية وصدر قرار مجلس محافظي الوكالة في فبراير عام ٢٠٠٦م ليقضي بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن دون اتخاذ إجراءات عقابية في هذه المرحلة، إذ ارتبط الأمر بالتشكك في طبيعة هذا البرنامج، وبذلك أصبحت إيران في مرمى فرض عقوبات عليها ما لم تمتثل إلى قائمة الطلبات التي احتواها قرار مجلس محافظي الوكالة^١.

وفي الأول من أغسطس عام ٢٠٠٦م أصدر مجلس الأمن القرار (١٦٩٦) الذي أمهل إيران حتى نهاية شهر أغسطس لوقف تخصيب اليورانيوم، أو مواجهة احتمال فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية عليها. ويعتبر هذا القرار أول قرار ملزم يطالب إيران بالامتثال إلى مطالب الأسرة الدولية، أو مواجهة العقوبات، ويطالب القرار - الذي تم إدخال تعديلات عليه بسبب اعتراض كل من روسيا والصين - طهران بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم وأبحاث الماء الثقيل، واتباع الإجراءات التي تقرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والإلا ستعرض لعقوبات دولية، كما يدعو إيران إلى وقف جميع أنشطة إعادة المعالجة والأنشطة المتعلقة بالتخصيب بما في ذلك الأبحاث والتطوير. وتضمن القرار سالف الذكر بنوداً عدة أبرزها: أنه على إيران أن تتخذ دون تأخير التدابير التي طلبها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي لا بد منها لبناء الثقة في الغرض السلمي الخالص لبرنامجها النووي، وكذا مطالبة إيران بتعليق جميع أنشطتها المتصلة بالتخصيب وإعادة التجهيز، بما في ذلك البحث والتطوير، على أن يخضع ذلك للتحقق من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأيضاً امتثال إيران الامتثال التام للشروط التي وضعها مجلس محافظي الوكالة الدولية سعياً إلى التوصل لحل

^١ أليسون بيلز، الأوروبيون يكافحون الانتشار النووي : حالة اختيار إيران ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٨، يونيو عام ٢٠٠٦م، ص ٢٩ .

دبلوماسية عن طريق التفاوض والتأكيد على تعاون إيران مع المجتمع الدولي ومع الوكالة الدولية^١.

وردت إيران على قرار مجلس الأمن، وأعلن مندوبها لدى الأمم المتحدة (جواد الظريف) رفضه للقرار، إذ إن برنامج بلاده سلمي ولا يمثل خطراً على الأمن والسلم الدوليين، ومن ثم فتصدي مجلس الأمن للقضية لا مبرر له ويفتقر إلى أساس قانوني. وفي ١٣ أغسطس ٢٠٠٦ أوضح رئيس مجلس الشورى الإيراني غلام حداد عادل أنه إذا كانت نتيجة انضمام طهران إلى المنظمات الدولية، وإلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، هي حرمانها من حقها في امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية فلن يكون هناك داعٍ لكي تُبقي على انضمامها في مثل هذه المنظمات، وحذرت إيران المجتمع الدولي من أنها ستنتهج سياسات نووية جديدة إذا نفذت الأمم المتحدة القرار (١٦٩٦) الذي يطالب إيران بوقف عمليات تخصيب بنهاية شهر أغسطس ٢٠٠٦، وهناك إصرار في الموقف الإيراني على أن يعترف الغرب بما تملكه إيران من تكنولوجيا نووية، مع احتفاظها ببرنامج تخصيب اليورانيوم ذي الطابع السلمي، مع استعدادها للخضوع إلى ضمانات الوكالة الدولية^٢.

وبرفض إيران المستمر الإذعان للمطالب الدولية أصدر مجلس الأمن القرار (١٧٣٧) في الأول من ديسمبر من العام ٢٠٠٦ م، والذي صوت عليه أعضاء المجلس بالإجماع، وجاء بالقرار اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع توريد أو بيع أو نقل مباشر أو غير مباشر لتشكيلة من المفردات التي يمكنها أن تساهم في برنامج إيران الخاص بتخصيب اليورانيوم، أو بمفاعل الماء الثقيل، بشكل فرض عقوبات على إيران بحظر تصدير مواد وتكنولوجيا يحتمل ارتباطها بأسلحة نووية

^١ نص القرار ١٦٩٦ الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٥٠٠، المعقودة في ٣١ يولييه ٢٠٠٦، متاح على الرابط <http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions>، تاريخ الدخول ١٠ / ١٧ / ٢٠١٧.

^٢ كازان عبد الله حمه أمين، مرجع سابق، ص ١١٣.

إليها واستيراد مثل هذه التكنولوجيا منها، كما طالب هذا القرار بالتأكيد على سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حل جميع المسائل المتعلقة المتبقية، ومواصلة عملها في عمليات التفتيش، وذلك بغرض توضيح جميع جوانب البرنامج النووي الإيراني. وكما فعلت إيران مع القرار (١٦٩٦) تجاهلت أيضاً القرار (١٧٣٧) واستمرت في تخصيص اليورانيوم بل دعمت قدراتها في هذا المجال بإضافة أعداد أخرى من أجهزة الطرد المركزي^١.

وفي ٢٤ مارس ٢٠٠٧ صدر قرار مجلس الأمن رقم (١٧٤٧)، وفيه تم زيادة العقوبات المفروضة على إيران، حيث فرض هذا القرار حظراً على بيع وشراء الأسلحة من إيران، إضافة إلى فرض الحظر على تحركات الأفراد الذين يشتركون في أنشطة إيران النووية، وأيضاً تجميد أرصدة العديد من الأشخاص المنخرطين في البرامج النووية والصاروخية الإيرانية، وهدد بتشديد العقوبات بعد ٦٠ يوماً في حال صدور تقرير عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية يفيد بأن إيران لا تزال مستمرة في تحديها لإرادة الأمم المتحدة^٢.

رفضت إيران هذا القرار جملة وتفصيلاً، ورأت فيه تجاوزاً لصلاحيات مجلس الأمن، واستخفافاً غير مسبوق بمكانة ومصداقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية إحدى أهم مؤسسات الأمم المتحدة المسؤولة عن منع الانتشار النووي، وفي شهر نوفمبر عام ٢٠٠٧ اعترفت إيران بأنها حصلت على قدر كبير من التكنولوجيا النووية من خلال شبكة عبد القادر خان الباكستانية، واعترفت أيضاً بأنها حصلت على مجموعة من أجهزة الطرد المركزي الحديثة ٢-p من الشبكة نفسها في عام ١٩٩٦ م، وأكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٥ نوفمبر

^١ نص القرار ١٧٣٧ اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٦١٢، المعقودة في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦، متاح على الرابط <http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions>، تاريخ الدخول ١٠ / ٥ / ٢٠١٧.

^٢ نص القرار ١٧٤٧ الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٦٤٧ المعقودة في ٢٤ مارس ٢٠٠٧، متاح على الرابط <http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions>، تاريخ الدخول ٨ / ١٠ / ٢٠١٧.

٢٠٠٧ أن إيران حققت تقدماً جوهرياً، وخطت خطوات مهمة نحو الشفافية، لكن الأمر مازال غير كافٍ، إذ لم تحسم مسائل رئيسة معلقة، وذكرت الوكالة في تقريرها أن إيران قدمت التسهيلات المطلوبة لمفتشي الوكالة، وردت على الأسئلة في المهل المناسبة، وقدمت توضيحات حول المشكلات المطروحة في إطار برنامج العمل المتفق عليه بين طهران والوكالة الذرية. أما فيما يتعلق بتوقيع إيران على البروتوكول الإضافي الذي يسمح لمفتشي الوكالة بالقيام بعمليات تفتيش مفاجئة، فقد رفضت إيران في ٢٥ نوفمبر عام ٢٠٠٧م التوقيع عليه^١.

وفى ٣ مارس عام ٢٠٠٨ صدر قرار في مجلس الأمن رقم (١٨٠٣) الذي تضمن الحزمة الثالثة من العقوبات على إيران، والتي شملت فرض قيود على تحركات الأفراد المشاركين في الأنشطة النووية الإيرانية ومطالبة الدول بعدم السماح بدخول هؤلاء الأفراد لأراضيها، وحظر التبادل التجاري معها للسلع التكنولوجية ذات الاستخدام المزدوج (العسكري والمدني)، وأيضاً أتاح القرار إمكانية تفتيش الشحنات البحرية والجوية من إيران وإليها حال الاشتباه في أنها تحوى السلع التي تضمنتها العقوبات^٢.

وفى الوقت الذي اعتبر فيه العديد من القوى الكبرى أن قرار فرض حزمة ثالثة من العقوبات على إيران بمثابة تحفيز للجهود الدبلوماسية لتسوية أزمة برنامجها النووي، أعلنت طهران رفضها للعقوبات، وهاجمت قرار مجلس الأمن بعنف واتهمته بالخضوع للغرب وتقويض جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفى هذه الأثناء حثت الوكالة الدولية إيران على المزيد من التعاون معها لتجنب فرض مزيد من العقوبات عليها.

^١ محمد قدرى سعيد، إيران وتداعيات برنامجها النووي، مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة، مارس ٢٠١١م، ص ٧.

^٢ نص القرار ١٨٠٣ الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٨٤٨ المعقودة في ٣ مارس ٢٠٠٨م، متاح على الرابط <http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions>، تاريخ الدخول ٨ / ١٠ / ٢٠١٧.

وخلال اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مايو ٢٠٠٨، أكد رئيس فرق التفتيش في الوكالة أولى هاينونن، أن الوكالة جمعت معلومات من حوالي ١٠ دول تشتبه في قيام إيران بإجراء أبحاث حول عسكرة برنامجها النووي. وفي تطور جديد أعلنت إيران في يوم الجمعة ٢٩ أغسطس ٢٠٠٨ أنها أصبحت تمتلك نحو أربعة آلاف جهاز طرد مركزي تعمل في مفاعلها النووي نانتز لتخصيب اليورانيوم وسط البلاد، وفي ١٥ سبتمبر عام ٢٠٠٨ أصدر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً أكد فيه أن إيران زادت عدد آلات الطرد المركزي اللازمة لتخصب اليورانيوم من نحو ٣٠٠٠ إلى أكثر من ٣٨٢٠، وأنتجت ألف طن من اليورانيوم منخفض التخصيب^١.

وفي ضوء التقرير سالف الذكر، أصدر مجلس الأمن الدولي في ٢٧ سبتمبر عام ٢٠٠٨ قراره رقم ١٨٣٥ لسنة ٢٠٠٨م، الذي يطالب فيه إيران بتلبية طلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويدعم المسار التفاوضي للأزمة النووية ويرحب بالجهود المتواصلة في هذا الصدد^٢.

وفي ٢٨ أغسطس ٢٠٠٩ أشارت الوكالة الدولية إلى أن إيران قد زادت بشكل كبير من قدرتها على إنتاج وقود نووي خلال الأشهر الأخيرة، في حين أبطأت وتيرة تخصيب اليورانيوم الذي يمكن استخدامه في صنع أسلحة نووية، وأشارت كذلك إلى أن إيران إذا أقدمت على تخصيب مخزونها الحالي من اليورانيوم المنخفض التخصيب كان من الممكن أن يكون لديها ما يعادل رأسين نوويين من ناحية كمية الوقود النووي، ومن جانب آخر أكدت الوكالة الدولية أن

^١ محمد عبده حسنين، **الملف النووي الإيراني في ٢٠٠٨م: مزيد من العقوبات وتراجع الحل العسكري**، القاهرة، وحدة أبحاث الشرق الأوسط، متاح على الرابط <http://www.aawsat.com/details.asp>، تاريخ الدخول ٢٠١٧ / ١١ / ٣م.

^٢ نص القرار ١٨٣٥ الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٩٨٤ المعقودة في ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٨، متاح على الرابط <http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions>، تاريخ الدخول ٢٠١٧ / ١٠ / ٨.

إيران ما زالت ترفض السماح للوكالة بمقابلة الأفراد المشتبه بهم لدى الوكالة في تطوير برنامج إيران النووي في المجال العسكري³.

وفي نوفمبر ٢٠٠٩ صدر قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية ضد إيران بسبب بنائها منشأة قم السرية دون الإبلاغ عنها للوكالة، وطالب القرار إيران بتوضيح موقفها من وحدة التخصيب الجديدة وإيقاف العمل فيها والإعلان بشكل قاطع عن عدم وجود منشآت أخرى لم يتم الإبلاغ عنها، وأيدت كل من روسيا والصين - وهما الدولتان اللتان عارضتا اتخاذ موقف حازم ضد إيران في السابق - هذا القرار الصادر عن الوكالة الذي عبر عن حالة من القلق الشديد، ودعا إلى تجميد إيران نشاطاتها النووية غير السلمية.

وفي شهر مايو ٢٠١٠ عُقد اجتماع قمة ثلاثي في طهران بين رئيس جمهورية البرازيل لولا داسيلفا ورئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان والرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد ووقعت (البرازيل وتركيا وإيران) على اتفاق لتبادل الوقود النووي، وبناء على ما اتفقت عليه هذه الأطراف، أصبحت تركيا مركزاً لتبادل الوقود الإيراني المخصب بنسبة ٣.٥% وصولاً إلى نسبة ٢٠% من دول فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وذلك لاستخدامه في الأغراض الطبية والعلمية الإيرانية، كخيار بديل لاضطرار إيران إلى أن تدخل هي بنفسها مرحلة التخصيب عالي المستوي، وكخطوة لإقناع إيران بالتوقف عن تخصيب اليورانيوم في الداخل والاعتماد على مصدر تمويل خارجي معتمد يجري الاتفاق عليه لتوفير احتياجات إيران من الوقود النووي، وفي الشأن ذاته أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية "رامين مهما نيرست" أن بلاده وافقت على تبادل الوقود النووي

³ Broad, William and Sanger, David " **Nuclear Agency Says Iran Has Bolstered Ability to Make Fuel but Slowed its Output** " , valed at <http://www.nytimes.com/2009/08/29/world/middleeast>. 5 / 10 / 2017 .

في تركيا، لكنه شدد في الوقت نفسه على أن تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠% سيستمر في داخل إيران^١.

وفي ضوء ذلك قام مجلس الأمن الدولي في ٩ يونيو ٢٠١٠ بإصدار قراره الجديد ١٩٢٩ حاملاً معه الحزمة الرابعة من العقوبات، والتي تضمنت حظر مشاركة إيران في أي نشاط ينطوي على استخراج أو استخدام المواد والتكنولوجيا النووية، ومنع توريد جميع الأسلحة إلى إيران، وفرض قيود على تحركات الأفراد المشاركين في الأنشطة النووية الإيرانية، ومطالبة الدول بعدم السماح بدخول هؤلاء الأفراد أراضيها، وأتاح القرار للدول إمكانية تفتيش الشحنات المتجهة إلى إيران، أو الواردة منها، حال توافر معلومات حول احتواء تلك الشحنات على أصناف محظور تعامل إيران فيها ومصادرتها حال وجودها، وفرض قيود على الصناعات النفطية والغاز والبنزين الإيراني، بالإضافة إلى الأموال والارتباطات المصرفية الإيرانية في جميع أنحاء العالم، وفرضت هذه العقوبات تكلفة اقتصادية كبيرة على إيران، وأيضاً ساهمت في تأخر برنامجها النووي بسبب منعها من الحصول على تكنولوجيا اللازمة لذلك^٢.

وفي منتصف عام ٢٠١٠ تعرضت الأجهزة الإلكترونية في محطات إيران النووية إلى هجمة إلكترونية لفيروس ستوكسنت - دودة كمبيوتر - ويُعتقد أن الفيروس مُصنَع لدى الولايات المتحدة وإسرائيل واستهدف أنظمة المعلومات في إيران لإلحاق الضرر بأجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم في المنشآت النووية الإيرانية، وخلال شهر نوفمبر عام ٢٠١٠ تم اغتيال العالم النووي والأستاذ الجامعي الإيراني مجيد شهرياري، وحملت السلطات الإيرانية ووسائل الإعلام

^١ كازان عبد الله حمه أمين ، مرجع سابق، ص ١١٩ .

^٢ نص القرار ١٩٢٩م الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٦٣٣٥ ، المعقودة في ٩ يونيو ٢٠١٠، متاح على الرابط <http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions>، تاريخ الدخول ٨ / ١٠ / ٢٠١٧ .

الرسمية الولايات المتحدة وإسرائيل مسئولية الاغتيال^١.

وخلال عام ٢٠١١ وقعت تطورات عدة دفعت الملف النووي الإيراني بقوة إلى قمة القضايا الساخنة في النقاش السياسي والاستراتيجي الأمريكي، وكانت أبرز التطورات التي زادت من حدة توتر الأجواء المحيطة بالملف النووي، اتهامًا وجهته الإدارة الأمريكية في أكتوبر ٢٠١١م إلى عملاء إيرانيين بالتخطيط لإغتيال السفير السعودي لدى واشنطن وتفجير بعض السفارات؛ وهو ما أدى إلى عودة الحديث عن إمكان حدوث مواجهة عسكرية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل على خلفية البرنامج النووي الإيراني، كما ساهم في توتر الأجواء بين إيران والولايات المتحدة وقوع انفجار كبير في موقع عسكري إيراني لصنع الصواريخ المتوسطة المدى وسقوط طائرة استطلاع أمريكية دون طيار، تستعملها وكالة المخابرات المركزية للتجسس على إيران داخل الأراضي الإيرانية، وشكل هذان الحادثان سببًا مباشرًا لتبادل الاتهامات وتصعيد الموقف في كل من واشنطن وطهران. وخلال شهر نوفمبر عام ٢٠١١ فرض مجلس الشيوخ الأمريكي عقوبات على المصرف المركزي الإيراني، ومشتري النفط الإيراني في خطوة تهدف إلى زيادة الضغوط وفرض عقوبات أكثر على إيران^٢.

وشهد عام ٢٠١٢ بعض التطورات المهمة في الأزمة النووية الإيرانية أبرزها: إعلان إيران تركيب وتشغيل ثلاثة آلاف من أجهزة الطرد المركزي في موقع نانتز النووي خلال شهر مارس عام ٢٠١٢، وفي المقابل فقد طبق الاتحاد الأوروبي العقوبات على استيراد النفط وعدم توفير خدمات التأمين على حاملات النفط الإيرانية خلال شهر يوليو عام ٢٠١٢ (أدت هذه العقوبات إلى خفض

^١ علماء إيرانيون اغتالهم إسرائيل وأميركا لعرقلة الملف النووي الإيراني، تحقيق منشور على موقع الميادين، متاح على الرابط <http://www.almayadeen.net/news/>، تاريخ الدخول ١٨ / ٤ / ٢٠١٩ .

^٢ العلاقات السعودية الإيرانية، متاح على الرابط <https://www.marefa.org>، تاريخ الدخول ١ / ٧ /

مستوى مبيعات النفط الإيراني بنسبة ٤٠%)، كما أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شهر أغسطس عام ٢٠١٢ تقريراً أعلنت فيه أن أجهزة الطرد المركزي في منشأة فوردو النووية سجلت ارتفاعاً من ١٠٠٠ جهاز إلى ٢٠٠٠ جهاز للطرد المركزي، وفي فبراير عام ٢٠١٣ حاولت مجموعة (١+٥) خلال جولة (ألمانيا ١) في كازاخستان إقناع إيران بوقف إنتاج وتخصيب اليورانيوم عند مستوى (٢٠%)، ولم تقبل إيران بهذا العرض^١.

٤ مرحلة بناء الثقة والتوافق بين أطراف الأزمة:

بدأت هذه المرحلة بوصول التيار الإصلاحى "المنفتح" إلى السلطة في إيران، ممثلاً في الرئيس الحالى حسن روحانى وذلك منتصف عام ٢٠١٣، وخلال مشاركة روحانى في الجمعية العمومية للأمم المتحدة في سبتمبر عام ٢٠١٣ أجرى الرئيسان الإيراني والأمريكى اتصالاً هاتفياً، وكان لهذا الاتصال الهاتفى التاريخى ردود فعل إيجابية واسعة لكونه أول اتصال هاتفى بعد انقطاع العلاقات بين البلدين منذ عام ١٩٧٩. وخلال شهر أكتوبر عام ٢٠١٣ انطلقت الجولة الأولى من المفاوضات النووية في جنيف بسويسرا بين إيران ومجموعة (٥ + ١)، وأعلن الجانبان عن الاتفاق بشأن إجراء جولة أخرى من المفاوضات في مطلع نوفمبر^٢.

وفى أوائل نوفمبر ٢٠١٣ توصلت مجموعة دول ١+٥ مع إيران إلى تسوية بشأن برنامج إيران النووى، تضمنت أن تتعهد الحكومة الإيرانية بخفض عمليات تخصيب اليورانيوم بنسبة ٥ في المائة وإبطال ذخائر اليورانيوم المخصب

^١ إيران تنتج ٣ الاف جهاز طرد مركزي من الجيل الجديد، خبر منشور على موقع قناة العالم بتاريخ ٣ مارس عام ٢٠١٣، متاح على الرابط <https://www.alalamtv.net/news/>؛ تاريخ الدخول ١٩ / ٤ / ٢٠١٩ .

^٢ اتصال هاتفى بين أوباما وروحانى، خبر منشور على موقع عربية skynews بتاريخ ٢٨ سبتمبر عام ٢٠١٣م، متاح على الرابط <https://www.skynewsarabia.com/world>؛ تاريخ الدخول ١٩ / ٤ / ٢٠١٩ .

بنسبة ٥ في المائة إلى ٢٠ في المائة، وعدم إضافة أي جهاز للطرد المركزي إلى المنشآت النووية، ووقف عمل نصف أجهزة الطرد المركزي في منشأة ناتنز، ٧٥ في المئة من هذه الأجهزة في منشأة فوردو، وأن تكنفى إيران باستبدال أجهزة الطرد المركزي التي يطراً عليها عطل وتمتنع عن إنتاج أجهزة أخرى، وتتوقف عن إنشاء منشآت جديدة لتخصيب اليورانيوم، على أن تحتفظ إيران فقط باليورانيوم المخصب بنسبة تخصيب ٣.٥ بالمائة ولا تقوم برفع نسبة التخصيب أعلى من هذه النسبة، وتقوم بتحويل كميات اليورانيوم المخصب بأعلى من هذه النسبة إلى أوكسيد اليورانيوم، ووقف النشاط النووي في منشأة آراك، خاصة إنتاج الماء الثقيل، والسماح لمفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش اليومي لمنشآت ناتنز وفوردو ومراكز إنتاج قطاعات أجهزة الطرد المركزي ومستودعات تخزينها وكذلك تفتيش المناجم في إيران^١.

وذلك مقابل وقف إصدار عقوبات جديدة على إيران، ورفع بعض العقوبات تدريجياً في فترة ٦ أشهر، واستمرار المفاوضات حتى إزالة الغموض بشأن البرنامج النووي، وتجنب إصدار أية عقوبات جديدة ضد إيران، والحرص على عدم تقليل صادرات إيران من النفط، ورفع الحظر على شراء وبيع الذهب والمعادن الثمينة، ورفع الحظر المفروض على صناعة السيارات وكذلك المنتجات البتروكيمياوية وتسهيل التعاون مع إيران لصيانة الطائرات المدنية التابعة لشركات الطيران الإيرانية وإلغاء تجميد ٤٠٠ مليون دولار من أموال إيران في الخارج لتسديد تكاليف دراسة الطلبة الإيرانيين المبعوثين إلى الخارج والتعاون مع إيران لشراء المواد

^١ الاتفاق النووي الإيراني محدود لكنه مهم، تحليل منشور على موقع عربي bbc news بتاريخ ٢٤ نوفمبر عام

٢٠١٣م، متاح على الرابط

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2013/11/131124_iran_deal ، تاريخ الدخول

. ٢٠١٩ / ٤ / ١٩

الغذائية والطبية^١.

ووضعت بنود هذه التسوية في اتفاق مرحلي في جنيف حددت مدته بـ٦ أشهر قابلة للتمديد، يقضي بأن تحد إيران من نشاطها النووي الذي قد يكون له أبعاد عسكرية مقابل رفع محدود للعقوبات الدولية المفروضة عليها. وبدأ تطبيق هذا الاتفاق في ٢٠ يناير ٢٠١٤، وفي ٢٠ يوليو ٢٠١٤ كانت أطراف جنيف قد مددت المهلة إلى أربعة أشهر إضافية حتى ٢٤ نوفمبر ٢٠١٤ وذلك بعد الإخفاق في التوصل إلى اتفاق نهائي، وذلك لإتاحة مزيد من الوقت لإيران والدول الكبرى للتوصل إلى اتفاق نهائي شامل بحلول ٢٤ نوفمبر ٢٠١٤، ثم تم الاتفاق على تمديد أجل المفاوضات مرة أخرى لمدة ٧ أشهر حتى يتم التوصل إلى اتفاق نهائي في موعد أقصاه ٣١ مارس ٢٠١٥، والتوقيع عليه في يوليو من العام نفسه.

وفي العام ٢٠١٥ أجرت إيران ودول "١+٥" مفاوضات خلال المدة من ٢٦ مارس حتى ٢ إبريل، في مدينة لوزان السويسرية من أجل التوصل إلى تسوية شاملة، تضمن الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني، وتلغي جميع العقوبات على إيران بشكل تام، وبنهاية المفاوضات في ٢ أبريل عام ٢٠١٥ أعلن ممثلو إيران ودول (١+٥) التوصل إلى اتفاق حول الخطوط الرئيسية، وأقروا صياغة مسودة الاتفاقية، ومهد ذلك للتوقيع على الاتفاق النهائي الشامل في يوليو ٢٠١٥، والذي ألزم طهران بالحد من قدرتها على تخصيب اليورانيوم مقابل رفع العقوبات تدريجياً، كما نص الاتفاق أيضاً على قصر أنشطة إيران النووية للأغراض السلمية فقط^٢.

^١ المرجع السابق .

^٢ الإعلان الرسمي عن اتفاق "تاريخي" بشأن برنامج إيران النووي، تحليل منشور على موقع عربي bbc

news بتاريخ ١٤ يوليو عام ٢٠١٥، متاح على الرابط

http://www.bbc.com/http://www.bbc.com/arabic/middleeast_iran_nuclear_talk_agreement

، تاريخ الدخول ١٩ / ٤ / ٢٠١٩ .

المبحث الثاني

البيئة المحيطة بالاتفاق

شهدت الفترة السابقة لتوقيع الاتفاق النووي الإيراني الدولي بين إيران ودول (٥ + ١)، وكذا الفترة المصاحبة لتوقيعه العديد من المتغيرات الدولية، والتي أفرزتها التفاعلات الجارية في العلاقات بين مختلف الأطراف والقوى والتي جاءت في سياق خطوات إعادة تشكيل النظام الدولي بكل آلياته ومؤسساته في مختلف أبعاده ودوائره، والتي تشير التوقعات إلى تزايد فرص العودة للتعددية القطبية به في ظل صعود قوى وتحالفات جديدة بالتوازي مع زيادة التنافس بين أقطابه على مناطق النفوذ والمصالح الاقتصادية خاصة المرتبطة بالطاقة وخطوط تدفقها. كما طرأت على منطقة الشرق الأوسط وبصفة خاصة المنطقة العربية العديد من المتغيرات التي واكبت توقيع الاتفاق، إذ تعددت الأزمات وبؤر التوتر والصراع التي أفرزتها التطورات التي طرأت على ساحته بتأثير المتغيرات الجارية على الساحة الدولية والتفاعلات في العلاقات الإقليمية والقضايا المحلية في دول المنطقة. يضاف إلى ذلك ما أفرزته البيئة الداخلية في إيران من متغيرات، وهو الأمر الذي ساهم بشكل مباشر، أو غير مباشر، وكذا إيجابياً أو سلبياً في دفع المفاوضات بين إيران والدول الكبرى نحو توقيع الاتفاق.

❖ أولاً : المتغيرات الدولية المؤثرة في توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع

دول (٥ + ١):

يمكن التمييز بين متغيرات تتعلق بالتنظيم الدولي (الأمم المتحدة)، وأخرى تتعلق بالنظام الدولي، وثالثة تتعلق بسياسات واستراتيجيات القوى الدولية تجاه المنطقة.

١- **المتغيرات في التنظيم الدولي** : وفيها نلاحظ تراجع دور وفاعلية الأمم المتحدة مع بروز سيطرة القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية على المنظمة من خلال توظيف آلياتها وقراراتها لخدمة هذه القوى وفي هذا الإطار يبرز الآتي:

أ- محدودية وفاعلية نظام الأمن الجماعي داخل الأمم المتحدة تجاه تقديم حلول للقضايا المصيرية في المنطقة مقارنة بسياساته الانتقائية التي تصدر قرارات تساهم في زيادة تأزيم الأوضاع في المنطقة، وإرساء قواعد جديدة تحت مظلة التدخل الإنساني ومكافحة الإرهاب تتجاوز مبادئ السيادة الوطنية.

ب- تحول مجلس الأمن الدولي وحق الفيتو إلى مظلة سواء للمقايسة في إدارة المصالح بين الأطراف الدولية، أو حماية مصالح الحلفاء الاستراتيجيين خاصة إسرائيل بالشرق الأوسط، والإخلال بمعادلة توازن القوى في الأقاليم المختلفة وفقاً للمصلحة الدولية، وهو ما يعكسه نمط التصويت الدولي خاصة الأمريكي لصالح المواقف الإسرائيلية والمقايسة بين القوى الغربية مع روسيا والصين تجاه القرارات الخاصة بإيران والقرارات الدولية التي استهدفت البرامج النووية والصاروخية بكل من إيران وكوريا الشمالية مقابل إغفال اتخاذ أي إجراء تجاه البرامج الإسرائيلية.

ج- توظيف مجلس حقوق الإنسان من ناحية واستخدام الولاية القضائية العالمية من ناحية أخرى كأداة للتدخل في الشأن الداخلي للدول والضغط على النظم بدلاً من استخدامها لتحقيق العدالة وإيجاد الحلول العادلة لمعالجة القضايا والأزمات، وهو ما يبرز في القرارات الخاصة بتوقيف الرئيس السوداني السابق " عمر البشير " من المحكمة الجنائية وقرارات تشكيل المحكمة ذات الطابع الخاص لملاحقة المتورطين بأعمال العنف

في لبنان واغتيال رئيس الحكومة الأسبق الحريري^١.

د- ويمكن أن ندلل على تراجع دور المنظمة الدولية بالإشارة إلى إخفاقها - على سبيل المثال - في الحد من تزايد حالات النزاعات الداخلية والحروب الأهلية والتي تعاضمت خطورتها لدرجة باتت تهدد استمرار وجود الدول التي تشهد هذه النزاعات والحروب، أو تهدد بتفككها وانقسامها مثل السودان، وجنوب السودان، والعراق، وسوريا.

ه- محدودة قدرة التنظيم الدولي على توفير الحماية الدولية لحقوق الإنسان حيث تتعرض هذه الحقوق وما يرتبط بها من حريات أساسية لانتهاكات متزايدة وخير دليل على ذلك ما يحدث في سوريا وحالة العدوان الإسرائيلي على غزة عام ٢٠١٤، وأيضًا إخفاقها في توفير الدعم والتأييد اللازم للشعب الفلسطيني لتحقيق استقلاله وتكوين دولته على غرار ما تحقق لغيره من الدول، وكذا تزايد معدلات الفقر والتدهور في الظروف المعيشية إلى مستويات متدنية للغاية في العديد من دول الجنوب مقارنة بمستويات الرفاهية العالية بدول الشمال بفعل الخلل في بيئة النظام القانوني الضابط للعلاقات الاقتصادية الدولية. وتزايد حالات التدخل الفردي، الذي تقوم به دولة بمفردها، أو المحدود، الذي تنفذه مجموعة محدودة من الدول دون الحصول على ترخيص بذلك من مجلس الأمن الدولي، بوصفه الجهة الدولية التي ينعقد لها الاختصاص بذلك طبقًا لأحكام الفصل السابع من الميثاق، وأيضًا دون الالتفات إلى حقيقة أن التدخل في شؤون الدول - أيًا كانت مبرراته - يجب النظر إليه دومًا بحسبانه استثناء من الأصل الناظم

^١ هاني رسلان، أزمة المحكمة الجنائية الدولية وتأثيراتها على الداخل السوداني، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة ٢٠٠٩م، العدد ٤٤، ص ٧٧.

للعلاقات الدولية وهو مبدأ عدم التدخل^١.

٢- المتغيرات في النظام الدولي : حيث زامن توقيع الاتفاق النووي الإيراني

الدولي العديد من المتغيرات أبرزها الآتي :

أ- بروز بعض المؤشرات التي تشير إلى احتمالية اتجاه النظام الدولي نحو التعددية القطبية خاصة في ظل نجاح الصين في بناء مقدرات القوى الشاملة للدولة وفي مقدمها "القوة الاقتصادية" وتكثيف جهودها نحو الصعود "بالقوة العسكرية"، وتنامى نفوذ روسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا وأوروبا الشرقية، الأمر الذي يساهم في تشكيل ملامح جديدة للنظام الدولي خلال العقود القادمة.

ب- استمرار قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام العالمي، بما يتوافر لها من عناصر قوى الدولة الشاملة، يليها في ذلك قوى أخرى فاعلة تؤثر في مجريات النظام الدولي مثل الاتحاد الأوروبي والصين واليابان دون التقليل من تأثير دور روسيا الاتحادية في القضايا الدولية والإقليمية باعتبارها الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي السابق وحرصها على إبراز فاعلية دورها في تسوية أزمت الشرق الأوسط خاصة الأزمة الإيرانية - الغربية لاستقطاب حلفاء جدد وتشكيل جبهة لمواجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة^٢.

ج- تصاعد زخم الاحتقان بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بالاستيلاء على شبه جزيرة القرم وإجراء استفتاء لضمها لروسيا في مارس عام ٢٠١٤، ودعم روسيا للمتمردين في إقليم دونيتسك ولوجانسك في شرق

^١ أحمد الرشدي، الأمم المتحدة بين المراجعة والتطوير، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل ٢٠١٥، العدد ٢٠٠، ص ١٠٦.

^٢ محمد سعيد خلف، الطموحات الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط وآثارها على الأمن القومي العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، عام ٢٠١٥، ص ٢٨ .

أوكرانيا، وتأييد إعلانهما الاستقلال من طرف واحد في مايو عام ٢٠١٤ رغم ما تعرضت له روسيا من عقوبات غربية.

د- بروز بوادر تفكك وانقسام في الاتحاد الأوروبي في ضوء تباطؤ نمو الاقتصاديات الأوروبية التي وصلت نحو ٠.٤% قبيل نهاية عام ٢٠١٤ وفق إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ما فرض على الحكومات الأوروبية اتباع سياسات تقشفية، حيث تفجرت الخلافات بين بريطانيا وألمانيا في أواخر أكتوبر عام ٢٠١٤ حول ارتفاع الأعباء المالية المفروضة على بريطانيا في موازنة الاتحاد الأوروبي، وسعي بريطانيا إلى فرض قيود على انتقال العمالة الأوروبية عبر الحدود، وتهديدها بالانسحاب من الاتحاد وهو ذات تهديد اليونان بعد صعود حزب سيريزا اليساري المعارض للسياسات التقشفية في فبراير عام ٢٠١٥^١.

هـ- انتقال مركز الثقل الاقتصادي تجاه الشرق مع احتفاظ القوى الغربية بالتقدم التكنولوجي، الأمر الذي يؤدي إلى التوازن والمقايضة بالمصالح في التعامل ما بين تلك القوى تجاه القضايا المختلفة في مناطق المصالح والنفوذ.

و- تعدد الأزمات المالية والاقتصادية، وفي مجالات الطاقة والمياه والغذاء، الأمر الذي ينعكس على صياغة استراتيجيات وسياسات تعامل القوى الكبرى مع تلك الأزمات من ناحية، وزيادة التنافس فيما بينها على مناطق المصالح والثروات خاصة المواد الاستراتيجية من ناحية أخرى (منطقة الشرق الأوسط - بحر قزوين - إفريقيا).

^١ محمد عبد الله يونس، تحولات النظام الدولي خلال خمسين عاماً، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل ٢٠١٥، العدد ٢٠٠، ص ٩٩ - ١٠٢.

ز- استمرار القوة العسكرية العامل الرئيس في معادلة توازن القوى على المستويين الدولي والإقليمي، مع تطور فكر وأساليب الاستخدام وفقاً للمتغيرات التي طرأت على مفاهيم التحديات والتهديدات من ناحية والقوى بأبعادها من ناحية أخرى، وذلك رغم وجود أنواع القوة الأخرى (الناعمة، الذكية)، مع بروز مفهوم جديد للقوة هو القوة الافتراضية Cyber Power والتي تعرف بأنها "القدرة على توظيف الفضاء الافتراضي للتأثير في الأحداث في البيئات الواقعية الأخرى عبر الأدوات الإلكترونية"، بمعنى توظيف الوسائل الافتراضية والمعلوماتية في التأثير في مسار التحولات الواقعية. فعلى الرغم من تعهد إدارة أوباما بمراجعة السياسة الأمريكية، والانسحاب التدريجي من العراق وأفغانستان، فإنها استخدمت القوة العسكرية في إطار مظلة حلف الناتو لإسقاط نظام القذافي في ليبيا عام ٢٠١١، وفي عام ٢٠١٤ ضمن قيادتها للتحالف الدولي ضد داعش في العراق، وسوريا، فضلاً عن القذف الجوي بالطائرات دون طيار لمواقع مركز التنظيمات الإرهابية في اليمن، وباكستان، وأفغانستان، والصومال. كما لا ينفصل ذلك عن التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي ووسط إفريقيا عام ٢٠١٣ بدعم من حلف الناتو.

ح- استمرار تصاعد موجات العولمة، ما أفرز طفرة غير مسبوقه في كثافة ووتيرة تدفق السلع، والخدمات، والبشر، والأفكار على المستوى العالمي، بغض النظر عن الحدود الفاصلة بين الدول، وهو ما يرتبط بثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، واتساع نطاق المساحات الافتراضية Cyber Space. فقد كشف تقرير صادر عن مفوضية التنمية الرقمية التابعة للأمم المتحدة عام ٢٠١٤م عن أن نحو ٢.٤ مليار شخص من سكان العالم يستخدمون الإنترنت، كما أكدت الإحصاءات وجود ما لا يقل

عن ١.٨٥ مليار مستخدم لشبكات التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت. أما عدد مستخدمي الهاتف المحمول في الاتصالات، فقد وصل إلى نحو ٦.٥ مليار مشترك على مستوى العالم بما يعادل ٩٣% من عدد سكان العالم، بينما أكدت إحصاءات منظمة التجارة العالمية أن التدفقات التجارية العالمية تجاوزت نحو ٢٢ تريليون دولار عام ٢٠١٣م، بينما رصدت إحصاءات البنك الدولي أن عدد رحلات الطيران عالمياً قد تصاعد من ٢٤ مليون رحلة طيران سنوياً عام ٢٠٠٥م إلى ما يزيد على ٣١ مليون رحلة طيران عالمية عام ٢٠١٣م، ما يعكس مدى كثافة حركة البشر والبضائع عالمياً^١.

ط- تغيير مفاهيم السيادة والقوة والأمن: إذ باتت الدولة تواجه فئتين من القوى، تؤديان إلى الحد من فاعلية دورها بدرجات متفاوتة، وأولهما: قوى عالمية النطاق فوق قومية Supranational قادرة على فرض القواعد على الدول، مثل مجلس الأمن الدولي الذي توسع في الاستناد إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لتوسيع اختصاصاته في فرض قواعد القانون الدولي، لاسيما تجاه الدول الخارجة عن نطاق التوافق الدولي. أما القوى الثانية والأخيرة فتمثلت في الفاعلين من غير الدول. ومن ثم، لم يعد مفهوم السيادة مرتبطاً باحتكار مؤسسات الدولة للسلطات في مواجهة مواطنيها، حيث نص تقرير بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٩م^٢ على أنه على الرغم من أن الدول ذات السيادة يقع على عاتقها مسئولية حماية مواطنيها من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والتطهير

^١ محمد عبد الله يونس، مرجع سابق .

^٢ تقرير أمين عام الأمم المتحدة المقدم للجمعية العامة عام ٢٠٠٩م، متاح على الرابط <https://www.un.org/maintenance>، تاريخ الدخول ١٤ / ٩ / ٢٠١٧ .

العرقى، والجرائم ضد الإنسانية، فإنه في حال كون الدولة غير راغبة، أو غير قادرة على القيام بذلك، يجب أن يتحمل المجتمع الدولي المسؤولية.

ي- تجاوز مفهوم الأمن التهديدات الخارجية المباشرة من دول الجوار، والتي يتم مواجهتها بالاعتماد على القوة العسكرية والتحالفات، بصعود تهديدات غير عسكرية، مثل التلوث البيئي، والفقر، والاحتباس الحراري، والتضخم السكاني، والتي تتطلب تضامناً عالمياً لمواجهتها، عن طريق التنسيق والتعاون الدولي، فضلاً عن صعود الأمن الإنساني الذي يجعل الفرد في بؤرة التركيز العالمي، وليس الدولة، ومن ثم التضامن لمواجهة التهديدات التي يواجهها الأفراد.

ك- تصاعد دور الفاعلين من غير الدول بحيث باتوا يؤدون أدواراً موازية للدولة ذات طابع عابر للحدود. وفي هذا الصدد، يصنف عدد من الباحثين الفاعلين العابرين للقومية إلى عدة فئات رئيسة (الجماعات الإقليمية Territorial Groups، الجماعات الدعوية Proselytizers، جماعات أعمال المعرفة Knowledge Business، والجماعات الاقتصادية Economic Groups)، وأخيراً الأفراد حيث تصاعد تأثير الفرد كفاعل سياسي في النطاقات السياسية، والإعلامية، والاقتصادية، متجاوزاً النطاقات الرسمية التقليدية لأدوار الأفراد كممثلين للسلطة السياسية، إذ إن امتلاك الفرد مقومات مالية، أو إعلامية، أو فكرية، أو عقائدية، بات يكفل له التأثير في مسار التفاعلات الداخلية والإقليمية.

٣- سياسات واستراتيجيات القوى الدولية تجاه المنطقة : حيث يمكن تمييز سياسات واستراتيجيات القوى الدولية تجاه منطقة الشرق الأوسط إبان توقيع الاتفاق النووي الإيراني الدولي كالاتي:

• الولايات المتحدة الأمريكية:

شهدت الفترة السابقة على توقيع الاتفاق النووي تراجعاً في الإهتمام الأمريكي

بالشرق الأوسط، وتوجهاً للحد من الارتباط الأمريكي بهذه المنطقة، وقد

استند هذا التوجه إلى الآتي:

(١) خفض احتياج الولايات المتحدة الأمريكية إلى نفط الشرق الأوسط، في ضوء قيامها بتنويع مصادر استيراد النفط، والاعتماد بشكل أكبر على مصادر من خارج تلك المنطقة، وتتمثل هذه المصادر في كندا، والمكسيك ونيجيريا، وكذا الاكتشافات الضخمة لما يسمى "النفط الصخري" داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما سيؤدي إلى وصولها لحالة الاكتفاء الذاتي من الطاقة في المستقبل القريب، وبالتالي عدم الحاجة إلى استيراد النفط من الخارج خاصة من منطقة الشرق الأوسط.

(٢) بروز توجه لدى الرأي العام الأمريكي غير راغب في استمرار التدخل الأمريكي في المنطقة، في ضوء ما تكبدته الولايات المتحدة الأمريكية من خسائر في غزوها واحتلالها للعراق.

(٣) قناعة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما بأن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية باتت محدودة وغير مرحب بها، وبرز ذلك جلياً في محدودية الدور والتأثير الأمريكي في مجريات الأمور في المنطقة في مرحلة ما بعد الربيع العربي، ورفض قطاع واسع من الرأي العام والقوى السياسية المتباينة في البلدان العربية لأي دور للولايات المتحدة الأمريكية، ووصفها بعدم المصداقية والتشكيك في نواياها.

٤) سعي الإدارة الأمريكية إلى زيادة الاهتمام بالقارة الآسيوية، سواء للمشاركة في جني ثمار النمو في هذه القارة الواعدة اقتصادياً، أو لمواجهة تصاعد النفوذ الاستراتيجي الصيني فيها، والذي بات يهدد الوجود الأمريكي في القارة الآسيوية. التوجه الأمريكي بالتحول نحو آسيا Pivot to Asia، يتطلب بالضرورة إعادة ترتيب الأولويات الأمريكية في العالم، وإعادة توزيع درجات الاهتمام والإمكانات الاستراتيجية الأمريكية بعيداً عن الشرق الأوسط وقريباً من آسيا.

٥) وجود اعتقاد لدى بعض المفكرين وأصحاب الرأي في الولايات المتحدة الأمريكية بأن منطقة الشرق الأوسط تمر بحالة ممتدة من عدم الاستقرار، سوف تستمر عدة سنوات، ويفضل عدم التدخل الأمريكي فيها، وشبهها البعض بحرب الثلاثين عامًا التي شهدتها أوروبا بين عامي ١٦١٨ و ١٦٤٨. ومن ثم تولدت فئاعات لدى أصحاب الرأي والفكر الأمريكي بأنه من الأفضل ترك منطقة الشرق الأوسط تمر بعملية التحول الكبرى التي تشهدها، وأن المنطقة سيسودها الاضطراب والسيولة وعدم الاستقرار لفترة طويلة، وأن ذلك أمر حتمي، وأن التدخل الخارجي لن يؤثر في عملية التحول في المنطقة والأفضل تركها وشأنها^١.

غير أن هذا التوجه لم يعن انسحاب الولايات المتحدة بالكامل من المنطقة، فقد حافظت على قدر من الاهتمام بهذه المنطقة لسببين أساسيين، أولهما يتعلق بأمن إسرائيل وهو أحد ثوابت السياسة الأمريكية، أما الثاني فيتعلق بضمان استمرار تدفق النفط لها ولحلفائها مثل اليابان والاتحاد الأوروبي وبأسعار معتدلة،

^١ محمد كمال، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط .. حدود الاستثمارية والتغير، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٢٠٣، يناير ٢٠١٦، ص ص ١١٢ - ١١٣ .

في ضوء الدور المحوري الذي تلعبه منطقة الشرق الأوسط خاصة منطقة الخليج العربي في تحديد أسعار النفط كسلعة عالمية. وارتباطاً بذلك يمكن الإشارة إلى أن أبعاد السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط - بالتزامن مع توقيع الاتفاق النووي الإيراني - تمثلت في الآتي:

(أ) تخفيض الوجود الأمريكي، وذلك في ضوء ما سبق ذكره من أسباب استند إليها ذلك البعد من أبعاد السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

(ب) الانفتاح على إيران، ولقد انطلقت المساعي الأمريكية للتقارب مع إيران من دوافع عدة: أولها الدافع الشخصي للرئيس أوباما بأن يسجل له التاريخ أنه الرئيس الذي أعاد العلاقة مع إيران بعد قطيعة استمرت سنوات عديدة. وثانيها سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى التوصل لتفاهات مع إيران حول المناطق المشتعلة بالشرق الأوسط في: العراق، وسوريا، ولبنان، واليمن، وذلك في ضوء تزايد النفوذ الإيراني بهذه الدول، وهو الأمر الذي من شأنه أن يساعد على خفض الوجود الأمريكي في المنطقة. أما ثالث هذه الدوافع فيتعلق بما سيترتب على رفع العقوبات عن إيران من تحقيق الولايات المتحدة الأمريكية لمصالح مباشرة نتيجة دخول الاستثمارات الأمريكية إلى مجال البترول الإيراني، إلى جانب ما تحققه زيادة إنتاج إيران من النفط من استمرار خفض سعره في الأسواق العالمية.

(ج) إنشاء نظام لتوازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، فبالرغم من سعي الولايات المتحدة الأمريكية لخفض وجودها في الشرق الأوسط، فإن تداعيات ذلك، والتي تتمثل في وجود فراغ قد تملؤه قوى معادية لها، أو تأثر تدفق النفط من المنطقة لها ولحلفائها نتيجة ذلك، أو ما قد يترتب على ذلك من آثار سلبية في الاقتصاديات الرأسمالية ومنها الاقتصاد الأمريكي، أو ما يتعلق بأمن حليفتها إسرائيل. في ضوء ما سبق عملت

الإدارة الأمريكية على إقامة نظام لتوازن القوى في منطقة الشرق الأوسط يحقق لها رغبتها في خفض وجودها في المنطقة، ويجنبها الآثار السلبية لذلك التوجه، ويقوم هذا التوازن على قوتين، هما إيران الشيعية من ناحية، والدول السنية في المنطقة من ناحية أخرى. وطبقاً لوجهة النظر الأمريكية فإن ذلك التوازن من شأنه أن يمنع هيمنة دولة إقليمية واحدة على منطقة الخليج العربي، مع احتفاظ الولايات المتحدة بعلاقات طيبة مع طرفي المعادلة، والذي من شأنه الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة^١.

ولقد تطلب تحقيق هذا التوازن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالانفتاح على إيران وتطبيع العلاقات معها، وفي الوقت نفسه حث دول الخليج على تطوير قدراتها العسكرية لتحقيق التوازن مع إيران وتقليل الاعتماد على التدخل الأمريكي المباشر لتوفير الحماية لها، وفي هذا الإطار فقد أعلن الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، خلال القمة الأمريكية - الخليجية في كامب ديفيد في ١٤ مايو عام ٢٠١٥، عن صفقات سلاح أمريكية ضخمة لدول الخليج.

• روسيا:

شهد الاهتمام الروسي بمنطقة الشرق الأوسط في الفترة السابقة، والمتزامنة مع الاتفاق النووي الإيراني الدولي، تزايداً ملحوظاً ليس فقط مقارنة بما كانت عليه خلال حقبة الاتحاد السوفيتي وإنما كذلك مقارنة بحقبة التسعينيات ومطلع الألفية، فقد عادت روسيا لتلعب دوراً فاعلاً وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية والإقليمية، ساعدها في ذلك وجود قيادة متطلعة وواعية للأولويات الوطنية، وقادرة على تنفيذ سياسات الدولة بكفاءة، وتحقق طفرة اقتصادية مكنت روسيا من

^١ محمد كمال، مبدأ أوباما وسياسته الشرق أوسطية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٢٠١، يوليو ٢٠١٥، ص ص ٧٢-٧٣.

الاستقلال بسياستها الخارجية.

ورغم ذلك فوفقاً لوثيقة مبادئ السياسة الخارجية الروسية للفترة من ٢٠١٣م وحتى عام ٢٠٢٠م، قد جاء الشرق الأوسط في ذيل لائحة أولويات سياسة روسيا الخارجية، إذ انصب الاهتمام الروسي بالأساس على محيطها الجغرافي، فيما يعرف برابطة الدول المستقلة، تلي ذلك في الأهمية دول أوروبا الشرقية، ثم الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية، ثم تحالفات موسكو الإقليمية والدولية في دول شرق آسيا والشرق الأوسط^١.

ولقد ارتبطت الاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك مقارباتها لسبل التعامل مع التحولات الجارية ضمن ساحتها، بالمصالح الوطنية الاستراتيجية، واستعادة المكانة كدولة عظمى في بنية النظام الدولي، ما شكل عصب المسعى الروسي إلى تعزيز نفوذه في المنطقة.

وارتكزت أبرز معالم تلك الاستراتيجية إلى الخشية من تأثير الوضع الداخلي الروسي بموجات التغيير الديمقراطي التي تجتاح المنطقة العربية، ما يجعلها عرضة للانفصال، أو احتمال نشوب صراعات (عرقية، وقومية، ودينية)، تفضي إلى تفكك الاتحاد الروسي نفسه، والقلق من انتقال إرهابات حراك التغيير إلى ساحات دول آسيا الوسطى، خاصة الدول الحليفة لها، مثل: أذربيجان، وكازاخستان، وطاجيكستان، وبيلا روسيا، والتحسب من دعم حراك التغيير العربي خشية وصول التيارات الإسلامية إلى سدة الحكم، فضلاً عن المصالح الروسية المتنوعة في عدد من الدول العربية، التي يعد بعضها مناطق نفوذ لها، ما يجعلها

^١ محمد كمال، روسيا والشرق الأوسط: محاضرة في السياسة الخارجية للدول الكبرى لطلبة الدراسات العليا، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مايو ٢٠١٥.

متمسكة بحمايتها، وصد أي تغيير قد يهدد نفوذها، في ضوء مساعي الدول الغربية إلى اختراقها والهيمنة عليها^١.

وتتمثل المصالح الاستراتيجية الروسية في المنطقة في تعزيز قدرات دول محورية فيها، من خلال تعميق ارتباطها بروسيا في محاولة لإضعاف الهيمنة الأمريكية في المنطقة، وكسر الاحتكار الأمريكي والغربي لسوق السلاح في المنطقة العربية من خلال زيادة حجم المبيعات العسكرية الروسية. وتأتي المنطقة العربية في المركز الثاني من إجمالي صادرات روسيا من السلاح بنسبة تتجاوز ١٥ % بعد الدول الآسيوية التي تصل نسبتها إلى ٦٢ % منها، وضمان الوصول إلى المياه الدافئة، والحيلولة دون أي التعرض لأي حصار غربي للمضائق ذات الأهمية الاستراتيجية، ومحاولة تطويق حلف الشمال الأطلسي من الجهتين الشرقية والجنوبية^٢.

وتبعاً لذلك لم تتبن موسكو سياسة موحدة تجاه أحداث المنطقة بل مواقف متباينة استندت إلى نهج واقعي (براجماتي)، وفق مصالحها العليا، فأظهرت استعداداً للاعتراف بثورات بعض الدول العربية، دون التخلي عن مصالحها مع الأنظمة التي قامت ضدها، إذ أبدت تحفظات على الثورة المصرية، مع دعمها للرئيس مبارك، حتى قبل أيام من تنحيه عن السلطة، ومع تطور الأحداث، أيدت تطلعات الشعب المصري نحو الحرية والديمقراطية، وفي المقابل أبدت روسيا فاعلية أكبر في سوريا إلى حد جعلها أبرز اللاعبين المؤثرين في ساحتها، بينما لم يكن موقفها تجاه القضية اليمنية ذا تأثير، وكذا تجاه تونس والبحرين، في حين نددت بعمليات حلف الناتو ضد ليبيا، ولكن سرعان ما تغير موقفها واعترفت

^١ نادية سعد الدين، الارتباك الاستراتيجي: اقترابات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، تحولات استراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٢٠٣، يناير ٢٠١٦، ص ١٦ .
^٢ دلال محمود السيد، السيناريو الغائب: مستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط، تحولات استراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٢٠٣، يناير ٢٠١٦، ص ٢١ .

بالمجلس الليبي الانتقالي طرفاً وشريكاً شرعياً في المفاوضات حول مستقبل ليبيا، من أجل تأمين مصالحها في ليبيا ذات الأهمية في استراتيجية الطاقة الروسية، أما تجاه الملف النووي الإيراني فقد اتخذت موقفاً يتصف بالازدواجية، حيث دعمته تقنياً، بينما شاركت في الجهد الدولي لضمان عدم عسكريته.

• الصين:

اتصفت السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط في الفترة

السابقة، والمتزامنة مع توقيع الاتفاق النووي الإيراني الدولي، بالتعقيد والتداخل بل التناقض في بعض الأحيان، إذ إنها تقيم علاقات مع إسرائيل وفي الوقت ذاته تدعم الشعب الفلسطيني، وتقيم علاقات قوية مع إيران والسعودية في الوقت ذاته، وتمر السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط بمرحلة من التحول الجيوسياسي والاستراتيجي ووضع قواعد جديدة في تعاملها مع القوى الكبرى في المنطقة.

وهناك مجموعة من الثوابت والمحددات لسياسة الصين تجاه الشرق الأوسط، وتتمثل هذه الثوابت والمحددات في الآتي:

السعي إلى حماية مصالحها الاقتصادية مع بلدان المنطقة خاصة فيما يتعلق ب وارداتها من النفط، وتجنب الصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بتوجه كليهما نحو الشرق الأوسط، والميل إلى بناء تعاون اقتصادي مع الدول العربية أكثر من ميلها إلى بناء تعاون سياسي. وتتبنى الصين رؤية خاصة لحل مشاكل الشرق الأوسط تقوم على اعتماد التعاون الإقليمي أساساً للسياسة الأمنية، والقناعة بأن التعاون الثنائي والمتعدد وبناء التنمية الاقتصادية سوف يحد من الأزمات في المنطقة ويعالج مشكلة الإرهاب، وآخر وأهم هذه الثواب هو

احتفاظها بعلاقات قوية مع إيران.

كما أن مظاهر الاهتمام الصيني بمنطقة الشرق الأوسط بدت واضحة في بعض المجالات، ففي الجانب الاقتصادي، تعد السعودية أكبر شريك تجاري للصين في منطقة الشرق الأوسط، حيث بلغ حجم التجارة بين البلدين ٧٣.٢٧ مليار دولار عام ٢٠١٢م، وجاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بحجم تجارة بيني قدر بـ ٤٠ مليار دولار للعام ذاته، كما بلغ حجم التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠١٢م نحو ١٥٥ مليار دولار، وهو ما يمثل ٧٠% من حجم التبادل التجاري مع الدول العربية، أما فيما يتعلق بعلاقات الصين الاقتصادية مع إسرائيل، فتبدي الصين اهتمامًا كبيرًا بالتعاون التكنولوجي المتقدم معها حيث تستورد التكنولوجيا العالية التقنية لقطاع الزراعة والهندسة والمعدات العسكرية والخدمات^١.

أما في الجانب السياسي فقد عززت الصين تعاونها مع التجمعات الإقليمية من خلال اللقاءات السنوية مع الجامعة العربية عن طريق إنشاء منتدى التعاون الصيني العربي عام ٢٠٠٤م على مستوى وزراء الخارجية، وكذا الوثيقة الإطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين الصين ودول الخليج العربي، ولم تكتف الصين بتعزيز علاقاتها مع الدول الصديقة تقليديًا مثل إيران والتي ترى فيها الصين ركنًا من أركان سياستها الخارجية ومنتفصًا لها إلى الخليج العربي وقلب العالم، وإنما عملت على تحسين علاقاتها مع مختلف القوى الإقليمية كمصر والسعودية وتركيا بتوقيع اتفاقات شراكة وتعاون استراتيجي أعوام ٢٠٠٦م و٢٠٠٩م و٢٠١٠م مع تلك الدول بالترتيب.

^١ محمد كمال، الصين والشرق الأوسط: محاضرة في السياسة الخارجية للدول الكبرى لطلبة الدراسات العليا، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مايو ٢٠١٥.

أما في الجانب العسكري فالصين بعض مبيعات الأسلحة إلى بلدان المنطقة غير أنها الأقل مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وفرنسا وبريطانيا، كما أن الوجود العسكري والأمني الصيني فيها يكاد يكون معدوماً.

• القوى الأوروبية:

هناك توافق كبير بين السياسات الأوروبية والأمريكية في المنطقة، غير أن هناك حرصاً من بعض القوى الأوروبية، خاصة فرنسا وألمانيا، على احتواء التداعيات السلبية لبعض السياسات الأمريكية، مثل الدعم المطلق لإسرائيل، فيظهر دور إيجابي للاتحاد الأوروبي في دعم الفلسطينيين، ويمكن تحديد المصالح الأوروبية الأساسية في المنطقة فيما يأتي: التوافق مع الرؤية الأمريكية في إعطاء الأولوية لأمن إسرائيل، ومنع إيران من امتلاك السلاح النووي، ومكافحة الإرهاب، ودعم التحولات السياسية في دول المنطقة وفقاً لقيم ومعايير تحقق مصالح الدول الأوروبية المشاركة في الانتشار الأمني العسكري في المنطقة، والتعامل معها عبر مجموعة مبادرات لتحقيق الأهداف المشتركة، وأبرزها: مكافحة الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، وتطوير التعاون الاقتصادي على المستويين الثنائي والإقليمي، عبر خطط قصيرة المدى لحين استيضاح اتجاهات أنظمة الحكم الجديدة. وتحاول بعض الدول الأوروبية، وتحديداً فرنسا، استثمار اضطرابات الشرق الأوسط لعقد صفقات تسليح ثنائية مع قوى إقليمية فاعلة (مصر)، واستثمار ميراثها السياسي في لبنان ودول المغرب العربي لتدعيم نفوذها في المنطقة، والتعاون الثنائي مع أطراف إقليمية لمكافحة الإرهاب.

❖ ثانياً : المتغيرات الإقليمية المؤثرة في توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع

دول (٥ + ١):

طرات على منطقة الشرق الأوسط، وبصفة خاصة دول النظام الإقليمي العربي، والدول الهامشية لهذا النظام، العديد من المتغيرات، التي إما سبقت - بوقت يسير - توقيع الاتفاق النووي الإيراني الدولي، أو زامنت توقيعه، والتي أثرت سلباً أو إيجاباً، وبشكل مباشر أو غير مباشر في دفع أطراف الاتفاق النووي نحو توقيعه، ويعد أبرز تلك المتغيرات الآتي:

١- تهديد الوحدة المشكلة لبنية النظام الإقليمي "الدولة": فمن بين ما أظهرته الثورات العربية الطبيعة الهشة لبعض الدول العربية التي أسست النظام الإقليمي، إذ بدت الدول العربية التي تعرضت لهذه الثورات إما هشة أو مضطربة أمام موجات التغيير، التي أسقطت أنظمة تسلطية كثيراً ما تماهت بدرجات متفاوتة مع الدولة ووظائفها كمصر، وتونس، وليبيا، إذ انتقلت القوى - سواء الكامنة أو المقموعة في المجتمعات - إلى العلن، لتبلور قوة مضادة غير رسمية تنازع الدولة العربية في وظائفها، أو ترفض أصلاً أن تظل منضوية تحت سيطرتها. في هذا الإطار، برزت جماعات إرهابية، وميليشيات مسلحة، وقوى قبلية ومناطقية، تهيمن على مناطق جغرافية لا تملك الدولة فيها أي سيطرة، سواء في ليبيا، أو اليمن، أو سوريا، كما بزغت توجهات انفصالية، سواء في جنوب اليمن، أو شرق ليبيا، أو أكراد سوريا، وصارت المعضلة الأمنية الهاجس الأكبر في بعض الدول العربية التي تعاني تفتتاً في السلطة، وتصاعداً للعنف، وعدم استقرار^١.

^١ خالد حنفي علي ، النظام الإقليمي والتغيرات الحادة بعد الثورات، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية " ملحق مجلة السياسة الدولية "، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل ٢٠١٥، العدد ٢٠٠، ص ٤ .

وخير مثال على ذلك اتساع النطاق الجغرافي لأنشطة عناصر الإرهاب والتطرف، وتهديدها وحدة الدول التي تعمل داخل حدودها، على مختلف الاتجاهات الرئيسية في المنطقة خاصة تنظيم الدولة الإسلامية بالعراق والشام "داعش" والذي سيطر على جزء كبير من الأراضى والثروات النفطية بالعراق وسوريا، وتمركزت عناصره أيضًا في بعض المناطق شمال ليبيا مع تنامي قدرات التنظيمات الفرعية التابعة لتنظيم القاعدة (القاعدة في جزيرة العرب باليمن - جبهة النصر في سوريا - أنصار الشريعة في ليبيا - تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل والصحراء والذي ينطلق من الجزائر) وبناء معسكرات تدريب للعناصر التكفيرية وتبادل الخبرات والدعم والانتقال والتنسيق بينها بالاعتماد على توافر معدات الاتصال ذات التقنية العالية واستخدام شبكات الاتصالات عبر الإنترنت.

٢- تنامي دور القوى الإقليمية، سواء أكانت عربية أم غير عربية (إيران، وتركيا، وإسرائيل) في الصراعات العربية الداخلية، سواء في سوريا، أو العراق، أو اليمن، أو ليبيا، في مرحلة ما بعد الثورات وهو ما يبرزه دعم إيران (للحوثيين في اليمن، للنظام الحاكم في سوريا، لحزب الله في لبنان، لحماس والجهاد الإسلامي في قطاع غزة، للطوائف الشيعية في دول الخليج، وللنظام الحاكم في العراق)، وكذا الدور التركي في سوريا، وأيضًا قيام إسرائيل بقصف بعض المناطق داخل سوريا، مع تصاعد مظاهر التنافس بين بعض هذه القوى، وهو ما يظهر جليًا في تدهور العلاقات الإيرانية مع غالبية الدول العربية خاصة المملكة العربية السعودية في ضوء (تحميل كل طرف الآخر مسئولية حالة عدم الاستقرار في المنطقة - احتجاج إيران على العملية العسكرية "عاصفة الحزم/ إعادة الأمل" ضد

الميليشيات المسلحة لجماعة الحوثى في اليمن - تحريض طهران شيعة الخليج ضد الأنظمة الحاكمة خاصة في البحرين والسعودية - استغلال إيران حادث تدافع الحجاج خلال أداء مناسك الحج في منى عام ٢٠١٥م سياسياً للترويج بفشل القيادة السعودية في إدارة موسم الحج).

٣- عدم وجود قيادة عربية دافعة للتفاعلات الإقليمية: فمع انشغال النظام المصري بصراعاته الداخلية، بعد الثورات، بخلاف تراجع تأثيره الإقليمي، خلال فترة حكم مبارك، لم يتمكن الصعود الخليجي من قيادة التفاعلات الإقليمية، وإن كانت المملكة العربية السعودية تسعى جاهدة إلى لعب دور محوري في التفاعلات الإقليمية كافة، غير أن دافعها الرئيس في ذلك يكمن في صراعها مع إيران التي مدت نفوذها ليس فقط في المحيط الخليجي، كالعراق، واليمن، وسوريا، وإنما في مناطق أخرى في الشمال والشمال

الغربي الإفريقي، مستغلة الصراعات البينية العربية - العربية.^١

ومع غياب قيادة عربية دافعة أو مهيمنة على التفاعلات الإقليمية، برزت أنماط من التحالفات المتغيرة والمتقلبة، اعتمدت ليس فقط على مصالحها، وإنما على طبيعة توجهات أنظمتها السياسية، ورؤيتها للأدوار التي يمكن أن تلعبها. فتارة، تصبح دولاً عربية ضد أخرى مختلفة معها في المصالح، وتارة أخرى تتخذ شكل دول في مواجهة فواعل من غير الدول، وتارة ثالثة تأخذ نمط الحروب بالوكالة عبر دعم أطراف داخلية متصارعة، كما في حالتنا ليبيا واليمن خصوصاً.

٤- تعدد الصراعات الناشئة عن اختلاف الهوية بالمنطقة: فعلى الرغم من أنه من المفترض أن تمثل الهوية العربية الهوية الرئيسية في المنطقة

^١ المرجع سابق، ص ٤ .

ارتباطاً بأن غالبية دول المنطقة هي دول عربية، غير أنه من ضمن ما أبرزته الثورات العربية، هو نشوء طلب على أنماط جديدة من الهوية، كنوع من التوظيفات السياسية في الصراعات الداخلية والإقليمية. فمع صعود تيارات إسلامية - بشقيها المسيس والمسلح - برزت الهوية الدينية الإسلامية في الإقليم، تارة على يد جماعة "الإخوان المسلمين" في مصر التي صعدت للسلطة، ثم سقطت في الثلاثين من يونيو عام ٢٠١٣م، وتارة أخرى على يد التنظيمات الدينية المتشددة، مثل "داعش" الذي أعاد استغلال الخلافة الإسلامية وولاياتها في دول كمصر، وليبيا، وسوريا. كما أدى الصعود الإيراني - بما تضمنه من تعبير، تارة عن هوية "فارسية"، وأخرى شيعية - إلى بروز صراعات اتخذت أشكالاً طائفية لم تعد مقصورة على العراق وحده، بل امتدت إلى اليمن وسوريا. كما أن صعود تلك الهويات داخل المجتمع الواحد من شأنه أن يقسم المجتمع رأسياً عبر الطبقات والشرائح الاجتماعية. ولأنه يتعلق باللغة، أو الدين، أو الطائفة، فإن من انخرطوا في تلك الانقسامات يعدونها صراعات بقاء. في هذا المجال، يبرز الصراع السني - الشيعي تارة في العراق، وتارة أخرى في سوريا ولبنان، وكذا التوترات المماثلة في السعودية، والكويت، والبحرين. وبالتالي فإن صعود تلك الهويات يمثل خطراً كبيراً على وحدة دولها.

٥- العجز عن إدارة الدولة، أو إعادة بناء الأمة مع نخب جديدة أصبحت في

مواقع السلطة، لكنها تفتقد الخبرة وتقاليد الممارسة. فرغم ما شهدته بعض دول العالم العربي سابقاً من انقسامات وصراعات داخلية، وانهيار الدولة، أو تجزئتها في لبنان، والصومال، والعراق، فإن مشاهد الاضطراب الحالي تقع في دول القلب العربي، خاصة مصر، واليمن، وسوريا، وليبيا، وهو ما يشير إلى احتمال أن تكون المنطقة مقبلة على تغيرات أوسع نطاقاً، فضلاً

عن حقبة الصراعات الداخلية الجديدة، حتى تستقر تركيبة الحكم، ليس فقط مع الإثنيات، ولكن أيضاً مع التيارات الليبرالية، والقومية، واليسارية، وهو أمر من الصعب التوصل إلى توافقات داخلية بشأنه، ويعني أن مزيداً من الدول العربية ستكون عرضة لمرحلة من عدم الاستقرار.

٦- تنامي ظاهرة الفاعلين من غير الدول، بما لديها من أجنحة عسكرية، إذ باتت تمتلك قدرات عسكرية تضاهي - إن لم يكن يفوق - الجيوش النظامية، بشكل يقوض مقتضيات احتكار الدولة للاستخدام الشرعي للقوة لمواجهة التهديدات الأمنية. كما أن تحولات الثورات وما بعدها أبرزت أهمية هؤلاء الفاعلين بالنسبة للدول الداخلة في صراعات أو المستفيدة منها، فلا يمكن تجاهل صعود جماعات وتنظيمات لها تأثيرها ونفوذها، مثل "داعش" والتي أصبحت بأيديولوجيتها وأفرعها عابرة للحدود والجنسيات، ومؤثرة في استقرار وأمن الإقليم بآثره.

٧- زيادة انتشار شبكات الجريمة المنظمة من الاتجار في البشر والأسلحة والمخدرات وانتقال تهديداتها عبر الحدود، ما يزيد من الأعباء والضغط على الخطط الأمنية في دول المنطقة خاصة مع التدهور الحاد في الأوضاع الأمنية وعدم وجود سيطرة على الحدود في بعض الدول خاصة (ليبيا - سوريا - العراق - اليمن ...).

٨- ثالثاً : المتغيرات الإيرانية الداخلية المؤثرة على توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع دول (٥ + ١):

١- تأثر الداخل الإيراني بالعقوبات الدولية المفروضة على إيران نتيجة استمرارها في برنامجها النووي، والتي تركزت على قطاعات الطاقة، والبنوك، والتجارة، والشحن، والنقل، والتي تمثل عصب الحياة في إيران، وهو ما مثل أدوات ضغط على النظام الإيراني الحاكم، خشية اعتراض

جمهور المواطنين الإيرانيين على سياسات النظام، في ضوء ما تعرض له المواطن الإيراني جراء ذلك، والذي ظهر أثره في ارتفاع التضخم، وتراجع سعر العملة المحلية، وارتفاع العجز في الموازنة، ونقص كثير من السلع مع ارتفاع الأسعار.

٢- ضغط الواقع السياسي الإيراني وعوامله لتطوير جهاز الزعامة؛ نتيجة

الصراع بين علماء الدين، الأصوليون منهم والإصلاحيون، للنفوذ إلى مجلس الخبراء ومجلس الشورى الإسلامي، إلى جانب الصراع بين القيادات الحزبية على الساحة السياسية، وهو ما دفع حكومة روحاني إلى دعم تحريك مسيرة الديمقراطية والإصلاح، سعياً إلى توسيع القاعدة الشعبية المناصرة للنظام.

٣- تغير توجهات النظام الإيراني الحاكم بتولي حسن روحاني رئاسة

الجمهورية الإيرانية خلال شهر أغسطس ٢٠١٣، والمصنف من تيار المعتدلين والإصلاحيين والمعروف بانفتاحه على الغرب والراغب في إحداث تغيير فعلي، بما في ذلك الإفراج عن السجناء السياسيين ورفع العقوبات الدولية التي أضرت باقتصاد البلاد.

٤- التغيرات الجارية في جهاز السياسة الخارجية والمجلس الأعلى للأمن

القومي، وذلك في إطار التحول نحو الأسلوب الجديد الذي أطلقه خامنئي عام ٢٠١٣ لإدارة الأزمات والمسمى بسياسة المرونة الشجاعة، حيث تولى محمد جواد ظريف - المنفتح على الغرب - رئاسة جهاز السياسة خلال شهر أغسطس ٢٠١٣، كما تولى علي شمخاني - المحسوب على تيار الإصلاحيين - رئاسة المجلس الأعلى للأمن القومي خلال شهر سبتمبر عام ٢٠١٣.

٥- تمكن إيران من تحقيق طفرات نوعية تكنولوجية خاصة ببرنامجها النووي، مثل امتلاك القدرة على تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠ %، وامتلاك مخزون كبير من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ % (حوالي ٤٠٠ كجم) وكذلك المخصب بنسبة ٣.٥ % (حوالي ٢٠ طنًا)، وتصنيع قضبان الوقود النووي اللازمة لتشغيل مفاعل طهران للأبحاث العلمية والطبية.

❖ رابعاً: أثر متغيرات البيئة المحيطة بالاتفاق النووي على توقيعه :

وبالنظر في البيئة المحيطة بتوقيع الاتفاق بمتغيراتها سواءً على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو الداخلي، نجد معظم هذه المتغيرات جاءت لتدفع أطراف الاتفاق نحو التوافق بينها لتوقيعه كالاتي:

١- مجمل المتغيرات الدولية دفعت أطراف الاتفاق إلى اغتنام ما أفرزته هذه المتغيرات من فرص لتحسين وضعيتها تجاه الطرف الآخر، فإيران إستفادت من تصاعد كلا الدورين الروسى والصينى على الصعيد الدولي بجوار الولايات المتحدة، وإن كانا للخلف قليلاً منها في إمكانية توفير شيء من المرونة أثناء التفاوض مع القوى الكبرى، إذ إن إيران تحتفظ بعلاقات جيدة مع كلتا الدولتين، وبالتالي فليس من الممكن أن يكون أي من الدولتين عنصر ضغط على المفاوض الإيراني خلال المفاوضات، ولكنها إن لم تكن داعمة له فستقف على الحياد، كما أن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في التوجه شرقاً أوجدت رغبة مزدوجة لدى كل من إيران والولايات المتحدة أن تكون إيران لاعباً أساسياً في الشرق الأوسط وفى شغل الفراغ الذي تتركه الولايات المتحدة داخل منطقة الشرق الأوسط بتوجهها شرقاً، وهو ما دفع إيران والولايات المتحدة إلى توقيع الاتفاق باعتباره السبيل الوحيد أمام كليهما لتحقيق ذلك .

٢ - أما المتغيرات الإقليمية فقد جاءت في مجملها تشير إلى تعرض معظم الدول العربية في المنطقة إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، ما أكب هذه الدول على داخلها، فخلا محيطها الإقليمي من دور هذه الدول فيه، ولقد ضمت الدول التي تعرضت لهذه الحالة أبرز دول القلب في النظام الإقليمي العربي ممثلة في مصر وسوريا، ما أغرى دولاً تقع على هامش ذلك النظام الإقليمي مثل إيران الراغبة في دعم وجودها داخل دول النظام الإقليمي العربي، والتي رأت أن السبيل إلى تعظيم نفوذها في المنطقة هو كسر عزلتها من المجتمع الدولي لتوفير مناخ يتيح لها التوغل داخل دول منطقة الشرق الأوسط، وأن السبيل لكسر هذه العزلة هو التوافق مع المجتمع الدولي حول برنامجها النووي، وهو ما دفعها إلى توقيع الاتفاق النووي والذي بسببه أيضاً ستتحسن أوضاعها الاقتصادية في ضوء انتهاء العقوبات المفروضة عليها.

٣ - أما المتغيرات على الصعيد الداخلي فقد كانت رغبة الإصلاحيين في تحسين الأحوال المعيشية للشعب الإيراني، والتي تأثرت بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران نتيجة استمرارها في برنامجها النووي، هي الدافع وراء التوجه نحو التوافق مع الغرب حول البرنامج النووي سعياً إلى إيجاد قواعد شعبية مؤيدة للنظام، خاصة في ظل تحسب النظام الإيراني من تأثر الداخل بموجات التغيير التي أطاحت بالعديد من الأنظمة الحاكمة في الشرق الأوسط، إلى جانب أن التوافق مع الغرب حول البرنامج النووي من الممكن أن يساهم في استقرار الداخل الإيراني بتحديد الغرب عن دعم العناصر المعارضة للنظام.

المبحث الثالث

خصائص الاتفاق النووي

في الرابع عشر من يوليو عام ٢٠١٥ اتفقت إيران ودول (٥ + ١) حول البرنامج النووي الإيراني وأقر أطراف الاتفاق وثيقة سميت "خطة العمل المشتركة"، وصدر قرار مجلس الأمن الدولي المؤيد لها في العشرين من الشهر ذاته من العام نفسه تحت رقم ٢٢٣١ لسنة ٢٠١٥، وجاء قرار مجلس الأمن الدولي في وثيقة صادرة عنه باللغة العربية من ١٤٨ صفحة متضمنًا خطة العمل المشتركة والتي أرفق بها خمسة مرفقات من المرفق الأول وحتى المرفق الخامس^١.

وبالنظر فيما كتب عن الاتفاق نجد أن معظم تلك الكتابات تناولت الاتفاق بصورة تحليلية دون طرح مختصر لمضمونه، وهو ما يعرض فقط وجهة نظر كاتبها دون اطلاع القارئ على بنود الاتفاق، والتي إن رغب القارئ في معرفتها وجد نفسه مضطرًا إلى قراءة كتاب مكون من قرابة ١٥٠ صفحة لمعرفة تفاصيل الاتفاق. من هذا المنطلق يتصدى البحث لتقديم طرح مختصر ومجرد لبنود الاتفاق وفي عدد قليل من الأوراق؛ طبقًا لما خصص لهذا القسم من مساحة داخل البحث، سعيًا إلى تقديم صورة مختصرة عن بنود الاتفاق .

تضمنت خطة العمل المشتركة أربعة بنود رئيسة هي: المجال النووي، الجزاءات، وخطة التنفيذ، آلية تسوية المنازعات، إلى جانب التمهيد والديباجة والأحكام العامة، بالإضافة لخمس مرفقات شارحة لبنود خطة العمل .

❖ أولاً : التمهيد

¹<https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N15/225/25/PDF/N1522525.pdf?OpenElement>

وجاء فيه ترحيب أطراف الاتفاق كافة بخطة العمل المشتركة، مع الإشارة إلى أمني إيران بأن تتيح لها خطة العمل المشتركة التقدم في تنفيذ برنامج نووي سلمي، وكذا الإشارة إلى أمل مجموعة ١+٥ في أن تتمكن من كسب الثقة تدريجياً في كون البرنامج النووي الإيراني ذا طابع سلمي فقط، مع الإشارة إلى أن خطة العمل المشتركة ستفضي إلى رفع شامل لجميع الجزاءات المفروضة على إيران من قبل مجلس الأمن الدولي فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني.

❖ ثانياً : الديباجة والأحكام عامة:

وقد تضمنت ستة عشر بنداً كل منها بين علامتي تنصيص كان أبرز ما فيها هو تأكيد إيران عدم السعي مطلقاً للحصول على أسلحة نووية أو تطويرها أو حيازتها، وأن نجاح إيران في تنفيذ خطة العمل المشتركة يمكنها من التمتع بحقها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وإنشاء لجنة مشتركة من أطراف الاتفاق لرصد تنفيذ خطة العمل المشتركة، وقيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتولي رصد التدابير المتعلقة بالمسائل النووية الإيرانية مع تقديم معلومات كاملة لمجلس المحافظين ومجلس الأمن في هذا الخصوص، وتعاون أطراف الاتفاق ضمن إطار خطة العمل في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، والتأكيد على إصدار مجلس الأمن قراراً بإنهاء العمل بالأحكام المفروضة بمقتضى القرارات السابقة للمجلس بشأن البرنامج النووي الإيراني، ويتضمن القرار أيضاً انتهاء مجلس الأمن من نظر المسألة النووية الإيرانية بعد مضي ١٠ أعوام من يوم اعتماد خطة العمل، وعقد أطراف الاتفاق اجتماعاً وزارياً مرة كل سنتين، أو قبل ذلك، عند الاقتضاء، بهدف استعراض التقدم المحرز على صعيد تنفيذ خطة العمل المشتركة وتقييمه واتخاذ القرارات المناسبة بتوافق الآراء.

❖ **ثالثاً : البند الرئيسي الخاص بالمجال النووي،** فقد جاء مقسماً إلى ثلاثة بنود هي أ) "التخصيب والبحث والتطوير في مجال التخصيب والمخزونات"، ب) "مفاعل آراك والماء الثقيل وإعادة المعالجة"، ج) "تدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة".

١- البند أ) "التخصيب والبحث والتطوير في مجال التطوير والمخزونات" :

تضمن سبعة بنود (٧-١) أبرز ما جاء فيها، ألا تزيد أجهزة الطرد المركزي من طراز IR-١ العاملة في مفاعل ناتنز على ٥٠٦٠ جهازاً مع تخزين الزيادة من هذه الأجهزة تحت المراقبة المستمرة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تستخدم إيران (طوال مدة الاتفاق ١٠ سنوات) في أنشطة البحث والتطوير أجهزة طرد مركزي من طراز IR-٨ ، IR-6 ، IR-5 ، IR-4 ، وتتوقف إيران عن تصنيع، أو تجميع، أجهزة طرد مركزي أخرى وتستعيض عن أجهزة الطرد المعطوبة بأجهزة من الطراز نفسه لمدة ثمان سنوات بعدها يمكنها صنع أجهزة طرد مركزي من طراز IR-8 ، IR-6 ، دون دورات وبما لا يتجاوز ٣٠ جهاز طرد مركزي، لا يتجاوز مستوى التخصيب ٣.٦٧% بمفاعل ناتنز لمدة ١٥ عامًا، مع عدم تنفيذ أي أنشطة تخصيب بمرفق فوردو وتحويله إلى مركز للعلوم النووية والفيزياء والتكنولوجيا، وألا يزيد مخزون إيران من اليورانيوم على ٣٠٠ كجم بنسب تخصيب لا تتعدى ٣.٦٧% لمدة ١٥ عامًا، أما اليورانيوم العالي التخصيب بنسب تتراوح بين ٥ - ٢٠% فلن يتم حسابه ضمن كمية ٣٠٠ كجم وسيتم تحويله إلى وقود يستخدم في مفاعل طهران للبحوث.

٢- البند ب) والمتعلق بمفاعل آراك والماء الثقيل وإعادة المعالجة :

ضم خمسة بنود (٨-١٢) أبرز ما جاء فيها، أن تعيد إيران تصميم وبناء مفاعل حديث للبحوث في آراك يعمل بالماء الثقيل ويستخدم وقوداً مخصصاً بنسب

تخصيب لا تتجاوز ٣.٦٧% ولن يقوم المفاعل المعاد تصميمه بإنتاج بلوتونيوم مخصص لصناعة السلاح، وتعتمد إيران في تشغيلها لمفاعلات الطاقة ومفاعلات البحوث على الماء الخفيف، وتلتزم إيران بعدم إنشاء مفاعلات إضافية تعمل بالماء الثقيل لمدة ١٥ عامًا ويتاح ما يتوافر لديها من ماء ثقيل للأسواق العالمية، وتلتزم إيران على مدى ١٥ عامًا بعدم القيام بأي أنشطة لإعادة معالجة الوقود المستهلك، أو البحث والتطوير في مجال إعادة المعالجة.

٣- البند (ج) والمتعلق بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة :

تضمن خمسة بنود (١٣-١٧) أبرز ما جاء فيها: التزام إيران بتنفيذ خارطة الطريق لتوضيح المسائل العالقة المتفق عليها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تسمح إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية برصد تنفيذ التدابير الطوعية وتنفيذ تدابير كفالة الشفافية، الوجود داخل إيران على المدى الطويل، رصد منتج إيران من خام اليورانيوم في جميع محطات إنتاجه لمدة ٢٥ عامًا، ومراقبة دورات أجهزة الطرد المركزي لمدة ٢٠ عامًا، وعدم مشاركة إيران في أي أنشطة من شأنها أن تسهم في تطوير جهاز نووي متفجر.

❖ رابعاً : البند الرئيسي الخاص بالجزاءات، والذي ضم ١٦ بنداً فرعياً

(١٨-٣٣) ضم بعضها من داخله فرعيات، وأبرز ما جاء فيها الآتي :

١- أنه بالتزامن مع تنفيذ إيران التدابير المتفق عليها فيما يتصل بالمجال النووي سيني مجلس الأمن العمل بجميع أحكام وقرارات مجلس الأمن السابقة بشأن المسألة النووية الإيرانية.

٢- وكذا سيني الاتحاد الأوروبي تنفيذ جميع الجزاءات الاقتصادية والمالية ذات الصلة بالمجال النووي: (تحويلات الأموال بين الأشخاص والكيانات - الأنشطة المصرفية - خدمات التأمين - خدمات المراسلة المالية

المتخصصة - دعم التجارة مع إيران ماليًا - الدخول في التزامات منح ومساعدات مع الحكومة الإيرانية - استيراد ونقل النفط... إلخ)، وكذا توقف الولايات المتحدة تطبيق الجزاءات المحددة بالمرفق الثاني بالتزامن مع تنفيذ إيران التدابير المتفق عليها فيما يتصل بالمجال النووي وتشمل هذه الجزاءات: (المعاملات المالية - المعاملات بالريال الإيراني - تزويد إيران بأوراق نقدية بعملة الولايات المتحدة - خدمات المحاسبة المراسلة المالية - خدمات التأمين - مبيعات النفط الإيراني - تجارة الذهب والمعادن النفيسة - رفع الأفراد والكيانات المحددة بالضميمة رقم ٣ بالمرفق الثاني من قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم - ودخول الولايات المتحدة في علاقات تبادل تجارى مع إيران).

٣- وحال تأكد الوكالة الدولية للطاقة الذرية من سلمية البرنامج النووي الإيراني أو بمرور ثمان سنوات من يوم اعتماد خطة العمل المشتركة أيهما أقرب، ينهي الاتحاد الأوروبي الجزاءات المتصلة بالانتشار بما فيها الأسماء المدرجة بالقائمة ذات الصلة، كما تشرع الولايات المتحدة في إنهاء الجزاءات المحددة بالمرفق الثاني المتعلق بإقتناء السلع والخدمات ذات الصلة بالمجال النووي، وتتخذ الولايات المتحدة الإجراءات المناسبة لتذليل صعوبات عملية رفع الجزاءات حال وجود قانون على مستوى الولايات أو المستوى المحلي يحول دون تنفيذ عملية رفع الجزاءات.

٤- ويمتنع الاتحاد الأوروبي عن إعادة اعتماد أو فرض الجزاءات التي أنهى تنفيذها بموجب خطة العمل دون المساس بعملية تسوية المنازعات المنصوص عليها بخطة العمل، تعمل أطراف الاتفاق على تنفيذ خطة العمل بحسن نية وعلى أساس الاحترام المتبادل وبالامتناع عن أي عمل

يتعارض مع نص خطة العمل، وتلتزم دول ١+٥ بضمان الوضوح والفعالية فيما يتعلق برفع الجزاءات وأيضاً عدم انتهاج سياسات تهدف إلى التأثير بشكل سلبي على تطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع إيران، وأيضاً التعاون مع إيران في مجال التكنولوجيا النووية السلمية، ووفقاً للتوقيت المحدد بالمرفق الخامس ينهي الاتحاد الأوروبي تنفيذ الحظر المفروض على المصرف المركزي والمصارف والمؤسسات المالية الإيرانية الأخرى.

❖ خامساً : البند الرئيسي الخاص بخطة التنفيذ:

يتضمن المرفق الخامس تسلسل تنفيذ خطة العمل، وتتمثل المعالم الرئيسية للتنفيذ في أيام خمسة هي: يوم اختتام المفاوضات، ويليه تقديم القرار المؤيد لخطة العمل، ويوم الاعتماد وهو التاريخ الذي يحل بعد مرور ٩٠ يوماً من صدور قرار مجلس الأمن المؤيد لخطة العمل، ويوم التنفيذ وهو التاريخ الذي يتخذ فيه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الإجراءات المبينة بالبندين ١٦ و ١٧ المرفق الخامس (إجراءات وقف العقوبات المتعلقة بالمجال النووي) مقابل تنفيذ إيران للبنود من ١٥-١ إلى ١١-١٥ من المرفق ذاته (التدابير ذات الصلة بالمجال النووي)، ويوم الانتقال هو التاريخ الذي يحل بعد ٨ سنوات من يوم الاعتماد، أو اليوم الذي يقدم فيه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً يعلن فيه أن الوكالة توصلت إلى استنتاج عام مفاده أن جميع المواد النووية في إيران تستخدم في الأنشطة السلمية أيهما أقرب، وفيه ينفذ الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الإجراءات المبينة في البندين ٢٠ و ٢١ من المرفق الخامس (ينهي الاتحاد الأوروبي الجزاءات المتصلة بالانتشار بما فيها الأسماء المدرجة في القائمة ذات الصلة، كما تشرع الولايات المتحدة في إنهاء الجزاءات المحددة بالمرفق الثاني المتعلق باقتناء السلع والخدمات ذات الصلة بالمجال النووي)، يوم إنهاء العمل

بقرار مجلس الأمن ويحل بعد ١٠ سنوات من يوم الاعتماد وفيه ينتهي العمل بقرار المجلس المؤيد لخطة العمل المشتركة وفيه يتخذ الاتحاد الأوروبي القرارات المبينة بالبند ٢٥ من المرفق الخامس (إنهاء العمل بجميع الأحكام المتبقية من لائحة الاتحاد الأوروبي رقم ٢٦٧ / ٢٠١٢).

❖ سادساً : البند الرئيسي الخاص بآلية تسوية المنازعات وأبرز ما جاء

فيه:

أنه إذا رأت إيران أن أي دولة من مجموعة دول ١+٥ أو أن جميع تلك الدول لا تفي بالتزاماتها في إطار خطة العمل المشتركة فبإمكانها إحالة المسألة إلى اللجنة المشتركة لتسويتها، وبالمثل يحق ذلك لكل دولة من دول ١+٥ تجاه إيران، ويتاح للجنة ١٥ يوماً لتسوية المسألة ما لم تمدد المدة بتوافق الآراء، ويمكن لأي مشارك إحالة المسألة إلى وزراء الخارجية حال عدم حلها بواسطة اللجنة المشتركة، ويتاح لوزراء الخارجية ١٥ يوماً لحل المسألة ما لم تجدد المدة بتوافق الآراء، ويمكن للمشارك المشتكي عرض المسألة على مجلس استشاري من ثلاثة أعضاء: (شاكٍ ومشكو في حقه وعضو مستقل) ويلتزم المجلس الاستشاري بإصدار رأي غير ملزم خلال ١٥ يوماً يدرس لتسوية المسألة خلال ٣٠ يوماً من بدء عمل المجلس الاستشاري، وإذا لم تتم تسوية المسألة تنتظر اللجنة رأي المجلس خلال ٥ أيام وإذا لم يتم حل المسألة بما يرضي المشتكي فبإمكانه وقف تنفيذ التزامه طبقاً لخطة العمل كلياً أو جزئياً و/ أو إخطار مجلس الأمن الذي يصوت خلال ٣٠ يوماً على قرار بمواصلة رفع الجزاءات وفي حال عدم اتخاذ ذلك القرار في المدة المحددة يعاد فرض أحكام القرارات السابقة الصادرة عن مجلس الأمن دون أثر رجعي.

❖ سابعاً : المرفق الأول لخطة العمل المشتركة - تدابير ذات الصلة بالمجال النووي، ويبدأ الالتزام بها اعتباراً من يوم التنفيذ، وجاءت تلك التدابير في ٨٢ بنداً تضمنت الآتي:

١- ما يجب أن يكون عليه مفاعل أراك للبحوث الذي يعمل بالماء الثقيل، والذي جاء في ١٢ بنداً (٢-١٣) أبرز ما جاء فيها، هو أن تعيد إيران تصميم وبناء المفاعل استناداً إلى التصميم النظري المتفق عليه بصيغته الواردة في المرفق، وأن يستخدم المفاعل في دعم البحوث النووية السلمية للأغراض الطبية والصناعية، وألا تتجاوز طاقة المفاعل المعاد تصميمه ٢٠ ميجاوات حراري، وأن تتولى اللجنة المشتركة إقرار تصميم المفاعل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم التصميم النهائي، وأن يستخدم المفاعل المعاد تصميمه يورانيوم بنسبة تخصيب ٣.٦٧% بشحنة أساسية كتلتها ٣٥٠ كجم من ثاني أكسيد اليورانيوم يتم تصنيعها خارج إيران، وأن يتم شحن الوقود المستهلك الناتج عن المفاعل إلى خارج إيران.

٢- منشأة إنتاج الماء الثقيل، وجاءت في بندين (١٤-١٥) تضمننا: قيام إيران بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن مخزون وإنتاج منشأة إنتاج الماء الثقيل وتتيح للوكالة رصد ذلك من خلال الزيارات، وأن يتاح للتصدير كل فائض الماء الثقيل الذي يتجاوز احتياجات إيران وذلك لمدة ١٥ عاماً وفقاً للأسعار الدولية.

٣- المفاعلات الأخرى وجاءت في بندين (١٦-١٧) تضمننا: اعتماد إيران على الماء الخفيف فيما يتعلق بمفاعلاتها للطاقة النووية والبحوث في المستقبل، مع اعتزامها شحن كل الوقود المستهلك بكل مفاعلاتها الحالية والمقبلة على النحو المنصوص عليه بالعقود ذات الصلة المقرر إبرامها بما يتفق مع القوانين الوطنية للطرف المتلقي.

٤- أنشطة إعادة معالجة الوقود المستهلك وجاءت في تسعة بنود (١٨-
٢٦) أبرز ما جاء فيها امتناع إيران لمدة ١٥ عامًا عن (القيام بأي أنشطة
لإعادة معالجة الوقود المستهلك في غير الأغراض الصناعية والطبية ولا
تعترم القيام بذلك بعدئذ - تطوير أو اقتناء مرافق لها القدرة على فصل
البلوتونيوم / اليورانيوم / النبتونيوم عن الوقود المستهلك - تطوير أو
اقتناء أو بناء أو تشغيل خلايا ساخنة تحتوى على خلية واحدة أو خلايا
مترابطة - إنتاج أو اقتناء فلزات البلوتونيوم / اليورانيوم أو سبائكهما -
إنتاج البلوتونيوم المفصول واليورانيوم العالي التخصيب ٢٠% فأكثر).

٥- قدرات التخصيب وجاءت في خمسة بنود (٢٧-٣١)، أبرز ما جاء فيها:
احتفاظ إيران لمدة ١٠ أعوام بقدرات تخصيب لا تتجاوز ٥٠.٦٠ جهاز
طرد مركزي من طراز IR-1 وبمستويات تخصيب لا تتجاوز ٣.٦٧%
لمدة ١٥ عامًا وتمتنع إيران عن تركيب أجهزة الطرد المركزي الغازي أو
الهيكل الأساسية ذات الصلة بالتخصيب لمدة ١٥ عامًا.

٦- البحث والتطوير في مجال أجهزة الطرد المركزي وجاءت في ١٢ بنداً
(٣٢-٤٣)، أبرز ما جاء فيها: تستخدم إيران لمدة ١٠ أعوام في قيامها
بأنشطة البحث والتطوير في التخصيب أجهزة طرد مركزي
من طرازات IR4 ، IR-5 ، IR6 ، IR-8، وتواصل إيران لمدة ١٠
أعوام تجريب جهاز منفرد من طراز IR-4 وكذا من طراز IR-5 أيضاً،
وتواصل إيران تجريب طراز IR-6 على أجهزة الطرد المركزي المنفردة
وكذا IR-8 وتبدأ بتجريب ما لا يزيد على ٣٠ جهازاً لكل طراز قبل انتهاء
العام العاشر بعام ونصف العام، تقوم إيران طيلة ١٥ عامًا بتنفيذ جميع
تجارب أجهزة الطرد المركزي في محطة تخصيب الوقود التجريبية فقط.

٧- محطة فوردو لتخصيب الوقود، وجاءت في ٨ بنود (٤٤-٥١)، أبرز ما جاء فيها: أن تحول محطة فوردو لتخصيب الوقود إلى مركز للعلوم النووية والفيزياء والتكنولوجيا وتخطر اللجنة المشتركة مسبقاً بالمشاريع المحددة التي سيجرى تنفيذها في فوردو، وأن تمتنع إيران لمدة ١٥ عاماً عن تنفيذ أنشطة التخصيب أو البحث والتطوير بمحطة فوردو لتخصيب الوقود ولا تحتفظ فيه بأي مواد نووية، وأن تحتفظ إيران لمدة ١٥ عاماً بما لا يزيد على ١٠٤٤ جهاز طرد مركزي من طراز IR-1 بجناح واحد في محطة فوردو، وأن تقوم إيران بإزالة كل أجهزة الطرد المركزي من الجناح الآخر لمحطة فوردو، وأن تقتصر أنشطة إيران في مجال إنتاج النظائر المستقرة بأجهزة الطرد المركزي الغازية على محطة فوردو وطوال ١٥ عاماً.

٨- مخزونات اليورانيوم ووقوده وجاءت في ٥ بنود (٥٦-٦٠)، أبرز ما جاء فيها، ألا يزيد مخزون إيران من اليورانيوم المخصب على ٣٠٠ كجم لمدة ١٥ عاماً بنسب تخصيب لا تتجاوز ٣.٦٧%، وأن تصنع كل أرصدة اليورانيوم المخصب بنسب تتراوح بين ٥-٢٠% لتصبح صفائح وقود تستعمل بمفاعل طهران للبحوث أو تنقل لخارج إيران أو تخفف حتى يصل مستوى تخصيبها إلى ٣.٦٧% أو أقل.

٩- تصنيع أجهزة الطرد المركزي وجاءت في ٣ بنود (٦١-٦٣)، أبرز ما جاء فيها، أن تمتنع إيران عن إنتاج أجهزة الطرد المركزي لمدة ٨ سنوات ولا يزيد عدد أجهزة الطرد المركزي المستخدمة من طراز IR-1 على ٥٠٦٠ جهازاً.

١٠- التكنولوجيا الحديثة ووجود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأجل الطويل وجاءت في البند رقم ٦٧ وفرعياته والذي تضمن: أنه لأغراض

زيادة الكفاءة في رصد تدابير التحقق المحددة بخطة العمل ولمدة ١٥ عامًا أو أكثر تتخذ إيران الترتيبات اللازمة لتيسير وجود الوكالة الدولية في المدى الطويل بما في ذلك إصدار تأشيرات طويلة الأجل للمفتشين، وأن تسمح إيران بوجود ١٣٠ - ١٥٠ مفتشاً في غضون ٩ أشهر من بدء تنفيذ خطة العمل المشتركة وتسمح لهم باستخدام الوسائل المختلفة للتحقق من تنفيذ بنود خطة العمل.

١١- **الشفافية** وجاءت في ٦ بنود (٦٨-٧٣)، أبرز ما جاء فيها: أن تسمح إيران لمدة ٢٥ عامًا للوكالة الدولية للطاقة الذرية برصد التدابير المتفق عليها وأن توافيها بكل المعلومات التي تحتاجها عن إنتاج مركز إنتاج خام اليورانيوم، وأن تسمح إيران لمدة ١٥ عامًا للوكالة الدولية للطاقة الذرية بإجراء رصد مستمر للتحقق من بقاء أجهزة الطرد المركزي في المخازن واستخدامها فقط لاستبدال العاطل، وكذا بمعاينة المباني ذات الصلة بالموضوع في ناتنز بصورة منتظمة، وأن يظل موقع التخصيب في ناتنز هو الوحيد لجميع أنشطة تخصيب اليورانيوم في إيران، كما يتعين على إيران الحصول على موافقة اللجنة المشتركة قبل التعاون مع جهات خارجية في أنشطة تتعلق بالتخصيب.

١٢- **المعاينة** وجاءت في ٥ بنود (٧٤-٧٨)، أبرز ما جاء فيها، أن تقدم طلبات المعاينة مع إيلاء الاعتبار الواجب للحقوق السيادية لإيران، وتبتعد طلبات المعاينة على الأنشطة العسكرية الإيرانية أو غيرها من الأنشطة الأمنية وإنما ترمي فقط إلى تبديد المخاوف فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات الواردة بخطة العمل المشتركة، وتقوم الوكالة الدولية متى ساورها شك بشأن مواد أو أنشطة نووية بإخطار إيران بذلك مع طلب توضيح المسألة، وإذا لم تبدد بتفسيرات إيران هواجس الوكالة فلأخيرة أن تطلب زيارة الموقع

لغرض وحيد هو التحقق من خلوه من مواد وأنشطة نووية غير معلن عنها، وفي حال تعذر تحقق الوكالة من عدم وجود مواد أو أنشطة نووية غير معلن عنها خلال ٤ أيام من تاريخ طلب المعاينة تعمل إيران بالتشاور مع أعضاء اللجنة المشتركة على تبديد شواغل الوكالة، وإذا تعذر ذلك يقدم أعضاء اللجنة المشتركة بتوافق الآراء أو بأغلبية ٥ من أعضائها الثمانية المشوره بشأن الطرق اللازمة لتبديد الشواغل خلال ٧ أيام وتنفذ إيران ما يلزم من تدابير خلال ٣ أيام إضافية. وينتهي المرفق الأول لخطة العمل المشتركة بضميمة التصميم النظري لمفاعل آراك.

❖ ثامناً : المرفق الثاني لخطة العمل المشتركة - الالتزامات المتصلة بالجزاءات:

وجاءت شارحة للمجالات التي سيقوم كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بإيقاف العمل بالأحكام التي نصت على فرض عقوبات بهذه المجالات أو الكيانات أو الأشخاص، والتوقيينات المختلفة لإيقاف العمل بهذه الأحكام.

١- الاتحاد الأوروبي : تضمن المرفق: قطاعات المالية والمصارف والتأمين، التحويلات المالية من إيران وإليها، الأنشطة المصرفية، أنشطة التأمين، خدمات المحاسبة المالية، الدعم المالي للتجارة مع إيران، تقديم المنح والقروض، السندات العامة، قطاعات النفط والغاز، المواد البتروكيميائية، قطاعات النقل البحري وبناء السفن، الذهب والمعادن النفيسة، البرمجيات، والأشخاص والكيانات والهيئات المجدد أصولها والمحظور منح التأشيرات لها.

ثم أشار المرفق إلى الآثار المترتبة على رفع جزاءات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية والمالية السابق الإشارة إليها والمتمثلة في: تحويل الأموال بين الأشخاص والكيانات، افتتاح فروع أو مصارف تابعة للمصارف الإيرانية داخل دول الاتحاد الأوروبي، وتقديم خدمات التأمين أو إعادة التأمين إلى شخص اعتباري أو كيان أو هيئة أو الحكومة الإيرانية، وتقديم خدمات الرسائل النصية المالية المتخصصة، ودخول دول الاتحاد الأوروبي في التزامات تقديم الدعم المالي لأغراض التجارة مع إيران، وبيع أو شراء سندات حكومية أو مضمونة من الحكومة من إيران وإليها، وبيع / توريد / نقل / تصدير المعدات أو التكنولوجيا والمساعدة التقنية، واستيراد / بيع / مبادلة / نقل النفط الخام الإيراني، وبيع / توريد / نقل / تصدير المعدات والتكنولوجيا البحرية لأغراض بناء السفن، وبيع / توريد / شراء / تصدير / تحويل / نقل الذهب والمعادن النفيسة، والإفراج عن جميع الأموال والموارد الاقتصادية المملوكة للأشخاص والكيانات والهيئات المرفوع أسماؤها من قوائم الجزاءات.

٢- الولايات المتحدة الأمريكية : تضمن المرفق رفع الجزاءات عن المعاملات التي تتم مع الأفراد والكيانات المدرجة بالضميمة ٣ من المرفق بما فيها "مصرف إيران المركزي والمؤسسات المالية الإيرانية، شركة النفط الإيرانية"، الريال الإيراني، توريد الدولار للحكومة الإيرانية، الأموال الإيرانية المحتفظ بها في الخارج، شراء الديون السيادية الإيرانية، خدمات الرسائل النصية المالية المقدمة لمصرف إيران المركزي، خدمات التأمين / إعادة التأمين / ضمان التأمين، قطاعا الطاقة والبتروكيماويات، الاستثمار، شراء / بيع / نقل / تسويق النفط، قطاعات النقل البحري وبناء السفن والموانئ، الذهب والمعادن النفيسة الأخرى، البرمجيات والمعادن، قطاع صناعة السيارات، شطب أسماء الأفراد والكيانات المدرجة

بالضميمتين ٣ و ٤ من المرفق من قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم، استبعاد المواطنين الإيرانيين من الدورات الدراسية لمراحل التعليم العالي المتصلة بمسارات وظيفية في العلوم النووية أو الهندسة النووية أو قطاع الطاقة، قطاع الطائرات، استيراد السجاد والأغذية الإيرانية المنشأ.

ثم أشار المرفق إلى الآثار المترتبة على رفع الجزاءات الاقتصادية والمالية المفروضة من الولايات المتحدة والمتمثلة في التعامل المالي المصرفي مع حكومة إيران ومصرف إيران المركزي والمؤسسات المالية الإيرانية والأشخاص الإيرانيين المرفوعة أسماؤهم من قوائم العقوبات، تقديم خدمات التأمين، إعادة التأمين للأنشطة التي تتم في قطاعات الطاقة والنقل البحري وبناء السفن أو لشركة النفط الإيرانية، بيع / نقل / تسويق النفط أو المنتجات النفطية الإيرانية، تنفيذ مشروعات في مجال الطاقة والبتروكيماويات، بناء السفن في إيران، تشغيل السفن في نقل النفط الخام، بيع / توريد / تصدير / نقل الذهب والمعادن النفيسة.

٣- **جاء في المرفق ؛ ضميمات** حوت الأولى والثانية قائمة الأشخاص والكيانات والهيئات المقرر رفعهم من قائمة عقوبات الاتحاد الأوروبي، أما الضميمة الثالثة فشملت المؤسسات المالية الإيرانية والكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم باعتبارهم من حكومة إيران في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم والكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الأجانب المتهربين من الجزاءات، والكيانات والأفراد الخاضعين للجزاءات بموجب قانون الجزاءات المفروضة على إيران والممتلكات المجمدة لهؤلاء الأفراد وهذه الكيانات والمؤسسات.

❖ تاسعاً : المرفق الثالث لخطة العمل الشاملة المشتركة - التعاون

النووي المدني وجاء في سبعة بنود رئيسة من (أ) حتى (ز) كالاتي :

١- البند (أ) تحت عنوان استعراض عام تضمن ثلاثة بنود (١ - ٣) أبرز ما جاء فيها: اعترام طرفي الاتفاق - إيران ودول ١+٥ - التعاون فيما بينها في مختلف مجالات التعاون النووي المدني المقرر تطويرها في إطار خطة العمل المشتركة، ويجري الاتفاق بين الدول المشاركة على جميع مشاريع التعاون المدني النووي في إطار خطة العمل المشتركة، يكون التعاون ثنائياً (بين إيران وأي دولة من دول ١+٥) أو متعدد الأطراف.

٢- البند (ب) جاء تحت عنوان المفاعلات وأنواع الوقود والمرافق والتكنولوجيات والعمليات المرتبطة بها، وتضمن ثلاثة بنود (٤-٦) أبرز ما جاء فيها، أن تساعد دول ١+٥ إيران في اقتناء مفاعلات بحوث وتوليد طاقة تعمل بالماء الخفيف وذلك لأغراض البحوث والتطوير والإمداد بالكهرباء وتحلية المياه مع وضع الترتيبات للإمداد المضمون بالوقود النووي وإزالة الوقود المستهلك، ويجوز أن يشمل ذلك مجالات (بناء مفاعلات جديدة تعمل بالماء الخفيف - توفير أحدث أجهزة التحكم لمفاعلات البحوث والطاقة - توفير المعدات الرئيسية من أجزاء المفاعلات)، إنشاء شراكة دولية من طرفي الاتفاق من أجل دعم وتيسير إعادة تقييم وبناء مفاعل أراك وتتولى إيران الدور القيادي بوصفها الجهة المالكة، تقدم دول ١+٥ الدعم لإيران لتصنيع وقود نووي مطابق للمعايير الدولية، كما تتعاون تلك الدول مع إيران لإمدادها بأنواع الوقود الحديثة.

٣- البند (ج) جاء تحت عنوان ممارسات البحث والتطوير وأبرز ما جاء فيه: اعترام طرفي الاتفاق إقامة تعاون وتبادل علمي في مجال العلوم والتكنولوجيا، وتشمل أنشطة هذا التعاون العديد من الجوانب منها (بحوث

الفيزياء النووية القائمة على المعجلات - علم فيزياء البلازما والاندماج النووي - التدريب - إنتاج النظائر المشعة - تحلية المياه باستخدام الطاقة النووية - التحليل بالتنشيط الإلكتروني - العلاج بعزل النيوترون).

٤- البند (د) جاء تحت عنوان الأمان والضمانات والأمن في المجال النووي

وأبرز ما جاء فيه، أن مجموعة دول (١+٥) على استعداد للتعاون مع إيران لإنشاء مركز أمان نووي بها وتقديم الدعم لها لتمكينها من الانضمام للاتفاقيات المتعلقة بالأمان النووي، وتشمل مجالات الأمن النووي التي يعترف التعاون فيها (إبرام الاتفاقيات مع المنظمات ومراكز البحوث ذات الصلة - توفير الأدوات والمعدات المتصلة بالأمان النووي - تيسير تبادل المعارف والخبرات في مجال الأمن النووي - دورات تدريبية وحلقات عمل لتقرير عملية حصر ومراقبة المواد النووية - تنفيذ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتدابيرها للشفافية بشكل كفاء وفعال - التدريب وحلقات العمل لتعزيز السلطة التنفيذية المعنية بالضمانات في إيران).

٥- البند (هـ) جاء تحت عنوان الطب النووي والنظائر المشعة والتكنولوجيات والمرافق والعمليات المرتبطة بهما

وأبرز ما جاء فيه أن مجموعة دول (١+٥) على استعداد للتعاون مع إيران لتحسين استخدام الطب النووي بإيران، وزيادة توافر النظائر المشعة الطبية للتشخيص والعلاج، وتيسير مشاركة إيران في الأوساط العلمية والطب النووي الدولي، وتوفير مركز للطب الإشعاعي على أحدث طراز والمختبرات اللازمة.

٦- البند (و) جاء تحت عنوان إدارة النفايات ووقف تشغيل المرافق

جاء فيه هو، استعداد مجموعة (١+٥) للتعاون مع إيران في (الإدارة المأمونة والفعالة للنفايات النووية والإشعاعية الناجمة عن أنشطة دورة الوقود النووي / الطب النووي / أنشطة إنتاج أو استهلاك النظائر المشعة

- أفضل الممارسات لإزالة التلوث عن المرافق ووقف تشغيلها - تبادل الزيارات إلى المواقع ذات الصلة بالإدارة الفعالة للنفايات - توفير المعدات والنظم الملائمة لإدارة النفايات).

٧- البند (ز) جاء تحت عنوان المشاريع الأخرى وأبرز ما جاء فيه: إمكانية التعاون بين دول (١+٥) وإيران لتشييد محطة نووية لتحلية المياه وكذا تطوير تكنولوجيا الليزر لأغراض التطبيقات الطبية.

❖ عاشراً : المرفق الرابع لخطة العمل المشتركة - اللجنة المشتركة

وتضمن المرفق بنود: (الإنشاء والتشكيل والمنسق - المهام - الإجراءات - القرارات - الفريق المعني بالمشتريات - الفريق المعني برفع الجزاءات - مسائل أخرى).

١- الإنشاء والتشكيل والمنسق : تضمن ذلك البند الإشارة إلى إنشاء اللجنة وعضويتها الممثلة في ممثلين عن دول: إيران ومجموعة دول (١+٥) بالإضافة إلى الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشئون الخارجية والسياسية والأمنية بإجمالي ثمانية أعضاء، وأحقية اللجنة في إنشاء فرق عمل حسب الاقتضاء، مع عمل الممثل السامي للاتحاد الأوروبي أو من يعينه كمنسق للجنة.

٢- المهام : والتي تمثلت أبرزها في (استعراض واعتماد التقييم النهائي لمفاعل البحوث المحدث العامل بالماء الثقيل - استعراض واعتماد تطوير أو اقتناء أو تشييد أو تشغيل الخلايا الساخنة "التي تتضمن خلية/ خلايا مترابطة" - استعراض واعتماد خطط إيران لبدء البحث والتطوير في وقود مفاعل طهران للبحوث - استعراض واعتماد المشاريع المتعلقة بالأنواع الجديدة من أجهزة الطرد المركزي - تلقي إخطارات سابقة عما يتقرر

تنفيذه من مشاريع لمرفق فوردو - تقييم مدى تعذر تحويل مجتمعات الوقود المصنوعة في إيران ومنتجاتها الوسيطة لسادس فلوريد اليورانسيوم بهدف التمكين من تصنيع الوقود في إيران - استعراض واعتماد مشاركة إيران مع بلد آخر/ كيان أجنبي في التخصيب والأنشطة المتصلة به - استعراض أي مسألة يرى أي من المشاركين في خطة العمل المشتركة أنها تشكل عدم وفاء مشارك آخر في الخطة بالتزاماته وذلك بغرض حل تلك المسألة).

٣- الإجراءات (إجراءات اللجنة) ، وتمثلت أبرز هذه الإجراءات في: عقد اللجنة اجتماعات دورية ربع سنوية أو في أي وقت بناء على طلب يقدمه أحد المشاركين للمنسق الذي يعقد اجتماعاً للجنة في غضون أسبوع من تلقي الطلب عدا الأمور العاجلة فتجتمع اللجنة لبحثها في موعد لا يتجاوز ثلاثة أيام من تلقي الطلب. تعقد اللجنة اجتماعاتها في نيويورك أو فيينا أو جنيف. يجوز للجنة دعوة مراقبين لحضور اجتماعاتها. أعمال اللجنة سرية ولا يجوز أن يطلع عليها سوى المشاركين في خطة العمل والمراقبين إن وجدوا.

٤- قرارات اللجنة المشتركة : وأبرز ما جاء بهذا البند، أن قرارات اللجنة تتخذ بتوافق الآراء، ويكون لكل مشارك بخطة العمل صوت واحد، ويعلن تصويت كل مشارك على سائر المشاركين بالخطة، ويتم البت في المسائل المعروضة على اللجنة بتوافق الآراء، أو عن طريق التصويت الإيجابي لخمس من المشاركين في خطة العمل، وليس هناك شرط النصاب قانوني، ولا يشارك المنسق في اتخاذ القرار بشأن عمليات النقل والأنشطة ذات الصلة بالمواد النووية.

٥- الفريق المعنى بالمشتريات ، أبرز ما جاء بهذا البند: قيام اللجنة المشتركة بمساعدة فريق معنى بالمشتريات باستعراض المقترحات التي تقدمها الدول الراغبة في المشاركة في (توريد/ بيع جميع الأصناف والمواد والمعدات المتعلقة بالمجال النووي PART.INFCIRC/254/ROV.12 أو نقلها بصورة مباشرة أو غير مباشرة لاستخدامها في إيران أو لمصلحتها، وتزويد إيران بأي نوع من المساعدة التقنية والتدريب والمساعدة المالية والاستثمار والسمرسة أو غيرها من الخدمات ذات الصلة بالمجال النووي، وحياسة إيران حصة في نشاط تجاري في دولة أخرى ينطوي على التثقيب عن اليورانيوم، أو إنتاجه، أو استخدام المواد النووية)، وتستعرض اللجنة المقترحات المتعلقة بعمليات النقل المتصلة بالمجال النووي إلى إيران. الفريق المعنى بالمشتريات، ينظر الفريق المعنى بالمشتريات في المقترحات وفق الإجراءات الآتية: (تلقى المقترح من قبل الدولة الراغبة في القيام بعمليات النقل وخلافه، ومن ثم يقوم المنسق بإحالة المقترح إلى الفريق المعنى بالمشتريات والذي يتوجب عليه النظر في المقترح خلال ٣٠ يومًا من تقديم المقترح - يوصى بالموافقة على المقترح حالما يتلقى المنسق الموافقات الرسمية من أعضاء الفريق أو عند انقضاء مدة ٣٠ يومًا دون تلقي المنسق رفض أي عضو من فريق المشتريات للمقترح، وفي حال عدم التوصية بالموافقة خلال ٣٠ يومًا يجوز إحالة الموضوع إلى اللجنة المشتركة بواسطة عضوين من فريق العمل خلال ٥ أيام عمل بعد انتهاء المدة، ومن ثم يمكن الموافقة على المقترح بتوافق آراء أعضاء اللجنة المشتركة خلال ١٠ أيام عمل وإلا فيوصى بعدم الموافقة عليه، ثم يحيل المنسق توصية اللجنة إلى مجلس الأمن في موعد أقصاه ٣٥ يوم عمل)، ويجتمع الفريق المعنى بالمشتريات مرة كل ثلاثة أسابيع

لاستعراض المقترحات ما لم يتقرر خلاف ذلك، وتقدم اللجنة المشتركة تقريراً لمجلس الأمن مرة واحدة على الأقل كل ستة أشهر حول قرارات فريق المشتريات.

٦- الفريق المعني برفع الجزاءات ، وأبرز ما جاء بشأنه : قيام اللجنة المشتركة بمساعدة فريق معني برفع الجزاءات باستعراض المسائل ذات الصلة بتنفيذ رفع الجزاءات، ويشارك في هذا الفريق المشاركون في اللجنة المشتركة ويعمل الممثل السامي منسقاً لهذا الفريق، ويقوم الفريق المعني برفع الجزاءات بالنظر في القضايا التي تثيرها إيران في الشأن ذاته بهدف التوصل إلى حل لهذه القضية خلال ٣٠ يوم عمل، ويجوز لأي مشارك إحالة القضية إلى اللجنة المشتركة حال عدم حلها في المدة المحددة.

٧- المسائل الأخرى ، وأبرز ما جاء بشأنه: أن يكون كل مشارك في خطة عمل مسئولاً عن تكاليف المشاركة الخاصة به في أعمال اللجنة المشتركة ما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك، ويجوز للمشاركين في خطة العمل طلب تعميم إخطار على المشاركين الآخرين في الخطة في أي وقت ويقوم
المنسق بذلك التعميم.

❖ الحادي عشر: المرفق الخامس لخطة العمل المشتركة - خطة التنفيذ

ولقد حوى هذا المرفق بيان تسلسل الإجراءات المحددة بالمرفقين الأول والثاني لخطة العمل المشتركة، وتضمن المرفق ستة بنود رئيسية (أ- د) هي: (يوم اختتام المفاوضات - يوم اعتماد الخطة - ويوم التنفيذ - ويوم الانتقال - ويوم إنهاء العمل بأحكام قرار مجلس الأمن المؤيد لخطة العمل المشتركة - ومسائل أخرى).

١- **البند (أ) "يوم اختتام المفاوضات"** ، وأبرز ما جاء فيه هو: تصديق أطراف الاتفاق على خطة العمل باختتام المفاوضات الخاصة بها، ثم صدور قرار مجلس الأمن بذات الشأن، ثم تصديق الاتحاد الأوروبي على القرار، ثم قيام إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية بوضع الترتيبات الضرورية لتنفيذ جميع تدابير الشفافية الواردة في خطة العمل اعتباراً من يوم بدء تنفيذها.

٢- **البند (ب) "يوم اعتماد الخطة"**، وأبرز ما جاء فيه هو: تسمية يوم الاعتماد، والذي كان بعد ٩٠ يوماً من إقرار خطة العمل من قبل مجلس الأمن، وعند هذا اليوم تدخل الخطة حيز النفاذ، وبعد ذلك اليوم يقوم المشاركون بخطة العمل باتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ التزاماتهم بخطة العمل، واعتباراً من دخول خطة العمل المشتركة حيز النفاذ يعتمد الاتحاد الأوروبي لائحة تنظيمية تُرفع بموجبها جميع الجزاءات الاقتصادية والمالية المتعلقة بالأنشطة النووية لإيران، وأيضاً تصدر الولايات المتحدة الأمريكية إعفاءات توقف بموجبها تطبيق العقوبات القانونية المتعلقة بالأنشطة النووية الإيرانية.

٣- **البند (ج) "يوم التنفيذ"**، وأبرز ما جاء فيه هو: أن ذلك اليوم يبدأ مع تنفيذ إيران التدابير ذات الصلة المتعلقة بالأنشطة النووية، وبعد مرور عام واحد من يوم التنفيذ تكون إيران قد أنجزت التدابير ذات الصلة بمحطة فوردو لتخصيب الوقود، ومع بدء تنفيذ الخطة يتخذ الاتحاد الأوروبي إجراءاته لوقف تنفيذ العقوبات المتعلقة بالمجال النووي مع شطب أسماء الأفراد والكيانات الوارد ذكرها بالضميمة ١ من المرفق ٢ لخطة العمل، كما تقوم الولايات المتحدة بوقف تطبيق الجزاءات السابق ذكرها بالمرفق ٢ من خطة العمل مع شطب أسماء الأفراد والكيانات الوارد ذكرها بالضميمة ١

من المرفق ٢، كما يقوم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإنهاء العمل بالأحكام التي فرضت بموجبها عقوبات على إيران نتيجة أنشطتها النووية.

٤- **البند (د) "يوم الانتقال"**، وأبرز ما جاء فيه هو: تحديد يوم الانتقال بمضي ٨ سنوات من يوم اعتماد الخطة، أو بصدور تقرير يقدمه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يفيد بأن الوكالة توصلت إلى استنتاج عام بأن جميع المواد النووية في إيران لا تزال تستخدم في الأنشطة السلمية (أيهما أسبق) ، وفي هذا اليوم يوقف الاتحاد الأوروبي القيود المفروضة على الصواريخ الباليستية، ويتم شطب أسماء الأفراد والكيانات الواردة أسماؤهم بالضميمة ٢ من المرفق ٢ وتتخذ الولايات المتحدة مثل هذه الإجراءات أيضاً.

٥- **البند (هـ) "يوم انتهاء العمل بأحكام قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة"**، وأبرز ما جاء فيه هو: تعريف ذلك اليوم بأنه اليوم الذي تمر فيه عشر سنوات من تاريخ صدور قرار مجلس الأمن المؤيد لخطة العمل شريطة عدم استئناف العمل بأحكام القرارات السابقة، واعتباراً من ذلك التاريخ يكف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن النظر في القضية النووية الإيرانية.

٦- **البند (و) "مسائل أخرى"**، وأبرز ما جاء فيه هو: أن حالات الانتهاء الوارد في هذا المرفق لا تخل بالالتزامات الأخرى المنصوص عليها في الخطة والتي ستستمر إلى ما بعد تواريخ الانتهاء الواردة في هذا المرفق.

❖ **الثاني عشر: أبرز الدلالات المستخلصة من دراسة وثيقة الاتفاق النووي الإيراني:**

١- أن هناك بعض التواريخ المفصلية في خطة العمل المشتركة سنتوقف قليلاً عند توقيتين مهمين: أولهما هو مرور ثماني سنوات من بدء تنفيذ خطة

العمل المشتركة كحد أقصى (أو بصدور تقرير من الوكالة الدولية للطاقة الذرية يفيد بأن جميع المواد النووية في إيران لا تزال تستخدم في الأنشطة السلمية)، ففي هذا التاريخ ترفع باقي العقوبات المفروضة على إيران من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وفيه أيضاً ترفع القيود المفروضة على الصواريخ الباليستية، وأيضاً تستأنف إيران تصنيع أجهزة الطرد المركزي من طراز IR-8 ، IR-6 المتقدمين. أما التوقيت الثاني فهو مرور ١٥ عاماً على بدء تنفيذ الخطة، وفيه تستطيع إيران تنفيذ أنشطة التخصيب، أو البحث والتطوير، في محطة فوردو لتخصيب الوقود، ويمكنها الاحتفاظ بالمواد النووية فيه، كما تتوقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن التحقق من بقاء أجهزة الطرد المركزي في المخازن، كما يمكن لإيران بعد ذلك التاريخ زيادة مخزونها من اليورانيوم عن ٣٠٠ كجم وكذا تجاوز نسبة التخصيب المحددة حتى ذلك التاريخ بـ ٣.٦٧%، كما يمكن لإيران بعد ذلك التاريخ إنشاء مفاعلات إضافية تعمل بالماء الثقيل، كما يمكنها ممارسة أنشطة إعادة معالجة الوقود المستهلك أو البحث والتطوير في مجال إعادة المعالجة، وكذا تتمكن إيران بعد ذلك التاريخ من تنفيذ تجارب أجهزة الطرد المركزي خارج محطة الوقود التجريبية، ويمكن أيضاً زيادة أجهزة الطرد المركزي والمقيد عددها في أحد جناحي محطة وقود فوردو عند الرقم ١٠٤٤ من طراز IR-1، كما يمكنها وضع أجهزة طرد مركزي في الجناح الآخر للمحطة، كما يمكنها ممارسة نشاطها في مجال إنتاج النظائر المستقرة بأجهزة الطرد المركزي الغازية من محطات وقودها الأخرى وعدم التقييد بمحطة وقود فوردو فقط.

٢- جاء في المرفق الأول لخطة العمل المشتركة - تدابير ذات الصلة بالمجال النووي، في البند الرئيس الخاص بالمعاينة النص صراحة على

أنه عند تقديم طلبات المعاينة يجب أن يوضع في الاعتبار الحقوق السيادية لإيران وأن تتعد طلبات المعاينة على الأنشطة العسكرية الإيرانية أو غيرها من الأنشطة الأمنية، وهو ما يعني عدم قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على دخول المواقع العسكرية الإيرانية.

٣- جاء في المرفق الثاني لخطة العمل المشتركة "الالتزامات المتصلة بالجزءات" قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء العقوبات الخاصة باستبعاد المواطنين الإيرانيين من الدورات الدراسية لمراحل التعليم العالي المتصلة بمسارات وظيفية في العلوم النووية أو الهندسة النووية أو قطاع الطاقة، وهو ما يعكس الحرص الإيراني على تطوير القدرات العلمية الإيرانية فيما يتصل بالمجال النووي ويضمر رغبة إيرانية في التحول لدولة نووية ولو بعد حين.

٤- البند الخاص بقرارات اللجنة المشتركة والوارد بالمرفق الرابع لخطة العمل المشتركة (اللجنة المشتركة)، والذي تضمن أن البت في المسائل المعروضة على اللجنة يتم بتوافق الآراء أو عن طريق التصويت الإيجابي لخمس من المشاركين في خطة العمل وليس هناك شرط النصاب القانوني، ظاهر هذا البند يشير إلى أنه قد صيغ بذكاء لصالح الغرب، إذ إن القرار يمكن اتخاذه بأغلبية خمسة أعضاء فقط، وذلك ارتباطاً بوجود خمسة أعضاء من الدول الغربية في اللجنة منهم المنسق، غير أن تدقيق النظر في ما يتضمنه ذلك البند من أن المنسق لا يشارك في اتخاذ القرار بشأن عمليات النقل والأنشطة ذات الصلة بالمواد النووية يجعل أن اتخاذ قرار للجنة ضد المصالح الإيرانية مرهون بموافقة أي من الدولتين روسيا أو الصين حليفتي إيران، وبالتالي فهناك صعوبة داخل اللجنة في اتخاذ قرارات تتعارض مع المصالح الإيرانية.

٥- إن إيران حققت العديد من المكاسب جراء الاتفاق منها: استمرار تخصيب اليورانيوم، والاحتفاظ بجميع وحدات الطرد المركزي (نحو ٢٠ ألف وحدة) دون تفكيك أو تدمير أو شحن خارج البلاد، واستمرار منشأة فوردو في العمل في مجال الأبحاث (غير النووية) مع الاحتفاظ بوحدات الطرد المركزي بها، واستمرار العمل في كافة منشآت دورة تصنيع الوقود النووي خاصة مصانع تركيز خام اليورانيوم ومصانع تحويل اليورانيوم إلى الحالة الغازية ومصنع التخصيب في نانتز ومصانع الوقود النووي في أصفهان (مع بعض القيود)، والاستمرار في بناء ثم تشغيل مفاعل أراك للماء الثقيل (بعد تغيير تصميمه المقترح)، والاستمرار في إنتاج الماء الثقيل (مع تصدير أي كمية لا تحتاج إليها للخارج)، الاستمرار في تشغيل مفاعلات القدرة لإنتاج الكهرباء (مفاعل بوشهر) ومفاعلات الأبحاث القائمة وكذا بناء المفاعلات ذات التصميم الإيراني والأجنبي (بشرط أن تكون مفاعلات ماء خفيف)، ورفع العقوبات تدريجياً^١.

٦- كما أن دول (٥ + ١) حققت مكاسب أيضاً منها: قطع الطريق على إيران لامتلاك سلاح نووي - ولو بشكل مؤقت - وتقليص حاد في القدرات النووية الإيرانية القابلة للاستخدام في إنتاج أسلحة نووية سواء من اليورانيوم العالي التخصيب أو البلوتونيوم، وخفض عدد وحدات الطرد المركزي المركبة لإنتاج اليورانيوم من أكثر من ٢٠ ألف وحدة إلى ٥٠٦٠ وحدة مع تحديد أقصى درجة تخصيب ب ٣.٦٧ %، وتقليص نسبة تراكم اليورانيوم المخصب الغازي من ٨ أطنان حالياً إلى ٣٠٠ كجم فقط، وإيقاف العمل بأي مواد نووية في منشأة فوردو للتخصيب ولمدة ١٥ عاماً (وهي المنشأة التي تم بناؤها تحت الأرض دون إعلان مسبق)، منع إيران

^١ يسري أبو شادي، مرجع سابق، ص ١٣١ - ١٣٢.

من إنشاء أية منشأة تخصيب جديدة بخلاف ناتنز ولمدة عشرة أعوام، وتحديد وتقليص أبحاث التطوير لوحدات الطرد المركزي من ثمانية أنواع إلى أربعة أنواع فقط، وتغيير قلب مفاعل أراك الحالي وإتلافه وتصميم مفاعل جديد منخفض القدرة ولا يستخدم وقود اليورانيوم الطبيعي ولا ينتج سوى كميات محدودة من البلوتونيوم غير الملائم للاستخدام العسكري، وتقييد إنتاج الماء الثقيل مع تقليص مخزونه وتصدير الفائض للخارج، و شحن جميع وحدات الوقود المستهلك المحتوى على بلوتونيوم من كل المفاعلات في إيران إلى خارج البلاد في مدة أقل من عام من خروجه من قلب المفاعل، ومنع إيران من إنشاء أية منشأة لمعالجة الوقود المستهلك بغرض فصل البلوتونيوم ولا حتى على مستوى الأبحاث، ومنع إيران من إنشاء أي مفاعلات ماء ثقيل أو غازي جرافيتي (المناسبين لإنتاج بلوتونيوم عسكري)^١.

٧- مجمل ما جاء في الاتفاق يشير إلى قدرة إيران على التفاوض مع ست دول في آن، ونجاحها في الحصول على اعتراف الأمم المتحدة والقوى الكبرى بالبرنامج النووي الإيراني السلمي، وبإيران كدولة تمتلك القدرات النووية السلمية بل تحظى بإمكانية تعاون الغرب معها في تطوير برنامجها النووي السلمي، إلى جانب الإلغاء التدريجي للعقوبات المفروضة عليها من قبل الغرب، وفي المقابل أعطت إيران للغرب - طبقاً للاتفاق - وعداً بتأجيل تحقيق طموحاتها النووية في المجالات العسكرية لمدة أقصاها ٢٥ عامًا فقط وهي فترة وجيزة في عمر الدول.

٨- كما أن الاتفاق فتح المجال أمام عودة إيران إلى الإقليم وممارسة دورها كقوة إقليمية مؤثرة بجوار القوى الفاعلة إقليمياً سواء العربية منها ممثلة في

^١ المرجع السابق، ص ١٣٢.

مصر والسعودية، أو القوى غير العربية ممثلة في تركيا وإسرائيل، حيث تمثل هذه الدول الخمس القوى الإقليمية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط في ضوء ما يتوافر لها من إمكانيات وما تضمه من ثروات على الأصعدة كافة، وأيضاً في ضوء ما تشهده المنطقة من أزمات أثرت في العديد من دولها، وهو ما سيوجد تضارب المصالح بين بعض هذه القوى، في ضوء تعدد مصالح كل دولة من الدول الخمس في المنطقة.

ولقد برز تضارب المصالح لبعض هذه الدول فيما رصد من ردود أفعال لبعضها تجاه الاتفاق النووي الإيراني، إذ حذر الأمير تركي الفيصل، أحد الأفراد البارزين في العائلة المالكة في المملكة العربية السعودية، من أن التوصل إلى اتفاق مع إيران بشأن برنامجها النووي قد يدفع دولاً أخرى في المنطقة إلى بدء تطوير وقود ذري، كما صدر عن المملكة العربية السعودية، بعد توقيع الاتفاق، أن المملكة ستعتبر الاتفاق جيداً إذا ما حال دون امتلاك إيران السلاح النووي، ولكنها ستعده سيئاً إذا ما استمرت إيران في سلوكها في المنطقة^١.

أما الموقف الإسرائيلي فقد عارض الاتفاق بشدة، إذ جاء على لسان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن الاتفاق يمثل خطأ تاريخياً، كما توجه نتياهو إلى الولايات المتحدة الأمريكية وألقى كلمة أمام الكونجرس الأمريكي - على غير رغبة أوباما - مطالباً الكونجرس بعدم المصادقة على الاتفاق بعد أن أحاله الرئيس الأمريكي إلى الكونجرس للمصادقة عليه.

أما تركيا فقد رحب وزير خارجيتها مولود جاويش وأغلو بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن برنامج إيران النووي مع دول مجموعة (٥+١)، واصفاً إياه

^١ السيد أمين شلبي، تداعيات التقارب الأمريكي - الإيراني .. تساؤلات دولية وعربية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥، ص ٩١.

بـ"الخطوة الجيدة"، وأضاف أن بلاده سعيدة جدًا بانتهاء المفاوضات بين إيران ومجموعة (١+٥) بالتفاهم السياسي، متطلعًا إلى رؤية توافق بين جميع الأطراف على الإطار العام للتوصل إلى اتفاق نهائي.

أما مصر فقد أكدت الخارجية المصرية أن مصر تابعت باهتمام الاتفاق حول الملف النووي الإيراني الذي تم التوصل إليه بين القوى الكبرى الست وإيران وأنها تتطلع إلى أن يكون هذا الاتفاق بمثابة خطوة أولى نحو تحقيق الاستقرار في المنطقة ويمنع الانجرار إلى سباق لا ينتهي للتسلح، ومن ثم يُعزز دعوة مصر ومطالبتها المتكررة بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وكل أسلحة الدمار الشامل، وهو هدف تحرص مصر وتعمل بشكل حثيث على تحقيقه دعمًا للأمن والاستقرار في المنطقة.

ومن ثم فإن أبرز القوى الفاعلة في الشرق الأوسط قد تباينت ردود أفعالها تجاه الاتفاق النووي الإيراني مع دول (٥ + ١)، ما بين معارض له بشدة مثل السعودية وإسرائيل، ومتحفظ أو محايد مثل مصر وتركيا. غير أنه من الثابت أن هذا الاتفاق فتح مجالاً أرحب لتحرك إيران في المنطقة وبما يساهم في اتساع مجال علاقاتها وربما نفوذها. ومجمل القول أن هذا الاتفاق أتاح رسمياً أن تزيد إيران من دورها كفاعل رئيس في منطقة الشرق الأوسط بجوار فاعليها الرئيسيين من القوى العربية (مصر والسعودية) وغير العربية (تركيا وإسرائيل).

الخلاصة

أنه بتوقيع الاتفاق النووي فإن إيران حققت العديد من المكاسب جراء الاتفاق منها: استمرار تخصيب اليورانيوم، والاحتفاظ بجميع وحدات الطرد المركزي (نحو ٢٠ ألف وحدة) دون تفكيك أو تدمير أو شحن خارج البلاد، واستمرار منشأة فوردو في العمل في مجال الأبحاث (غير النووية) مع الاحتفاظ بوحدات الطرد المركزي بها، والاستمرار في كافة نشاطات دورة تصنيع الوقود النووي خاصة مصانع تركيز خام اليورانيوم ومصانع تحويل اليورانيوم إلى الحالة الغازية ومصنع التخصيب في ناتنز ومصانع الوقود النووي في أصفهان (مع بعض القيود)، والاستمرار في بناء ثم تشغيل مفاعل أراك للماء الثقيل (بعد تغيير تصميمه المقترح)، والاستمرار في إنتاج الماء الثقيل (مع تصدير أي كمية لا تحتاج إليها للخارج)، الاستمرار في تشغيل مفاعلات القدرة لإنتاج الكهرباء (مفاعل بوشهر) ومفاعلات الأبحاث القائمة وكذا بناء المفاعلات ذات التصميم الإيراني والأجنبي (بشرط أن تكون مفاعلات ماء خفيف)، ورفع العقوبات تدريجياً. كما أن دول (٥ + ١) حققت مكاسب أيضاً منها: قطع الطريق على إيران لامتلاك سلاح نووي - ولو بشكل مؤقت - وتقليص حاد في القدرات النووية الإيرانية القابلة للاستخدام في إنتاج أسلحة نووية، مع تحديد أقصى درجة تخصيب بـ ٣.٦٧ %، وإيقاف العمل بأي مواد نووية في منشأة فوردو للتخصيب ولمدة ١٥ عاماً، منع إيران من إنشاء أية منشأة تخصيب جديدة بخلاف ناتنز ولمدة عشرة أعوام، وتحديد وتقليص أبحاث التطوير لوحدات الطرد المركزي من ثمانية أنواع إلى أربعة أنواع فقط، وتقييد إنتاج الماء الثقيل مع تقليص مخزونه وتصدير الفائض للخارج، وشحن جميع وحدات الوقود المستهلك المحتوى على بلوتونيوم من كل المفاعلات في

إيران إلى خارج البلاد في مدة أقل من عام من خروجه من قلب المفاعل، ومنع
إيران من إنشاء أي مفاعلات ماء ثقيل أو غازي جرافيتي (المناسبين لإنتاج
بلوتونيوم عسكري) .

الفصل الثاني

القوى الإقليمية الفاعلة في

الشرق الأوسط

تمهيد:

يستعرض هذا الفصل عناصر قوة الدولة الشاملة للقوى الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط ، إلى جانب أهداف وطموحات إيران الإقليمية، وذلك عبر تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، أولها عناصر قوة الدولة الشاملة للدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط، وفيه يتم بيان أبرز المؤشرات لكل بعد من أبعاد قوى الدولة الشاملة (الكتلة الحيوية " الأرض والسكان " ، القوة الاقتصادية ، القوة العسكرية، القوة الثقافية ، و القوة العلمية والتكنولوجية)، وكذا بيان ما تملكه كل دولة من الدول الفاعلة بالمنطقة من عناصر ومقدرات قوى الدولة الشاملة في أبعادها المختلفة . وثاني هذه المباحث يتم فيه دراسة أهداف وطموحات إيران الإقليمية، أما المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل فيتم فيه دراسة مواقف القوى الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط (إيران - تركيا - إسرائيل - المملكة العربية السعودية - مصر) من أهم قضايا المنطقة والتي تتمثل في (قضية السلام الفلسطينية الإسرائيلية - القضية السورية - القضية العراقية - القضية اليمنية - القضية الليبية)، ويعد هذا المبحث استكمالاً لدراسة عناصر ومقدرات قوى الدولة الشاملة، حيث يمثل دور الدولة في قضايا المنطقة قدرة نفوذها الإقليمي، والذي يمثل القوة السياسية للدولة .

المبحث الأول

عناصر قوة الدولة الشاملة للقوى الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط

سبق أن أشرنا في الإطار المفاهيمي للدراسة إلى أن القوة القومية لأي دولة تعرف بأنها نتاج التفاعل بين عناصر ومكونات وقدرات القوة المتاحة لدى الدولة في أبعادها الأربعة: العسكرية، والاقتصادية، والثقافية، والعلمية التكنولوجية، هذا بالإضافة إلى موقع الدولة وقوتها البشرية كعاملين مؤثرين في قوة الدولة وبالتالي في وضعها في موازين القوة إقليمياً أو عالمياً.

ولهذه الأبعاد العديد من المؤشرات التي يمكن النظر إليها عند تحديد قوة الدولة^١، فمثلاً تقوم القوة العسكرية على عناصر وقدرات ومؤشرات من أهمها حجم القوات المسلحة من حيث عدد الجنود والضباط، ومن حيث حجم منظومات التسلح البرية والجوية والدفاع الجوي، وحجم الصناعة العسكرية، ونطاق اعتماد القوات المسلحة للدولة على منظومات التسلح المصنعة محلياً في مقابل منظومات التسلح المستوردة من دول أخرى، وحجم الانتشار الدولي أو الإقليمي للقوات المسلحة للدولة، وعدد حاملات الطائرات (حال وجودها) التي تمتلكها الدولة، ونطاق الانتشار في المحيطات والبحار، ومستوى الجودة في منظومات التسلح (الدقة والمدى والفاعلية في التوجيه والتدمير)، وغيرها من مؤشرات التقدم التكنولوجي لمنظومات التسلح). ومن مؤشرات القوة أيضاً حجم الإنفاق العسكري، وحجم المعونات العسكرية سواء للدول المانحة أو للدول المتلقية، وحجم طبيعة المناورات العسكرية، وحجم الخبرة العسكرية السابقة للدولة وطبيعتها من المنظورين الإيجابي (انتصارات في حروب) أو السلبي (هزائم في الحروب).

^١مصطفى علوي، مرجع سابق، ص ص ٣٩-٤١.

أما عناصر ومؤشرات القوة الاقتصادية فتشمل حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة، ومعدل النمو السنوي لاقتصاد الدولة، وحجم الموازنة العامة للدولة وحجم نموها السنوي، وحجم الفائض أو العجز فيها، ونصيب كل من قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة السلعية والخدمية في الناتج المحلي الإجمالي، وما تشهده من عجز أو فائض سنوي، وحجم المعونات التي تمنحها الدولة لدول أخرى، ونصيب الدولة المانحة من إجمالي حجم المعونات الاقتصادية على مستوى العالم.

أما عناصر ومؤشرات القوة الثقافية فتتمثل في إسهام الدولة، عالمياً أو إقليمياً، في الثقافة السائدة أو المسيطرة بمكوناتها المختلفة من إنتاج أدبي وفني وثقافي في الإقليم أو العالم. ومن المؤشرات المهمة هنا أيضاً حجم انتشار لغة الدولة خارجياً، وأعداد الطلاب الأجانب الذين يدرسون في نظام التعليم الخاص بالدولة، وحجم وجود خريجي ذلك النظام في العمل بمؤسسات الدولة والمجتمع في دول أخرى، وحجم انتشار المنتج الفني والثقافي والأدبي للدولة خارج حدودها، وحجم استخدام مواطني الدول الأخرى لذلك المنتج من أفلام، وتمثيلات، وقصص، وروايات، وشبكات إذاعية وتلفزيونية.

وفي العقد الأخير، أصبحت القوة العلمية والتكنولوجية من أهم عناصر القوة القومية للدولة وذلك لتأثيرها المباشر والقوي في عناصر القوة الأخرى العسكرية والاقتصادية والثقافية. ومن أهم مؤشرات القوة العلمية والتكنولوجية حجم الإنفاق على هذا المكون من مكونات القوة، ونسبته إلى إجمالي الناتج المحلي، وحجم الزيادة (أو النقصان) في ذلك الإنفاق العلمي والتكنولوجي سنوياً، ونصيب الدولة من براءات الاختراع، ونصيبها أيضاً في شبكات التواصل الاجتماعي، وعدد الجامعات المعتمدة دولياً من حيث الجودة العلمية، وعدد الدوريات العلمية المعتمدة دولياً.

أما فيما يتعلق بالموقع الجغرافي للدولة وقوتها البشرية فموقع الدولة يؤثر في وضعها في موازين القوة إقليمياً أو عالمياً، وتتمثل المؤشرات الدالة على جودة الموقع الجغرافي للدولة في مدى تواجد منافذ بحرية للدولة وذلك لأن الطرق البحرية هي الأهم في الوصول والنفوذ إلى دول العالم الأخرى وهو ما يعطيها أفضلية على الدول الحبيسة، ومن حيث الموقع أيضاً يختلف الأمر في حالة الدولة التي تقع إلى جوار عدد محدود من الدول، أو بجوار عدد كبير من الدول، فكلما قل عدد دول الجوار المباشر للدولة مثل ذلك ميزة لها عن غيرها من الدول التي يجاورها عدد كبير من الدول، وكذا فإن كبر مساحة الدولة يمثل ميزة نسبية لها. أما فيما يتعلق بالقوة البشرية فزيادتها تمثل ميزة نسبية تضاف إلى قوة الدولة وذلك حال توافر معدلات نمو اقتصادي للدولة أكبر من معدلات نموها السكاني، وكذا فإن الخصائص السكانية (العرق - الدين - اللغة) تمثل إضافة لقوة الدولة حال وحدتها وتمثل عامل ضعف حال التعدد.

وسنقوم في هذا المبحث باستعراض المتيسر من المؤشرات سالفة الذكر لدى الدول الفاعلة إقليمياً ممثلة في دول: إيران، تركيا، إسرائيل، السعودية، ومصر، إذ تمثل هذه الدول الخمس القوى الإقليمية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط في ضوء ما يتوافر لها من إمكانيات وما تضمه من ثروات على الأصعدة كافة وأيضاً في ضوء ما تشهده المنطقة من أزمات أثرت في العديد من دولها.

أولاً : إيران:

١ - الموقع الجغرافي والقوة البشرية:

أ- الموقع الجغرافي: تقع إيران في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا، يحدها من الشرق أفغانستان، ومن الجنوب الشرقي باكستان، ومن الجنوب بحر العرب، ومن الغرب الخليج العربي والعراق، ومن الشمال روسيا وبحر قزوين وتركيا، وتبلغ مساحتها الكلية (١.٦٤٨) مليون كم ٢، تمثل اليابسة منها حوالي (١.٦٣٦) مليون كم ٢، إلى جانب مساحات مائية تقدر بحوالي ١٢ ألف كم ٢، وتتصف جغرافيتها بصفات خاصة، حيث تمتد سلاسل الجبال على الحدود الخارجية للبلاد، وبما يشكل نطاقاً تأمينياً طبيعياً يمنع الوصول إلى القلب، إلا من خلال ممرات تخترق تلك السلاسل الجبلية، ويمثل الخليج العربي لإيران كتلة مائية شديدة الأهمية، فسواحلها الغربية تمتد على الشاطئ الشرقي للخليج بأكمله، وتتعدد موانئها المطلة على الخليج، في السياق نفسه تشترك إيران مع سلطنة عمان في السيطرة على مضيق هرمز الاستراتيجي الذي يمر من خلاله حوالي ٣٠% من احتياجات العالم اليومية من البترول، وتحاط إيران من اتجاه الغرب والجنوب الغربي، ومن الشمال ببحار وخليجان ذات أهمية استراتيجية (الخليج العربي - خليج عمان) وتمتد الحدود الإيرانية عليهما بطول حوالي ٢٤٤٠ كيلو متراً متصلة، وفي الشمال يوجد بحر قزوين الذي يربط إيران بالعديد من دول آسيا الوسطى وتمتد الحدود الإيرانية عبره لحوالي ٥٤٤٠ كيلو متراً تشارك من خلالها الحدود مع سبع دول إسلامية،

الموقع الجغرافي والبيانات الأساسية لجمهورية إيران

خريطة رقم (1)



البيانات الأساسية

- جمهورية إيران الإسلامية .
- **الموقع الجغرافي :**
 - تقع إيران في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا.
 - يحدها من الشمال تركمانستان وبعر التوزين وأذربيجان وأرمينيا ومن الشرق أفغانستان وباكستان ومن الجنوب خليج عمان والخليج العربي ومن الغرب تركيا والعراق.
- **العاصمة :** طهران وأهم المدن (أصفهان - بندر عباس - الأهواز - بوشهر - قم) .
- **المساحة :** تبلغ مساحة إيران حوالي 1,648 مليون كم².
- **تعداد السكان :** حوالي 72 مليون نسمة وتضم التركيبة السكانية عدة قوميات (65٪ فرس - 7٪ الأذربيجان - 7٪ الأكراد - 17٪ قوميات أخرى).
- **اللغة الرسمية :** (الفارسية) بالإضافة إلى العديد من اللغات واللهجات الأخرى.
- **التقسيم الإداري :** تنقسم إيران إلى 30 محافظة .
- **العملة :** الريال الإيراني (الدولار - 1100 ريال) .
- **الديانة :** الإسلام الشيعة 90٪ - السنة 8٪ - ديانات أخرى 2٪ .
- **نظام الحكم :** جمهوري اسلامي (شيعي) .

المصدر - أعدت بواسطة الباحث في ضوء ما تضمنته بيانات البحث.
شبكة المعلومات الدولية/ <https://www.google.com/>

منها دولة عربية واحدة وهي العراق حيث تمتد الحدود البرية بينهما لمسافة حوالي ١٤٥٨ كيلو متراً^١.

ب- **القوة البشرية :** يبلغ عدد سكان إيران طبقاً لتقديرات عام ٢٠١٧م حوالي (٨١.٢) مليون نسمة^٢، وتتسم تركيبته العرقية بالتنوع حيث تضم أكثر من ٨ عرقيات رئيسة يمثل الفرس منهم ٦٥٪، والأزاريين ١٦٪، وجيلاكي - مازندراني ٦٪، والأكراد ٧٪، والعرب ١٪، اللور ١٪، والبلوش ٢٪، والترکمان ٢٪. واللغة الفارسية هي اللغة الرسمية للدولة، ويتحدث بها حوالي ٥٠٪ من السكان في حين تجمع النسبة الباقية من

^١ دراسة حالة جمهورية إيران الإسلامية، مركز الدراسات الاستراتيجية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، يونيو ٢٠٠٩م، ص ٤ .

^٢ المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، متاح على الرابط <https://data.albankaldawli.org>، تاريخ الدخول ٥ / ٢٠١٩ / ٢ .

السكان بين الفارسية وبعض اللغات الأخرى، وتحظى اللغة العربية بوضع خاص حيث تدرس كلغة إلزامية بجانب كونها اللغة الأولى بالحوزات العلمية وتستخدم الحروف العربية في كتابة جميع اللغات الدارجة بين الأقليات في إيران. ويعتق حوالي ٩٨% من الشعب الإيراني الدين الإسلامي، والمذهب الشيعي هو المذهب الرسمي لإيران منذ عهد الدولة الصفوية في القرن الخامس عشر الميلادي (الشيعية ٩٠%، والسنة ٨%)، وتمثل الطوائف الأخرى حوالي ٢% من السكان (مسيحيون، يهود، كلدان، أرمن، وأشوريين)^١.



المصدر: أعد بواسطة الباحث في ضوء ما تضمنه البحث من بيانات سبق الإشارة إلى مصدرها



^١ محمد عبد الحميد النجار، الطموحات الإيرانية في المنطقة العربية وأسلوب مواجهتها، بحث إجازة زمالة كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، عام ٢٠١٠، ص ٣.

٢ - القوة العسكرية^١:

إجمالي حجم القوات المسلحة يصل إلى حوالي ٨٧٣ ألف فرد، منهم ٥٢٣ ألف فرد قوات عاملة، و ٣٥٠ ألف فرد احتياط بالقوات البرية، بالإضافة إلى ٤٠ ألفاً قوات شبه عسكرية وتسمى قوات تطبيق القانون وتضم عناصر حرس الحدود وعدد من طائرات النقل ويصل عددها عند التعبئة إلى ٤٥٠ ألف فرد وتعتبر جزءاً من القوات المسلحة في حالة الحرب، وقوات الباسيج "جيش المقاومة الشعبي" ويصل تعدادها إلى نحو مليون فرد احتياط عند التعبئة.

وتنقسم القوات العاملة إلى الآتي:

أ- القوات البرية بإجمالي ٣٥٠ ألف فرد منهم ٢٢٠ ألف مجند ويعمل معهم أكثر من ١٥١٣ دبابة قتال رئيسة، ٣٥ عربة استطلاع، ٦١٠ عربات قتال مدرعة، ٦٤٠ ناقلة جند مدرعة، ٢٠ عربة إنقاذ مدرعة، ٢٠٠ قاذف صواريخ عديم الارتداد، ٢٩٢ قطعة مدفعية ذاتية الحركة، ٢٠٣٠ قطعة مدفعية مجرورة، ١٤٧٦ قاذفًا صاروخيًا، ٣٠٠٠ مدفع هاون، ٣٠ بطارية صواريخ أرض / أرض، ١٧ طائرة نقل، ٢٢٣ طائرة هليكوبتر، ١٣٥ طائرة استطلاع / دون طيار، و ١١٢٢ مدفعًا مضادًا للطائرات.

ب- القوات البحرية بإجمالي ١٨ ألف فرد، ويوجد مركز قيادتهم في قاعدة بندر عباس، ويعمل معهم ٢١ غواصة، ٧ فرقاطات، ١٤ زورق صواريخ، ٤٥ زورق مرور ساحلي، ٥ كاسحات ألغام، ٢٤ سفينة إبرار، ١٨ سفينة دعم لوجيستي، ٤٩ طائرة أنواع.

¹ The military balance, the annual assessment of global military capabilities and defence economics, issued by: The international institute for strategic studies, 2018 (333:337).

ج- القوات الجوية بإجمالي ٣٠ ألف فرد، ويعمل معهم أكثر من ٣٠١ طائرة مقاتلة وهجوم أرضي، ٥ طائرات لمكافحة الغواصات، ٦ طائرات استطلاع، ١١٧ طائرة نقل، ١٥١ طائرة تدريب، ٣٦ طائرة هليكوبتر، ٥٤٦ صاروخ أرض/ جو، وعدد من المدافع المضادة للطائرات، وعدد من الصواريخ جو/ أرض، وعدد من الصواريخ جو/ جو.

د- الحرس الثوري بإجمالي ١٢٥ ألف فرد: ١٠٠ ألف فرد قوات برية و ٢٠ ألف فرد قوات بحرية و ٥ آلاف فرد مشاة بحرية، ويعمل معهم أكثر من ٥٠٠ دبابة قتال رئيسية، ٩١ زورق أنواع، ٧ سفن أنواع، وعدد من بطاريات الصواريخ، ٣١٨ صاروخًا قصير المدى، ٢٢ بطارية صواريخ قصيرة المدى، ويسيطر الحرس الثوري على القواعد البحرية في مناطق بندر عباس وأبو موسى وأراك وخورامشهر وحلول وسيري.

وبلغ حجم الإنفاق العسكري الإيراني ١٤.٢ مليار دولار ، ١٥.٩ مليار دولار ، و ١٦ مليار دولار وذلك خلال أعوام ٢٠١٥ م، و٢٠١٦ م، و٢٠١٧ م بالترتيب وبما يمثل حوالي ٤% من حجم الناتج المحلي الإجمالي لأول عامين، و٣.٥% للعام الأخير.

٣- القوة الاقتصادية :

بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي لإيران عام ٢٠١٦ م حوالي (٤١٨.٩) مليار دولار، وعام ٢٠١٧ م حوالي (٤٥٤.٠) مليار دولار، بمعدل نمو سنوي ٣,٧٦% عام ٢٠١٧ م، وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٧ م حوالي ٥٦٢٧ دولار، ومعدل التضخم عام ٢٠١٧ م هو ٩.٩٩%،

١ المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، متاح على الرابط <https://data.albankaldawli.org>، تاريخ الدخول ٥ / ٢ / ٢٠١٩ .

ومعدل البطالة عام ٢٠١٧م هو ١٢.٣٧ %، أما حجم الدين الخارجي عام ٢٠١٧م فقد بلغ (٦.٣) مليار دولار، وقد بلغ نصيب قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٠ %، كما بلغ نصيب قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٩ %، كما بلغ نصيب التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٦ %.

٤- القوة الثقافية والعلمية والتكنولوجية:

يتحدث اللغة الفارسية (٨١.٢) مليون شخص حول العالم وهم الإيرانيون فقط^١، وقد بلغت نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير ٠.٣٣ % من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١٥م والبالغ ٣٨٥,٩ مليار دولار^٢ بمقدار ١,٣ مليار دولار، وقد انخفض الإنفاق على البحث العلمي والتطوير عام ٢٠١٦م بنسبة (-) ٠.٢٢٢ % لتصبح (٠.٣٠٧٨ %) من إجمالي الناتج القومي لعام ٢٠١٦م البالغ ٤١٨,٩٨ مليار دولار^٣ لتصبح قيمة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير عام ٢٠١٦م مبلغ ١.٣ مليار دولار، وقد بلغ ما تقدمت به إيران عام ٢٠١٦م من طلبات للحصول على براءات الاختراع (مدخلات المرحلة الوطنية المباشرة والخاصة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات) عدد (١٥,٦) ألف طلب^٤ وقد منحت منهم (٣٢٦٨) براءة^٥ كما بلغ عدد الجامعات المعتمدة من المؤسسات العلمية الدولية

^١ قاعدة بيانات البنك الدولي، المصدر متاح على الرابط: <https://goo.gl/w8XKGz>، تاريخ الدخول

٢٠١٨/١٠/٢٥ .

^٢ قاعدة بيانات البنك الدولي، المصدر متاح على الرابط

<https://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS?locations=SA-EG-IR-TR->، تاريخ

الدخول ٢٠١٨/١٠/٢٥ .

^٣ المرجع السابق .

^٤ المرجع السابق .

^٥ المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المصدر متاح على الرابط:

<https://www3.wipo.int/ipstats/lpsStatsResultvalue>، تاريخ الدخول ٢٠١٨/١٠/٢٥ .

^٦ المرجع السابق .

(٢٧) جامعة^١، كما بلغ عدد الأبحاث المعتمدة والمنشورة دولياً عام ٢٠١٧ (٥٤٣٨٨) بحثاً^٢.

ثانياً : تركيا:

١- الموقع الجغرافي والقوة البشرية^٣:

أ- الموقع الجغرافي : تعتبر تركيا دولة استراتيجية من حيث الموقع حيث تقع جنوب شرق أوروبا وجنوب غرب آسيا ويحدها البحر الأسود من الشمال وبحر إيجه والبحر المتوسط من الغرب والجنوب، وتشارك في حدودها مع كل من بلغاريا، اليونان، سوريا، العراق، إيران، أرمينيا، جورجيا، وأذربيجان وتبلغ المساحة الإجمالية لها ٧٨٠٥٨٠ كم^٢، ويطلق اسم "تراقيا" على المنطقة الواقعة في القارة الأوروبية والتي تمثل ٣ % من مساحة الدولة، فيما يطلق اسم "الأناضول" على المنطقة الواقعة في القارة الآسيوية والتي تمثل ٩٧ % من مساحة الدولة. ويبلغ امتداد حدود الدولة البرية ٢٦٢٧ كم وحدودها البحرية ٧٢٠٠ كم، وعرض الدولة ٥٥٠ كم وطولها ١٥٠٠ كم، وقد اكتسبت تركيا بحكم معطيات موقعها الجغرافي ومواردها الاقتصادية ثقلاً استراتيجياً في إطار علاقات التوازن الإقليمي وقوة فاعلة تمتلك وسائل التأثير إقليمياً ودولياً.

^١ منظمة التعاون الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، المصدر متاح على الرابط <http://www.sesric.org/databases-universities-ar.php> ، تاريخ الدخول ٢٠١٨/١٠/٢٥ .

^٢ تصنيف الدول وفقاً لمجلة Scimago العلمية

، <https://www.scimagojr.com/countryrank.php?year=2017> نسخة إلكترونية، تاريخ الدخول ٣

يونيو ٢٠١٨ .

^٣ دراسة حالة تركيا، مركز الدراسات الاستراتيجية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٤،

ص ص ٦ - ٧ .

الموقع الجغرافي والبيانات الأساسية لجمهورية تركيا

خريطة رقم (2)



البيانات الأساسية

- جمهورية تركيا.
- **الموقع الجغرافي:**
 - تقع جنوب شرق أوروبا وجنوب غرب آسيا.
 - يحدها من الشمال البحر الأسود وبحر إيجه والبحر المتوسط من الغرب والجنوب وتشارك في حدودها مع كلاً من بلغاريا، اليونان، سوريا، العراق، إيران، أرمينيا، جورجيا، وأذربيجان.
- **العاصمة:** أنقرة وأهم المدن (إسطنبول - إزمير - أضنة - أنطاليا - بورصة - عنتاب - قونية).
- **المساحة:** تبلغ مساحة تركيا حوالي 780580 كم².
- **تعداد السكان:** حوالي 80.7 مليون نسمة وتضم التركيبة السكانية عدة قوميات (80٪ أتراك - 20٪ أكراد).
- **اللغة الرسمية:** اللغة التركية.
- **التقسيم الإداري:** تنقسم تركيا إلى 81 محافظة.
- **العملة:** ليرة تركية (الدولار - 5.58 الليرة التركية).
- **الديانة:** (الإسلام - السنة 99.8٪ - يهودية ومسيحية وديانات أخرى 0.2٪).
- **نظام الحكم:** جمهوري.

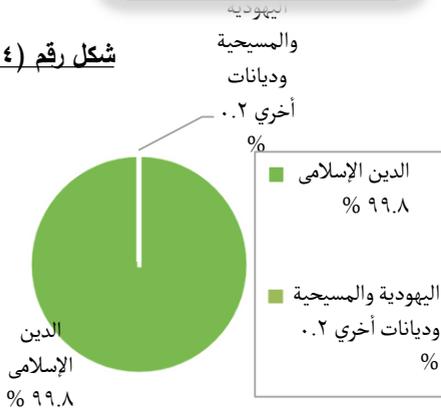
المصدر - أعدت بواسطة الباحث في ضوء ما تضمنته بيانات البحث.
شبكة المعلومات الدولية/ <https://www.google.com/>

ب- القوة البشرية : يبلغ عدد سكان تركيا طبقاً لتقديرات عام ٢٠١٧ م حوالي (٨٠.٧) مليون نسمة، وينحصر التوزيع العرقي بين ٨٠% أتراك و ٢٠% أكراد. وتعتبر اللغة الرسمية لتركيا هي اللغة التركية وهي اللغة الأم حيث يتحدث بها ٩٠% من السكان. ويدين حوالي ٩٩.٨% من الأتراك بالدين الإسلامي وأغلبهم على المذهب السني، والنسبة الباقية والتي تمثل حوالي ٠.٢% تدين باليهودية والمسيحية وأعداد هامشية من ديانات أخرى.

١ المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، متاح على الرابط <https://data.albankaldawli.org>، تاريخ الدخول ٢٠١٩/٢/٥.

التقسيم الطائفي للسكان في تركيا

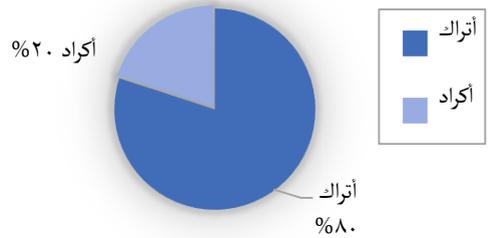
شكل رقم (٤)



المصدر: أعد بواسطة الباحث في ضوء ما تضمنه البحث من بيانات سبق الإشارة إلي مصدرها.

التقسيم العرقي للسكان في تركيا

شكل رقم (٣)



المصدر: أعد بواسطة الباحث في ضوء ما تضمنه البحث من بيانات سبق الإشارة إلي مصدرها.

٢- القوة العسكرية^١:

إجمالي حجم القوات المسلحة يصل إلى حوالي ٧٣٤ ألف فرد منهم ٣٥٥ ألف فرد قوات عاملة و ٣٧٩ ألف فرد قوات احتياط (تعمل حتى سن ٤١ عاماً)، بالإضافة إلى حوالي ١٥٧ ألفاً قوات شبه عسكرية (الدرك/ الحرس الوطني "وزارة الداخلية/ وزارة الدفاع"). وتنقسم القوات العاملة إلى الآتي:

¹ The military balance, the annual assessment of global military capabilities and defence economics, issued by: The international institute for strategic studies, 2018 (156:160).

أ- القوات البرية بإجمالي ٢٦٠ ألف فرد ويعمل معهم ٢٤٩٢ دبابة قتال رئيسية، ٣٢٠ عربة استطلاع، ٦٥٠ عربة قتال مدرعة، ٤٠١٣ ناقلة جند مدرعة، ١٠٧٦ قطعة مدفعية ذاتية الحركة، ٧٦٠ قطعة مدفعية مجرورة، ١٤٦ قاذفًا صاروخيًا متعدد الأغراض، ٥٨١٣ مدفع هاون، ٣٦٥ صاروخًا موجهاً مضادًا للدبابات، ٣٨٦٩ قاذفًا صاروخيًا عديم الارتداد، وعدد من الصواريخ الباليستية قصيرة المدى، ١٦٦٤ مدفعًا مضادًا للطائرات، ١٤٨ صاروخ أرض جو، أجهزة رادار ومراقبة، ٢٣٠ طائرة نقل، ٤٩ طائرة تدريب، ٥ طائرات بحث واستطلاع، ٥٥ طائرة هليكوبتر هجومية، ٢٨ طائرة متعددة المهام، وعدد من الطائرات دون طيار.

ب- القوات البحرية بإجمالي ٤٥ ألف فرد ويعمل معهم ١٣ غواصة، ١٨ فرقاطة، ٦ قرويطات، ١٩ زورق صواريخ، ١٧ زورق مرور ساحلي، ١٥ كاسحة ألغام، ٤ سفن إبرار، ٣٠ زورق إبرار متوسط لنقل الدبابات، و ٣٥ سفينة دعم لوجيستي، بالإضافة إلى ٣ آلاف فرد من مشاة البحرية، وعدد ٣ أسراب طيران بحري تضم ٤٢ طائرة أنواع.

ج- القوات الجوية بإجمالي ٥٠ ألف فرد ويعمل معهم ٥٣ طائرة مقاتلة، ٢٨٠ طائرة هجوم أرضي، ٩ طائرات استطلاع/ حرب إلكترونية/ إنذار مبكر، ٧ طائرات نقل وقود، ٨٩ طائرة نقل، ١٧٢ طائرة تدريب، ٤٠ طائرة نقل، ٢٧ طائرة موجهة دون طيار، وعدد من الصواريخ (أرض جو، جو جو، جو أرض) مضادة للرادارات، وعدد من القنابل التقليدية الموجهة بالليزر.

وقد بلغ حجم الإنفاق العسكري التركي ٨.٣٨ مليار دولار، ٨.٧٦ مليار دولار، و ٨.٩ مليار دولار وذلك خلال أعوام ٢٠١٥م، ٢٠١٦م، و ٢٠١٧م بالترتيب وبما يمثل حوالي ١.١ % من حجم الناتج المحلي الإجمالي لكل عام على حدة.

٣- القوة الاقتصادية^١:

بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي لتركيا عام ٢٠١٦ حوالي ٨٦٣,٧ مليار دولار، وعام ٢٠١٧ حوالي ٨٥١.٥ مليار دولار، بمعدل نمو سنوي ٧.٤٤% عام ٢٠١٧م، وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١٠٤٩٩ دولار عام ٢٠١٧م، ومعدل التضخم عام ٢٠١٧م هو ١١.١٤%، ومعدل البطالة عام ٢٠١٧م هو ١١.١٤%، أما حجم الدين الخارجي عام ٢٠١٧م فقد بلغ (٤٥٤.٧) مليون دولار، وقد بلغ نصيب قطاع الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي حوالي ٧%، كما بلغ نصيب قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٢%، كما بلغ نصيب التجارة السلعية من الناتج المحلي الاجمالي حوالي ٣٩,٥٠%، ونصيب تجارة الخدمات من الناتج المحلي الاجمالي ٦,٩٤% .

٤- القوة الثقافية والعلمية والتكنولوجية:

يتحدث اللغة التركية ٢٠٠ مليون وهم الأتراك وعدد من دول الاتحاد السوفيتي السابق، وبلغت نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير (١.١%)^٢ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٥ والبالغ (٨٥٩,٨) مليار دولار^٣ بمقدار (٩,٥) مليار دولار، وزاد الإنفاق على البحث العلمي والتطوير عام ٢٠١٦ بنسبة (٠.٠٦%) لتصبح (٠.١٧%) من إجمالي الناتج القومي لعام ٢٠١٦ البالغ (٨٦٣,٧) مليار دولار^٤ لتصبح قيمة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير عام ٢٠١٦ (١,٥) مليار دولار، وقد بلغ ما تقدمت به تركيا عام ٢٠١٦ من طلبات

^١ المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، مرجع سابق .

^٢ قاعدة بيانات البنك الدولي، مرجع سابق .

^٣ المرجع السابق .

^٤ المرجع السابق

للحصول على براءات الاختراع (مدخلات المرحلة الوطنية المباشرة والخاصة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات) عدد ٦٨٤٨ طلباً^١ ومنحت منهم ١٧٦٤ براءة^٢ كما بلغ عدد الجامعات المعتمدة من المؤسسات العلمية الدولية ١٢٧ جامعة^٣، كما بلغ عدد الأبحاث المعتمدة والمنشورة دولياً عام ٢٠١٧ (٤٢٤٠٥) بحثاً^٤.

ثالثاً : إسرائيل:

الموقع الجغرافي والقوة البشرية:

أ- الموقع الجغرافي : تصنف إسرائيل ضمن ثمان دول ذات مساحات صغيرة في منطقة الوطن العربي والشرق الأوسط حيث تبلغ مساحتها ٢٠.٧ ألف كم^٢، ولها حدود برية طويلة مع ٥ دول عربية وهي من الشمال الشرقي سوريا ٧٦ كم، ومن الشرق الأردن ٣١٠ كم، ومن الشمال لبنان ٧٩ كم ومن الجنوب الغربي مصر ٢٦٥ كم، أما سواحلها البحرية فتتمدد على البحر المتوسط بطول ١٨٨ كم، و ١٠ كم على البحر الأحمر (خليج العقبة) وبذلك تعتبر مدخلاً لكل من قارتي آسيا وإفريقيا ومنفذاً بحرياً للقارة الأوروبية والمحيط الهندي، كما تمتد شواطئها أيضاً على البحر الميت لمسافة ٥٦ كم، وقطاع غزة ٤٠ كم، ولا تقع إسرائيل على أي من المناطق الحيوية مثل المضائق أو الممرات الملاحية. كما أن مساحة

^١ المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مرجع سابق .

^٢ المرجع السابق .

^٣ منظمة التعاون الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، المصدر متاح على الرابط <http://www.sesric.org/databases-universities-ar.php> ، تاريخ الدخول ٢٠١٨/١٠/٢٥ .

^٤ تصنيف الدول وفقاً لمجلة Scimago العلمية

، <https://www.scimagojr.com/countryrank.php?year=2017> نسخة إلكترونية ،

٣ يونيو ٢٠١٨ .

^٥ دراسة حالة دولة إسرائيل، مركز الدراسات الاستراتيجية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٩، ص ٣، ٤، ٦٣ .

إسرائيل تمتد طولاً ٤٧٠ كم من رأس الناقورة أقصى شمال إسرائيل على حدودها مع لبنان إلى إيلات في أقصى جنوب إسرائيل على حدودها مع مصر (جنوب سيناء) والأردن (العقبة)، وعرضها ١٣٥ كم في أكثر المناطق عرضاً.



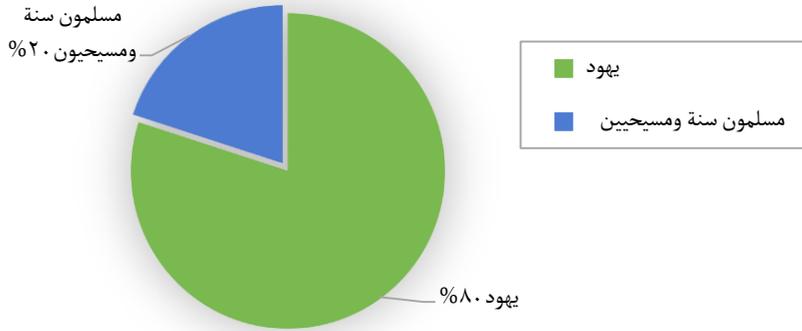
ب- **القوة البشرية:** يبلغ عدد سكان إسرائيل طبقاً لتقديرات عام ٢٠١٧ حوالي (٨.٧) مليون نسمة^١، منهم قرابة ٨٠% يهود (ينقسمون فيما بينهم إلى اليهود الغربيين "الأشكيناز" وهم اليهود من مواليد بلدان أوروبا وأمريكا،

^١ المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، متاح على الرابط <https://data.albankaldawli.org>، تاريخ الدخول ٢٠١٩ / ٢ / ٥.

واليهود من مواليد البلد لآباء من مواليد أوروبا وأمريكا وهم القائمون على حكم إسرائيل منذ نشأتها. اليهود الشرقيون "السفارديم" وهم اليهود من مواليد آسيا وإفريقيا واليهود من مواليد البلد لآباء من تلك البلاد، والصابرا وهم اليهود الذين ولدوا هم وآباؤهم في البلد ولا يعرفون لهم وطنًا آخر)، وحوالي ٢٠% من السكان غالبيتهم من المسلمين السنة والآخرين ما بين مسيحيين وشركس ودروز. وتوجد في إسرائيل لغتان رئيستان وهما اللغة العربية واللغة العبرية وهي الأكثر استخدامًا، كما أن تنوع وتباين ثقافات المهاجرين اليهود والذين يمثلون أكثر من نصف سكان إسرائيل ينعكس على لغة التخاطب، وهناك من يرتب استخدام اللغات في إسرائيل على النحو الآتي: العبرية ٦٩%، العربية ١٨%، لغة البيدش ٢%، اللغة الروسية ٢%، واللغة الرومانية ٢% ولغات أخرى ٧%.

التقسيم الطائفي للسكان في إسرائيل

شكل رقم (٥)



المصدر: أعد بواسطة الباحث في ضوء ما تضمنه البحث من بيانات سبق الإشارة إلي مصدرها.

١- القوة العسكرية^١:

إجمالي حجم القوات المسلحة يصل إلى حوالي ٦٤٢ ألف فرد، منهم ١٧٧ ألفًا قوات عاملة و ٤٦٥ ألف فرد قوات احتياط و ٨ آلاف فرد قوات شبه عسكرية، ويُعتقد على نطاق واسع أن إسرائيل تملك قدرات نووية، يمكن إطلاقها بواسطة الطائرات (F15,F16) أو صواريخ باليستية قصيرة ومتوسطة المدى، أو صواريخ الهجوم الأرضي الموجهة التي تطلق من الغواصات، وتمتلك إسرائيل أيضًا على المستوى الاستراتيجي ٣ أسراب صواريخ، ٣٦ بطارية دفاع جوي، و ٩ أقمار صناعية. وتنقسم القوات العاملة إلى الآتي:

أ- القوات البرية بإجمالي ١٣٣ ألف فرد منهم (٢٦ ألفًا من القوات العاملة و ١٠٧ آلاف مجند) ويعمل معهم ١٥٦٠ دبابة قتال رئيس، ٣٠٨ عربات سطح، ٦٣٠٠ ناقلة جند مدرعة، وعدد من عربات (المهندسين المدرعة، الإنقاذ المدرعة، وتحميل الكباري)، و ٢٧٦ قطعة مدفعية مجرورة، و ٥٥٠ قطعة مدفعية ذاتية الحركة، و ٢٢٢ قاذفًا صاروخيًا متعددًا، ٢٠١٨ مدفع هاون، ٢٤ صاروخًا استراتيجيًا، ٧ صواريخ تكتيكية "أرض أرض"، وعدد من الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات، عدد من الصواريخ "أرض جو"، وعدد من معدات المراقبة.

ب- القوات البحرية بإجمالي ٩٥٠٠ فرد (٧٠٠٠ من القوات العاملة و ٢٥٠٠ مجند) ويعمل معهم ٥ غواصات، و ٣ فرقاطات، و ٨ زوارق صواريخ، و ٤٢ زورق دورية، و ٥ سفن دعم لوجستي، و ٣ زوارق إربار، ومجموعة

¹ The military balance, the annual assessment of global military capabilities and defence economics, issued by: The international institute for strategic studies, 2018 (339:342).

صاعقة بحرية مكونة من ٣٠٠ فرد، ويعملون بقواعد (حيفا / أشدود / إيلات وتوجد بها قوات الكوماندوز البحري).

ج- القوات الجوية بإجمالي ٣٤ ألف فرد منهم ٣٠٠٠ فرد قوات دفاع جوي ويعمل معهم ١٥١ طائرة مقاتلة، و ٢٥٠ طائرة مقاتلة هجوم أرضي، وعدد من الطائرات (الهجوم الأرضي / المقاتلات / هجومية بالمخازن)، و ٣ طائرات دورية بحرية، و ٤ طائرات إنذار مبكر، و ٦ طائرات مراقبة واستطلاع واستخبارات، و ٤ طائرات حرب إلكترونية، و ١١ طائرة إمداد ونقل وقود، و ٦٢ طائرة نقل، و ٦٧ طائرة تدريب، و ٤٤ طائرة هليكوبتر هجومية، و ٨١ طائرة هليكوبتر نقل، و ٧ طائرات هليكوبتر مضادة للغواصات، و ١٢ طائرة هليكوبتر مراقبة واستطلاع واستخبارات، و ٤٩ طائرة بدون طيار، وعدد من الصواريخ (جو أرض، جو جو، والموجهة بالرادار)، وعدد من القنابل (الموجهة بالأشعة تحت الحمراء، الموجهة بالليزر، والموجهة بنظام تحديد المواقع GPS ونظام الملاحة INS). أما أفراد الدفاع الجوي فيعمل معهم ١١٤ منظومة دفاع صاروخي، و ١٦٥ قطعة مدفعية ذاتية الحركة، و ٧٥٥ قطعة مدفعية مجرورة. وقد بلغ حجم الإنفاق العسكري الإسرائيلي ١٥.٤ مليار دولار، و ١٥.٩ مليار دولار، و ١٨.٥ مليار دولار وذلك خلال أعوام ٢٠١٥م، ٢٠١٦م، و ٢٠١٧م بالترتيب وبما يمثل حوالي ٥ % من حجم الناتج المحلي الإجمالي لكل عام على حدة.

٢- القوة الاقتصادية^١:

بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل عام ٢٠١٦ حوالي ٣١٩.٤ مليار دولار، وعام ٢٠١٧ م ٣٥٣.٢ مليار دولار، بمعدل نمو سنوي ٣.٣ % عام ٢٠١٧ م، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٧ م هو ٤٠.٥٤٣ ألف دولار، ومعدل التضخم عام ٢٠١٧ م هو ٠.٢٤ %، ومعدل البطالة عام ٢٠١٧ م هو ٣.٨١ %، ولا يوجد على إسرائيل أي ديون خارجية عام ٢٠١٧ م، وقد بلغ نصيب قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٧ %، كما بلغ نصيب قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٢ %، كما بلغ نصيب التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٤٠,٦٠ %، كما بلغ نصيب تجارة الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠,٧٣ %.

٣- القوة الثقافية والعلمية والتكنولوجية:

يبلغ حجم انتشار اللغة العبرية ٦.٥ مليون ويتحدث بها اليهود جميعاً، وقد بلغت نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير (٤.٢٧%)^٢ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٥ والبالغ (٣٠٠,٥) مليار دولار^٣ بمقدار (١٢,٨) مليار دولار، وقد انخفض الإنفاق على البحث العلمي والتطوير عام ٢٠١٦ بنسبة (-٠.٢٣٩ %) لتصبح (٤.٢٤٦١%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٦ البالغ (٣١٩.٤) مليار دولار^٤ لتصبح قيمة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير عام ٢٠١٦ (١٢) مليار دولار، وبلغ ما تقدمت به إسرائيل عام ٢٠١٦ من طلبات للحصول على براءات الاختراع (مدخلات المرحلة الوطنية المباشرة

^١ المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، متاح على الرابط <https://data.albankaldawli.org>، تاريخ الدخول ٢٠١٩/٢/٥.

^٢ قاعدة بيانات البنك الدولي، مرجع سابق .

^٣ المرجع السابق .

^٤ المرجع السابق

والخاصة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات) عدد ٦٤١٩ طلباً^١ وقد منحت منهم ٤٩٣٨ براءة^٢، كما بلغ عدد الجامعات المعتمدة من المؤسسات العلمية الدولية ٩ جامعات^٣، وبلغ عدد الأبحاث المعتمدة والمنشورة دولياً عام ٢٠١٧ (٢٠٦٤٤) بحثاً^٤.

رابعاً : المملكة العربية السعودية:

١- الموقع الجغرافي والقوة البشرية:

أ- الموقع الجغرافي : تقع المملكة العربية السعودية في الركن الجنوبي الغربي من قارة آسيا، ويفصلها عن شمال إفريقيا البحر الأحمر وعن أوروبا حوض البحر المتوسط، فهي تقع داخل إطار جغرافي إقليمي يتكون من ٨ دول ضمنها ٥ دول عربية تشكل مجلس التعاون الخليجي مع السعودية، كما تشترك السعودية في حدود بحرية مع ١١ دولة تجاورها وتقابلها في خليج العقبة والبحر الأحمر والخليج العربي ففي خليج العقبة والبحر الأحمر تقابل المملكة ٤ دول وهي: (إسرائيل ومصر والسودان وإريتريا)، وتجاور (الأردن واليمن)، وفي الخليج العربي تقابل (إيران والبحرين) وتجاور ٣ دول وهي (الكويت والإمارات وقطر). هذا الموقع الجغرافي جعلها ملتقى شبكات خطوط النقل البري التي تربط الصين ووسط آسيا بأوروبا وشمال أفريقيا وبالتالي يظهر تأثيره شرقاً وغرباً، كما يبلغ طول السواحل البحرية السعودية ٢٤١٠ كم منها ١٨٠٠ كم على البحر الأحمر

^١ المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مرجع سابق .

^٢ المرجع السابق .

^٣ منظمة التعاون الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، المصدر متاح على الرابط <http://www.sesric.org/databases-universities-ar.php> ، تاريخ الدخول ٢٥/١٠/٢٠١٨ .

^٤ تصنيف الدول وفقاً لمجلة Scimago العلمية مرجع سابق .

^٥ دراسة حالة المملكة العربية السعودية، مركز الدراسات الاستراتيجية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٤، ص ص ٣ - ٤ .

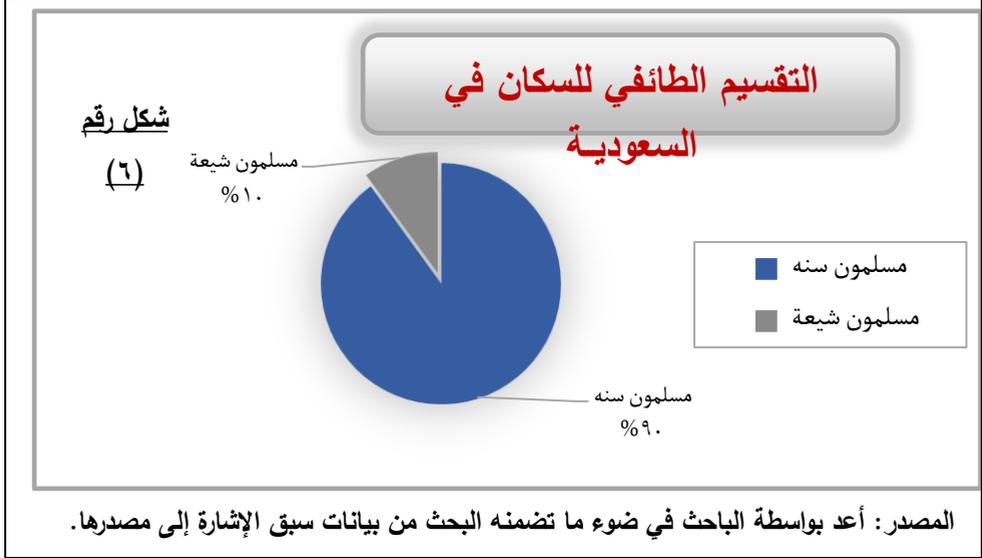
و ٦١٠ كم على الخليج العربي، وهذا الموقع الجغرافي جعلها قريبة من منافذ بحرية مهمة ومؤثرة في حركة الملاحة التجارية والنفطية العالمية مثل (قناة السويس ومضيقي هرمز وباب المندب والبحر الأحمر وخليج العقبة والخليج العربي)، كما تبلغ المساحة الكلية للسعودية حوالي ٢.٢٥ كم وهي تغطي حوالي ٨٠% من مساحة شبه الجزيرة العربية.



ب- القوة البشرية : يبلغ عدد سكان المملكة العربية السعودية طبقاً لتقديرات عام ٢٠١٧ حوالي (٣٢.٩) مليون نسمة، وتعد اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد والإنجليزية لغة ثانية في المدارس والمصارف ومراكز الرعاية الصحية والقطاعات الصناعية والخاصة. وتتبوأ المملكة العربية السعودية مكانة دينية مرموقة في العالمين العربي والإسلامي حيث تضم

^١ المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، مرجع سابق .

الأماكن المقدسة (الحرمين الشريفين) وهي مهبط الوحي ومحور الوحدة والتلاحم بين المسلمين، ما جعلها تلعب دوراً محورياً في حوار الحضارات بين العالم الإسلامي والغرب، ويعتبر الإسلام هو الدين الرسمي للسعودية ويدين به ١٠٠% من سكان المملكة، معظم السعوديين أي (حوالي ٩٠% سنة) والباقي شيعة وهم يسكنون المنطقة الشمالية الشرقية بشكل رئيس.



٢- القوة العسكرية^١:

إجمالي حجم القوات المسلحة يصل إلى حوالي ٢٢٧ ألف فرد، بالإضافة إلى حوالي ٢٥ ألف قوات شبه عسكرية (قوات حرس الحدود حوالي ١١ ألف فرد، ٤٥٠٠ فرد خفر السواحل، ٩٠٠٠ فرد قوات حماية المناطق الصناعية، و ٥٠٠ فرد قوات أمن خاصة).

¹ The military balance, the annual assessment of global military capabilities and defence economics, issued by: The international institute for strategic studies, 2018 (358:361).

وتنقسم القوات العاملة إلى الآتي:

أ- القوات البرية بإجمالي ٧٥ ألف فرد ويعمل معهم ٩٠٠ دبابة، و ٣٠٠ عربية استطلاع، و ٧٦٥ عربية قتال مدرعة، و ١٤٥٣ ناقلة جند مدرعة، و ١٥ عربية مهندسين مدرعة، و ٢٧٨ عربية إنقاذ مدرعة، وعدد من كاسحات الألغام، و ١٠ عربات تحمل كباري متحركة، و ٢٩٠ صاروخًا موجهاً مضاداً للدبابات، وعدد من القوافل عديمة الارتداد، و ٢٢٤ قطعة مدفعية ذاتية الحركة، و ٢٢٨ قطعة مدفعية مجرورة، و ٦٠ قاذفًا صاروخيًا متعددًا، ٣٦٧ مدفع هاون، و ١١٤ طائرة هليكوبتر.

ب- القوات البحرية بإجمالي ١٣.٥٠٠ ألف فرد ويعمل معهم ٧ فرقاطات، و ٣٠ زورق مرور ساحلي، ٣ سفن حرب ألغام، زورقا إبرار، سفينتا إمداد، وكذا يعمل معهم طيران بحري يضم ٣٤ طائرة هليكوبتر متعددة المهام، ١٢ طائرة هليكوبتر نقل، وكذا يعمل معهم أيضًا ٣٠٠٠ فرد مشاة بحرية معهم ١٤٠ ناقلة جند مدرعة.

ج- القوات الجوية بإجمالي ٢٠ ألف فرد ويعمل معهم ٨١ طائرة مقاتلة، ٢٠٣ طائرات هجوم أرضي، ١٤ طائرة استطلاع ومراقبة، ٧ طائرات إنذار مبكر، طائرتا حرب إلكترونية، ٢٢ طائرة تزود بالوقود، ٤٧ طائرة نقل، ١٦١ طائرة تدريب، ٤٥ طائرة هليكوبتر، وهناك ٢٤ طائرة نقل تعمل في الأسطول الملكي، وعدد من الصواريخ (جو جو، جو أرض، وجو سطح)، وعدد ٣ طائرات نقل.

د- قوات الدفاع الجوي بإجمالي ١٦ ألف فرد ويعمل معهم ٨١٧ صاروخ أرض جو، ١٢٢٠ مدفعًا مضادًا للطائرات، وعدد من أنظمة المراقبة.

هـ- قوات الصواريخ الاستراتيجية بإجمالي ٢٥٠٠ فرد ويعمل معهم أكثر من ١٠ صواريخ باليستية متوسطة المدى.

و- قوات الحرس الوطني بإجمالي ١٠٠ ألف فرد ويعمل معهم ٢١٤ عربية للاستطلاع، و٦٤٧ عربية قتال مدرعة، و١٦١٨ ناقلة جند مدرعة، و٥٨ عربية مهندسين مدرعة، و١١١ عربية إنقاذ مدرعة، و١٨٣ صاروخًا مضادًا للدبابات، ١٣٢ مدفعا ذاتي الحركة، ١٠٨ مدافع مجرورة، ١١٩ مدفع هاون، ١٦٠ مدفعا مضادًا للطائرات.

وبلغ حجم الإنفاق العسكري السعودي ٨١.٩ مليار دولار، و٥٦.٩ مليار دولار، و٧٦.٧ مليار دولار وذلك خلال أعوام ٢٠١٥ م، و٢٠١٦ م، و٢٠١٧ م بالترتيب، وبما يمثل حوالي ١٣ % من حجم الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٥، وحوالي ٩ % من حجم الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٦ م، وحوالي ١١.٢ % من حجم الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٧ م.

٣- القوة الاقتصادية^١:

بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية عام ٢٠١٦ حوالي ٦٤٤,٩ مليار دولار، وعام ٢٠١٧ حوالي ٦٨٨.٥ مليار دولار، بمعدل نمو سنوي -٠.٨٦ % عام ٢٠١٧ م، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٧ م هو ٢٠.٨٠٣ ألف دولار، ومعدل التضخم -٠.٨٣ %، ومعدل البطالة هو ٥.٢٤ %، ولا يوجد على المملكة أي ديون خارجية عام ٢٠١٧ م وبلغ نصيب قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣ %، كما بلغ نصيب قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣٦ %، وبلغ

١ المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، مرجع سابق .

نصيب التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٤٩,٢٢%، كما بلغ نصيب تجارة الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي ١٣,٥٥%.

٤- القوة الثقافية والعلمية والتكنولوجية:

يتحدث اللغة العربية ٤٦٧ مليون شخص حول العالم وهم العرب جميعاً، وبلغت نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير ٠.٨٢%^١ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٥ والبالغ (٦٥٤,٣) مليار دولار^٢ بمقدار (٥.٤) مليار دولار، وزاد الإنفاق على البحث العلمي والتطوير عام ٢٠١٦ بنسبة (٠.٠٧%) لتصبح (٠.٨٩٧١١%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٦ البالغ (٦٤٤,٩) مليار دولار^٣ لتصبح قيمة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير عام ٢٠١٦ (٥,٨) مليار دولار، وبلغ ما تقدمت به المملكة السعودية عام ٢٠١٦ من طلبات للحصول على براءات الاختراع (مدخلات المرحلة الوطنية المباشرة والخاصة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات) عدد ٣٢٦٦ ألف طلب^٤ وقد منحت منهم ٥٩٥ براءة^٥ كما بلغ عدد الجامعات المعتمدة من المؤسسات العلمية الدولية ٩ جامعات^٦، كما بلغ عدد الأبحاث المعتمدة والمنشورة دولياً عام ٢٠١٧ (٢٠٣٩١) بحثاً^٧.

^١ قاعدة بيانات البنك الدولي، مرجع سابق .

^٢ المرجع السابق .

^٣ المرجع السابق .

^٤ المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مرجع سابق .

^٥ المرجع السابق .

^٦ منظمة التعاون الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، مرجع سابق .

^٧ تصنيف الدول وفقاً لمجلة Scimago العلمية، مرجع سابق .

خامساً : مصر :

١- الموقع الجغرافي والقوة البشرية:

أ- الموقع الجغرافي : تقع مصر في الركن الشمالي الشرقي لإفريقيا ، ويحدها من الشمال البحر المتوسط بساحل يبلغ طوله ٩٩٥ كم، ومن الشرق البحر الأحمر بساحل يبلغ طوله ١٩٤١ كم، ومن الشمال الشرقي فلسطين وإسرائيل بطول ٢٦٥ كم، ومن الغرب ليبيا على امتداد خط بطول ١١١٥ كم، ويحدها جنوباً السودان بطول ١٢٨٠ كم، وتبلغ مساحة جمهورية مصر العربية حوالي ١.١ مليون كم٢.



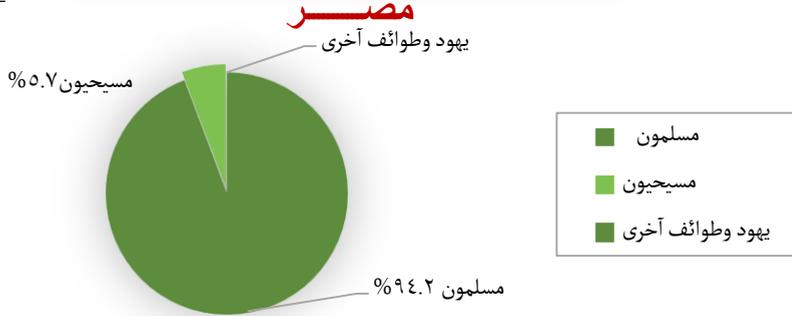
ب- **القوة البشرية** : يبلغ عدد سكان مصر طبقاً لتقديرات عام ٢٠١٧ حوالي ٩٧.٥ مليون نسمة^١، يتحدث جميع السكان اللغة العربية، وهي اللغة الرسمية الوحيدة في البلاد بحسب الدستور المصري، ويكتب بها المعاملات الرسمية الحكومية وغير الحكومية، أما اللهجة المحلية فهي اللهجة المصرية، وهي لغة عربية مخلوطة ببعض الألفاظ والكلمات من العصور القديمة، وتعتبر اللهجة المصرية مميزة عن اللهجات العربية الأخرى ومفهومة في جميع أرجاء البلاد على الرغم من اختلاف اللكنات وبعض الكلمات في أرجاء مصر المختلفة، ويظهر الاختلاف بوضوح نسبي خاصةً بين مناطق الوجه البحري والصحراوي والصحراوية وسيناء. وبحسب الدستور المصري فإن الإسلام الدين الرسمي للبلاد، ويعترف بحقوق أتباع ثلاث ديانات هي: اليهودية والمسيحية والإسلام، وغالبية سكان مصر من المسلمين السنة، ويتوزع المسيحيون على ثلاث طوائف أكبرها الأرثوذكس بجانب اليهود، كما يظهر في البلاد أتباع لديانات وطوائف أخرى، خاصةً أن الإحصاءات السكانية الدورية في البلاد لا تدرج إحصاءات عن أتباع الديانات والطوائف منذ إحصاء عام ١٩٨٦، حيث ذكر هذا الإحصاء أن المسلمين يمثلون ٩٤.٢% من جملة السكان، في حين شكّل المسيحيون ٥.٧%، واليهود وأتباع أي معتقدات أخرى أقل من ٠.١% من جملة السكان^٢.

١ المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، متاح على الرابط <https://data.albankaldawli.org>، تاريخ الدخول ٢٠١٩/٢/٥.

٢ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام ١٩٨٦م، خصائص السكان والظروف السكنية إجمالي الجمهورية، المجلد الأول، تعداد السكان حسب الديانة، ص ١٦ .

التقسيم الطائفي للسكان في

شكل رقم (٧)



٢- القوة العسكرية^١:

إجمالي حجم القوات المسلحة يصل إلى حوالي ٩١٧ ألف فرد منهم ٤٣٨ ألف فرد قوات عاملة، ٤٧٩ ألف فرد قوات احتياط، بالإضافة إلى ٣٩٧ ألف فرد قوات شبه عسكرية (قوات الأمن المركزي ٣٢٥ ألف فرد، الحرس الجمهوري ٦٠ ألف فرد، قوات حرس الحدود ١٢ ألف فرد).

وتنقسم القوات العاملة إلى الآتي:

أ- القوات البرية بإجمالي ٣١٠ آلاف فرد ويعمل معهم ٤١١٠ دبابت قتال رئيسية، و ٤١٢ عربة استطلاع، و ٦١٠ عربات قتال مدرعة، و ٥١١٠ ناقلات جند مدرعة، و ٣٦٧ عربة إنقاذ مدرعة، و ٣٥٢ صاروخًا مضادًا للدبابات، و ٤٩٢ قطعة مدفعية ذاتية الحركة، و ٩٦٢ قطعة مدفعية مجرورة، و ٤٩٨ قاذفًا صواريخًا متعددًا، و ٢٥٦٤ مدفع هاون، و ٤٢

¹ The military balance, the annual assessment of global military capabilities and defence economics, issued by: The international institute for strategic studies, 2018 (329:333).

بطارية صواريخ أرض أرض، و ٩٠٥ قطع مدفعية مضادة للطائرات، وعدد من الطائرات الموجهة دون طيار.

ب- القوات البحرية بإجمالي ١٨ ألف فرد ويعمل معهم ٤ غواصات، و ٩ مقاتلات سطح رئيسة، و ٦٦ سفينة دورية وساحلية، و ١٤ كاسحة ألغام، و ٢٠ سفينة إبرار، و ٢٥ سفينة دعم لوجيستي، وطائرتان دون طيار لمهام المراقبة والاستطلاع والاستخبارات، و ٧٩ لنش دورية وحراسة.

ج- القوات الجوية بإجمالي ٣٠ ألف فرد ويعمل معهم ٦٢ طائرة مقاتلة، و ٣٢٧ طائرة هجوم أرضي، وطائرتا حرب إلكترونية، و ٦ طائرات استطلاع، و ٧ طائرات للإنذار المبكر، و ٧٧ طائرة نقل، و ٣٢٩ طائرة تدريب، وعدد من طائرات الهليكوبتر أنواع (٤٥ هجومية، و ١٠ مضادة للغواصات، و ٤ حرب إلكترونية، و ٧٢ متعددة المهام، و ٩٦ نقل، و ١٧ تدريب)، وعدد من الطائرات الموجهة دون طيار، وعدد من الصواريخ (جو جو، جو سطح، مضادة للسفن، مضادة للرادارات).

د- قوات الدفاع الجوي بإجمالي ٨٠ ألف فرد ويعمل معهم ٨٣٢ صاروخ أرض جو، و ١٥٦٦ قطعة مدفعية مضادة للطائرات، وعدد من معدات المراقبة.

ويبلغ حجم الإنفاق العسكري المصري ٥.٣ مليار دولار، و ٥.٣ مليار دولار، و ٢.٦ مليار دولار، وذلك خلال أعوام ٢٠١٥ م، و ٢٠١٦ م، و ٢٠١٧ م بالترتيب وبما يمثل حوالي ١.٦ % من حجم الناتج المحلي الإجمالي لأول عامين و ١.١ % للعام الأخير.

٣- القوة الاقتصادية^١:

بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي لمصر عام ٢٠١٦ حوالي ٣٣٢.٩ مليار دولار، وعام ٢٠١٧م حوالي ٢٣٥.٤ مليار دولار، بمعدل نمو سنوي ٤,١٨% عام ٢٠١٧، وبلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٧م حوالي ٢٤٤٠ دولار، ومعدل التضخم عام ٢٠١٧م ٢٩.٥%، ومعدل البطالة عام ٢٠١٧م هو ١١.٨٣%، أما حجم الدين الخارجي فقد بلغ حوالي ٨٢.٩ مليار دولار، وبلغ نصيب قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٢%، كما بلغ نصيب قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٧%، وبلغ نصيب التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٤,٤٢%، كما بلغ نصيب تجارة الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي ٩,٤٢%.

٤- القوة الثقافية والعلمية والتكنولوجية:

يتحدث اللغة العربية ٤٦٧ مليون شخص حول العالم وهم العرب جميعاً، وبلغت نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير (٠.٧٢%)^٢ من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١٥ والبالغ (٣٣٢,٧) مليار دولار^٣ بمقدار (٢,٤) مليار دولار، وانخفض الإنفاق على البحث العلمي والتطوير عام ٢٠١٦ بنسبة (-) ٠.٠٦١٩٤% لتصبح (٠.٦٥٨٠٦%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٦ البالغ (٣٣٢,٩) مليار دولار^٤ لتصبح قيمة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير عام ٢٠١٦ (٢,٢) مليار دولار، وبلغ ما تقدمت به مصر عام ٢٠١٦

١ المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، مرجع سابق .

^٢ قاعدة بيانات البنك الدولي، مرجع سابق .

^٣ المرجع السابق .

^٤ المرجع السابق

من طلبات للحصول على براءات الاختراع (مدخلات المرحلة الوطنية المباشرة والخاصة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات) عدد ٢١٤٩ طلباً^١ وقد منحت منهم ٤٥٠ براءة^٢ كما بلغ عدد الجامعات المعتمدة من المؤسسات العلمية الدولية ١٩ جامعة^٣، كما بلغ عدد الأبحاث المعتمدة والمنشورة دولياً عام ٢٠١٧ (١٨٠٣٠) بحثاً^٤.

سادساً : وبالقراءة المبدئية لمؤشرات عناصر قوى الدولة الشاملة سالفه

الذكر للدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط، يمكننا استخلاص الآتي :

١- أن الموقع الجغرافي لهذه الدول يتيح لها جميعاً الاتصال بالعالم الخارجي من خلال خطوط الملاحة البحرية فجميعها تمتلك منافذ بحرية وليس بينها أي دولة حبيسة، كما أن العمق الاستراتيجي يتوفر لها جميعاً عدا دولة إسرائيل، في ضوء المساحة الجغرافية التي تشغلها كل دولة والتي تتجاوز ٧٠٠ ألف كم^٢ لكل دولة (تركيا، إيران، المملكة العربية السعودية، ومصر) ، أما إسرائيل فمساحتها أقل من ٢١ ألف كم^٢ وبالتالي لا يتوفر لها العمق الاستراتيجي الذي يتوفر لبقية الدول .

٢- أن قلة عدد دول الجوار تعطي ميزة نسبية لمصر على بقية الدول، فجوارها أربعة دول فقط، يليها كل من إيران وإسرائيل والتي تجاور كل منها خمس دول، ثم المملكة العربية السعودية وتركيا والتي تجاور كل منها ثمان دول، وتمثل الميزة التي تحققها الدولة نتيجة جوارها لعدد قليل من الدول، هي أن ذلك من المفترض أن يحقق للدولة قدرة أكبر على تأمين حدودها، غير أنه على الرغم من العدد القليل من دول الجوار لدولة

^١ المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مرجع سابق .

^٢ المرجع السابق .

^٣ منظمة التعاون الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، مرجع سابق .

^٤ تصنيف الدول وفقاً لمجلة Scimago العلمية، مرجع سابق .

مثل إسرائيل، لا يعد ذلك ميزة لها ارتباطاً بعوائدها التاريخي مع دول جوارها .

٣- أن نوعية القوة البشرية لدولتي المملكة العربية السعودية ومصر تحقق لكل منهما ميزة هامة - بخلاف دول إيران وتركيا وإسرائيل - وهي التماسك المجتمعي، وذلك في ضوء عدم التعدد العرقي لكل منها .

٤- أن حجم الانفاق العسكري للمملكة العربية السعودية يقارب ضعف ما تنفقه بقية الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط (إيران، تركيا، إسرائيل، ومصر)، وهو ما يعني امتلاكها دوماً لأسلحة حديثة ومتطورة، وأن إجمالي القوة البشرية العاملة في الجيش المصري تزيد عن إجمالي القوة البشرية العاملة في أي من الدول الباقية (إيران، تركيا، إسرائيل، والمملكة العربية السعودية) .

٥- أن العمل الهجومي يمثل مرتكزاً رئيسياً في العقيدة القتالية لدولتي إسرائيل وتركيا في ضوء امتلاك كل منهما لعدد أكبر من الطائرات المقاتلة والتي تمثل الذراع الطولى في المعارك بقدرتها على ضرب أهداف داخل أعماق أعدائها، وأن الأعمال الدفاعية تمثل مرتكزاً رئيسياً في العقيدة القتالية لكل من المملكة العربية السعودية ومصر، في ضوء امتلاك كل منهما لعدد أكبر من قطع الدفاع الجوي القادرة على التصدي للهجوم الجوي للدول المعادية .

٦- هناك حرص واضح من قبل إيران ومصر على امتلاك قوة بحرية كبيرة، فكلاهما يمتلك أكثر من ٢٠٠ قطعة بحرية، وهو ما يزيد عن أقرب الدول إليهما من حيث عدد القطع البحرية (تركيا) بحوالي ٥٠ قطعة بحرية، ويمائل أكثر من ضعف ما تمتلكه المملكة العربية السعودية وإسرائيل من قطع بحرية مجتمعين .

٧- أن الناتج المحلي الإجمالي لتركيا يزيد عن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لأي دولتين من دول (إيران، إسرائيل، ومصر) مجتمعتين، غير أن ديون تركيا تماثل ٥٠ % من ناتجها المحلي الإجمالي وهي أعلى نسبة دين خارجي من حجم الناتج المحلي الإجمالي . وأن معدل النمو الاقتصادي لتركيا هو الأعلى بين هذه الدول يليها في ذلك مصر .

٨- أن متوسط دخل الفرد بدولة إسرائيل يزيد عن إجمالي متوسط دخل الفرد بدول (إيران، تركيا، المملكة العربية السعودية، ومصر) مجتمعين، وأن متوسط دخل الفرد بالمملكة العربية السعودية يزيد عن إجمالي متوسط دخل الفرد بدول (إيران، تركيا، ومصر) مجتمعين، وإن متوسط دخل الفرد بتركيا يزيد عن متوسط دخل الفرد بدولتي (إيران، ومصر) مجتمعتين، وأن متوسط دخل الفرد بإيران أكثر من ضعف متوسط دخل الفرد بمصر .

٩- أن ما تنفقه إسرائيل على البحث العلمي يفوق إجمالي ما تنفقه دول (إيران، تركيا، المملكة العربية السعودية، ومصر) مجتمعه، وهو ما يظهر جلياً في عدد الممنوح من براءات الاختراع والذي يقارب في إسرائيل وحدها ضعف الممنوح منها لدول (تركيا، المملكة العربية السعودية، ومصر) مجتمعة، كما أن عدد الممنوح من براءات الاختراع لإيران يماثل حوالي مرة ونصف مثل إجمالي الممنوح منها لدول (تركيا، المملكة العربية السعودية، ومصر)، كما أن عدد الممنوح من براءات الاختراع لتركيا يزيد عن إجمالي عدد الممنوح منها لدولتي المملكة العربية السعودية ومصر مجتمعتين .

ما سبق يمثل قراءة مبدئية لبعض مؤشرات عناصر قوى الدولة الشاملة للدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط، وسنتناول بالتفصيل مقارنة مؤشرات تلك

العناصر خلال المبحث الأول من الفصل الثالث من خلال المؤشرات الداخلة في تركيب مؤشر قوة الدولة، وذلك في اطار السعي للوصول لوضعية كل دولة منها فب معادلة توازن القوى بين القوى الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط .

المبحث الثاني

أهداف وطموحات إيران الإقليمية

إن الطموحات والمصالح والأهداف الإيرانية ممتدة عبر التاريخ، ولا ترتبط بالثورة الخمينية أو بفترة حكم الشاه، وإنما هي مصالح وأهداف ثابتة وإن اختلفت الأدوات والأساليب لتحقيقها وفقًا لطبيعة النظام، ومتطلبات المرحلة التي يمر بها العالم والتطورات الإقليمية والدولية في كل مرحلة، وهو ما يعكس السعي الإيراني الدائم لإيجاد دور للدولة ومشاركتها في إدارة شئون الإقليم والعالم، وإن اعتمد قبل الثورة على التحالف مع القوى الكبرى (الولايات المتحدة) أو حليفها إسرائيل في حين ارتبط بعد الثورة بالقوى المناوئة لتلك الأطراف. غير أنه وقبل الشروع في توضيح الطموحات والمصالح والأهداف الإيرانية في المنطقة، نجد أنه من المناسب الإشارة إلى بعض العوامل والمتغيرات التي أسهمت في تعزيز حضور إيران الإقليمي وأبرزها:

١- سقوط نظام طالبان، بعد التدخل الدولي في أفغانستان بقيادة أمريكية في نوفمبر ٢٠٠١، إذ أسهم ذلك في تخلص النظام الإيراني من نظام يتناقض معه أيديولوجيًا، وفي تعزيز نفوذ إيران في أفغانستان، حتى بات عنصرًا مؤثرًا لا يمكن تحقيق الاستقرار في تلك الدولة من دونه. وحين دعيت إيران إلى المشاركة في مؤتمر حول أفغانستان، قال منوشهر متقي، وزير الخارجية الأسبق لإيران، إن دعوة إيران إلى المشاركة في مؤتمر إحلال السلام في أفغانستان اعتراف من الدول الغربية بدورها، ودليل على فشل السياسات الأمريكية.

٢- الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، والذي أسهم بصورة كبيرة في تخلص النظام الإيراني من خصم عنيد خاض معه حربًا امتدت ثمانين سنوات. وبعد أن برزت توقعات مبدئية بأن يشكل هذا الاحتلال تهديدًا

مباشراً لإيران، فإن المعضلات التي واجهها هذا الاحتلال، والسعي الأمريكي للانسحاب من العراق منح النظام الإيراني فرصة ذهبية للدفع بالقوى العراقية الموالية له لتصدر المشهد السياسي في بلد مثل تحدياً تاريخياً لنفوذ إيران الإقليمي، وبالتالي فقد أضحى النظام الإيراني رقماً صعباً في المعادلة العراقية، وباتت الولايات المتحدة الأمريكية مضطرة إلى التنسيق مع إيران، فيما يتعلق بمستقبل العراق، ونظامه السياسي.

٣- وصول تيار الإصلاحيين للحكم في إيران بقيادة حسن روحاني، وهو ذلك التيار المنفتح على الغرب الساعي للتوافق معه، وهو ما تم فعلياً بتوقيع الاتفاق النووي الإيراني مع دول (٥ + ١) منتصف عام ٢٠١٥، وما تبعه من رفع جزئي للعقوبات المفروضة على إيران، وهو الأمر الذي أسهم في تحسن وضع الاقتصاد الإيراني، وأثر ذلك في المواطن الإيراني وبالتالي ثبات الجبهة الداخلية في إيران، إلى جانب معاودة فتح قنوات اتصال بين إيران والقوى الغربية والولايات المتحدة الأمريكية (حتى وصول دونالد ترامب للحكم بداية عام ٢٠١٧)، كل ذلك أسهم في توفير المناخ المناسب لإيران للعب دور مؤثر في المنطقة.

٤- الربيع العربي وما أتاحه من فرص للتغلغل الإيراني في المنطقة، فخلال الأزمة السورية تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة عبر مسارين: الأول تمثل في إضفاء المزيد من المسوغات والمبررات لتدخل إيران في الشأن السوري، ودعم نظام بشار الأسد، وذلك من منطلق أن الثورة السورية من وجهة النظر الإيرانية ما هي إلا ثورة منقادة من الخارج، والقائم عليها لا يعدو كونه منضوياً تحت راية أحد التنظيمات الإرهابية، وفي ضوء ذلك استمر النظام الإيراني في دعمه نظام الأسد، فأصبحت حماية المراقد

الشيعية مبررًا لقيام بعض التنظيمات الشيعية الموالية لإيران بالاندفاع إلى الساحة السورية، والانضمام إلى قوات الأسد، مثل حزب الله اللبناني، ولواء أبي الفضل بن العباس العراقي، وعصائب أهل الحق، وكتيبة مغاوير الأسد، حيث ساهمت هذه التنظيمات في تعزيز موقف النظام السوري. أما المسار الثاني فيتمثل في المكاسب التي جناها النظام الإيراني جراء سيطرة تنظيم "داعش" على أجزاء كبيرة من شمالي العراق وسوريا، قبل أن تتجح إيران وقوات التحالف في دحره وهزيمته، إذ إن وجود تنظيم داعش في هذه المناطق قد خدم النظام الإيراني حيث بدأت الأصوات الغربية تتحدث عن إمكانية إيران في الجهد الدولي ضد "داعش"، ولقد مثل ذلك فرصة ذهبية للنظام الإيراني الذي اغتمها جيدًا بغرض تحقيق أهدافه بالوجود في المنطقة والمشاركة في قضاياها، إلى جانب إبداء التجاوب مع المطالبات الغربية بذلك لدفع الغرب إلى الاعتراف بإيران قوة إقليمية كبرى في المنطقة.

٥- استمرار الدعم الإيراني للقوى والتنظيمات الموالية لها في المنطقة، وهو ما أسهم بدوره في تعزيز فاعلية هذه القوى وتأثيرها في دولها. ويأتي حزب الله اللبناني مثالاً واضحاً على النهج الإيراني، بل يسعى النظام الإيراني إلى نشر مثل هذا النموذج في مناطق أخرى، ستعود بالنفع في نهاية المطاف على حضور إيران في المنطقة، الأمر الذي حدا برئيس مركز بحوث مجمع تشخيص مصلحة النظام ومستشار المرشد في شؤون السياسة الدولية علي ولاياتي للقول إنه يتمنى أن يكون للحوثيين في اليمن ما لحزب الله في لبنان.

❖ أولاً : مفهوم الأمن القومي الإيراني^١:

يأخذ في أبعاده (السياسية - الاقتصادية - الأيديولوجية - الأمنية والعسكرية - المعلوماتية) بضرورة تلبية احتياجات حماية النظام الثوري وامتلاك قدرات التنمية الذاتية للدولة واحتلالها مكانة متميزة في النظام الدولي والإقليمي، وينطلق هذا المفهوم من خمس افتراضيات أساسية هي:

١- الأولى: مشتقة من المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية ومفادها أن النظام الدولي هو نظام فوضوي تسعى فيه قوى عظمى وحيدة إلى فرض سطوتها وهيمنتها عليه بالقوة من دون وجه حق.

٢- الثانية: أن إيران مضطرة إلى العيش في بيئة عدائية بشكل مستمر ودائم لذا فهي لا تملك سوى الاعتماد على القوة العسكرية الذاتية لمواجهة هذه البيئة فضلاً عن توافر هامش محدود لها للمناورة الخارجية بين بعض الدول الكبرى لحماية مصالحها الأمنية.

٣- الثالثة: أن إيران تملك عمقاً استراتيجياً كافياً وحدوداً يمكن الدفاع عنها لوجود بعض الموانع الطبيعية.

٤- الرابعة: أن إيران تشعر بتميز حضاري وتفوق عرقي وميل التوازن الاستراتيجي البشري لصالحها فضلاً عن أهمية موقعها الاستراتيجي.

٥- الخامسة والأخيرة: أن إيران ترى أنها المسؤولة عن إقامة النظام الإسلامي العالمي وحثمية تصدير الثورة الإسلامية.

❖ ثانياً : ركائز الاستراتيجية القومية الإيرانية:

ترتكز الاستراتيجية القومية لجمهورية إيران الإسلامية في تحقيق أمنها

القومي إلى الركائز الآتية^٢:

^١ ممدوح أنيس فتحي، الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد وآليات المواجهة، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، إبريل ٢٠٠٦م، ص ٩٧، ٩٨.

^٢ ممدوح أنيس فتحي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٥ - ٩٧.

١- أن البعد الديني الشيعي يمثل أحد أهم مرتكزات الأمن القومي الإيراني، واعتبار المرجعية الشيعية أساس التعامل مع قضايا الأمن الإيراني، وبذلك يصبح الحزام الأمني الشيعي هو الضامن الرئيس لأمنها القومي الخارجي، أما المرتكز الآخر للأمن القومي فهو القومية الفارسية وانعكاساتها التاريخية.

٢- ضرورة هيمنة إيران الفارسية على (الخليج العربي) وأن يتم الاعتراف إقليمياً ودولياً به كخليج فارسي، لذلك فإن عليها التصدي بكل الطرق والوسائل لمواجهة أي جهود أو إجراءات تعوق ذلك كجزء أساسي من الأمن القومي الإيراني، ما يفرض عليها امتلاك قدرات ذاتية عسكرية واقتصادية وتقنية تفوق حاجتها الدفاعية والذي بدوره يفرض التوازن الاستراتيجي الإقليمي لتصبح قوة إقليمية مهيمنة.

٣- تنطلق نظرية الأمن القومي الإيراني من ديناميكية العلاقات بين مختلف العوامل المؤثرة في الموقف الاستراتيجي والرؤية التاريخية لوضع إيران في المنطقة، وهي ليست عوامل ساكنة بل في حالة من التغير النسبي المستمر، فرضتها وتفرضها حقيقة أن التوجه الفارسي مازال مستمراً ومحتوماً، وهو وإن كان يبدو محصوراً في منطقة بعينها، فإنه في الوقت ذاته يتصل بمحيط أكبر دائم التغيير، يمتد ليشمل العالم كله.

٤- وتعتبر إيران أن سلامة حدودها ومصالحها وقيمها الدينية والثقافية معرضة لمخاطر كبيرة، وقد تكون هذه المخاطر خارجية من قبل الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، وقد تكون داخلية نتيجة لتعدد التركيبة العرقية والدينية الداخلية، ومن جيل الشباب، الأمر الذي يفرض ضرورة توافر كل ما يلزم من قدرات لمواجهةها، ويتم اعتبار كل نشاط يستهدف تحقيق الانتصار في الحرب، وإحداث أكبر خسائر في القوى المعادية للثورة،

والحيلولة دون اجتياح الدولة من الخارج وإحباط عمليات تخريب لدول خارجية على أنه نشاط من أجل ضمان الأمن القومي للجمهورية الإسلامية.

٥- تعتبر إيران نفسها دولة ثورية، ونموذجًا يمكن تطبيقه على نطاق واسع في المنطقة، وترى أن ثورتها تجسد قيمها الدينية واستقلاليتها وزعامتها، وأن مجتمعها مثالي تسوده العدالة الاجتماعية، وتملك حق نشر قيمها ومبادئ ثورتها، ولكن يظل شعور إيران بالتهديد والظلم وبأنها ضحية السبب الكامن وراء قناعتها بمبدأ "المؤامرة" ما يزيد من صعوبة التكيف مع العالم الخارجي من جانب، ويجعلها تتمسك بالمواجهة والمبادرة وإقامة "الأمة المسلمة" من جانب آخر^١.

٦- ترى إيران ضرورة توافر عناصر المشروع الأمني الإقليمي، ومن أهمها الإدراك المشترك لارتباط الأمن القومي الإيراني بالأمن العالمي، وإبعاد الدول الأجنبية عن المنطقة، والتعامل مع إسرائيل ككيان دخيل يجب محوه.

❖ ثالثاً : المصالح الإيرانية:

وفقاً للمفهوم الإيراني للأمن القومي واستراتيجيتها لتحقيقه فإن المصالح الإيرانية تتمثل في الآتي^٢:

١- حماية وتأمين النظام الإيراني وفقاً لقيم ومبادئ الثورة الإسلامية مع السعي لنشرها في الخارج تحت شعار مساعدة المستضعفين والتصدي لقوى الاستكبار.

^١ مدحت أحمد حماد، إيران جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية، الطبعة الأولى، مركز الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٥٩.

^٢ شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، الدار العربية للعلوم والنشر، ترجمة بسام شيحا، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ٣٦.

٢- تعزيز مكانة الدولة الإقليمية والمشاركة في إدارة شئون العالم واستثمار العلاقات الدولية في توفير احتياجات التنمية التكنولوجية والاقتصادية والبشرية.

٣- تحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاهية للشعب وضمان التنمية المستدامة لصالح الأجيال القادمة.

٤- تقوية تماسك المجتمع مع الحفاظ على قوة سيطرة القومية الفارسية والهوية الطائفية الشيعية.

٥- وامتلاك إمكانات الحماية والدفاع عن الدولة وتأمين مصالحها على مختلف الأصعدة.

❖ رابعاً : الأهداف الإيرانية:

وتسعى إيران إلى تحقيق مصالحها من خلال العديد من الأهداف وذلك على النحو الآتي:

١- الهدف السياسي:

أ- تعزيز وضعيتها داخل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط وكذا بمناطق وآسيا الوسطى وذلك وفق ثلاثة تصورات رئيسة هي:

• التصور الأول: إقرار نظام أمن خليجي:

ويرتبط بمنطقة الخليج العربي (الفارسي) لتضطلع فيه إيران بالدور الرئيس في إقرار نظام أمني خليجي بالاستفادة من المتغيرات الجارية في المنطقة ورفض الاعتماد على قوى خارجية في منظومة الأمن الخليجي.

• التصور الثاني: تصدير نموذج الدولة الإيرانية:

إذ يرتبط بمنطقة آسيا الوسطى انطلاقاً من عامل الجوار الجغرافي والاعتبارات الحضارية والثقافية التي تربطها بالدول الإسلامية المستقلة عن الاتحاد

السوفيتي السابق والتي تعد مجالاً خصباً للترويج للنموذج الإيراني والاستناد في هذا المجال إلى قدراتها الاقتصادية والبشرية وموقعها كحلقة ربط بين جناحي العالم الإسلامي، فضلاً عن عضويتها في منظمة التعاون الاقتصادي "إيكو" والمصالح المشتركة مع هذه الدول في بحر قزوين .

التصور الثالث: تكوين كتلة إقليمية قوية من العالم الإسلامي على المدى

البعيد تكون إيران مركزاً له:

ويجمع ذلك التصور بين المنطقتين - الخليج وآسيا الوسطى - ويرتبط تنفيذه بمدى نجاحها في تحقيق أهدافها في منطقتي الخليج وآسيا الوسطى كل على حدة كمرحلة أولى نحو تنفيذ هذا النموذج الذي يوفر لها متنفساً على كلا الاتجاهين والقيام بدور الوسيط بين آسيا الوسطى والعالم العربي^١.

ب- تحقيق التوازن مع القوى الفاعلة العربية والإسلامية والغربية وذلك عن طريق الآتي:

- توظيف موقعها الجيوستراتيجي والجيوبوليتيكي، والقدرات الشاملة للدولة للحصول على دور المركز المؤثر في قلب منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.
- إرساء أسس علاقات جديدة مع القوى الغربية والولايات المتحدة على أساس من المصالح المتبادلة بما يساهم باضطلاعها بدور يتناسب مع ثقلها الإقليمي.

^١ منظمة التعاون الاقتصادي (بالإنجليزية: Economic Cooperation Organization) (ECO)، منظمة دولية تشكلت عام ١٩٨٥، تضم حكومات سبع دول آسيوية وثلاث أوروبية؛ هي أذربيجان وأفغانستان وأوزبكستان وإيران وباكستان وتركيا وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان؛ كي تتعاون في المجال الاقتصادي والتجاري؛ مثل جعل سوق الخدمات والبضائع المشتركة. وتوجد أمانتها العامة وقسمها الثقافي في طهران، بينما يقع المكتب الاقتصادي في تركيا، أما المكتب العلمي فيقع في باكستان.

^٢ طارق عويس عبد الصمد، إيران بين الحاضر والماضي، بحث فردي، كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، يوليو ٢٠٠٧، ص ١١.

٢- الهدف الاقتصادي:

أ- تعزيز القدرة الاقتصادية للدولة، وتطوير إمكانياتها التكنولوجية كضمان لدعم وتماسك الجبهة الداخلية وتعظيم قدراتها الشاملة بكل المجالات، ولقد كان ذلك أحد أسباب إيران الرئيسة للاتفاق مع دول (٥ + ١) حول البرنامج النووي وذلك لتأثرها سلباً بالعقوبات الدولية والغربية التي فرضت عليها نتيجة استمرار برنامجها النووي، خاصة مع إدراج الحرس الثوري على قائمة المنظمات الإرهابية، وهو يسيطر على حوالي ثلث الاقتصاد الإيراني، فضلاً عن العقوبات المفروضة على المؤسسات المالية الرئيسة وشركات الملاحة والنقل الإيراني.

ب- العمل على تهيئة الاقتصاد الإيراني لاستقبال الاستثمارات الأجنبية عبر ثلاثة محاور هي: إصلاح القطاع المصرفي، ودعم الصناعات المحلية، وإيجاد وظائف جديدة مع دخول المستثمرين الأجانب^١.

٣- الهدف العسكري والأمني:

امتلاك القوة العسكرية التي تلبى احتياجات تحقيق أهداف الأمن القومي الإيراني بدءاً من التصدي لأي تهديدات خارجية أو داخلية؛ مروراً بتحقيق التوازن مع القوى الإقليمية وامتلاك مقومات المشاركة الإيجابية في تحديد مستقبل أي ترتيبات أمنية في مجالها الحيوي والقدرة على معاونة حلفائها الاستراتيجيين في المنطقة.

٤- الهدف النووي:

امتلاك القدرات النووية هدف أولى يعظم من مكانتها على المستويين الإقليمي والدولي، ويمنحها الثقة والجرأة في التعامل مع القوى الغربية خاصة

^١ منال الربني، تأثيرات الاتفاق النووي في السياسة الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٢، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٥، ص ١٣٨.

الولايات المتحدة الأمريكية^١، ويرى العديد من أعضاء النخبة الحاكمة في إيران أن البرنامج النووي والصراع مع الغرب من أجله يمثل إحدى الطرق لإحياء الحماس الثوري في ظل إنكائه لمكون القومية، وقد يستثمر درجة من الصراع مع الولايات المتحدة كدافع سياسي للنخبة للإبقاء على الهيكل الأمني، إذ إنه وفق هذا الرأي يعد إبقاء مثل هذا الصراع سبب وجود النظام وداعماً لوحده وتماسكه. كما أن هناك منظوراً آخر لحرص إيران على امتلاك التكنولوجيا النووية وهو توفير مصادر بديلة للطاقة النفطية بما يساهم في دعم التنمية الصناعية والاقتصادية، فضلاً عن إعطائها بعداً تقنياً تفرد به في المنطقة بما يزيد من وضعيتها في الإقليم ويتيح لها فرصة تصدير هذه التكنولوجيا في مرحلة مقبلة.

❖ خامساً : أبرز ملامح الاستراتيجية الإيرانية لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية:

- ١- بناء تحالفات مع القوى المناوئة لقوى الاستكبار والمناصرة للمستضعفين على غرار بناء تحالف المقاومة والممانعة في منطقة الشرق الأوسط (حزب الله اللبناني - حركة حماس - سوريا - الحوثيين في اليمن).
- ٢- بناء مصالح مع القوى الدولية والأطراف الإقليمية سواء لحشد التأييد لمصالحها وأهدافها أو لتشكيل مراكز لتهديد وإحباط المشروعات التي تستهدف أمنها، على غرار تحالفها مع روسيا والصين للحد من المواقف الدولية التي تستهدفها والتقارب مع الدول الإفريقية في المناطق الحيوية وذات الأهمية الاستراتيجية مثل إريتريا ودول شرق إفريقيا.

^١ الطموحات الإيرانية على المستوى الإقليمي، بحث فرعي، مركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، مايو ٢٠٠٧م، ص ٣٧ .

٣- تشكيل ودعم كيانات موالية لها في المنطقة لاستخدامها في إضعاف الأطراف العربية الفاعلة مثل الحشد الشعبي في العراق، والعناصر التابعة لها في سوريا، وحزب الله في لبنان، وحماس في الحدود مع مصر، والحوثيين في اليمن، وزيادة الوجود في أفغانستان .

٤- تصدير فكر الثورة الإسلامية الإيرانية إلى دول المنطقة من خلال التوسع في نشر المذهب الشيعي ومناصرة الطوائف الشيعية للسيطرة على الحكم وإقامة الإمبراطورية الفارسية تحت قيادة المرشد (الإمام الفقيه).

٥- استخدام المنظمات الإقليمية (منظمة التعاون الإسلامي^١ - منظمة شنغهاي^٢ - ومجموعة التعاون الاقتصادي أيكو) كأدوات لتحقيق مصالحها وأهدافها^٣.

٦- تمييز الاستراتيجية الإيرانية لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية بالمرونة العالية، حيث اتجهت إيران بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨م والأزمات التي تعرضت لها بعد ذلك (تجدد العقوبات الأمريكية عليها، ومقتل قائد فيلق القدس السابق "قاسم سليماني

^١ منظمة التعاون الإسلامي (وكانت تعرف سابقاً باسم منظمة المؤتمر الإسلامي) هي منظمة دولية تجمع سبعا وخمسين دولة، وتصف المنظمة نفسها بأنها "الصوت الجماعي للعالم الإسلامي" وإن كانت لا تضم كل الدول الإسلامية، وأنها تهدف إلى حماية المصالح الحيوية للمسلمين البالغ عددهم نحو ١,٦ مليار نسمة، وللمنظمة عضوية دائمة في الأمم المتحدة، وتعد إيران إحدى الدول المؤسسة للمنظمة، والدول السبع والخمسون هي دول ذات غالبية مسلمة من منطقة الوطن العربي وإفريقيا وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية والبلقان (البوسنة وألبانيا)، تأسست المنظمة في الرباط في ٢٥ سبتمبر ١٩٦٩، إذ عقد أول اجتماع بين زعماء العالم الإسلامي، بعد حريق الأقصى في ٢١ أغسطس ١٩٦٩، حيث طرح وقتها مبادئ الدفاع عن شرف وكرامة المسلمين المتمثلة في القدس وقبة الصخرة، وذلك كمحاولة لايجاد قاسم مشترك بين جميع فئات المسلمين، والمقر الحالي للمنظمة هو مدينة جدة السعودية.

^٢ منظمة شانغهاي للتعاون هي منظمة دولية سياسية واقتصادية وأمنية أوراسية، تأسست في ١٥ يونيو ٢٠٠١ في شانغهاي، على يد قادة ست دول آسيوية، هي الصين، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وروسيا، وطاجيكستان، وأوزبكستان. وقع ميثاق منظمة شانغهاي للتعاون في يونيو ٢٠٠٢، ودخل حيز التنفيذ في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٣. كانت هذه البلدان باستثناء أوزبكستان أعضاء في «مجموعة شانغهاي الخماسية» التي تأسست في ٢٦ إبريل ١٩٩٦ في شانغهاي. وتشارك إيران في اجتماعات المنظمة بصفة مراقب.

^٣ محمد عبد الحميد النجار، الطموحات الإيرانية في المنطقة العربية وأسلوب مواجهتها، مرجع سابق، ص ١٧ .

"... إلخ) نحو مزيد من تنشيط وتفعيل دور الوكلاء وخاصة في العراق واليمن، وذلك لتحقيق أهداف السياسة الإيرانية.

❖ **سادساً : آليات إيران لتحقيق مصالحها وأهدافها القومية في المنطقة:**
تتمثل آليات وأدوات تحقيق المصالح والأهداف القومية الإيرانية في الآتي :

١- السياسة الخارجية الإيرانية: تتوافق الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع الدول الأخرى بشأن اتباعها سياسة خارجية تضمن لها تحقيق مصالح أمنها القومي، إلا أنها تتفرد في تعاملها الخارجي عن أي دولة أخرى بوجود تناقضات عدة من أهمها: أنه رغم سعيها إلى حماية استقلالها الذي يتسم في إيران بحساسية خاصة مع مطالبتها غيرها من الدول بالتعامل بالمثل وتقدير تاريخها الحضاري واحترام شؤونها الداخلية من خلال توجيه سلوكها الخارجي لتحقيق هذه المصالح، نجد أن سياستها الخارجية أيضاً تتمسك بأيديولوجية دينية مذهبية وتصر على التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى من خلال دعمها للأقليات الشيعية في هذه الدول وللحركات والتنظيمات الإسلامية المعارضة، وفي الوقت نفسه تحمل سياسة عدااء ضد بعض القوى الإقليمية والدولية التي كان لها علاقات وثيقة بشاه إيران وتمارس سياسة الهيمنة وفرض الأمر الواقع عندما تحين الفرصة^١.
ومن أبرز الشواهد التي تؤكد تناقض السياسة الخارجية الإيرانية موقفها من الثورة السورية، والذي جاء مغايراً لموقفها من كل الثورات العربية، إذ رأت في الأخيرة أنها ثورات شعوب يجب دعمها، أما الثورة السورية فرأت أنها حركة مدفوعة من قوى الاستكبار لتغيير نظام قائم يجب مساعدته بل والحفاظ على بقائه. وأيضاً

^١ ممدوح أنيس فتحي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٣.

التناقض الواضح بين مبدأ عدم التدخل في شئون الدول الأخرى، وما تقوم به إيران فعليًا من أدوار في العديد من دول المنطقة، والذي يظهر في دور فيلق القدس التابع للحرس الثوري عبر المنطقة، ويتجلى هذا الدور في التدخل في تشكيل الحكومات واختيار الوزراء، المصالحة بين الفصائل الشيعية، وإدارة المعركة مع داعش^١.

٢- السياسة النفطية الإيرانية: تتيح الإمكانيات النفطية للجمهورية الإسلامية الإيرانية (تحتل المركز الثالث على مستوى العالم للاحتياطي النفطي - المركز الثاني للغاز الطبيعي بعد روسيا الاتحادية) الفرصة في استخدام ثروتها من الطاقة في تحقيق أمنها القومي ومصالحها وأهدافها عم طريق سياسة نفطية ثلاثية الأبعاد، فهي إما أنها تعتمد على ثروتها من النفط والغاز في التقارب مع الدول وإقامة علاقات استراتيجية معها، وإما عبر إغراء الدول واستمالتهم بتوفير احتياجاتهم من النفط أو الغاز شرط مساعدتها في تحقيق مصالحها الحيوية الأمنية، فيما يعرف بدبلوماسية النفط^٢.

وتبدو دبلوماسية النفط هذه واضحة في علاقات إيران مع أرمينيا وأزبكستان والصين وفي مد أنابيب الغاز إلى الهند عبر باكستان، كما تبرز محاولات إيران التأثير في سوق النفط عندما تتعرض لأزمات خارجية أيضًا، ومن جانب غير مباشر نجد أن مبيعات النفط توفر لإيران عملة صعبة تستطيع عن طريقها شراء التقنيات العسكرية وأنظمة التسليح المتطورة.

غير أن الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وما صاحبه من فرض عقوبات أمريكية على إيران قد قلص من صادرات النفط الإيراني والتي تراجعت

^١ سلطان محمد النعيمي، سياسة إيران الخارجية ومرتكزات التقارب مع " الشيطان الأكبر "، ملحق مجلة السياسة الدولية " تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية "، العدد ١٩٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠١٥، ص ١٦.

^٢ ممدوح أنيس فتحي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٧.

من ٢.٥ مليون برميل يوميا في أبريل عام ٢٠١٨م لتصل إلى نحو ٤٠٠ ألف برميل يوميا في مايو عام ٢٠١٩م^١. ولمجابهة ذلك تلجأ إيران إلى تقليص تبعية الاقتصاد للنفط، ويعد ذلك أحد مرتكزات الاقتصاد المقاوم كنظرية اقتصادية تنفذها إيران لمجابهة العقوبات الدولية.

٣- العقيدة الدينية (الدور العقائدي): ويعد الدور العقائدي أبرز الآليات الإيرانية لتحقيق الأهداف والمصالح الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، فمما لا شك فيه أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي نجحت ثورتها باسم الدين تزرع لها جذورًا في كل أرض تنبت فيها بذور التشيع، والتي أكدتها تصريحات هاشمي رافسنجاني الرئيس الإيراني الأسبق: "إننا باعتبارنا دولة شيعية، نساعد الشيعة في كل مكان حتى لو كانوا حزبًا أو أقلية برلمانية، لقد أصبح للشيعة مركزية الآن في إيران بعد قيام الثورة الإسلامية وإقرار نظام ولاية الفقيه في الحكم، وأن الشيعة قوة إسلامية كبيرة، وهم أكثر الفرق الإسلامية اعتدالاً، لذلك فسوف تجد لها مكانًا بين المناضلين في المستقبل"^٢. ولقد حرص على تأكيد هذا البعد العقائدي زعماء إيران أثناء محادثاتهم وزياراتهم الخارجية، نذكر منها على سبيل المثال لقاء الرئيس السابق أحمددي نجاد زعماء حزب الله اللبناني وحركة "أمل" اللبنانية وحركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" الفلسطينيتين أثناء زيارته الرسمية إلى سوريا عام ٢٠٠٦م حيث أكد مساندة إيران غير المشروطة للدور الوطني الذي تقوم به هذه الحركات والمنظمات الإسلامية خصوصًا الشيعية في مواجهة الضغوط الأجنبية ومواصلة المقاومة والكفاح ضد الكيان الصهيوني^٣.

^١ سياسات قادة إيران تدفع بالصادرات النفطية إلى حافة الهاوية، تقرير منشور على موقع ميدل إيست أونلاين ، بتاريخ ٢٤ / ٦ / ٢٠١٩م، متاح على الرابط " <https://middle-east-online.com/> ، تاريخ الدخول ١٨ / ١١ / ٢٠٢٠ .

^٢ صحيفة، اطلاعات، طهران، أبريل ٢٠٠٣م، الصفحة الرئيسية.

^٣ ممدوح أنيس فتحى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٩ .

ومن أبرز ما تم رصده من مظاهر ممارسة إيران الدور العقائدي في المنطقة ما نشرته جريدة "الحياة" اللندنية يوم ٣ أغسطس عام ٢٠١٦ حول هذا الموضوع في مقال معنون بـ "البعد الطائفي في تحركات إيران الإقليمية"، والذي أشار إلى العديد من مظاهر البعد العقائدي الإيراني في المنطقة ومنها: تقديم إيران الدعم والمساندة المالية والتسليحية إلى جماعة الحوثي الانفصالية في اليمن، وإرسال إيران مطلع عام ٢٠١٦ ما بين ١٠ و ١٢ ألف مقاتل إلى سوريا لدعم النظام الشيعي فيها، فيما يعرف بكتيبة "مغاوير الأسد" والتي تضم مقاتلين إيرانيين وأفغان ولبنانيين وسوريين تلقوا تدريبهم في حلب على يد خبراء عسكريين من الحرس الثوري الإيراني ويشرف على تدريبهم قاسم سليمانى قائد فيلق القدس السابق التابع للحرس الثوري الإيراني، وإدانة إيران لمقتل مصطفى بدر الدين القيادي في حزب الله اللبناني ذي المذهب الشيعي وخمسة من أعضاء الحزب في التفجير الذي شهده أحد مقراته قرب مطار دمشق الدولي، وإنشاء إيران خلال عام ٢٠١٥ في مدينة هيرات الشيعية في أفغانستان مركزاً لتجنيد الشباب لدعم القتال الدائر في سوريا وحشد الآلاف لذلك الغرض طوعاً وكرهاً، والتدخل الإيراني في شأن المملكة العربية السعودية بإدانة إيران قيام السلطات السعودية خلال شهر يناير عام ٢٠١٦ بتنفيذ حكم بإعدام الإرهابي الشيعي نمر النمر رغم أن الحكم شمل أيضاً ٤٦ إرهابياً آخر، غير أن إدانة إيران الحكم جاءت لصالح النمر لكونه شيعياً فقط، وأيضاً التدخل الإيراني في الشأن الداخلي لمملكة البحرين بإدانة إيران قيام السلطات البحرينية خلال شهر يونيو ٢٠١٦ بإسقاط الجنسية عن الشيعي عيسى قاسم بتهمة التحريض على الطائفية والعنف، ودخول إيران طرفاً في الحرب الدائرة في مدينة الفلوجة منتصف عام ٢٠١٦ لتطهيرها من عناصر تنظيم "داعش"، وإصرار إيران على أن يكون الحشد الشعبي - وهو عبارة عن ميليشيات شيعية - صاحب اليد الطولى في تلك العملية مع مشاركة عناصر من الحرس

الثوري الإيراني في العملية، وإعلان مؤسسة الحج والزيارة الإيرانية منتصف عام ٢٠١٦م عدم أداء الإيرانيين فريضة الحج هذا العام على خلفية رفض المملكة العربية السعودية تلبية المطالب الإيرانية بممارسة طقوس شيعية أثناء أداء فريضة الحج (إقامة دعاء كميل مراسم البراءة ونشرة زائر).

ولقد أتى استنثار إيران في هذه الاتجاه (دعم الشيعة خارج إيران) أكله، وخير مثال على ذلك ما يحدث في العراق الآن فبعد أن كان النظام الحاكم في العراق سنياً يقف بالمرصاد لتحركات إيران نحو جيرانها بل خاض معها معارك كثيرة، ومع اعتلاء الشيعة سدة الحكم بالعراق تحول النظام العراقي الحاكم لمدافع عن المصالح الإيرانية في المنطقة ومطلقاً يد قادة الحرس الثوري الإيراني وعلى رأسهم قاسم سليمانى قائد فليق القدس السابق ليعبثوا بالداخل العراقي، يريدون نشر الطائفية وتغيير التركيبة السكانية بالمدن السنية، والأدهى والأمر أن نجد داخل العراق من يصف إيران بأن لها مواقف عظيمة مع العراق ويصف المملكة العربية السعودية بأنها الأسوأ في مواقفها مع العراق، كما جاء على لسان قاسم الأعرجي عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي والتابع لكتلة بدر التابعة للتحالف الشيعي الممثل للشيعة في البرلمان خلال شهر مايو عام ٢٠١٦م.

٤- السياسة الإعلامية الإيرانية، لقد تم تغيير اسم وزارة "الإعلام والسياحة" بعد قيام الثورة الإسلامية بثلاثة شهور إلى وزارة "الإرشاد القومي" ثم فيما بعد "وزارة الإرشاد والثقافة الإسلامية" وهو ما يشير إلى تركيزها على الثقافة الإسلامية وتوجيه الرأي العام وفق قيم هذه الثقافة من وجهة نظر القائمين عليها، وينص الدستور الإيراني^١ على تأمين حرية النشر والإعلام وفقاً للمعايير الإسلامية ومصالح الدولة الحيوية، ويقوم المرشد الأعلى

^١ الدستور الإيراني، المادة ١٧٥ من الدستور الصادر عام ١٩٩٢م .

بتعين وإقالة رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون^١ ويشرف على عمل هذه المؤسسة مجلس مؤلف من ممثلي رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية ومجلس الشورى الإسلامي وتعمل السياسة الإعلامية الإيرانية على مناهضة التيارات المضادة للمبادئ الإسلامية الشيعية والفلسفات المعادية لولاية الفقيه.

وتتغير الخريطة الصحفية لإيران بشكل مستمر، إذ تم إغلاق صحف وسحب تراخيصها وظهور صحف جديدة بدلاً عنها مثلما حدث في عامي ١٩٩٨م - ١٩٩٩م عن طريق إغلاق حوالي ٣٨ صحيفة ودورية، بهدف الحفاظ على الخطاب الإعلامي الذي تريده النخبة الدينية الحاكمة وتجنب كل ما يمس الأمن القومي والقوات المسلحة وحرس الثورة الإسلامية والفقيه ورجال الدين، والتمسك بثوابت عدة هي "زعامة إيران للإسلام" وفارسية الخليج والولايات المتحدة الشيطان الأعظم^٢. كما توظف إيران الوسائل الإعلامية (القوى الناعمة) لتحقيق مصالحها وأهدافها على غرار الحملات الدعائية التي استهدفت مصر في حرب إسرائيل على قطاع غزة واتجاه السعودية في التصدي للحوثيين، وبرز ذلك من خلال تخصيص البرلمان الإيراني مبلغ ٢٠ مليون دولار لدعم التنظيمات المناوئة للوجود الأمريكي في المنطقة.

٥- منظومة الاستخبارات والأجهزة الأمنية: يخول لأجهزة الأمن والاستخبارات في أي دولة دور مهم في صيانة الأمن القومي من الناحيتين الإيجابية والسلبية، فهي من جانب تدعم متطلبات الأمن بتوفير الحماية له بالكشف

^١ محمد السعيد عبد المؤمن، إيران جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية، الطبعة الأولى، مركز الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ١١٣.

^٢ سويدان حسن أحمد سويدان، أثر تنامي الدور الإقليمي لإيران على الأمن القومي المصري والعربي ومقترحات المواجهة، بحث فردي، كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، عام ٢٠٠٨م، ص ١٤.

المبكر عن مصادر التهديد وتقييمها، وكذلك بمكافحة التجسس وعمليات الاستخبارات المعادية^١.

٦- الوكلاء: تدين بالولاء لإيران العديد الكيانات / الميليشيات التابعة لها والتي تنتشر على اتساع الإقليم في العراق وسوريا ولبنان واليمن، والتي تمتلك أدواتاً تمكنها من المشاركة في عملية صنع القرارات والتأثير على العمليات السياسية والعسكرية في الدول التي تنتشر فيها، وبالتالي فمن الضروري النظر إليها ليس كميليشيا تابعة أو ممولة من الخارج فقط، ولكن كقوى سياسية وعسكرية لها حضورها وامتلاكها القدرة ليس فقط فيما يتعلق بالمواجهات العسكرية ولكن كذلك في أية جهود لتسويات سياسية للصراعات المثارة في المنطقة، وأبرز هذه الكيانات الآتي :

أ. حزب الله اللبناني : الرغم مما يؤكد قادة الحزب بأنه لبناني ونشأ لبنانياً عام ١٩٨٢م وجاء الدور السوري والإيراني لاحقاً، إلا أن المعطيات تؤكد أن إيران لعبت دوراً أساسياً في ولادته ونشأته ونموه، وتصريحات قادة الحزب وميثاق الحزب تؤكد دوماً التبعية للثورة الإيرانية ومرشدها، وصور قادة إيران وعلمها تسيطر على مرافق وفعاليات الحزب. وتتميز العلاقة بين حزب الله وإيران بتداخل البعدين السياسي والديني فيها، فاللبنانيون الشيعة الذين يمثلون كوادر حزب الله تربطهم بالمرجعيات الدينية الإيرانية روابط روحية عميقة، ويعتبر مرشد الثورة الإيرانية آية الله علي خامنئي أكبر مرجعية دينية بالنسبة لهم، ويسمى أمين عام حزب الله حسن نصر الله الوكيل الشرعي لآية الله خامنئي، والذي يرى في إيران الدولة التي تحكم بالإسلام، والدولة التي تناصر المسلمين والعرب وأن علاقة الحزب بالنظام علاقة تعاون، ولنا صداقات مع أركانه ونتواصل معه، كما أن

^١ ممدوح أنيس فتحي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٦ .

المرجعية الدينية هناك تشكل الغطاء الديني والشرعي لكفاح الحزب ونضاله . ويعد الحزب هو أحد أهم وأبرز الأذرع الإيرانية الخارجية التي تنفذ التوجهات الإيرانية تجاه إسرائيل أو تجاه سوريا فضلاً عن أثر الحزب في القرار السياسي اللبناني .

ب. الحشد الشعبي^١ : وهو عبارة عن ميليشيات شيعية وتم تأسيسه في يوليو ٢٠١٤ م لدى اطلاق المرجع الديني الأعلى على السيستاني فتواه الشهيرة " الجهاد الكفائي"^٢، بغرض محاربة تنظيم داعش بالعراق، كذلك على الصعيد الإقليمي ساهمت العديد من تلك الفصائل في اسناد ودعم الأنشطة العسكرية الإيرانية في سوريا، وهو ما كان واحد من بين مؤشرات عديدة على تغلغل نفوذ إيران في عملية تكوين وتشكيل وقيادة الحشد، وقد تم التعبير عنه في أكثر من مشهد، كان أهمها ظهور قائد فيلق القدس السابق التابع للحرس الثوري الإيراني قاسم سليمانى في العراق خلال مرحلة المواجهة مع داعش، وظهور دور لفصائل الحشد الشعبي في تأمين المخزون العسكى الإيراني في العراق . ويرتبط انتشار الحشد الشعبي بعدة اعتبارات جوهرية وأهداف تحتم وجوده في مناطق بعينها لحفظها، حيث شرع الحشد مذ مطلع عام ٢٠١٩م في تطوير عدة مقرات دائمة في محافظات الأنبار وديالى ونيوى وكركوك وصلاح الدين وحزام بغداد، كما ينتشر الحشد في مناطق جنوب إقليم كردستان وتحديداً محافظة كركوك، وهو ما بدء في أكتوبر ٢٠١٧، عندما توغل الحشد بها ومعه قوات الجيش وسيطر على آبار النفط والمطارات، ويتركز تواجد الحشد جنوب

^١ المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، " الأزمة الإيرانية تعقيدات الحرب وصعوبات التفاوض "، سبتمبر ٢٠١٩م، ص ص ٥٥ - ٥٧ .

^٢ فتوى دعا فيها المرجع الشيعي في العراق، علي السيستاني "كل قادر على حمل السلاح" إلى الانخراط في صفوف القوات الأمنية بحجة محاربة داعش، ويعد هذا واجباً على المواطنين بالوجوب الكفائي، بمعنى أنه إذا تصدى له من بهم الكفاية بحيث يتحقق الغرض وهو حفظ العراق وشعبه ومقدساته يسقط عن الباقيين".

غربي كركوك، وتحديدًا سلسلة جبال حميرين وأم الخناجر والرياض وقرى الحويجة وغرب الدبس.

ج. الحوثيون^١: لقد كشفت الأزمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران على مسرح عمليات الخليج، عن الاستراتيجية الإيرانية الفاعلة في توظيف أذرعها ووكلائها والاعتماد عليهم في تهديد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، وقد شهدت هذه التطورات توظيف طهران لمليشيا الحوثي باعتباره وكيلاً فاعلاً يمكنه التأثير على مجريات الاحداث ، وتساند إيران جماعة الحوثي مادياً، كما تدعمها بالمعدات العسكرية المتطورة منها الطائرات بدون طيار (الدرونز)، الزوارق المُنْفَخة، والمنظومة الصاروخية، حيث نجح الحوثيون في انتاج وتطوير مجموعة من الصواريخ بفضل الدعم الإيراني، ومن بينها الصواريخ الباليستية الهجومية . ويمكن النظر لجماعة الحوثي كونها الوكيل الأكثر فاعلية وتأثيراً خلال الأزمة بين طهران وواشنطن، حيث تمكن في عدد من المناسبات من اثبات قدرته على ممارسة الضغوط وتهديد حلفاء واشنطن في المنطقة وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية .

د. وكلاء إيران في سوريا : يتواجد لإيران في سوريا العديد من العناصر التي تعمل لتحقيق الأهداف الإيرانية في سوريا تصل لنحو ١٨ ألف من العناصر التي تقاوم لصالحها وهذه العناصر مقسمة لمجموعات (فاطميون، وزينبيون، وحشد شعبي ... إلخ)، وسيأتي ذكر ذلك تفصيلاً في المبحث القادم في الجزء الخاص بالدور الإيراني في الأزمة السورية .

^١ المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق، ص ٥٨ - ٦٠ .

المبحث الثالث

مواقف القوى الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط في أهم قضايا

المنطقة

تشهد منطقة الشرق الأوسط في الوقت الراهن العديد من الأزمات والقضايا، التي تتداخل فيها أطراف عديدة داخلياً وخارجياً، وبالنظر في أي من تلك الأزمات نجد أطرافاً مباشرة تسعى إلى تحقيق أهدافها، وقوى إقليمية لها مصالح معينة تسعى إلى تحقيقها، وقوى دولية توجه مسار تلك الأزمات وفق ما يلائم أهدافها وتوجهاتها ومصالحها، وسنقوم في هذا المبحث بدراسة مواقف الدول الفاعلة إقليمياً في منطقة الشرق الأوسط (إيران - تركيا - إسرائيل - المملكة العربية السعودية - مصر) تجاه أبرز قضايا المنطقة (قضية السلام الفلسطينية الإسرائيلية - القضية السورية - القضية العراقية - القضية اليمنية - القضية الليبية).

أولاً : الموقف الإيراني من قضايا منطقة الشرق الأوسط:

١- الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية:

تستند السياسة الإيرانية في التعاطي مع القضية الفلسطينية إلى شقين: الأول ينادي بضرورة تقديم الدعم المالي والعسكري والسياسي لمن يمثل مشروع المقاومة المؤمن بالبندقية والكفاح المسلح طريقاً لتحرير الأرض الفلسطينية. أما الثاني فيقوم على رفض التعامل مع أصحاب مشروع التسوية السياسية والمفاوضات مع إسرائيل، وتدرجت إيران بتدخلاتها في فلسطين بعد فتور علاقتها مع السلطة الفلسطينية واتجاهها إلى تمويل ودعم حركتي (حماس - الجهاد الإسلامي)، ولا سيما تواجد حركة حماس على منصة الحكم إثر فوزها بالانتخابات

التشريعية عام ٢٠٠٦، إذ انهالت بعدها الأموال على حماس من إيران لتقويتها على السلطة الفلسطينية، واختلفت تحركات إيران تجاه فلسطين ما بين دعم مالي لحماس ودعم عسكري لجناحها العسكري (كتائب القسام)، وما بين دعم إقامة حسينيّات في بعض منازل قطاع غزة.

ومع اندلاع ثورات الربيع العربي شهدت العلاقة بين إيران وحركة حماس شيئاً من التوتر بشأن ترتيب الأولويات في ساحة القضية الفلسطينية، فلم تكن إيران مقتنعة بأن هذا الوضع في المنطقة العربية هو ما فرض على القيادة في حماس وعلى السلطة الفلسطينية التحرك من جديد على وقع المصلحة الوطنية، ما أدى في النهاية إلى التقارب بين حماس ورئيس السلطة محمود عباس، والاتفاق على إنهاء الانقسام وتشكيل حكومة وحدة وطنية، ولم تكن هذه التوجهات الحمساوية الجديدة تشكّل أولوية ل طهران التي بدت غير متحمسة لهذا التقارب بين مشروع المقاومة والتسوية، كما أن موقف حماس من القضية السورية أسهم في زيادة التوتر بين حماس وإيران، كما ذكر خالد مشعل زعيم الحركة إن الأزمة بين حماس والرئيس السوري بشار الأسد أثرت في العلاقة مع إيران، حيث خفّضت طهران دعمها للحركة بعد أن كانت أحد الداعمين الأساسيين لها^١.

وظهر خلال الفترة الأخيرة انتهاء مرحلة احتكار إيران جوانب مهمة من القضية الفلسطينية، وبالأخص في شقها السياسي، فضلاً عن التقارب بين الأنظمة العربية التي جاء بها الربيع العربي مع فصائل المقاومة الفلسطينية وفي طليعتها حركة حماس.

^١ كفاح زبون، صحيفة الشرق الأوسط في ١٠ أكتوبر ٢٠١٦، متاح على الرابط <https://aawsat.com/home/article>، تاريخ الدخول ٢٣ / ١٠ / ٢٠١٨.

٢- الموقف الإيراني من الأزمة السورية:

جاء اندلاع الثورة السورية ضد نظام "الأسد" عام ٢٠١١ ليفتح أمام النفوذ الإيراني أوسع الأبواب، إذ دخلت إيران بكل ما أوتيت من قوة لمنع سقوط النظام السوري وأخذ هذا التدخل طابعًا عسكريًا عبر مد الجيش السوري بالعتاد والمقاتلين والمليشيات المسلحة منها "حزب الله"، فصعدت أنشطتها السياسية والثقافية والاقتصادية، وسياسة التشييع، وجرت خلفها الطائفة الشيعية السورية، قبل أن تتقدم إلى مناطق نفوذ داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية من خلال ما قدمته ومليشياتها الطائفية - أهمها "حزب الله" - من دعم للنظام في مواجهة ثورة السوريين وجماعات المعارضة المسلحة التي اعتبرتها إيران جماعات إرهابية تكفيرية متطابقة في هذا الوصف مع نظام "الأسد"، وبفعل ما قامت به إيران في هذا الجانب من إرسال المليشيات إلى القوات الإيرانية والخبراء الأمنيين أصبحت القوة الحاسمة في توجهات النظام وقراراته السياسية والميدانية، وهذا هو جوهر النفوذ الإيراني، وذلك نظرًا لما تقدمه سوريا استراتيجيًا لإيران في المنطقة وما تمثله من رابط حيوي ما بين طهران وحزب الله، وما تؤمّنه لطهران من دفاع عن ممرات عبور السلاح للحزب في لبنان والوصول إلى المياه الدافئة على شواطئ البحر المتوسط من ناحية، والتصدي - وفقًا للاستراتيجية الإيرانية - للمحور الإقليمي العربي الذي يهدف إلى احتواء المجال الجيو سياسي المتزايد لإيران من ناحية أخرى.

ويتمثل الدعم الإيراني للنظام السوري في إرسال مئات المستشارين العسكريين من الحرس الثوري؛ للمشاركة في تقديم الاستشارات ووضع الخطط، إلى جانب الإشراف على عشرات المجموعات الشيعية المسلحة قيادية وتدريبًا وتسليحًا، كما تتحدث بعض التقديرات عن وجود نحو ٢٠٠٠ مستشار وأكثر من ٩ آلاف مقاتل في مجموعتي "فاطميون" المشكلة من شيعة أفغانستان، و"زينبيون"

المشكلة من شيعة باكستان، إلى جانب ٧ آلاف مقاتل من " حزب الله " اللبناني، وأعداد غير معروفة من مجموعات شيعية عراقية تنتمي إلى " الحشد الشعبي " ، منها " النجباء " و " حزب الله العراقي " و " لواء أبو الفضل العباس " و " عصائب أهل الحق "،^١ هذا فضلاً عن دعم مالي سنوي يقدر بـ ٦ مليارات دولار، وذلك وفق تصريح جيسي شاهين المتحدث باسم المبعوث الدولي إلى سورية ستيفان دي مستورا، إذ قالت أنه طبقاً لتقديرات الأمم المتحدة فإن متوسط انفاق إيران في سوريا يعادل ٦ مليارات دولار سنوياً.^٢

٣- الموقف الإيراني من القضية العراقية:

يمكننا القول إن العراق مثل نقطة الانطلاق للنفوذ الإيراني في المنطقة والذي برز بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، فبعد ذلك التاريخ انهار النظام الحاكم في العراق والذي كان يقف بالمرصاد لتحركات إيران نحو جيرانها، بل وخاض معها معارك كثيرة، كما تعاضت الولايات المتحدة الأمريكية عن تغلغل إيران في الداخل العراقي، بل وأطلقت يدها فيما تريد فعله في العراق، فباتت إيران تشكل فاعلاً رئيسياً في الساحة العراقية على مختلف الأصعدة.

فسياسياً تملك إيران نفوذاً كبيراً في الحكومة العراقية والحركات والأحزاب السياسية الشيعية الفاعلة في العملية السياسية ومراكز صنع القرار، يُضاف إلى ذلك بروز الدور الإيراني في القرار العراقي عبر تقديم الاستشارات للسياسيين وصناع القرار العراقيين حول العديد من القضايا والمشكلات العراقية السياسية والاقتصادية، ولتحقيق استمرارية تأثيرها في الساحة السياسية العراقية قدمت إيران الدعم إلى الشخصيات السياسية الشيعية العراقية المشكلة للحكومة الحالية، وذلك

^١ الوجود الإيراني في سوريا: اتفاقات ومسارات (دراسة) في ٢٧ سبتمبر ٢٠١٨، متاح على الرابط

<https://eldorar.com/node>، تاريخ الدخول ٢٠ / ١١ / ٢٠١٨ .

^٢ الدور الإيراني في سوريا، تقرير نشرته بي بي سي بتاريخ ١ مارس ٢٠١٨، متاح على الرابط

<http://www.bbc.com/arabic/>، تاريخ الدخول ٢٢ / ١٠ / ٢٠١٨ .

بعد تكليف الرئيس برهم صالح للسياسي عادل عبد المهدي بتشكيل حكومة جديدة للبلاد في شهر أكتوبر عام ٢٠١٨ م، وتمارس طهران نفوذها من خلال سفارتها في بغداد وقنصلياتها في البصرة وكربلاء وأربيل والسليمانية.

ودينياً استفادت إيران من التركيبة المجتمعية في العراق، والذي يمثل الشيعة نسبة كبيرة منه ذات علاقة بإيران، لتخلق لها قاعدة شعبية مؤيدة لتوجهاتها بحجة وحدة المذهب وضرورة التزام الشيعة بـ "ولاية الفقيه"، ولإيران دور ديني فاعل في تحريك القضايا السياسية عن طريق الفتاوى الدينية التي يصدرها رجال الدين المرتبطون بـ "ولاية الفقيه".

واقتمادياً تتغلغل إيران بمختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية وقطاعات الاستثمار والسياحة الدينية والقطاعات التجارية، وتسهل منح التأشيرات للتجار والمستثمرين الإيرانيين، وتقصي التجار من أهل السنة، وتغرق الأسواق العراقية بمنتجات وسلع إيرانية استهلاكية ورخيصة، حتى تمكنت إيران من أن تكون الشريك التجاري الرئيس للعراق، ومن أكبر المستثمرين فيه منذ عام ٢٠٠٣م .

وأمنياً وعسكرياً يبرز النفوذ الإيراني بالوجود المباشر حيث تنتشر قوات عسكرية إيرانية ومستشارين ومدربين عسكريين، وتنفذ المقاتلات الإيرانية طلعات جوية على طول الشريط الحدودي مع العراق، تحت مبرر حماية الزوار والمراقدين الشيعة ودعم الحلفاء من الأحزاب السياسية، والمليشيات المسلحة والمنضوي معظمها تحت ما يسمى "الحشد الشعبي"، كما أخذ الدور الإيراني شكلاً حاسماً في الحرب ضد داعش داخل الأراضي العراقية، عن طريق وجود ضباط وخبراء وقوات إيرانية بشكل مباشر في الساحة العراقية وكذلك عبر بيع الأسلحة والمعدات العسكرية وتقديم المعلومات الاستخباراتية لقوات الأمن العراقية.

وثقافياً وتعليمياً تعمل جهات مختلفة إيرانية على تمويل مراكز دراسات ومعاهد ومؤسسات إعلامية لاستقطاب الشخصيات الفاعلة في المجتمع الشيعي العراقي لإيصالها إلى المدن الإيرانية، كما أصبح العراق وجهة رئيسة للسياح الدينيين الإيرانيين، إذ يزور نحو ٤٠ ألف إيراني النجف وكربلاء في العراق شهرياً، كما تشير التقديرات إلى أن حوالي ثلاثة إلى أربعة ملايين شخص يزورون العراق أثناء الاحتفالات السنوية^١.

٤- الموقف الإيراني من القضية اليمنية:

التدخل الإيراني في اليمن ليس وليد اليوم، بل بدأ في عام ١٩٨٢م بدعمها لحركة أنصار الله باليمن والتي تطورت من جماعة الشباب المؤمن، وقامت هذه الحركة بأول عملية إرهابية في صنعاء بتفجير سينما بلقيس في عام ١٩٨٣، وكشفت التحقيقات حينها عن الحركة وارتباطها الوثيق بإيران، ومنذ تلك اللحظة والدعم الإيراني يتواصل ويتعاظم لهذه الحركة، إلى أن وصل الآن إلى مرحلة الدعم الشامل عسكرياً وسياسياً.

وحتى ٢٠١١ لم يكن من السهل التيقن من حجم النفوذ الإيراني في اليمن، رغم وضوح بعض معالمه التي كانت محصورة في الأدوات الناعمة، الإعلامية والسياسية والثقافية، لكنها بدأت تتكشف أكثر مع تسارع الأحداث في اليمن والمنطقة عموماً. وكشف تقرير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن، الصادر بتاريخ ٢٦ يناير عام ٢٠١٨، أن النفوذ الإيراني في اليمن لم يعد قضية إقليمية بقدر ما أصبح قضية عالمية، حين ذكر "أنه وثق مخلفات قذائف ومعدات عسكرية متصلة بها، وطائرات عسكرية دون طيار ذات أصل إيراني جُلبت إلى اليمن"، وأن الفريق استنتج أن جمهورية إيران لا تمتثل للفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦

^١ عبدالعزيز الظاهر، الدور الإيراني في العراق، جريدة البيان في ٢٣ أغسطس ٢٠١٧، متاح على الرابط <http://www.albayan.co.uk/MGZArticle>، تاريخ الدخول ٣٢ / ١٠ / ٢٠١٨.

بشأن اليمن والصادر عام ٢٠١٥م^١، وتم إمداد جماعة الحوثي بقذائف قصيرة المدى من نوع بركان ٢، وصهاريج تخزين ميدانية لمؤكسد سائل ثنائي الدفع للقذائف، وطائرات عسكرية دون طيار من نوع (أبابل - T قاصف ١)^٢. ولقد ظهر بوضوح الدعم الإيراني للميليشيات الحوثية في اليمن منذ أن أطاح الحوثيون بالحكومة اليمنية المعترف بها دولياً في ٢١ سبتمبر عام ٢٠١٤، واستولوا على العاصمة صنعاء، إذ قدمت إيران دعماً مالياً وعسكرياً للحوثيين، ما مكنهم من الاستيلاء على باقي المدن والمحافظات اليمنية المختلفة. وبناءً على تلك التطورات، فقد طلبت الحكومة اليمنية التدخل العسكري الخارجي لوقف تقدم الحوثيين، واستجاب التحالف العربي الذي تقوده السعودية في مارس عام ٢٠١٥ لمناشدات الحكومة اليمنية الشرعية بمباركة دولية مُعلنة، لطرد الميليشيات الحوثية من المدن والمحافظات اليمنية، وفي المقابل تعمل إيران على دعم الحوثيين في مواجهة التحالف العربي بقيادة السعودية، حيث يتلقى الحوثيون الأسلحة والصواريخ الباليستية لتهديد الأراضي السعودية.

٥- الموقف الإيراني من القضية الليبية:

تلعب إيران دوراً معادياً للاستقرار في ليبيا عن طريق دعم الجماعات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة بالتعاون مع المحور القطري - التركي بمساعدة السودان، وهناك العديد من الشواهد والثوابت على تدخلها المعادي في الأزمة الليبية، إذ إن معظم الأسلحة والذخائر التي ضبطتها قوات الجيش الليبي خلال

^١ تنص الفقرة ١٤ من القرار على أن المجلس يقرر أن على جميع الدول الأعضاء أن تتخذ فوراً التدابير اللازمة لمنع القيام، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالتوريد أو البيع أو النقل إلى أو لفائدة علي عبد الله صالح، وعبد الله يحيى الحاكم، وعبد الخالق الحوثي، والكيانات والأفراد الذين حددتهما اللجنة المنشأة عملاً بالفقرة ١٩ من القرار ٢١٤٠.

^٢ نجاح عبدالله سليمان، الوجود الإيراني في اليمن، جريدة الحياة، منشور في ١١ أبريل ٢٠١٨، متاح على الرابط <http://www.alhayat.com/article>، تاريخ الدخول ٢٠ / ١١ / ٢٠١٨.

حربها ضد الجماعات الإرهابية في ليبيا تأتي من مصانع إيرانية موجودة على أراضي السودان^١.

ثانياً : الموقف التركي من قضايا منطقة الشرق الأوسط:

١- الموقف التركي من القضية الفلسطينية:

اتخذ الموقف التركي من القضية الفلسطينية أشكالاً ورؤى متباينة منذ إعلان قيام دولة إسرائيل، وكان لتركيا مواقف وسياسات من تطورات الصراع العربي الإسرائيلي، تباينت بفعل المؤثرات الداخلية والخارجية، ولكنها اتسمت بالانحياز لإسرائيل والذي تجسد باعتراف تركيا بإسرائيل والاتفاقيات المتنوعة التي عقدت بين الطرفين طوال العقود التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وبعد عام ٢٠٠٢ م بدأت تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية، نوعاً جديداً في سياستها الخارجية ومواقفها تجاه قضايا المنطقة، ويتمثل الموقف التركي الحالي في دعم القضية دولياً في اجتماعات الأمم المتحدة والمناقشات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وأيضاً تبنيها الوقوف مع حركة حماس من خلال تقديم الدعم المادي والسياسي للحركة من أجل فرض السيطرة على قطاع غزة، والدفاع عن القضية الفلسطينية في المؤتمرات الدولية^٢.

ويستند الموقف التركي من القضية الفلسطينية إلى منطلقات عدة: أولها ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين وأنه من واجب تركيا بوصفها عضواً أممياً الدعوة إلى تنفيذ تلك القرارات. وثانيها أن القضية الفلسطينية ما زالت

^١ الدور الإيراني في ليبيا في ضوء تصريحات المتحدث باسم الجيش الليبي، تقرير منشور بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٨ م، متاح على الرابط <http://theinternational.club/news>، تاريخ الدخول ٢٣/١١/٢٠١٨ .

^٢ أنوار عز الدين ذنون، الموقف التركي من القضية الفلسطينية بعد عام ٢٠٠٢م، تقرير منشور بمجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد الثالث، السنة الثالثة، العدد السادس، يونيو عام ٢٠١٦م، متاح على الرابط <https://www.iasj.net/iasj?func=article&ald>، تاريخ الدخول ٥/١٢/٢٠١٨ .

موجودة وحاضرة بشكل كبير لدى وجدان وعقيدة الشعب التركي في ضوء الروابط الدينية والتاريخية. وثالثها أن حل القضية الفلسطينية هو مفتاح الاستقرار إقليمياً ودولياً ويعود بالنفع على تركيا وجيرانها الإقليميين وهو ما أكده أحمد داوود أوغلو رئيس الوزراء التركي السابق حين قال إن تركيا ستكون موجودة في قلب التطورات في الشرق الأوسط بشكل سلمي وبأدوات اقتصادية وثقافية^١.

٢- الموقف التركي من الأزمة السورية:

تتمثل الأهداف التركية من التدخل في الأزمة السورية في منع أكراد سوريا والعراق من السيطرة على الشريط الحدودي مع تركيا أو إقامة منطقة حكم ذاتي هناك، إذ تدرك تركيا أن مشروع إقامة فيدرالية كردية شمال سوريا سيؤدي إلى محاولة أكراد تركيا الانفصال وتكوين دولة جنوب البلاد، وكذا يأتي التدخل التركي في الأزمة السورية كمحاولة تركية للحفاظ على مصالحها وتوسيع نطاق نفوذها في مواجهة واشنطن وموسكو، وكذا رغبة منها في تعزيز مكانتها الإقليمية، يضاف إلى ذلك السعي التركي إلى استغلال أزمة اللاجئين الذين بلغ عددهم ٣ ملايين سوري في تركيا لابتزاز الاتحاد الأوروبي مادياً مقابل عدم السماح لهم بعبور تركيا ودخول الدول الأوروبية^٢.

وبدأت تركيا تدخلها في سوريا عام ٢٠١١ عقب قيام الثورة السورية من خلال دعمها العلني والواضح للمعارضة السورية في مواجهة نظام الأسد، إذ اتخذت المعارضة السورية من تركيا مقراً لها لعقد مؤتمراتها لمناقشة الأزمة السورية تحت رعاية الحكومة التركية، حيث كان أول اجتماع تم تنظيمه هو المؤتمر

^١ جمال خالد القاضي، التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٨، ص ٢٦٨.

^٢ جلال السلمي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية ٢٠١١ - ٢٠١٧، دراسة بحثية للمركز الديمقراطي العربي، يونيو عام ٢٠١٧ م، متاح على الرابط، <https://democraticac.de/?p>، تاريخ الدخول ٧ / ١٢ / ٢٠١٨.

السوري للتغيير الذي نظّمته المعارضة السورية أول يونيو عام ٢٠١١ م في مدينة أنطاليا التركية، وإلى الآن تستمر المعارضة السورية في عقد المؤتمرات في تركيا.

٣- الموقف التركي من القضية العراقية:

تتمثل المصالح الحيوية التركية في العراق في عرقلة قيام دولة كردية في شمال العراق، والضغط على حزب العمال الكردستاني التركي، واختراق الساحة العراقية اقتصادياً وثقافياً. وتشهد العلاقات التركية العراقية تطوراً واضحاً، وذلك على الرغم من شن المقاتلات التركية غارات جوية يوميةً ضد أهداف وعناصر منظمة حزب العمال الكردستاني شمال العراق، وأيضاً تصريحات الرئيس التركي (أردوغان) من وقت إلى آخر باستعداد بلاده لعملية عسكرية شمال العراق لتطهيرها من التنظيمات الكردية، وهو ما لقي انتقاداً واسعاً من عدد من الساسة العراقيين، وتهدف تركيا من العمليات الجوية التي تشنها شمال العراق إلى كبح جماح التنظيمات الكردية التابعة لمنظمة حزب العمال الكردستاني الكردية من السيطرة على المنطقة وإقامة دولة كردية شمال العراق وتهديد النظام التركي^١.

وعلى الرغم من اختراق تركيا للأراضي العراقية واستغلالها لعدم الاستقرار السياسي في العراق إلا أن العلاقات التركية العراقية تشهد تطوراً كبيراً خاصة في المجال الاقتصادي، حيث تم مد خط أنابيب مباشر من إقليم كردستان العراق إلى تركيا لتصدير البترول بنحو ٥٥٠ ألف برميل من النفط يومياً، كما ساعدت الشركات التركية في بناء البنية التحتية لحكومة الإقليم، بما في ذلك بناء مطار بتكلفة ٥٥٠ مليون دولار في أربيل، وحوالي ١٣٠٠ شركة تركية تعمل خارج منطقة الحكم الذاتي، ومن الناحية العسكرية فتركيا لديها نحو ٦٠٠ جندي تركي وأكثر من ٢٥ دبابة متمركزين في معسكر "بعشيقة" في مدينة الموصل العراقية،

^١ جاسم بونس الحريري، التنافس الإقليمي الدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأمريكي، دار الجنان للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، الطبعة الأولى عام ٢٠١٦، ص ١٠٩.

بدعوى تدريب قوات الأمن في إقليم كردستان العراق، وكانت العراق قد قدمت في ديسمبر ٢٠١٥ احتجاجاً رسمياً لمجلس الأمن على وجود القوات التركية، وفي المقابل أكد الرئيس التركي أردوغان أن هذه القوات موجودة منذ زمن وبتوافق مسبق مع إقليم كردستان العراق، مؤكداً أنه لن يقوم بسحب القوات التركية من العراق^١.

٤- الموقف التركي من الأزمة في اليمن:

على الرغم من أن تركيا ليست لاعباً رئيساً في الأزمة اليمنية لكن تبقى اليمن في موقع مهم بالنسبة لتركيا، وذلك استناداً لمصالح أنقرة في البحر الأحمر (باب المندب)، حيث تدعم تركيا علنياً المملكة العربية السعودية في حربها ضد الحوثيين^٢.

٥- الموقف التركي من الأوضاع في ليبيا:

تسعى تركيا إلى إقحام نفسها في الأزمة الليبية؛ للاستفادة من النفط الليبي، حيث يظهر ذلك في دعم عناصر الجماعات المتطرفة هناك، والذي وضح في تصريحات عدة للمتحدث باسم الجيش الليبي أحمد المسماري، الذي اتهم تركيا وقطر بشكل علني بدعم التنظيمات الإرهابية في ليبيا، وأيضاً ضبط اليونان في شهر يناير عام ٢٠١٨ م سفينة تركية لنقل المتفجرات كانت في طريقها إلى ليبيا، فيما يتمثل موقف تركيا بشكل علني في دعم رئيس المجلس الرئاسي الليبي فايز السراج، ودعم اتفاق الصخيرات، والدعوة لانتخابات رئاسية^٣.

^١ التدخل التركي في شمال العراق... اتفاق أم غض الطرف، متاح على الرابط

https://arabic.sputniknews.com/radio_truth، تاريخ الدخول ٢٠١٨/١٠/٧.

^٢ عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، التصدي الصلب: السعودية في مواجهة الاندفاعات الإيرانية، E – Kutup، Ltd، إنجلترا، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٧، ص ١٢٠، متاح على الرابط

<https://books.google.com.eg/books?id>، تاريخ الدخول ٢٠١٨/١٢/١٢.

^٣ اليونان تضبط سفينة لنقل المتفجرات من تركيا إلى ليبيا، متاح على الرابط

<https://www.skynewsarabia.com/middle-east>، تاريخ الدخول ٢٠١٨/١٢/٧.

ومع نهاية عام ٢٠١٩م بدأت تركيا تزيد من اهتمامها بالشأن الليبي، الأمر الذي برز من خلال رصد بعض المشاهد التي تؤكد ذلك أولها توقيعها لمذكرتي تفاهم مع حكومة الوفاق الوطني الليبية برئاسة فايز السراج، الأولى حول التعاون الأمني والعسكري بين البلدين، والثانية حول السيادة على المناطق البحرية، وهو الاتفاق الذي تدينه العديد من الدول منها مصر وقبرص واليونان وغيرها، وتمثل الأهداف التركية من هذه الاتفاقات في تعزيز ما تقوم به تركيا من أعمال التفتيق عن الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط، إلى جانب تعزيز دعمها للجماعات الإرهابية العاملة على الأراضي الليبية^١. وثاني هذه المشاهد هو إرسال تركيا خلال شهر يناير عام ٢٠٢٠م عدداً من قواتها إلى ليبيا لدعم وتدريب الميليشيات الليبية الداعمة لحكومة الوفاق، وهو الدعم الذي استخدم فيه الرئيس أردوغان عناصر عسكرية تركية بالإضافة إلى إرهابيي الفصائل الموالية لأنقرة في سوريا^٢. وثالث هذه المشاهد هو مشاركة تركيا في المؤتمرات الدولية الأخيرة التي عقدت لبحث الشأن الليبي، ومنها المشاركة مع روسيا في رعاية المفاوضات التي تمت بين قائد الجيش الوطني المشير خليفة حفتر ورئيس حكومة طرابلس فايز السراج والتي عقدت في موسكو في النصف الأول من شهر يناير عام ٢٠٢٠م^٣، وأيضاً مشاركة الرئيس التركي " أردوغان " في مؤتمر برلين الذي عقد بمبادرة

^١ أنقرة تناوش القاهرة.. الأسئلة العشرة في الاتفاق التركي الليبي، تقرير منشور على موقع صحيفة المصري اليوم المصرية بتاريخ ٢ / ١٢ / ٢٠١٩م، متاح على الرابط،

<https://www.almasryalyoum.com/news/details/1448526>، تاريخ الدخول ٢٠ / ١١ / ٢٠٢٠م.

^٢ أردوغان يراوغ.. القوات التركية تستهدف دعم إخوان ليبيا، تقرير منشور على موقع البوابة نيوز بتاريخ ٢٠ / ١ / ٢٠٢٠م، متاح على الرابط، <https://www.albawabhnews.com/3875426>، تاريخ الدخول ٢٠ / ١ / ٢٠٢٠م.

^٣ روسيا.. انطلاق المحادثات الليبية بحضور حفتر والسراج، خبر منشور على موقع سكاس نيوز عربية بتاريخ ١٣ / ١ / ٢٠٢٠م، متاح على الرابط <https://www.skynewsarabia.com/world/1312255>، تاريخ الدخول ٢٢ / ١ / ٢٠٢٠م.

ألمانية في النصف الثاني من شهر يناير عام ٢٠٢٠م^١.

ثالثاً : الموقف الإسرائيلي من قضايا منطقة الشرق الأوسط:

١- الموقف الإسرائيلي من القضية الفلسطينية:

تعد إسرائيل هي سبب نشوء قضية فلسطين ، وذلك باغتصابها الأرض العربية وإقامة الدولة العبرية عليها، ويرتبط هذا النزاع بشكل جذري بنشوء الصهيونية والهجرة اليهودية إلى فلسطين، والاستيطان فيها، ويُعتبر هذا النزاع القضية المركزية في الصراع العربي الإسرائيلي وسبب أزمة هذه المنطقة وتوترها. وما زال الدور الإسرائيلي تجاه القضية الفلسطينية يهدف لتصفية هذه القضية، فإذا كان احتلال اليهود لأراضي عربية وإعلانهم تأسيس دولة لهم هو سبب القضية الفلسطينية، فإن السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين ما زالت تتسم بالعدوانية. وخلال فترة الدراسة وتحديدًا تزامنًا مع إدارة الرئيس ترامب، اتخذت الولايات المتحدة عدة إجراءات تجاه القضية الفلسطينية تدفع كلها في صالح إسرائيل، مثل: نقل السفارة الأمريكية للقدس واعتراف الولايات المتحدة بها عاصمة لإسرائيل، وقرار الاعتراف الأمريكي بسيادة إسرائيل على الجولان، بالإضافة لخطة السلام الأمريكية والمعروفة إعلامياً باسم صفقة القرن. كل هذه الإجراءات من ناحية بالإضافة لاستمرار الانقسام الفلسطيني من ناحية أخرى يزيد من قدرة إسرائيل على توسيع علاقاتها الإقليمية بما يزيد نوعياً مكانتها في التوازن الإقليمي. يضاف على هذا ما خلفته حالة توتر العلاقات بين السعودية ومعها بعض دول الخليج خاصة البحرين وبين إيران من إيجاد مساحة للتقارب السياسي بين إسرائيل

^١ مؤتمر برلين: المشاركون يتفقون على ضرورة احترام حظر إرسال الأسلحة إلى ليبيا والالتزام بعدم "التدخل" في النزاع، تقرير منشور على موقع فرانس ٢٤ بتاريخ ١٩ / ١ / ٢٠٢٠، متاح على الرابط، <https://www.france24.com/ar/20200119>، تاريخ الدخول ٢٢ / ١ / ٢٠٢٠م.

ودول الخليج تأسيساً على وجود خصم مشترك (إيران)، وهو ما مثل رافداً آخر لتوسيع العلاقات الإقليمية لإسرائيل، وهو ما شجعها على إعلان نواياها لضم أراضي المستوطنات - وربما غور الأردن - من أراضي الضفة الغربية التي تديرها السلطة الفلسطينية، في ظل تقدير إسرائيلي بعدم وجود رد فعل مؤثر إقليمي أو دولياً رغم التحفظات.

٢- الموقف الإسرائيلي من الأزمة السورية:

تهتم إسرائيل بمراقبة التغيرات والتحديات الأمنية التي تشهدها سوريا، والتي أضحت ساحة للصراعين الداخلي والإقليمي في ضوء ما تشهده من حرب أهلية منذ مارس عام ٢٠١١م، وفي ضوء جوارها الجغرافي لسوريا فقد ركزت إسرائيل في اهتمامها بما يدور على الساحة السورية في تأمين حدودها الشمالية، والتصدي للتهديدات التي سببتها لها الحرب في سوريا، والمخاطر المترتبة على توغل القوات الموالية لإيران أو القوات الموالية للسلفية الجهادية إلى جنوب سوريا (القنيطرة - درعا).

وخلق ضعف النظام السوري وصعود لاعبين جدد على حسابه مشاكل وتحديات جديدة بالنسبة لإسرائيل، ارتباطاً بوجود مناطق شاسعة دون نظام حكم فعال تسللت إليها عناصر إسلامية سنية وشيعية متطرفة، وهذه العناصر تعتبر إسرائيل عدواً أبدياً، كما أن بعض هذه العناصر تخضع لتأثير دول علاقاتها متوترة مع إسرائيل كما هو الحال مع إيران وحزب الله، وزاد لاعبون موالون لإيران - أثناء المعارك في سوريا - من نشاطهم ليمتد إلى جنوب سوريا، ونجحوا في تدعيم مواقعهم بالقرب من الحدود الإسرائيلية في هضبة الجولان.

ولقد جاء الصراع الدائر على الساحة السورية ليحقق لإسرائيل العديد من المكاسب، فعلى الصعيد السياسي استغلت إسرائيل الأحداث في سوريا، وأعلنت سيادتها على الجولان، حيث عقدت الحكومة الإسرائيلية إحدى جلساتها الأسبوعية

في مايو من عام ٢٠١٨م في إحدى مستوطنات الجولان، وفي هذا الصدد تمارس إسرائيل ضغوطاً دبلوماسية دولية للحصول على الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان، حيث أجرى مسئولون سياسيون وأمنيون إسرائيليون جولات دولية وأوروبية في مقدمها للولايات المتحدة للحصول على الاعتراف الأمريكي بهضبة الجولان منطقة خاضعة للسيادة الإسرائيلية، كما غير ذلك الصراع ملامح شبكة العلاقات الإسرائيلية بدول العالم، إذ شهدت علاقاتها مع روسيا تطوراً ملحوظاً في السنوات الماضية، وتحديداً منذ التدخل العسكري الروسي في سوريا، والذي أجبر إسرائيل على إجراء مزيد من التنسيق مع روسيا بغرض منع حدوث تصادم بين الجيشين وألا تتدخل القوات الروسية التي تعمل في سوريا في الهجوم الإسرائيلي في العمق السوري والذي تبرره إسرائيل بحجة منع التوغل العسكري الإيراني وحزب الله^١.

وعلى الصعيد العسكري فمع بداية الصراع دأبت إسرائيل على مراقبة الأوضاع هناك عن قرب، ووضعت خطوطاً حمراء قد يؤدي تجاوزه إلى تدخل إسرائيلي في سوريا وهي (نقل أسلحة متطورة إلى أي منظمة إرهابية سواء عن طريق إيران أو سوريا - نقل مواد أو أسلحة كيميائية إلى أي جماعة إرهابية - أي مساس بالسيادة الإسرائيلية خاصة في هضبة الجولان)، وفي هذا الإطار بدأ تدخلها العسكري في الصراع مع مطلع عام ٢٠١٣م، إذ نفذت هجمات جوية عدة داخل الأراضي السورية منذ ذلك التاريخ وحتى أكتوبر ٢٠١٥م.

٣- الموقف الإسرائيلي من القضية العراقية:

بقي العراق هدفاً يطمح اليهود إلى اختراقه منذ بدايات القرن الماضي، إلى أن تحقق ذلك من خلال بوابة الأكراد في العام ١٩٣١ وعبر الصحفي اليهودي روفين شيلوا، الذي كان حينها مندوباً للوكالة اليهودية في بغداد، وقد أقام في جبال

^١ رفعت سيد أحمد، إسرائيل مرت من هنا: حين توظف تل أبيب الأزمة السورية، متاح على الرابط <http://www.almayadeen.net/articles/opinion>، تاريخ الدخول ٢٠١٨ / ١٢ / ١٤.

كردستان وطوّر صلته مع بعض الأكراد في العراق، وبعد ذلك تطورت العلاقات مع الأكراد عمومًا ومع عائلة البارزاني خصوصاً، خلال فترة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات واستمرت هذه العلاقة حتى اللحظة وشهدت تطوراً متصاعداً إلى مرحلة وصل فيها مواطنو كردستان العراق إلى رفع علم إسرائيل علناً على أراضيهم^١. كما كانت عملية قذف الطيران الإسرائيلي للمفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١م هي أبرز عمل عسكري إسرائيلي ضد العراق بغرض حرمانه من امتلاك السلاح النووي، إذ تمت العملية التي أطلق عليها اسم "أوبرا" في يونيو عام ١٩٨١م، بمشاركة ٨ طائرات حربية إسرائيلية متطورة حصلت عليها تل أبيب من الولايات المتحدة^٢.

وعلى الرغم من أنه لا توجد علاقات دبلوماسية رسمية بين إسرائيل والعراق في الوقت الراهن، فإن إسرائيل تراقب الأوضاع السياسية والأمنية في بغداد، فعلى المستوى السياسي أثارت إسرائيل حفيظة بغداد حين اعترفت بانفصال إقليم كردستان عن العراق، إذ إن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تؤيد انفصال الإقليم عن العراق، وظهر ذلك من خلال تصريحات المسؤولين الإسرائيليين (إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو عن دعمه لجهود الأكراد في الحصول على استقلالهم، وتأكيد وزيرة العدل الإسرائيلية إيليت شاكيد أنه من مصلحة إسرائيل والولايات المتحدة قيام دولة كردية، وأنه حان الوقت لكي تدعم الولايات المتحدة تلك الخطوة^٣.

^١ الدور الإسرائيلي في العراق، تقرير منشور على موقع صحيفة المنار بتاريخ ٢٠١٨ / ٣ / ١٥، متاح على الرابط <http://www.manar.com/page>، تاريخ الدخول ٢٠١٨ / ١٢ / ١٤.

^٢ إسرائيل تكشف لأول مرة تفاصيل قصف المفاعل النووي العراقي، تقرير منشور على موقع اليوم السابع بتاريخ ٢٠١٥ / ٨ / ٨، متاح على الرابط <https://www.youm7.com>، تاريخ الدخول ٢٠١٨ / ١٢ / ١٤.

^٣ نتنياهو يحشد الدعم الدولي لحماية أكراد العراق من انكسارات جديدة، تقرير منشور على موقع وكالة أنباء روسيا اليوم بتاريخ ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٥، متاح على الرابط <https://arabic.rt.com/middle-east>، تاريخ الدخول ٢٠١٨ / ١٢ / ١٤.

٤- الموقف الإسرائيلي من الأوضاع في اليمن:

تتمثل المصالح الإسرائيلية في اليمن في ثلاث نقاط رئيسية: أولها تأمين حرية الملاحة الإسرائيلية بجنوب البحر الأحمر في ضوء سيطرة اليمن على أحد ضفتي مضيق باب المندب. وثانيها تأمين عملية هجرة اليهود اليمنيين إلى إسرائيل. وثالثها متابعة التوغل الإيراني وتمدد النفوذ الإيراني في المنطقة بوصف اليمن إحدى المناطق التي تلعب إيران دوراً رئيساً في مجريات أحداثها، وتلك المتابعة تنفذها الأجهزة الاستخباراتية في الخفاء ولا يعلن عنها.

أما في النقطة الأولى المتعلقة بحرية الملاحة الإسرائيلية في جنوب البحر الأحمر فهي مؤمنة في الوقت الراهن بوجود قوات دولية في مدخل البحر الأحمر، وبالتالي فليس هناك تدخلات إسرائيلية منذ نهاية عام ١٩٩٥م، حيث احتلت قوات إريتريّة جزيرة "حنيش الصغرى" اليمنية، مدعيّة أنها جزء من أراضيها، وبدأت اشتباكات محدودة بين اليمن وإريتريا استمرّت أسابيع، وانتهت بعد ذلك بالتحكيم الدولي واسترجاع اليمن للجزر المحتلّة، ومنح إريتريا أيضًا بعض الجزر المتنازع عليها، وأنداك اتّهم النظام اليمني إسرائيل بمساعدة القوات الإريتريّة في احتلال الجزيرة^١.

وفي النقطة الثانية والمتعلقة بتأمين عملية هجرة اليهود اليمنيين إلى إسرائيل، فإن هجرتهم ظلّت تتوالى منذ عملية "بساط الريح"^٢ وحتى الوقت الحاضر، وإن كان بأعداد ضئيلة وفي فترات متقطّعة، ولعل أبرزها في الوقت الراهن حالة هجرة اليهود اليمنيين في مارس عام ٢٠١٦ م إلى إسرائيل من مطار

^١ **النشاط الإسرائيلي في اليمن**، تقرير نشره موقع متراس بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢، متاح على الرابط <https://metras.co>، تاريخ الدخول ٢٣/١٠/٢٠١٨.

^٢ **عملية بساط الريح أو كما يطلق عليها الغرب عملية على جناح النسر**، هي عملية تم خلالها تهجير سري نفذتها الوكالة اليهودية لترحيل نحو ٤٩ ألف يهودي من يهود اليمن إلى إسرائيل في الفترة من يونيو ١٩٤٩ إلى سبتمبر ١٩٥٠، على متن طائرات أمريكية وبريطانية عبر عدن، في عملية عرفت باسم "بساط الريح"، وبلغت تكاليف هذه العملية حوالي ٤٢٥ مليون دولار، وتم استخدام طائرات نقل أمريكية وبريطانية فيما يقارب ٣٨٠ رحلة سرية من اليمن إلى إسرائيل ولم يتم الاعلان عنها إلا بعد عدة أشهر من انتهائها.

صنعاء مروراً بالأردن، والتي حدثت في ظل سيطرة الحوثيين على مطار صنعاء، وهو ما يوحي بوجود تفاهات إسرائيلية مع الحوثيين (ليست بالضرورة أن تكون هذه التفاهات مباشرة)^١.

٥- الموقف الإسرائيلي من الأوضاع في ليبيا:

لم يتم رصد موقف إسرائيلي رسمي واضح تجاه الأوضاع الأمنية والسياسية في ليبيا.

رابعاً : موقف المملكة العربية السعودية من قضايا منطقة الشرق الأوسط:

١- موقف المملكة العربية السعودية من قضية السلام:

يتمثل الموقف السعودي في دعم القضية الفلسطينية منذ بداياتها، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في أن تكون له دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف، وحقه في نيل حقوقه الإنسانية وعدم الاعتداء عليه تحت أي ذريعة من الذرائع التي تنتهجها سياسة الاحتلال الإسرائيلي، والتصدي التام للتوسع الاستيطاني غير المشروع في الأراضي العربية المحتلة، وتعتبر القضية الفلسطينية من الثوابت الرئيسة للسياسة الخارجية للمملكة.

فيما يخص موقف المملكة مما يطلق عليه "صفقة القرن"، فقد أعلنت السعودية رفضها لأي صفقة خاصة بالسلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني إذا لم تنص على أن القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، كما أن المملكة العربية السعودية تؤكد التزامها الكامل بمبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢م التي تنص على إقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية.

^١ النشاط الإسرائيلي في اليمن، تقرير نشره موقع متراس بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢، متاح على الرابط <https://metras.co>، تاريخ الدخول ٢٣/١٠/٢٠١٨.

وتتعدد أوجه الدعم السعودي للفلسطينيين للحصول على حقوقهم المشروعة، فعلى الصعيدين الإقليمي والدولي شاركت المملكة في العديد من المؤتمرات والاجتماعات الخاصة بحل القضية الفلسطينية ابتداءً من مؤتمر مدريد وانتهاءً بخارطة الطريق ومبادرة السلام العربي، كما طرحت بعض المبادرات لحل القضية الفلسطينية مثل مشروع الملك فهد بن عبد العزيز للسلام في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في مدينة فاس المغربية عام ١٩٨٢م، ووافقت عليه الدول العربية وأصبح أساساً للمشروع العربي للسلام، كما كانت هذه المبادرة أساساً لمؤتمر السلام في مدريد عام ١٩٩١م^١، وأيضاً مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز وهي المبادرة التي أعلن عنها في قمة بيروت مارس ٢٠٠٢م، وتبنتها الدول العربية كمشروع عربي موحد لحل النزاع العربي الفلسطيني والتي توفر الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة وتؤمن حلاً دائماً وعادلاً وشاملاً للصراع العربي الإسرائيلي. كما تطالب السعودية إسرائيل بالالتزام بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة التي تنص على الانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م، وتطالب المملكة أيضاً المجتمع الدولي بالتدخل العاجل لوقف الاعتداءات والممارسات الإسرائيلية العدوانية والمتكررة ضد الشعب الفلسطيني، كما أدانت المملكة بناء إسرائيل الجدار العازل الذي يضم أراضي فلسطينية واسعة وتقدمت بمذكرة احتجاج لمحكمة العدل الدولية في لاهاي تدين فيها قيام إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري، وصدر قرار المحكمة بعدم شرعية هذا الجدار وطالب إسرائيل بإزالته^٢.

٢- موقف المملكة العربية السعودية من الأزمة السورية:

^١ السعودية وفلسطين ... تاريخ من الدعم والتضحيات والشهداء، تقرير منشور على موقع جريدة الحياة بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٤، متاح على الرابط <https://www.alhayat.com/article/> تاريخ الدخول ٢٣ / ٢٠١٨ / ١٠.

^٢ نص مبادرة السلام العربية التي أطلقتها قمة بيروت العربية عام ٢٠٠٢، تقرير منشور على موقع صحيفة الشرق الأوسط، في ٢٧ مارس ٢٠٠٧، متاح على الرابط <https://ar.wikipedia.org/wiki/> تاريخ الدخول ٢٣ / ١٠ / ٢٠١٨.

تمثل الموقف السعودي منذ بداية الأزمة السورية في ضرورة رحيل الأسد إما عبر حل سياسي أو عبر الحل العسكري مع استمرار دعم المعارضة سياسياً وعسكرياً، وذلك في ضوء العلاقات القوية بين نظام "الأسد" وإيران، والتي تعتبرها السعودية أحد أكبر التهديدات التي تواجهها المملكة، ولذلك تقوم السعودية بدعم الولايات المتحدة وحلفائها في سوريا ضد النظام السوري وحلفائه لتحقيق مصالحها الخاصة، وهي الضغط على النظام الإيراني وإنهاء أي وجود للقوات الإيرانية في سوريا، إذ أصبحت السعودية منذ عام ٢٠١٢ الداعم الرئيس لقوات المعارضة السورية المسلحة التي تقاوم للإطاحة بالرئيس الأسد"، ودعم الجيش السوري الحر بأسلحة نوعية وثقيلة^١.

لكن تطورات الموقف أدت إلى وجود تغيير نسبي في موقف المملكة تجاه نظام "الأسد"، وأبرز هذه التطورات تغيير خريطة النفوذ في سوريا لصالح نظام الأسد وتزايد النفوذ الإيراني هناك، واستمرار الأزمة اليمنية مع استمرار تهديد الحوثيين المدعومين من إيران لأمن المملكة، وكذا إعلان الإدارة الأمريكية إنهاء برنامج تسليح المعارضة السورية وهو ما يعني تخلي ترامب عنها، بالإضافة إلى أنه اتخذ موقفاً استند إلى عدم الاهتمام برحيل الأسد والتركيز على الحرب على الإرهاب، والتفاهم الروسي الأمريكي خلال الفترة الأخيرة فيما يخص الأزمة السورية. ومن أبرز الشواهد على هذا التغيير ما أكدته تصريح لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان خلال زيارته لواشنطن في مارس ٢٠١٨م بأن رأس النظام السوري (الأسد) باقٍ في السلطة ومن غير المرجح أن يترك منصبه قريباً، ودعا

^١ يحيى الشهري، رؤية تحليلية لموقف المملكة العربية السعودية تجاه القضية السورية، تقرير منشور على موقع المركز الديمقراطي العربي بتاريخ ٩ ديسمبر عام ٢٠١٥م، متاح على الرابط =<https://www.democraticac.de/?p=٢٠١٨/١٢/٥>، تاريخ الدخول ٥ / ١٢ / ٢٠١٨.

رأس النظام السوري بألا يكون دمية في يد الإيرانيين، وألا يدع الإيرانيين يفعلون ما يحلو لهم^١.

٣- موقف المملكة العربية السعودية من القضية العراقية:

شهدت العلاقات السعودية العراقية توترًا متصاعدًا عقب تولي نوري المالكي رئاسة الحكومة العراقية بين عامي (٢٠٠٦م: ٢٠١٤م)، حيث رفض المالكي رفضًا تامًا أي دور عربي في العراق، في الوقت الذي ازداد ارتباط حكومته بإيران وبأجنداتها الإقليمية.

وشهدت أيضًا العلاقات بين البلدين توترًا شديدًا عقب مطالبة العراق رسميًا في شهر أغسطس عام ٢٠١٦ م السعودية باستبدال السفير السعودي لدى بغداد ثامر السبهان الذي يعتبر أول سفير تُعينه المملكة منذ إعادة فتح السفارة السعودية في العراق في ديسمبر عام ٢٠١٥م، حيث كانت السفارة السعودية قد أغلقت عقب الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠م، وجاء طلب استبدال السفير السعودي عقب تصريحات أدلى بها بوجود تدخل إيراني في العراق، ووجود تنظيمات شيعية مسلحة مدعومة من إيران تدعم التوترات مع السنة العراقيين، مضيفًا أن هناك تقارير كانت تشير إلى وجود ميليشيات شيعية تُخطط لاغتياله، الأمر الذي اعتبرته الحكومة العراقية وسياسيون شيعة تدخلًا في الشأن العراقي وتتجاوز حدود البروتوكول الدبلوماسي ومهام أي سفير^٢.

غير أن العلاقات بين البلدين شهدت تحسنًا ملحوظًا عقب تولي حيدر العبادي رئاسة الوزراء في العراق عام ٢٠١٤، وتحديدًا عقب زيارة قام بها وزير الخارجية السعودي عادل الجبير إلى العراق في شهر فبراير ٢٠١٧، إذ تعتبر هذه

^١ حوار صحفي لمحمد بن سلمان مع جريدة التايم الأمريكية، منشور على موقع روسيا اليوم بتاريخ ٦ / ٤ / ٢٠١٨، متاح على الرابط http://arabic.rt.com/middle_east ، تاريخ الدخول ١٠ / ١٢ / ٢٠١٨.

^٢ تطور العلاقات السعودية العراقية | الدوافع والتحديات، تقرير نشره مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات في ٢٨ يوليو ٢٠١٧، متاح على الرابط <https://fikercenter.com/position-papers> ، تاريخ الدخول ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٨ /

الزيارة الأولى لوزير خارجية سعودي إلى العراق منذ نحو ١٤ عاماً، وأكد الجبير خلال زيارته أن المملكة تتطلع إلى بناء علاقات مميزة مع العراق، وأن هناك رغبة مشتركة في العمل معاً في الحرب ضد الإرهاب، مؤكداً أيضاً أن هذه الزيارة تأتي لإعادة العلاقات الثنائية إلى مسارها الصحيح.

أعقب زيارة الجبير للعراق، زيارة وفد عراقي رفيع المستوى للمملكة في شهر مارس عام ٢٠١٧م، بالإضافة إلى زيارة قام بها رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في شهر يونيو عام ٢٠١٦م خلال جولة عربية له، وبدأت العلاقات بين البلدين تعود إلى سابق عهدها، إذ تم توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين وتأمين الحدود المشتركة، فضلاً عما قدمته المملكة من دعم قوي للعراق في مؤتمر إعادة إعمار العراق الذي أقيم في الكويت خلال شهر فبراير عام ٢٠١٨م، حيث تعهدت السعودية بتخصيص مليار دولار لمشاريع استثمارية في العراق و ٥٠٠ مليون دولار إضافية لدعم الصادرات العراقية، بالإضافة إلى مجموعة من الامتيازات الاقتصادية والتجارية في ظل حاجة العراق للدعم السعودي اقتصادياً^١، وأعطيت هذه العلاقات دفعة كبيرة باستقبال الملك سلمان وولي عهده الأمير محمد بن سلمان للرئيس العراقي برهام صالح في المملكة خلال شهر نوفمبر عام ٢٠١٨م ضمن جولة خليجية للأخير^٢.

تشير هذه التطورات إلى أن المملكة تستهدف من عودة التواصل مع بغداد أن تكون حاضرة في العراق، وفق استحقاقات الجوار الجغرافي والمصالح المشتركة بين الشعبين، وما تمليه مكانتها الدينية والسياسية، وإثبات قدرتها على التعامل مع المختلف معها مذهبياً، وتأمل السعودية في استعادة ما تستطيع من نفوذ في العراق

^١ المشاركون في مؤتمر الكويت يتعهدون بمنح ٣٠ مليار دولار لإعادة إعمار العراق، خير منشور على موقع فرانس ٢٤ بتاريخ ١٤ / ٢ / ٢٠١٨، متاح على الرابط <https://www.france24.com/ar/20180214>، تاريخ الدخول ١٠ / ١٢ / ٢٠١٨.

^٢ تفاصيل اللقاء الأول بين ولي العهد السعودي والرئيس العراقي الجديد، خير منشور على موقع عربي sputnik بتاريخ ١٩ / ١١ / ٢٠١٨، متاح على الرابط https://arabic.sputniknews.com/arab_world، تاريخ الدخول ٢٠ / ١٢ / ٢٠١٨.

يحمي مصالحها وأمنها، بعد أن غدا العراق ساحة شبه حصرية للنفوذ الإيراني، مستغلة في ذلك فرصة توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية بعهد الرئيس الأمريكي ترامب.

٤- موقف المملكة العربية السعودية من الأوضاع في اليمن:

تتعلق السياسة السعودية تجاه اليمن من مجموعة من المحددات التي تشكل توجهات ومنطلقات للسياسة السعودية في اليمن، حيث تمثل اليمن بالنسبة للمملكة العمق الاستراتيجي نظراً للتقارب الجغرافي بين الدولتين اللتين ترتبطان بشريط حدودي بري طويل وأربعة منافذ رئيسة (الطوال - علب - البجع - الوديعة)^١، ونظراً للتقارب الجغرافي والثقافي والامتداد التاريخي بين البلدين وما تمثله اليمن من أهمية استراتيجية بالنسبة للسعودية، فإن السعودية تتطرق في توجهاتها تجاه اليمن على اعتبار أن أمن اليمن من أمن المملكة وأن تطور الأحداث في الساحة اليمنية ينعكس وبشكل مباشر على السعودية، ومن ثم تسعى المملكة إلى التأثير في القرار اليمني بما يتلاءم مع سياستها وبما يخدم مصالحها. وتفقد المملكة العربية السعودية قوات التحالف العربي في اليمن منذ عام ٢٠١٥ بمشاركة عدد من الدول العربية والإسلامية تحت مسمى "عاصفة الحزم" لإعادة الشرعية اليمنية المتمثلة في حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي، ومواجهة تزايد خطر الحوثيين المدعومين من قبل إيران، وتواجه المملكة وقوات التحالف العربي حرباً بالوكالة في اليمن، والتي تتمثل في الدعم الإيراني العسكري واللوجستي للحوثيين، وظهر ذلك من خلال تهديد الحوثيين للأراضي السعودية وإطلاق العديد من الصواريخ الباليستية - الإيرانية الصنع - داخل المدن السعودية الحدودية مع اليمن، في محاولة لإيقاع خسائر بشرية ومادية.

^١ المنافذ الحدودية بين السعودية واليمن، تقرير منشور على موقع قناة العربية بتاريخ ١٥ / ٦ / ٢٠١٥، متاح على الرابط https://www.youtube.com/watch?v=o_ZOejAQGH8، تاريخ الدخول ٢٩ / ١٢ / ٢٠١٨.

إلى جانب قيادة المملكة العربية لقوات التحالف العربي في اليمن، إلا أنها تؤكد أهمية الحل السياسي للأزمة اليمنية، استناداً إلى مرجعيات المبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن، وهو ما تشير إليه تصريحات المسؤولين داخل المملكة، وعلى رأسهم الملك سلمان وولي العهد الأمير محمد بن سلمان، إذ ذكر الملك سلمان أن تدخل بلاده في اليمن لم يكن خياراً بل واجباً اقتضته نصرته الشعب اليمني بالتصدي لعدوان ميليشيات انقلابية مدعومة من إيران، وأضاف: "تجدد التأكيد على رفضنا لمحاولات الميليشيات الحوثية المستمرة في فرض إرادتها على الشعب اليمني الشقيق وتعطيل جهود الوصول إلى حل سياسي، والمملكة ماضية في تقديم الدعم والمؤازرة للشعب اليمني الشقيق حيث بلغت مساعدات السعودية خلال العامين الماضيين أكثر من أربعة مليارات دولار".¹

٥- موقف المملكة العربية السعودية من الأوضاع في ليبيا:

دعمت المملكة العربية السعودية حكومة الوفاق الوطني الليبية والاتفاق السياسي الموقع بين الأطراف الليبية في مدينة الصخيرات، بالإضافة إلى دعم جهود المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة والجهود الدولية والعربية التي تبذل لحل الأزمة الليبية. كما وجهت المملكة العربية السعودية عبر وزير الخارجية عادل الجبير الاتهام لدولة قطر بدعم الإرهاب في ليبيا وإرسال أسلحة لميليشيات مرتبطة بتنظيم القاعدة في ليبيا. وتؤكد المملكة دائماً على دعم وحدة وسيادة هذا البلد العربي ودفع عملية السلام فيه ورفض التدخلات الأجنبية.

غير أن التطورات الجارية على الساحة الليبية قد دفعت المملكة لزيادة اهتمامها بالشأن الليبي، ومن أبرز مظاهر ذلك الاهتمام الآتي :

¹ خطاب الملك سلمان أمام مجلس الشورى السعودي حول اليمن، خير منشور على موقع فرانس ٢٤ بتاريخ ١٩ / ١١ / ٢٠١٨، متاح على الرابط <https://www.france24.com/ar/20181119>، تاريخ الدخول ٢٩ / ١٢ / ٢٠١٨.

أ. استقبال خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان وولي عهده محمد بن سلمان بالعاصمة السعودية الرياض لقائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر في نهاية شهر مارس عام ٢٠١٩م، في إطار التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، والتنسيق فيما يخص بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك^١.

ب. تردد تقارير تشير إلى تلقي حفتر دعماً مادياً من المملكة، حيث كشفت صحيفة "وول ستريت جورنال" أن السلطات السعودية وعدت بتقديم عشرات الملايين من الدولارات لقائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر - خلال الزيارة سالفة الذكر - لتمويل حملته العسكرية على العاصمة طرابلس^٢.

ج. البيان الصادر عن الخارجية المصرية بأن وزير الخارجية سامح شكري، ونظيره السعودي الأمير فيصل بن فرحان، اتفقا على رفض التصعيد التركي في ليبيا بما يُمثله من مخالفة للقانون الدولي، وأكد أهمية دفع الجهود الرامية إلى التوصل لتسوية شاملة تتناول أوجه الأزمة الليبية كافة، وقد جاء ذلك خلال لقاء الوزيرين يوم ٦ / ١ / ٢٠٢٠م على هامش اجتماع وزراء الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن في الرياض^٣.

د. تأكيد مجلس الوزراء السعودي خلال جلسة ترأسها العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود يوم ٧ / ١ / ٢٠٢٠م رفضه وتثنيده

^١ حفتر في الرياض.. دور مهم للسعودية لانتشال ليبيا من أزماتها، خبر منشور على موقع العين الإخبارية بتاريخ

٢٨ / ٣ / ٢٠١٩م، متاح على الرابط <https://al-ain.com/article/saudi-arabia-role-solve-crisis-libya>

libya، تاريخ الدخول ٢٥ / ١ / ٢٠٢٠م.

^٢ "وول ستريت جورنال": السعودية عرضت على حفتر تمويل حملته العسكرية على طرابلس، خبر منشور على

موقع روسيا اليوم بتاريخ ١٢ / ٤ / ٢٠١٩م، متاح على الرابط

<https://arabic.rt.com/middle-east/1013044>، تاريخ الدخول ٢٥ / ١ / ٢٠٢٠م.

^٣ اتفاق سعودي - مصري على رفض «التصعيد التركي» في ليبيا، خبر منشور على موقع جريدة الشرق الأوسط

بتاريخ ٦ / ١ / ٢٠٢٠م، متاح على الرابط <https://aawsat.com/home/article>، تاريخ الدخول

٢٥ / ١ / ٢٠٢٠م.

بالتصعيد العسكري والتدخلات التركية في الشأن الليبي، مشيراً إلى أنها تخالف المبادئ والمواثيق الدولية^١.

خامساً : موقف مصر من قضايا منطقة الشرق الأوسط:

١- موقف مصر من قضية السلام:

تأتي القضية الفلسطينية دائماً على رأس أولويات مصر لإيجاد حل لها يعيد الاستقرار إلى المنطقة، إذ تواصل جهودها لاستئناف المفاوضات بين الجانبين (الفلسطيني / الإسرائيلي) من خلال تسوية عادلة تقوم على الأسس والمرجعيات الدولية، وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية، وهو الشرط الضروري للانتقال في المنطقة كلها إلى مرحلة الاستقرار والتنمية. وأشار الرئيس عبدالفتاح السيسي أخيراً إلى أن يد العرب ما زالت ممدودة بالسلام، وأن تجربة مصر تثبت أن هذا السلام ممكن وأنه يعد هدفاً واقعياً يجب علينا جميعاً مواصلة السعي بجدية لتحقيقه^٢.

وانطلاقاً من حرص القيادة السياسية المصرية على وحدة الصف الفلسطيني وقناعاتها بأهمية التوجه نحو حوار وطني فلسطيني ينهي حالة الانقسام التي يعانيها الفلسطينيون، ترعى مصر الحوار الفلسطيني - الفلسطيني وتستضيفه في القاهرة في جولات متكررة منذ نوفمبر ٢٠٠٢، بهدف مساعدة الفصائل الفلسطينية على تحقيق الوفاق الفلسطيني، وتواصل مصر جهودها الحثيثة مع الأطراف الفلسطينية من أجل رأب الصدع وإنهاء الانقسام بين الفصائل الفلسطينية

^١ مجلس الوزراء السعودي يرفض التدخل التركي في ليبيا، خير منشور على موقع سكاى نيوز عربية بتاريخ ٧ / ٢٠٢٠م، متاح على الرابط، <https://www.skynewsarabia.com/>، تاريخ الدخول ٢٥ / ١ / ٢٠٢٠م

^٢ سياسة مصر الخارجية في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي، تقرير منشور على موقع بوابة الوطن الإلكترونية بتاريخ ١٠ / ١٠ / ٢٠١٨، متاح على الرابط

<https://www.elwatannews.com/news/details/3716140>، تاريخ الدخول ١ / ١ / ٢٠١٩م.

في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع وجود التوترات السياسية بين حركتي "فتح" و"حماس" على مدار أكثر من ١٠ سنوات، تعاقبت اللقاءات بين الحركتين برعاية مصرية لإبرام اتفاق للمصالحة الشاملة، وكان أول هذه الاتفاقات هو اتفاق القاهرة عام ٢٠٠٩ م وذلك بعد سلسلة لقاءات، إذ طرحت مصر ورقة مصالحة دعت إلى انتخابات وبعد خلاف حول الورقة تم تجميدها. وثاني هذه الاتفاقات كان اتفاق المصالحة في القاهرة عام ٢٠١١م، إذ أعلن عن الاتفاق على تشكيل حكومة وإجراء انتخابات عامة، لكن لم يتم تشكيل الحكومة بسبب خلافات حول قضايا جوهرية متعلقة بالحكومة وعملها وبرنامجها وأجهزة الأمن وغيرها، ثم لقاء القاهرة عام ٢٠١٢م وجاء هذا الاتفاق لبحث وضع آلية تطبيق لاتفاق الدوحة، ثم اتفاق القاهرة عام ٢٠١٣م لإعلان تطبيق اتفاق المصالحة وآليات تشكيل حكومة التوافق الوطني وبعد اختلاف في التفسيرات لم يحدث تقدم، ثم اتفاق القاهرة سبتمبر ٢٠١٧م، والذي كان بهدف الاتفاق على تنفيذ ما جاء في وثيقة عام ٢٠١١م وتشكيل حكومة وحدة والذهاب إلى انتخابات، لإيجاد حل وتجاوز هذه المرحلة من تاريخ الشعب الفلسطيني^١.

٢- موقف مصر من الأزمة السورية:

أعلنت مصر في عديد من المحافل والمنابر الدولية أنها تدعم تسوية الأزمة السورية المستمرة منذ عام ٢٠١١ على أساس مفاوضات تشمل جميع الأطراف، بما في ذلك حكومة البلاد، كما أعلنت أن "الحل العسكري" لا يؤدي إلى إعادة الاستقرار إلى سوريا، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق حوار ومفاوضات وعملية سياسية، وهو ما أكده الرئيس عبدالفتاح السيسي عندما أعلن موقف مصر الواضح من القضية السورية، وهو أنه "لا مكان للحل العسكري في

^١ ما هي أهم بنود اتفاق المصالحة بين فتح وحماس؟ وما التحديات التي يواجهها؟، تقرير منشور على موقع

فرانس ٢٤ بتاريخ ١٢ / ١٠ / ٢٠١٧، متاح على الرابط

<https://www.france24.com/ar/20181119>، تاريخ الدخول ٢٩ / ١٢ / ٢٠١٨.

تلك الأزمة، وأن الحل السياسي هو الحل الوحيد، وبالتالي يجب أن يجلس كل الفرقاء على طاولة مفاوضات واحدة للاتفاق على الحل، وضرورة التعجيل بإنهاء كل العمليات العسكرية لوقف هذا الصراع الدامي"، ودعوته إلى "إيجاد حل للمأساة السورية على أساس مقررات الشرعية الدولية، وأنه لا خلاص في سوريا إلا من خلال حل سياسي يتوافق عليه جميع السوريين، ويكون جوهره الحفاظ على وحدة الدولة السورية، وصيانة مؤسساتها، وتوسيع قاعدتها الاجتماعية والسياسية لتشمل كل أطراف المجتمع السوري، ومواجهة الإرهاب بحسم حتى القضاء عليه".^١

وحول جهود مصر للتوصل إلى هدنة في سوريا، فقد نجحت بالتعاون مع روسيا في التوصل إلى اتفاق هدنة في ريف حمص الشمالي وسط سوريا، وفي ضوء ذلك تم إدخال المساعدات الإنسانية إلى ريف حمص الشمالي، كما نجحت مصر في عقد اتفاق لهدنة في منطقة الغوطة الشرقية في دمشق، حيث استضافت اجتماعات بين الجانب الروسي وممثلين عن فصائل المعارضة السورية حتى تم التوقيع على الاتفاق.^٢

وعلى الرغم من أن مصر حتى الآن لا تمتلك أوراقًا فعلية على الساحة السورية، فلا هي تمول المعارضة ولا تسلحها، غير أن افتقارها للأوراق والموارد للعب دور نشط في الساحة السورية قد يعوضه الأفضلية الأخلاقية التي تميز الموقف المصري دونًا عن بقية الأطراف الإقليمية والدولية، ذلك أن مصر لم تتخرط في الأزمة السورية كما فعلت دول أخرى، ولم تزود أحدًا من الأطراف بأسلحة أو معدات أو أموال، على غرار ما فعلت دول أخرى، بل اتخذت موقفًا

^١ سياسة مصر الخارجية في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي، تقرير منشور على موقع بوابة الوطن الإلكترونية، مرجع سابق.

^٢ السياسة الخارجية... تحليل رؤية الرئيس السيسي للقضايا الدولية وعلاقات مصر الخارجية، كتاب منشور على موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية بتاريخ ١٠ / ١٠ / ٢٠١٨، متاح على الرابط <http://www.sis.gov.eg/Story>، ص ٦٣، تاريخ الدخول ١ / ١ / ٢٠١٩.

مبدئيًا يتمثل في الحفاظ على الدولة السورية ووحدة أراضيها ودعم مؤسساتها الوطنية.

٣- موقف مصر من القضية العراقية:

تساند مصر وتدعم الخطوات الإيجابية التي شرعت الحكومة العراقية في تنفيذها لاستعادة الأمن والاستقرار هناك، كما تسعى إلى تمكين حكومة العراق من الوفاء بمتطلبات الوفاق والمصالحة بين مختلف مكونات الشعب العراقي؛ لإحياء مفهوم الدولة الوطنية بعيدًا عن أي تمييز عرقي أو طائفي، وتقديم الدعم اللازم لدحر التنظيمات الإرهابية المتطرفة، كما تؤكد مصر دائمًا موقفها الثابت والدائم الداعم لوحدة العراق وعدم التدخل في شؤنه الداخلية وإجراء مصالحة وطنية شاملة، وانعكس ذلك في تبادل الزيارات بين كبار المسؤولين في البلدين، من جانبه جدّد الرئيس "السيسي" دعمه لكل جهد يستهدف تحقيق المصالحة الوطنية في العراق، وتأكيد وحدة العراق وسيادته على كامل أراضيه، ووقف نزيف الدماء بين أبناء الشعب العراقي، وإعادة بناء الدولة، حتى يعود العراق إلى ممارسة دوره في الدفاع عن الأمن القومي العربي بما يعزز الاستقرار والسلام في المنطقة^١.

٤- موقف مصر من الأوضاع في اليمن:

تسعى مصر إلى الحفاظ على وحدة اليمن وسلامة أراضيه ومصالح شعبه الشقيق ووحدته الوطنية وهويته العربية وتمكين الدولة من بسط سيطرتها على كامل الأراضي اليمنية واستعادة أمنها واستقرارها، كما تسعى لإعادة إعمار اليمن عقب تحقيق الاستقرار بما يساهم في توفير واقع أفضل لشعبه الشقيق، إذ أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي أن الدولة الوطنية الحديثة، الموحدة والقادرة والعادلة، هي الطريق لتجاوز الأزمات وتحقيق الطموحات المشروعة في اليمن وللشعب العربية، قائلًا: "نحن مع الدولة الوطنية اليمنية ووحدة أراضيها وضد كل محاولات

^١ السياسة الخارجية... تحليل رؤية الرئيس السيسي للقضايا الدولية وعلاقات مصر الخارجية، مرجع سابق، ص ١٠٢.

التقسيم والتفتيت لأسباب عرقية أو مذهبية، ونحن مع أن تكون سيادة الدولة محمية من قبل الجيوش الوطنية لا من قبل الميليشيات المسلحة^١.

وتتمثل ملامح الموقف المصري تجاه الأزمة في اليمن في الآتي:

أ- دعم سلطة الرئيس عبدربه منصور هادي، واتخذت القاهرة قرارًا في ٢٣ فبراير ٢٠١٥ بإغلاق سفارتها في العاصمة صنعاء بعد سيطرة الجماعات المسلحة عليها، توافقًا مع المواقف الخليجية والدولية بإغلاق السفارات في العاصمة صنعاء^٢، وأكدت الخارجية المصرية دعم المؤسسات التشريعية ورموز الدولة، مشددة على التزام جميع الأطراف بسبل الحوار والبعد عن استخدام أي طرف للعنف، والالتزام بالمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني واتفاقية السلم والشراكة الوطنية وقرارات مجلس الأمن بشأن الأزمة في اليمن، واستمرارًا للدعم السياسي للسلطة الشرعية في اليمن أعلنت مصر فتح سفارتها في عدن بعد اتخاذ الرئيس منصور هادي المدينة مقرًا له ودعمًا لشرعيته وتوافقًا مع المواقف الإقليمية والدولية.

ب- دعم العملية العسكرية في اليمن، بعد إعلان السعودية توجيه حملة عسكرية (عاصفة الحزم) ضد معقل الحوثيين في اليمن ودعمًا للشرعية السياسية للرئيس منصور هادي، أعلنت مصر دعمها الكامل للحملة العسكرية ومشاركتها فيها والتي تكونت من دول مجلس التعاون الخليجي و"مصر - المغرب - السودان - الأردن" وبتأييد دولي من مجلس الأمن

^١ السياسة الخارجية... تحليل رؤية الرئيس السيسي للقضايا الدولية وعلاقات مصر الخارجية، مرجع سابق.
^٢ إغلاق السفارة المصرية في اليمن وملاحقها "العسكري والثقافي والإعلامي"، خبر منشور على موقع صحيفة اليوم المصرية بتاريخ ١٩ / ١ / ٢٠١٥، متاح على الرابط <https://www.youm7.com/story>، تاريخ الدخول ٢٠١٩ / ١ / ٥.

للحملة، وشاركت مصر فيها - وفق تصريح الرئيس عبد الفتاح السيسي -
بعناصر من القوات البحرية والقوات الجوية فقط^١.

ج- الالتزام بالمبادرة الخليجية، إذ أكدت الخارجية المصرية ضرورة الالتزام
بالحل السياسي على أساس المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية وقرارات
مجلس الأمن ذات الصلة، كما أن الموقف المصري يلتزم بضرورة العودة
للشرعية وأسس الحوار لتحقيق مصالح المجتمع اليمني والاستقرار
السياسي والالتزام بخارطة الطريق والانتقال السلمي للسلطة^٢.

٥- موقف مصر من الأوضاع في ليبيا:

لا شك في أن الدور المصري في ليبيا، وتحركات السياسة الخارجية
المصرية في هذا الإطار قد أثرا بصورة ملحوظة في مسار الأحداث في الداخل
الليبي، ونجحا أيضًا في التأثير في آراء وسبل تعاطي الفاعلين الإقليميين والدوليين
مع الأزمة الليبية، وتعد التحركات المصرية تجاه الملف الليبي واحدة من أنجح
التحركات الخارجية لمصر، نظرًا لما اتسم به التعامل مع الملف من مرونة
وفاعلية.

وتأتي التحركات المصرية تجاه ليبيا مدفوعة بثلاثة أسباب رئيسية: أولها
التصدي لنفوذ التنظيمات الإرهابية في ضوء التوقعات بتحول ليبيا إلى مركز بديل
لنشاط تنظيم "داعش"، عقب انحساره وانسحابه من مراكز نفوذه في كل من سوريا
والعراق، حيث ترجح العديد من التحليلات أن ليبيا تمثل البيئة الملائمة لإعادة
تمركز التنظيم واستعادة نفوذه، وتتزايد خطورة المشهد في ظل الروابط الأيديولوجية
والسياسية والتنظيمية بين التنظيمات الإرهابية الفاعلة في ليبيا، وتلك التي تحاول
تصعيد نشاطها في الداخل المصري. وثانيها تأمين الحدود حيث يعد الأمن

^١ السياسة الخارجية... تحليل رؤية الرئيس السيسي للقضايا الدولية وعلاقات مصر الخارجية، مرجع سابق.

^٢ كلمة وزير الخارجية المصري سامح شكري أمام اجتماع وزراء خارجية تحالف دعم الشرعية في اليمن
بالرياض يوم ٢٢ يناير عام ٢٠١٨م، موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية بتاريخ ٢٢ / ١ / ٢٠١٨، متاح
على الرابط <http://www.sis.gov.eg/Story>، تاريخ الدخول ١٠ / ١ / ٢٠١٩.

الداخلي الليبي جزءاً من الأمن القومي المصري ارتباطاً بوجود الحدود المشتركة الممتدة بين البلدين، وما شهدته مصر من محاولات تسلل، والهجمات الإرهابية المنظمة التي عكست وجود تنسيق بين التنظيمات الإرهابية في مصر وليبيا، والذي نتج بصورة رئيسة عن "الحدود الرخوة"، وتواجه مصر مهمة شديدة الصعوبة نظراً لتوليها منفردة مهمة تأمين الحدود. أما ثالث الدوافع المصرية للتحرك تجاه ليبيا فيتمثل في الحصول على دور إقليمي فاعل لتكون طرفاً فاعلاً في أي مستويات سياسية داخل ليبيا، خاصة مع تصاعد نفوذ الجماعات الموالية للإخوان المسلمين في الداخل الليبي، ومحاولات فرض النفوذ التي تقوم بها القوى الدولية التي تسعى إلى إعادة تشكيل الواقع السياسي في الداخل الليبي بما يخدم مصالحها، وهو ما ستتأثر به حتماً المصالح المصرية في ليبيا¹.

أما أبرز مظاهر التحركات المصرية في ليبيا فقد اتخذت ثلاثة مسارات رئيسة: أولها الدعم العسكري للجيش الليبي من خلال السعي إلى توحيد الجيش الوطني الليبي بقيادة اللواء خليفة حفتر وتدريب كوادره وتعزيز قدراته الاستخباراتية، بالإضافة إلى المساعي السياسية المصرية لفك الحظر عن تسليح الجيش الليبي، والحصول على اعتراف به، كما استضافت القاهرة حوالي ٧ اجتماعات بين أبناء القوات المسلحة الليبية بهدف توحيد المؤسسة العسكرية الليبية في الفترة من (أغسطس ٢٠١٧: أكتوبر ٢٠١٨)، وقد أسفر آخر اجتماع والذي عقد في ١٩ أكتوبر ٢٠١٨ عن مسودة مشروع مقترح لتوحيد المؤسسة العسكرية الليبية، ويشمل بنود المقترح على المبادئ الحاكمة، والهيكل التنظيمي للقوات المسلحة الليبية، وعلاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة المدنية. وثانيها تأمين الحدود، حيث تمتد المنطقة الحدودية بين مصر وليبيا ما يزيد على ألف كيلو متر، وتشكل واحدة من

¹ عزة أحمد هاشم، أبعاد ودلالات التحرك المصري في ليبيا، تقرير منشور على موقع مجلة السياسة الدولية بتاريخ ٢٠ / ١١ / ٢٠١٧، متاح على الرابط <http://www.siyassa.org.eg/News/15415.aspx>، تاريخ الدخول ٢٣ / ١٠ / ٢٠١٨.

المنافذ الرئيسية لتسلل التنظيمات الإرهابية، وعمليات تهريب الأسلحة وغيرها، وغالبًا ما تأخذ مصر على عاتقها عملية تأمين مزدوج للحدود، في ظل فراغ نقاط التأمين من الجهة الليبية، منذ عام ٢٠١١ وحتى الآن. وثالثها الضربات العسكرية الموجهة لأوكرار ومناطق تمركز التنظيمات الإرهابية، حيث قامت مصر بعدد من الضربات العسكرية الناجحة في هذا الصدد، وقضت على العديد من أماكن تمركز وتدريب العناصر الإرهابية، وأسهمت في تعزيز نفوذ الجيش الوطني الليبي، كما أسهمت بصورة فاعلة في تحرير مدينة بنغازي الليبية، وكذا تدمير المركز الرئيس لشورى مجاهدي درنة. ورابعها دعم المصالحة الوطنية وتوحيد القبائل، وفي هذا الصدد فقد قام الرئيس عبد الفتاح السيسي في أغسطس ٢٠١٦م بتشكيل اللجنة المصرية المعنية بمتابعة الشأن الليبي برئاسة الفريق محمود حجازي رئيس أركان الجيش المصري السابق، واستضافت تلك اللجنة العديد من الاجتماعات لتقريب وجهات النظر عبر حوار ليبي لإيجاد الحلول المناسبة حفاظاً على مصالح الشعب الليبي^١.

أما على صعيد التحركات المصرية تجاه الملف الليبي إقليمياً ودولياً، فعلى الصعيد الإقليمي بذلت مصر الكثير من الجهود الناجحة مع دول الجوار الليبي، حيث استضافت في يناير عام ٢٠١٧م الاجتماع العاشر لوزراء خارجية مجموعة دول جوار ليبيا، والتي تضم كلاً من: مصر، وليبيا، والسودان، والجزائر، وتونس، وتشاد، والنيجر، برئاسة وزير الخارجية سامح شكري، وذلك في إطار سلسلة من اللقاءات التي حرصت اللجنة الوطنية المعنية بليبيا على تنظيمها مع دول الجوار الليبي، ونجحت مصر في الوصول إلى العديد من التفاهات في هذا الصدد، أبرزها إقناع كل من الجزائر وتونس بأهمية وجود جيش وطني ليبي بقيادة حفتر.

^١ الجهود المصرية لحلحلة الأزمة الليبية، تقرير منشور على موقع الهيئة العامة للاستعلامات بتاريخ ٢١ / ١٢ / ٢٠١٧، متاح على الرابط <http://www.sis.gov.eg/Story/154658>، تاريخ الدخول ٥ / ١٢ / ٢٠١٨.

أما على الصعيد الدولي فقد اتخذت القاهرة موقفاً رسمياً داعماً لجهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في هذا الصدد، ومن أبرز مظاهر ذلك حضور الرئيس عبدالفتاح السيسي الاجتماع الخاص بالملف الليبي في الأمم المتحدة وتأكيد أهمية المحافظة على وحدة وتماسك الجيش الليبي. وبدت نتائج نجاح المساعي المصرية على المستوى الدولي بوضوح بعض المؤشرات منها تصريحات وزير خارجية فرنسا في مايو عام ٢٠١٧، والتي قال فيها إن فرنسا تراجع موقفها من الصراع الليبي، ودعت للمرة الأولى علناً لتشكيل جيش وطني موحد، يشمل القائد خليفة حفتر للتصدي إلى التنظيمات الإرهابية^١، كما أدانت مصر التدخل التركي في القضية الليبية بعد توقيع فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الوطني الليبية مع الجانب التركي لمذكرتي تفاهم، الأولى حول التعاون الأمني والعسكري بين البلدين، والثانية حول السيادة على المناطق البحرية بدعوى عدم أحقية رئيس الحكومة وحده في توقيع اتفاقية ملزمة للدولة وأن هذا القرار للحكومة بأكملها ويجب حال الرغبة في اقراره التصديق عليه من البرلمان الليبي، وأيضاً البيان الصادر عن الخارجية المصرية بأن وزير الخارجية سامح شكري، ونظيره السعودي الأمير فيصل بن فرحان، اتفقا على رفض التصعيد التركي في ليبيا بما يُمثله من مخالفة للقانون الدولي، وأكدوا أهمية دفع الجهود الرامية إلى التوصل لتسوية شاملة تتناول أوجه الأزمة الليبية كافة، وقد جاء ذلك خلال لقاء الوزيرين يوم ٦ / ١ / ٢٠٢٠م على هامش اجتماع وزراء الدول العربية والأفريقية المطللة على البحر الأحمر وخليج عدن في الرياض، وكذا مشاركة الرئيس المصري في مؤتمر برلين الذي عقد بمبادرة ألمانية في النصف الثاني من شهر يناير عام ٢٠٢٠م .

^١ عزة أحمد هاشم، أبعاد ودلالات التحرك المصري في ليبيا، مرجع سابق .

سادساً : أبرز الدلالات المستخلصة من مواقف الدول الفاعلة بمنطقة الشرق

الأوسط تجاه أبرز قضايا المنطقة :

١- أنه في قضية الصراع العربي الإسرائيلي تتشابه مواقف الدول الأربع (مصر ، المملكة العربية السعودية، تركيا ، وإيران) في رفض العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، والمطالبة بحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المسلوبة، وهو ما يبين وضوح الحقيقة الكاملة في تلك القضية وهي أن هناك حقوقاً مغتصبة للفلسطينيين من قبل العدوان الإسرائيلي، غير أن ما قدمته كل من مصر والمملكة العربية السعودية للفلسطينيين لا يمكن مقارنة ما قدم من قبل إيران وتركيا به، فالدولتان العربيتان جادتا بكل غال ونفيس لمساعدة الفلسطينيين والوقوف في وجه العدوان الإسرائيلي الغاشم .

٢- أن هناك تقارباً وتشابهاً في موقف كل من المملكة العربية السعودية وتركيا تجاه الأزمة السورية، فكلتا الدولتين تدعم المعارضة السورية ضد النظام السوري الحاكم، وإن اختلفت أهداف كلتا الدولتين من وراء ذلك، فالمملكة تدعم المعارضة السورية سياسياً وعسكرياً لمجابهة النفوذ الإيراني المتزايد في سوريا في ضوء العلاقات القوية بين نظام "الأسد" وإيران، والتي تعتبرها السعودية أحد أكبر التهديدات التي تواجهها المملكة، أما تركيا فتدعم المعارضة وتتدخل في الأزمة السورية لمنع أكراد سوريا والعراق من السيطرة على الشريط الحدودي مع تركيا أو إقامة منطقة حكم ذاتي هناك، إذ تدرك تركيا أن مشروع إقامة فيدرالية كردية شمال سوريا سيؤدي إلى محاولة أكراد تركيا الانفصال وتكوين دولة جنوب البلاد، وكذا يأتي التدخل التركي في الأزمة السورية كمحاولة تركية للحفاظ على مصالحها

وتوسيع نطاق نفوذها في مواجهة واشنطن وموسكو، وكذا رغبة منها في تعزيز مكانتها الإقليمية .

٣- هناك تقارب مصري سعودي في موقف كلتا الدولتين تجاه القضية الليبية، وأيضاً تجاه الأزمة اليمنية، فموقف فكلتا الدولتين تجاه القضية الليبية يتمثل في تدعيم تواجد جيش وطني موحد، يشمل القائد خليفة حفتر للتصدي إلى التنظيمات الإرهابية، وكذا رفض التصعيد التركي في ليبيا بما يُمثله من مخالفة للقانون الدولي، مع التأكيد على أهمية دفع الجهود الرامية إلى التوصل لتسوية شاملة تتناول أوجه الأزمة الليبية كافة . وفي القضية اليمنية فإن مصر تدعم العملية العسكرية في اليمن -عاصفة الحزم - والتي تقودها المملكة ضد معاقل الحوثيين في اليمن ودعمًا للشرعية السياسية للرئيس منصور هادي، بل وتشارك مصر في تنفيذها ضمن القوات التي تكونت من دول مجلس التعاون الخليجي و"مصر - المغرب - السودان - الأردن" وبتأييد دولي من مجلس الأمن للحملة.

٤- على الرغم من اختلاف أهداف كلا النظامين الإيراني والتركي من التدخل في الأزمة السورية أو القضية العراقية، غير أنه يظهر التنسيق الواضح بين الدولتين سواء كان في العراق أو في سوريا، ففي العراق والذي يمثل الساحة الأبرز لتمدد النفوذ الإيراني تستمر المقاتلات التركية في شن غارات جوية يومية ضد أهداف وعناصر منظمة حزب العمال الكردستاني شمال العراق دون أي مشكلة مع الجانب الإيراني، وبما يوحي بوجود تنسيق دائم بينهما فيما يتعلق بالشأن العراقي . أما في سوريا فعلى الرغم من الاختلاف الواضح في أهداف كلتا الدولتين والتي يمكن القول بأنها متضادة ، فإيران تدعم النظام الحاكم، أما تركيا فتدعم المعارضة السورية، وكلتا الدولتين تشاركان في العمليات العسكرية الدائرة هناك، غير أنه لم

يحدث يوماً أن تورطت أي من الدولتين في مهاجمة عناصر من الدولة الأخرى، وبما يوحي بالتنسيق الدائم بينهما وهو ما بدا جلياً بمشاركتهما معاً بجانب روسيا في إيجاد حلول للأزمة السورية (مؤتمرات سوتشي وأستانه) .

٥- أن استخدام الوكلاء يعد الأداة الرئيسية لإيران في تحقيق أهدافها في أبرز قضايا المنطقة، ويتشابه معها قليلاً في ذلك تركيا، فإيران تستخدم الحشد الشعبي لتحقيق أهدافها في العراق، وأيضاً تستخدم جماعة الحوثي لتحقيق أهدافها في اليمن، كما تستخدم الميليشيات الشيعية لدعم النظام السوري، أما تركيا فتستخدم المرتزقة التابعين لها في سوريا، وكذا فقد نقلت بعض وكلائها من المرتزقة إلى ليبيا حديثاً.

٦- أنه من بين خمس قضايا رئيسية بالمنطقة فإن هناك تشابهاً في موقف كل من المملكة العربية ومصر في ثلاثة قضايا على الأقل (القضية الفلسطينية، الأزمة اليمنية، والقضية الليبية)، مع وجود تشابه بدرجة أقل بينهما فيما يتعلق بالقضية العراقية، وهو ما يعني أن إمكانية التنسيق بين الدولتين يمكن تحقيقها دائماً تجاه أي قضية ويوحي أيضاً بأن أوجه التقارب بين النظامين كبيرة، وهو ما يمكنهما من تحقيق تعاون يدعم موقفهما معاً إقليمياً ودولياً .

الخلاصة

١- أن نوعية القوة البشرية لدولتي المملكة العربية السعودية ومصر تحقق لكل منهما ميزة هامة وهي التماسك المجتمعي، وذلك في ضوء عدم التعدد العرقي لكل منها، وإن كان هناك اختلاف مذهبي بالمملكة العربية السعودية لنسبة ١٠ % من السكان يعتنقون المذهب الشيعي، خلافاً للمذهب السني الذي يعتنقه ٩٠ % من السكان، واختلاف ديني لنسبة ٥.٧ % من السكان في مصر يعتنقون الدين المسيحي، خلافاً للدين الإسلامي الذي يعتنقه أكثر من ٩٤ % من سكان مصر غالبيتهم من السنة . أما دولة مثل إيران فتضم ثمانية عرقيات مختلفة (الفرس منهم ٦٥%، والأزار ١٦%، وجيلاكى - مازندراني ٦%، والأكراد ٧%، والعرب ١%، اللور ١%، والبلوش ٢%، والتركماني ٢%) ، وتضم تركيا عرقيتان مختلفتان هما (الأتراك ٨٠ % ، والأكراد ٢٠ %) ، وفي دولة إسرائيل فإن الاختلاف العرقي والديني يصل لنسبة ٢٠ % من السكان وهم العرب، وهم مسلمون وأغلبهم من أهل السنة والجماعة ، وبقية السكان ونسبتهم ٨٠ % من اليهود المنقسمين بين عرقيتين (أشكينايز ، وسفارديم) . وبالتالي فإن أقل الاختلافات بين سكان الدولة الواحد من ناحية (العرق، أو الدين، أو المذهب) تتحقق في سكان مصر تليها المملكة العربية السعودية، وبالتالي فهذه الدول تعلق فيها نسب التماسك المجتمعي عن بقية الدول .

٢- أن متوسط دخل الفرد بدولة إسرائيل يزيد عن إجمالي متوسط دخل الفرد بدول (إيران، تركيا، المملكة العربية السعودية، ومصر) مجتمعين، وأن متوسط دخل الفرد بالمملكة العربية السعودية يزيد عن إجمالي متوسط دخل الفرد بدول (إيران، تركيا، ومصر) مجتمعين، وإن متوسط دخل

الفرد بتركيا يزيد عن متوسط دخل الفرد بدولتي (إيران، ومصر)
مجتمعتين، وأن متوسط دخل الفرد بإيران أكثر من ضعف متوسط دخل
الفرد بمصر .

الفصل الثالث

أثر الاتفاق النووي الإيراني

في توازن القوى في الشرق

الأوسط

تمهيد:

يستعرض هذا الفصل حالة توازن القوى القائمة بعد توقيع الاتفاق، كما يتم دراسة مدى تأثير حالة التوازن في ضوء تغير الموقف الأمريكي من الاتفاق النووي، وأيضاً يتم دراسة مستقبل توازن القوى بمنطقة الشرق الأوسط، ويتم ذلك من خلال تقسيم الفصل لثلاثة مباحث أولها توازن القوى في الشرق الأوسط في ضوء الاتفاق النووي وفيه يتم مقارنة مؤشرات القوة لدى الدول الفاعلة في المنطقة للوصول لترتيب لتلك الدول فيما تملكه كل منها من عناصر ومقدرات قوى الدولة الشاملة، سواء على الصعيد الفرعي لكل بعد من أبعاد قوى الدولة الشاملة، أو على الصعيد الإجمالي فيما تمتلكه كل دولة من عناصر ومقدرات القوة الشاملة في أبعادها المختلفة مجتمعة . وثاني المباحث بعنوان الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وأثره في حالة التوازن الناشئة عنه، وفيه سيتم التركيز على أسباب تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن الالتزام بنود الاتفاق النووي مع إيران وأثر ذلك على إيران، ومن ثم تغير حالة التوازن الناشئة عن الاتفاق. أما المبحث الثالث والأخير فيدرس مستقبل توازن القوى بمنطقة الشرق الأوسط، بالتركيز على الاعتبارات التي تحكم مستقبل توازن القوى في الشرق الأوسط ، سواء كانت هذه الاعتبارات دولية أو إقليمية، ومن ثم تقديرات حالة التوازن المستقبلية .

المبحث الأول

توازن القوى في الشرق الأوسط في ضوء الاتفاق النووي

يتحدد الدور الذي تؤديه الدولة على مسرح الحياة السياسية إقليمياً ودولياً بمقومات القوة التي تملكها تلك الدولة، وبطبيعة علاقاتها في محيطها الإقليمي والدولي، ومن ثم تتحدد قوة الدولة بمقدار تفاعل عناصر تلك القوة وكلما حدث تغيير في القدرات المكونة لهذه القوة تغير تبعاً لذلك مقدار قوة الدولة ودورها وفعاليتها على مسرح الأحداث^١، وهو ما حدث بتوقيع إيران لاتفاقها النووي مع دول (٥ + ١) وما طرأ نتيجة ذلك من متغيرات في مقومات القوة التي تملكها إيران وكذا دورها على الصعيد الإقليمي وأثر ذلك في التغيير في موازين قواها مع القوى الإقليمية الأخرى.

وسبق أن تناولنا في الفصل الثاني من الدراسة عناصر ومقدرات القوى الشاملة لدى الدول الفاعلة إقليمياً في منطقة الشرق الأوسط (إيران - تركيا - إسرائيل - المملكة العربية السعودية - مصر) وذلك في الفترة التالية لتوقيع الاتفاق النووي الإيراني مع دول (٥ + ١)، وكذا مواقف وأدوار تلك الدول اتجاه أبرز قضايا المنطقة والذي يمثل الأثر الإقليمي لكل دولة .

وفي ضوء ذلك يأتي هذا المبحث كمحاولة لإيجاد ترتيب للدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط في وضعية توازن القوى المعقد^٢ بين تلك الدول، وللوصول لذلك نجد أنه من الأهمية بمكان قياس قوة كل دولة من تلك الدول ومقارنتها ببقية الدول، ومن ثم نضع ترتيباً لتلك الدول يمثل وضعيتها في التوازن القائم بينها.

^١ عزت عبد الواحد سيد "أمن الخليج العربي في التسعينيات: دراسة للسياسات الأمنية لكل من السعودية والكويت والإمارات"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٨، ص ١١٥.

^٢ إسماعيل صبري مقلد "العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والنظريات"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٦.

وحيث أن قوة الدولة ذات أبعاد متعددة يصعب قياسها ببعده واحد، وإنما تحتاج لعدة أبعاد في ضوء ما أسلفنا ذكره من عناصر ومقدرات قوى الدولة الشاملة، وكل بعد منها يتطلب قياسه توفر عدد من المؤشرات فإنه من الأهمية بمكان النظر في كيفية قياس هذه الأبعاد بما تحويه من مؤشرات كل على حده، ثم تجميعها في مؤشر مركب عام لقوة الدولة للوصول لترتيب كل دولة في وضعية توازن القوى القائم بين تلك الدول، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال استخدام المؤشرات المركبة - كأداة إحصائية - لقياس قوة الدولة .

وتتمثل خطوات تركيب وبناء المؤشر المركب لقياس قوة الدولة في بناء إطار نظري يوضح أبعاد بناء وتركيب المؤشر، واختيار المؤشرات ذات الدلالة لكل بعد ، ثم حساب المؤشر، ثم عرض وتحليل النتائج .

أولاً : الإطار النظري لبناء مؤشر مركب لقياس قوة الدولة:

هناك تباينات بين علماء السياسة بشأن العناصر أو المكونات التي تحدد قوة الدولة ومكانتها الإقليمية والدولية، فإذا كان ديفيد ويلكنسون David O. Wilkinson قد حصرها في ثلاثة محددات هي الأساس الجيوديموجرافي والوسائل الفاعلة والقدرة على العمل¹، فإن هانز مورجنثاؤ Hans Morgenthau قد وسعها إلى تسعة محددات لا بد من اعتبارها عند النظر إلى قياس قوة الدولة وهي، العامل الجغرافي ، الموارد الطبيعية ، الطاقة الصناعية ، الإستعداد العسكري ، السكان ، الشخصية القومية ، الروح المعنوية ، نوعية الدبلوماسية ، ونوعية الحكم. وبين ويلكنسون ومورجنثاؤ، هناك من توسط بينهما في محددات قوة الدولة ، حيث يرى عالم السياسة كينيث والتز Keneth Waltz أن هناك خمسة معايير مختلفة

¹ David O. Wilkinson, comparative Foreign Relation ; Framework and Methods, Comparative Foreign Relatiom Series, Belmont,CA; Dickenson pub.CO, 1969 .

لقياس وتقييم قوة الدولة هي : عدد السكان والإمتداد الجغرافي ، الموارد الطبيعية التي تحوزها الدولة ، الوضع الإقتصادي للدولة ، مدى استقرار النظام السياسي ، وقوة الدولة العسكرية . أما المؤرخ البريطاني بول كينيدي Paul Kennedy فرأى أن عوامل القوة في القرن العشرين تكمن في : حجم السكان ، مستوى التمدن والمستوى الصناعي ، استهلاك الطاقة ، حجم الناتج الصناعي ، والقوة العسكرية^١

وأياً ما كانت الاختلافات بين علماء السياسة بشأن العناصر المكونة لقوة الدولة، فإن الأهم من مجرد حصرها هو كيفية تحويلها لمؤشرات يمكن قياسها، وهو ما فعله راي كلاين Ray S. Cline حيث وضع معادلة حسابية لمؤشر قوة الدولة ، صاغها على النحو التالي :

القوة المدركة (PP) Perceived Power = مجموع عناصر الكتلة الحيوية والقوة الإقتصادية والقوة العسكرية × حاصل مجموع عناصر الهدف الإستراتيجي والإرادة الوطنية .

حيث الكتلة الحيوية (الأرض - السكان) (C) Mass Critical ، القوة الإقتصادية (E) Economic Capability ، القوة العسكرية Military Capability ، الهدف الإستراتيجي (S) Strategic Purpose ، والإرادة الوطنية (W) Will to National Purpose^٢ .

وقد جعل كلاين - وفقاً لمعادلته - مجموع القوة المدركة للدولة من ١٠٠٠ نقطة ، قسمها بين عناصر ومحددات القوة بشقيها المادي والمعنوي على النحو

^١ مصطفى شفيق مصطفى علام ، مرجع سابق ص ٢٠ .

^٢ القوة الشاملة للدولة وكيفية حسابها، تقرير منشور على موقع المنتدى العربي للدفاع والتسلح بتاريخ ٧ / ٤ / ٢٠١١م، متاح على الرابط <https://defense-arab.com/vb/threads/41757>، تاريخ الدخول ٢٥ / ٤ / ٢٠١٦ .

التالي : الكتلة الحيوية (١٠٠) ، القوة الإقتصادية (٢٠٠) ، القوة العسكرية (٢٠٠) ، الهدف الإستراتيجي (١) ، والإرادة الوطنية (١) .

$$PP (1000) = [C (100) + E (200) + M (200)] \times [S (1) + W (1)]$$

وقد طور أحمد فخر مدير أكاديمية ناصر العسكرية العليا بجمهورية مصر العربية سابقاً معادلة كلاين من خلال إدخال عنصرين جديدين على معادلة القوة الشاملة ، أحدهما للمحددات المادية وهي قدرة النفوذ إقليمياً وعالمياً ، والآخر للمحددات المعنوية وهو القدرة الدبلوماسية لتصبح المعادلة على النحو التالي :

$$\text{القوة المدركة للدولة} = (\text{الكتلة الحيوية} + \text{القدرة الإقتصادية} + \text{القدرة العسكرية} + \text{قدرة النفوذ إقليمياً ودولياً}) \times (\text{الأهداف الإستراتيجية} + \text{الإرادة الوطنية} + \text{القدرة الدبلوماسية})^1 .$$

وستأخذ الدراسة في حسابها لقوة كل دولة من الدول الخمس الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط من معادلة كلاين منطلقاً لذلك، مع الأخذ في الاعتبار اسهام أحمد فخر، مع ملاحظة أن المعادلات السابقة ذات شقين الأول مادي يمكن قياسه من خلال مؤشرات، أما الجزء الثاني فهو معنوي يصعب قياسه (الأهداف الإستراتيجية + الإرادة الوطنية + القدرة الدبلوماسية) وكلها يصعب قياسها من خلال مؤشرات، وإنما يعتمد قياسها على تقديرات غير ملموسة، وهو ما يصعب من عملية حسابها.

وبالتالي وفي إطار السعي لقياس قوة الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط، فإننا سنستبعد العناصر الغير ملموسة والتي يصعب قياسها، وسنعمد

^١ مصطفى شفيق مصطفى علام ، مرجع سابق ص ٢٠ .

بدايةً على العناصر المادية وهي الكتلة الحيوية، القدرة الإقتصادية، القدرة العسكرية، وقدرة النفوذ إقليمياً ودولياً والتي يمكن اعتبارها تمثل القدرة السياسية للدولة في معادلة توازن القوى الإقليمي، وعنصر قدرة النفوذ الإقليمي وإن كان يبدو عنصراً غير ملموساً غير أننا سنسعى لإيجاد مؤشراً يعبر عنه وهو ما سيتم بيانه لاحقاً.

غير ان هذه العناصر المادية في معادلة كلاين لا تتضمن القوة العلمية التكنولوجية كأحد أبعاد قوة الدولة الشاملة وفق ماسبق الإشارة إليه في مطلع الفصل الثاني من الدراسة، وهو ما سنأخذه بعين الاعتبار في حساب قوة كل دولة وترتيبها في معادلة توازن القوى بين القوى الفاعلة إقليمياً .

في ضوء ما سبق فإن الأبعاد التي سنعتمد عليها في بناء وتركيب مؤشر قوة الدولة هي الكتلة الحيوية، القدرة الإقتصادية، القدرة العسكرية، القدرة العلمية والتكنولوجية، وقدرة النفوذ إقليمياً ودولياً، وبأوزان نسبية متساوية للجميع .
ثانياً اختيار المؤشرات لكل بعد من أبعاد بناء وتركيب مؤشر قوة الدولة :

سيتم اختيار بعض المؤشرات ذات الدلالة - من المؤشرات السالف ذكرها في الفصل الثاني - لسهولة المقارنة بين الدول الفاعلة في الشرق الأوسط.

١- البعد الأول (الكتلة الحيوية " الأرض والسكان ") : تم اختيار خمسة

مؤشرات تظهر التباين بين الدول الفاعلة بالمنطقة في هذا المؤشر هي المساحة، وعدد السكان، وعدد دول الجوار، ونسبة السكان في سن العمل إلى إجمالي السكان، ووحدة اللغة . كما تم استبعاد بعض المؤشرات غير ذات المدلول في المقارنة في ضوء تساوي تلك الدول في بيانات هذه المؤشرات كمدى توفر المنافذ البحرية فهي متوفرة للجميع، ووحدة الدين فهو واحد في أكثر تلك الدول من ناحية التعدد الديني لأكثر من ٨٠ %

من السكان، ويوضح الجدول التالي بيانات هذه المؤشرات لكل دولة من الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط.

جدول رقم (١) مؤشرات الكتلة الحيوية للدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط					
الدولة	إيران	تركيا	إسرائيل	السعودية	مصر
المساحة (مليون كم ٢)	١.٦	٠.٧٨	٠.٠٢	٢.٢٥	١.١
عدد دول الجوار	٥	٨	٥	٨	٤
عدد السكان بالمليون (عام ٢٠١٧)	٨١.١	٨٠.٧	٨.٧	٣٢.٩	٩٧.٥
نسبة السكان في سن العمل إلي إجمالي السكان (١٥ - ٦٤) (عام ٢٠١٧) (%)	٧٠.٩	٦٦.٩	٦٠.٤	٧١.٥	٦١.٤
وحدة اللغة	١	١	٢	١	١

وبالنظر في بيانات الجدول (١) نجد أن أكبر الدول في المساحة هي المملكة العربية السعودية، وأقلها في عدد دول الجوار هي مصر، وأكثرها سكاناً مصر، وأكثرها عددًا للسكان في سن العمل هي مصر وإن تفوقت عليها في النسبة ذاتها كل الدول عدا إسرائيل.

٢- البعد الثاني (القوة العسكرية) : تم اختيار تسعة مؤشرات هي حجم الانفاق العسكري، ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٧م، إجمالي حجم القوة البشرية (عاملة ، واحتياط)، وأعداد (الدبابات ، قطع المدفعية، قطع الدفاع الجوي، الطائرات المقاتلة، المروحيات، وقطع

البحرية)، ويوضح الجدول التالي بيانات هذه المؤشرات لكل دولة من الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط عام ٢٠١٧م.

جدول رقم (٢) مؤشرات القوة العسكرية للدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط عام ٢٠١٧م

الدولة	إيران	تركيا	إسرائيل	السعودية	مصر	البيان
	١٦	٨.٩٨	١٨.٥	٧٦.٧	٢.٦٧	حجم الإنفاق العسكري عام ٢٠١٧ (بالمليار دولار)
	٣,٥	١.١	٥.٢	١١.٢	١.١	نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي (%)
	٨٧٣	٧٣٤	٦٤٢	٢٢٧	٩١٧	إجمالي القوة البشرية (بالآلاف فرد)
	٢٠١٣	٢٤٩٢	١٥٦٠	٩٠٠	٣٨٦٠	عدد الدبابات
	٢٣٧٤	١٨٣٦	٨٥٧	٦٩٢	١٤٩٦	عدد قطع المدفعية
	١٦٦٨	١٨١٢	١٠٣٤	٢٢٠٧	٣٣٠٣	عدد قطع الدفاع الجوي
	٣٠٦	٤٠٣	٤٠١	٢٨٤	٣٨٩	عدد الطائرات المقاتلة
	٢٥٩	٥٥	١٤٤	٢٠٥	٢٤٤	عدد المروحيات
	٢٣٢	١٥٧	٦٦	٤٤	٢١٧	عدد القطع البحرية

وبالنظر في بيانات الجدول (٢) نجد أن أكثر الدول إنفاقاً في المجال العسكري هي المملكة العربية السعودية، وأكثرها عددًا للقوات هي مصر، وأكثرها حيازة (للدبابات هي مصر، ولقطع المدفعية هي إيران، ولقطع الدفاع الجوي هي

مصر، وللطائرات المقاتلة هي إسرائيل، وللمروحيات هي إيران، وللقطع البحرية هي إيران)، كما أن امتلاك تركيا تليها إسرائيل للعدد الأكبر من الطائرات المقاتلة يعد مؤشرًا ذات دلالة في تفضيل كلتا الدولتين للعمل الهجومي، وكذا فإن امتلاك كل من مصر تليها المملكة العربية السعودية العدد الأكبر من قطع الدفاع الجوي يدل على اهتمام كلتا الدولتين بالأعمال الدفاعية.

٣- البعد الثالث (القوة الاقتصادية) : تم اختيار ستة مؤشرات هي حجم الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، معدل النمو الاقتصادي، حجم الدين الخارجي، معدل البطالة ، ومعدل التضخم، ويوضح الجدول التالي بيانات هذه المؤشرات لكل دولة من الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط عام ٢٠١٧ م.

جدول رقم (٣) مؤشرات القوة الاقتصادية للدول الفاعلة بمنطقة الشرق

الأوسط عام ٢٠١٧م

الدولة	إيران	تركيا	إسرائيل	السعودية	مصر
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	٤٥٤	٨٥١.٥	٣٥٠.٨	٦٨٦.٨	٢٣٥.٤
متوسط دخل الفرد (بالدولار)	٥٥٩٣	١.٥٤٦	٤.٠٢٧	٢.٠٨٤٩	٢٤١٢
معدل النمو الاقتصادي (%)	٣.٧٦	٧.٤٤	٣.٣٣	٠.٨٦-	٤.١٨
حجم الدين الخارجي (بالمليار دولار)	٦.٣	٤٥٤.٨	-	-	٨٢.٩
معدل البطالة (%)	١٢.٣	١١.١	٣.٨	٥.٤	١١.٨
معدل التضخم (%)	٩.٩٩	١١.١٤	٠.٢٤	٠.٨٣-	٢٩.٥

وبالنظر في بيانات الجدول (٣) نجد أن أعلى الدول في الناتج المحلي الإجمالي هي المملكة العربية السعودية، وأعلىها في متوسط نصيب الفرد سنويًا من الناتج المحلي الإجمالي هي إسرائيل، أما أعلىها تحقيقًا لمعدل النمو الاقتصادي فهي تركيا، وأقلها مديونية خارجية هي المملكة العربية السعودية وإسرائيل، وأقلها في معدل البطالة هي إسرائيل، وأقلها في معدل التضخم هي المملكة العربية السعودية.

٤- البعد الرابع (القوة العلمية والتكنولوجية) : تم اختيار ستة مؤشرات هي حجم الإنفاق على البحث العلمي، ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، عدد طلبات الحصول على براءات الاختراع، وعدد الممنوح منها، وعدد الجامعات المعتمدة دولياً ، وعدد الأبحاث المنشورة دولياً، ويوضح الجدول التالي بيانات هذه المؤشرات لكل دولة من الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط عام ٢٠١٦ م.

جدول رقم (٤) مؤشرات القوة العلمية والتكنولوجية للدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط عام ٢٠١٦ م					
الدولة	إيران	تركيا	إسرائيل	السعودية	مصر
حجم الإنفاق على البحث العلمي (بالمليار دولار)	١.٣	١.٥	١٣.٥	٥.٨	٢
نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي (%)	٠.٣	٠.١٧	٤.٢	٠.٨٩	٠.٦٥
عدد طلبات الحصول على براءات الاختراع	١٥٦٣٢	٦٨٤٨	٦٤١٩	٣٢٦٦	٢١٤٩
عدد الممنوح من براءات الاختراع	٣٢٦٨	١٧٦٤	٤٩٣٨	٥٩٥	٤٥٠

عدد الجامعات المعتمدة دولياً	٢٧	١٢٧	٩	٩	١٩
عدد الأبحاث المنشورة دولياً (عام ٢٠١٧ م)	٥٤٣٨٨	٤٢٤٠٥	٢٠٦٤٤	٢٠٣٩١	١٨٠٣٠

وبالنظر إلى البيانات في الجدول أعلاه نجد أن أعلى الدول إنفاقاً على البحث العلمي هي إسرائيل، وأكثرها تقديمًا للحصول على براءات اختراع هي إيران، وأكثرها حصولاً على براءات اختراع هي إسرائيل، وأكثرها عددًا للجامعات المعتمدة من المؤسسات الدولية هي تركيا، وأكثرها نشرًا للأبحاث العلمية هي إيران.

٥- البعد الخامس (قدرة النفوذ إقليمياً ودولياً) والذي يمثل القوة السياسية للدولة، فإننا سنعتمد على دور كل دولة من الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط في أبرز القضايا الإقليمية الراهنة، والتي سبق وأن تناولناها بشيء من التفصيل في المبحث الثالث من الفصل الثاني، وذلك لإيجاد ترتيب لتلك الدول يعتمد عليه كمؤشر لقدرة النفوذ الإقليمي عند تركيب مؤشر قوة الدولة.

وفي ضوء ذلك سيتم تناول هذه النقطة باستنتاج ترتيب للدول الفاعلة في المنطقة بكل قضية طبقاً لموقف كل دولة من كل قضية على حدة، وسنعتمد في الوصول إلى هذا الترتيب على بعض العناصر منها مدى الوجود الفعلي في القضية، ثم الدعم المادي المقدم لخدمة القضية، ثم التصريحات تجاه القضية.

أ- القضية الفلسطينية:

تعد إسرائيل هي سبب نشوء قضية فلسطين ، وذلك باغتصابها الأرض العربية وإقامة الدولة العبرية عليها، وتاريخياً تأتي مصر أول الدول الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط اهتماماً بالقضية الفلسطينية، فهي من قدمت الدم لخدمة هذه القضية، وإن اختلفت رؤية دول المنطقة للموقف المصري من القضية الفلسطينية بعد توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩م، وتتشرك معها في دعم القضية الفلسطينية المملكة العربية السعودية بحكم روابط الدين والقومية العربية، كما أن إيران منذ ثورة الخميني عام ١٩٧٩ م وفي إطار سعيها للوجود في المنطقة دعمت تلك القضية وتقاربت مع حماس السنية المذهب إلى أن أضحت (إيران) ذات شأن في المنطقة، فاختلّف موقفها من القضية في الوقت الراهن بحكم الاختلاف المذهبي بين إيران وحماس، كما أن تركيا اختلفت موقفها من القضية الفلسطينية بين ما قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢م وما بعده.

وبالتالي بخلاف إسرائيل ، تأتي مصر على رأس الدول الفاعلة في المنطقة اهتماماً بالقضية الفلسطينية، في ضوء ما قدمته من دم لصالح القضية وجوارها الجغرافي مع فلسطين، وكذا رعايتها للحوار الفلسطيني - الفلسطيني الرامي لوحدة الصف والذي استضافت القاهرة العديد من جولاته كان آخرها في سبتمبر عام ٢٠١٧م، وكذا لدورها في الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وفي الفترة التي زامنت توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع دول (٥ + ١) وما بعدها. ثم تأتي المملكة العربية السعودية كثاني أكثر الدول الفاعلة في المنطقة اهتماماً بالقضية الفلسطينية؛ ارتباطاً بالدعم المادي المستمر واللامحدود للفلسطينيين، وكذا مشاركتها في العديد من المؤتمرات والاجتماعات المعنية بحل القضية الفلسطينية، وأيضاً طرحها مبادرات عربية لحل النزاع العربي الإسرائيلي، وإدانتها الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين. ثم تأتي إيران ثالث الدول الفاعلة في المنطقة اهتماماً

بالقضية الفلسطينية في ضوء عداء إيران الظاهر لإسرائيل، وأيضًا الدعم الإيراني لحركة حماس والذي تأثر باندلاع ثورات الربيع العربي وتوجه الأخيرة نحو التقارب مع السلطة الفلسطينية، وأيضًا موقفها من القضية السورية والذي ساهم في توتر علاقتها بإيران. وأخيرًا تأتي تركيا رابع الدول الفاعلة في المنطقة اهتمامًا بالقضية الفلسطينية في ضوء ما تبديه من موقف رافض للممارسات الإسرائيلية وداعم للفلسطينيين.

ب- الأزمة السورية:

تأتي إيران على رأس الدول الفاعلة في المنطقة ذات التأثير الأكبر في الأزمة السورية والتي تدعم فيها نظام الأسد، في ضوء ما تقدمه من دعم عسكري حيث يوجد أكثر من ٢٠ ألفًا من العناصر التابعة لإيران داخل الأراضي السورية ما بين مستشارين ومقاتلين، والذين شاركوا في العديد من العمليات العسكرية منها (الاستيلاء على القصور في يونيو ٢٠١٣، والسيطرة على المناطق الساحلية بما في ذلك طرطوس واللاذقية مع اقتراب نهاية ٢٠١٤، والمشاركة في تثبيت سيطرة الحكومة السورية على القصور عام ٢٠١٥م، وتمكين حزب الله من السيطرة على شمال منطقة النبك ومنطقة عبور الحدود من لبنان إلى سوريا)، إلى جانب دعم إيران المالي للنظام السوري بما يقدر بستة مليارات من الدولارات سنويًا، ثم تأتي تركيا ثاني أكثر الدول الفاعلة في المنطقة تأثيرًا في الأزمة السورية، وذلك في ضوء جوارها الجغرافي وأهدافها الرامية إلى منع أكراد سوريا والعراق من السيطرة على الشريط الحدودي مع تركيا، حيث دعمت تركيا علنًا المعارضة السورية وجعلت من الأراضي التركية مقرًا لاجتماعاتها، وكذا إمداد الجيش السوري الحر بالمعدات والمعلومات وتمكينه من السيطرة على بعض المناطق في سوريا، فضلًا عن تنفيذ القوات التركية عمليات عسكرية داخل الأراضي السورية (درع الفرات،

وعصن الزيتون)، إلى جانب اتفاقها مع الولايات المتحدة الأمريكية على خارطة طريق لإرساء الأمن في منبج. ثم تأتي المملكة العربية السعودية ثالث أكثر الدول الفاعلة في المنطقة تأثيراً في الأزمة السورية في ضوء دعمها قوات المعارضة السورية التي تقاوم نظام الأسد ودعم الجيش السوري الحر بأسلحة نوعية وثقيلة. ثم تأتي إسرائيل رابع أكثر الدول الفاعلة في المنطقة تأثيراً في الأزمة السورية في ضوء جوارها الجغرافي، وتأثيرها المباشر بتطورات الأوضاع في سوريا حيث نفذت هجمات جوية عدة داخل الأراضي السورية بعضها تم بالتنسيق مع الجيش الروسي. ثم تأتي مصر خامس أكثر الدول الفاعلة إقليمياً تأثيراً في الأزمة السورية، حيث تدعم تسوية الأزمة السورية المستمرة منذ عام ٢٠١١ م على أساس مفاوضات تشمل جميع الأطراف، وإلى جانب ذلك فقد استضافت مصر بعض الاجتماعات الرامية إلى التهدئة وحقق الدماء السورية.

ج- القضية العراقية:

تأتي إيران أكثر الدول الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط تأثيراً في الأوضاع في العراق، إذ يعد النفوذ الإيراني في العراق هو أكبر نفوذ لها خارج أراضيها، فهي تشكل فاعلاً رئيساً في الساحة العراقية على مختلف الأصعدة (سياسياً، اقتصادياً، أمنياً وعسكرياً، وثقافياً)، فهي موجودة عسكرياً بوجود ضباط وخبراء وقوات إيرانية بشكل مباشر في الساحة العراقية. واقتصادياً يبلغ حجم الاستثمارات الإيرانية في العراق ما يقارب ١٢ مليار دولار. وثقافياً تستفيد من الأكثرية الشيعية في العراق لتوجد لها قاعدة شعبية مؤيدة لتوجهاتها بحجة وحدة المذهب وضرورة التزام الشيعة بـ "ولاية الفقيه". ثم تأتي تركيا ثاني أكثر الدول الفاعلة في المنطقة تأثيراً في الأوضاع في العراق، وذلك بهدف عرقلة قيام دولة كردية في شمال العراق، والضغط على حزب العمال الكردستاني التركي، وفي

سبيل ذلك تقوم المقاتلات التركبية بشن غارات جوية شبه يومية ضد أهداف وعناصر منظمة حزب العمال الكردستاني شمال العراق، كما يوجد لتركييا نحو ٦٠٠ جندي وأكثر من ٢٥ دبابة متمركزين في معسكر "بعشيقه" في مدينة الموصل العراقية، ولدى تركيا أيضاً علاقات اقتصادية جيدة مع العراق. ثم تأتي المملكة العربية السعودية كالثأ أكثر الدول الفاعلة في المنطقة تأثراً في الأوضاع في العراق، في ضوء مساهمتها في إعادة الإعمار فيها - خلال مؤتمر إعادة إعمار العراق الذي أقيم في الكويت خلال شهر فبراير عام ٢٠١٨م - بتخصيص مليار دولار لهذا الغرض و ٥٠٠ مليون دولار إضافية لدعم الصادرات العراقية، إلى جانب تعدد الزيارات بين الجانبين في الفترة الأخيرة. ثم تأتي مصر رابع أكثر الدول الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط اهتماماً بالأوضاع في العراق بتأكيداها الدائم على موقفها الثابت والدائم الداعم لوحدة الأراضي العراقية وعدم التدخل في شئونه الداخلية وإجراء مصالحه وطنية شاملة، إلى جانب تعدد لقاءات مسؤولي البلدين، سواء كانت من خلال زيارات رسمية، أو على هامش اجتماعات تشارك فيها كلتا الدولتين، ثم تأتي إسرائيل كخامس أكثر الدول الفاعلة في المنطقة اهتماماً بالأوضاع في العراق، حيث لم يظهر لها دور علني في العراق غير أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تؤيد انفصال إقليم كردستان عن العراق.

د - الأزمة اليمنية:

تأتي المملكة العربية السعودية على رأس أكثر الدول الفاعلة في المنطقة اهتماماً بالأزمة اليمنية، نظراً للتقارب الجغرافي بين الدولتين وما تمثله اليمن للمملكة من عمق استراتيجي، إذ تقود المملكة العربية السعودية قوات التحالف العربي في اليمن منذ عام ٢٠١٥ بمشاركة عدد من الدول العربية والإسلامية تحت مسمى عاصفة الحزم لإعادة الشرعية اليمنية، وتأتي إيران ثاني أكثر الدول الفاعلة

في المنطقة اهتمامًا بالأزمة اليمنية، وذلك في ضوء ما تقدمه من دعم عسكري ولوجستي للحوثيين (بقذائف قصيرة المدى من نوع بركان ٢، وصهاريج تخزين ميدانية لمؤكسد سائل ثنائي الدفع للقذائف، وطائرات عسكرية دون طيار من نوع "أبايل - T قاصف ١"). ثم تأتي مصر ثالث أكثر الدول الفاعلة في المنطقة اهتمامًا بالأزمة اليمنية، حيث تشارك مصر في عاصفة الحزم بعناصر من القوات البحرية والقوات الجوية، إلى جانب التصريحات المصرية المؤكدة أن الدولة الوطنية الحديثة الموحدة والقادرة هي الطريق لتجاوز الأزمات وتحقيق الطموحات المشروعة في اليمن. ثم تأتي إسرائيل رابع أكثر الدول الفاعلة في المنطقة اهتمامًا بالأوضاع في اليمن، في ضوء اهتمامها بتأمين عملية هجرة اليهود اليمنيين إلى إسرائيل والتي كان آخرها هجرة اليهود اليمنيين في مارس عام ٢٠١٦ م إلى إسرائيل من مطار صنعاء مرورًا بالأردن، والتي حدثت في ظل سيطرة الحوثيين على مطار صنعاء، وهو ما يوحي بوجود تفاهات إسرائيلية مع الحوثيين (ليست بالضرورة أن تكون هذه التفاهات مباشرة). ثم تأتي تركيا خامس أكثر الدول الفاعلة اهتمامًا بالأوضاع في اليمن، حيث إن تركيا ليست لاعبًا رئيسيًا في الأزمة اليمنية.

هـ- الأزمة الليبية:

تأتي مصر على رأس أكثر الدول الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط تأثيرًا في الأزمة الليبية، في ضوء جوارها الجغرافي وارتباطًا بوجود الحدود المشتركة الممتدة بين البلدين، وتعد التحركات المصرية تجاه الملف الليبي واحدة من أنجح التحركات الخارجية لمصر، إذ تدعم الجيش الليبي بتدريب كوادره وتعزيز قدراته الاستخباراتية، كما نفذت مصر ضربات عسكرية عدة ضد أوكار ومناطق تمركز التنظيمات الإرهابية، وأيضًا استضافت القاهرة اجتماعات عدة، سواء بين أبناء

القوات المسلحة الليبية بهدف توحيد المؤسسة العسكرية الليبية أو بين ممثلي القبائل، لتقريب وجهات النظر عبر حوار ليبي لدعم المصالحة الوطنية وتوحيد القبائل. وكذا شاركت مصر في كل المؤتمرات الدولية المتعلقة بالشأن الليبي وأخرها مؤتمر برلين حول ليبيا خلال شهر يناير عام ٢٠٢٠م، ثم تأتي المملكة العربية السعودية كثاني أكثر الدول الفاعلة في المنطقة اهتمامًا بتطورات الأوضاع في ليبيا، حيث تؤكد المملكة دائماً على دعم وحدة وسيادة هذا البلد العربي ودفع عملية السلام فيه ورفض التدخلات الأجنبية، كما تدعم المملكة الجيش الوطني الليبي مادياً وسياسياً، وكذا استقبلت قائد الجيش الوطني الليبي خليفة حفتر في نهاية شهر مارس عام ٢٠١٩م، كما أصدرت المملكة عبر وزارة الخارجية وعبر مجلس الوزراء العديد من البيانات التي تؤكد فيها رفض التصعيد التركي في ليبيا بما يُمثله من مخالفة للقانون الدولي، وأكد أهمية دفع الجهود الرامية إلى التوصل لتسوية شاملة تتناول أوجه الأزمة الليبية كافة . ثم تأتي تركيا كالثالث أكثر الدول الفاعلة في المنطقة اهتمامًا بتطورات الأوضاع في ليبيا وتسعى تركيا لإقحام نفسها في الأزمة الليبية سعياً للاستفادة من النفط الليبي، وكذا ايجاد مؤطى قدم لها للتفريب عن الغار في منطقة شرق المتوسط، ويظهر ذلك في توقيعها لمذكرتي تفاهم مع حكومة الوفاق الوطني الليبية برئاسة فايز السراج، الأولى حول التعاون الأمني والعسكري بين البلدين، والثانية حول السيادة على المناطق البحرية، إرسال تركيا خلال شهر يناير عام ٢٠٢٠م عدداً من قواتها إلى ليبيا لدعم وتدريب الميليشيات الليبية الداعمة لحكومة الوفاق والتي تدعم أيضاً الجماعات المتطرفة هناك، وذلك فضلاً عن اهتمامها الجلي بالمشاركة في المؤتمرات الدولية الأخيرة حول الشأن الليبي. ثم تأتي إيران كرابع أكثر الدول الفاعلة في المنطقة اهتماماً بتطورات الأوضاع في ليبيا، إذ تلعب دوراً معادياً للاستقرار في ليبيا عن طريق دعم الجماعات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة بالتعاون مع المحور القطري-

التركي بمساعدة السودان. ثم تأتي إسرائيل خامس أكثر الدول الفاعلة اهتماماً بتطورات الأوضاع في ليبيا، إذ لم يتم رصد موقف إسرائيلي رسمي واضح تجاه الأوضاع الأمنية والسياسية في ليبيا.

وللوصول لبيانات للمؤشر الخاص بهذا البعد (قدرة النفوذ الإقليمي) والمتمثل في دور كل دولة في مجمل قضايا المنطقة وبفرض تساوي الأوزان النسبية لكل القضايا، وبإعطاء درجة من ١ إلى ٥ طبقاً لترتيب الدول من الأقل إلى الأعلى في اهتمامها بكل قضية من قضايا المنطقة فإن الجدول الآتي يمكن أن يبين هذا المؤشر:

جدول رقم (٥) مؤشرات قدرة النفوذ الإقليمي للدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط					
الدولة	إيران	تركيا	إسرائيل	السعودية	مصر
القضية الفلسطينية	٢	١	٥	٣	٤
الأزمة السورية	٥	٤	٢	٣	١
القضية العراقية	٥	٤	١	٣	٢
الأزمة اليمنية	٤	١	٢	٥	٣
الأزمة الليبية	٢	٣	١	٤	٥
الاجمالي	١٨	١٣	١١	١٨	١٥

وبالنظر في بيانات الجدول نجد أن إيران والمملكة العربية السعودية تأتيان معاً على رأس الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط إهتماماً بالقضايا الرئيسية في المنطقة ، تليهما مصر ثم تركيا ثم إسرائيل. وهنا نود الإشارة إلى أن قياس درجة

الاهتمام يخضع لما هو معلن من توجهات وأفعال، ويجب هنا عدم إغفال الأيادي الخفية لإسرائيل في قضايا المنطقة، والتي تتمثل في توجيه سياسيات بعض القوى الكبرى بما يخدم أهدافها.

ثالثاً : حساب المؤشر :

بلغ عدد المتغيرات الداخلة في بناء مؤشر قوة الدولة (٢٧) متغيّر ، تم الحصول عليها مما جاء ببيانات قوى الدولة الشاملة للدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط، والوارد ذكرها بالفصل الثاني من البحث ويتكون مؤشر قوة الدولة من (٥) مؤشر فرعى يتألف كل مؤشر فرعى من عدد من المتغيرات. وقد اتبعت المنهجيات الدولية لبناء المؤشرات المركبة في تركيب مؤشر قوة الدولة حيث تضمنت الخطوات التالية.

التطبيع :

ويعني توحيد وحدات القياس ، وقد استُخدمت طريقة إعادة القياس أو طريقة (الأكبر - الأصغر) في تطبيع المتغيرات حيث يُشير الأكبر والأصغر إلى أكبر وأصغر قيمة لقيم المتغير المتاحة علي التوالي وتقع قيم المتغيرات في الفترة [٠ - ١٠٠] حيث تُشير القيم الأعلى إلى نتائج أفضل. وتعتمد صيغة التطبيع على ما إذا كان المتغير جيّداً، أي يرتبط بعلاقة طردية مع المؤشر العام، أو سيئاً، أي يرتبط بعلاقة عكسية مع المؤشر العام.

ويمكن تطبيع المؤشرات الجيدة من خلال المعادلة التالية:

$$\left(\frac{\text{قيمة المؤشر الخام للبلد} - \text{أصغر قيمة خام للمؤشر بين البلدان}}{\text{أكبر قيمة خام للمؤشر بين البلدان} - \text{أصغر قيمة خام للمؤشر بين البلدان}} \right) \times 100$$

قيمة المؤشر المطبعة للبلد =

بينما في حالة المؤشرات السيئة أى المعكوسة فان هذه المعادلة يتم تعديلها لتعكس القيم بحيث تكون القيم الأعلى في الاتجاه الإيجابي كما يلي:

$$\left(\frac{\text{أكبر قيمة خام للمؤشر بين البلدان} - \text{قيمة المؤشر الخام للبلد}}{\text{أكبر قيمة خام للمؤشر بين البلدان} - \text{أصغر قيمة خام للمؤشر بين الدول}} \right) \times 100$$

قيمة المؤشر المطبعة للبلد =

١- تحديد الأوزان :

اعتمدت الاصدارة الحالية لمؤشر قوة الدولة على أسلوب الأوزان المتساوية فى كل مراحلها التجميعية سواء عند تكوين المؤشرات الفرعية أو عند تكوين المؤشر العام لقوة الدولة.

٢- حساب المؤشر :

استخدمت أحدث وأفضل البيانات المتاحة فى حساب مؤشر الدولة والتي شملت ٥ دول، واتبعت سلسلة من التجميعات المتتابعة، بدءاً من المتغيرات (المستوى الأكثر تفصيلاً) وانتهاءً ببلوغ المؤشر العام.

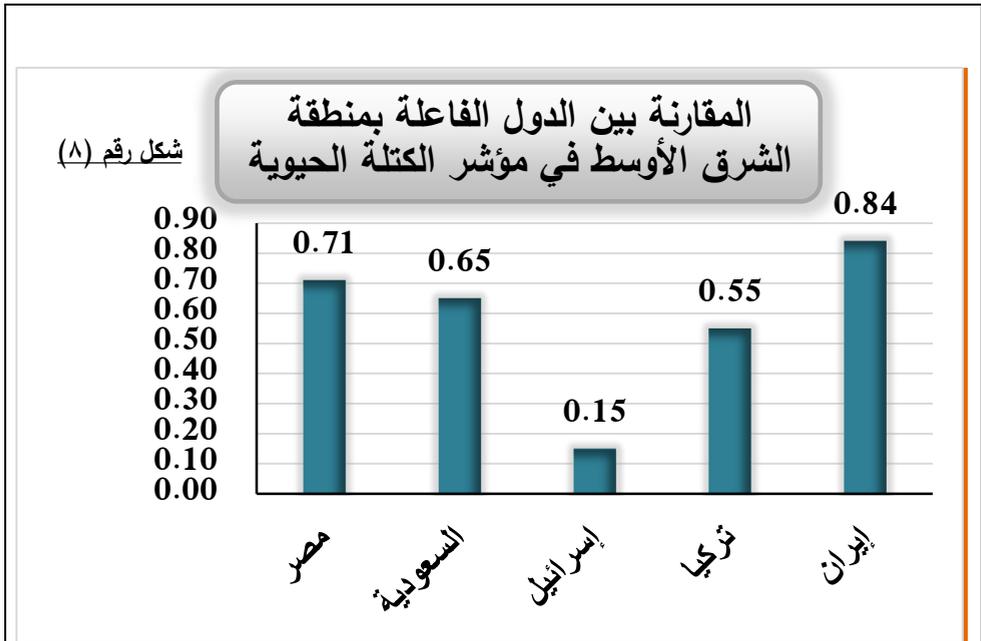
استخدم أسلوب التجميع الحسابي في حساب قيم كل المؤشرات الفرعية المركبة لمؤشر قوة الدولة. وقد تم تركيب المؤشر المركب (CI) بتجميع المؤشرات الفرعية الحسابي (SI_j) بتطبيق المعادلة التالية:

$$CI = \sum_{j=1}^n w_j \times SI_j$$

حيثُ CI المؤشر المركب المقترح تكوينه، و w_j الوزن النسبي للمؤشر الفرعي SI_j ، و n عدد المؤشرات الفرعية التي يتم تجميعها لتكوين المؤشر المركب.
رابعاً : عرض وتحليل النتائج :

وفي استعراضنا لما أفرزه مؤشر قوة الدولة من نتائج، فإننا سنبدأ باستعراض نتيجة كل بعد من أبعاد مؤشر قوة الدولة للدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط على حده، حتى نصل للنتيجة الإجمالية للمؤشر ووضعيه كل دولة من تلك الدول في معادلة توازن القوى الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط.

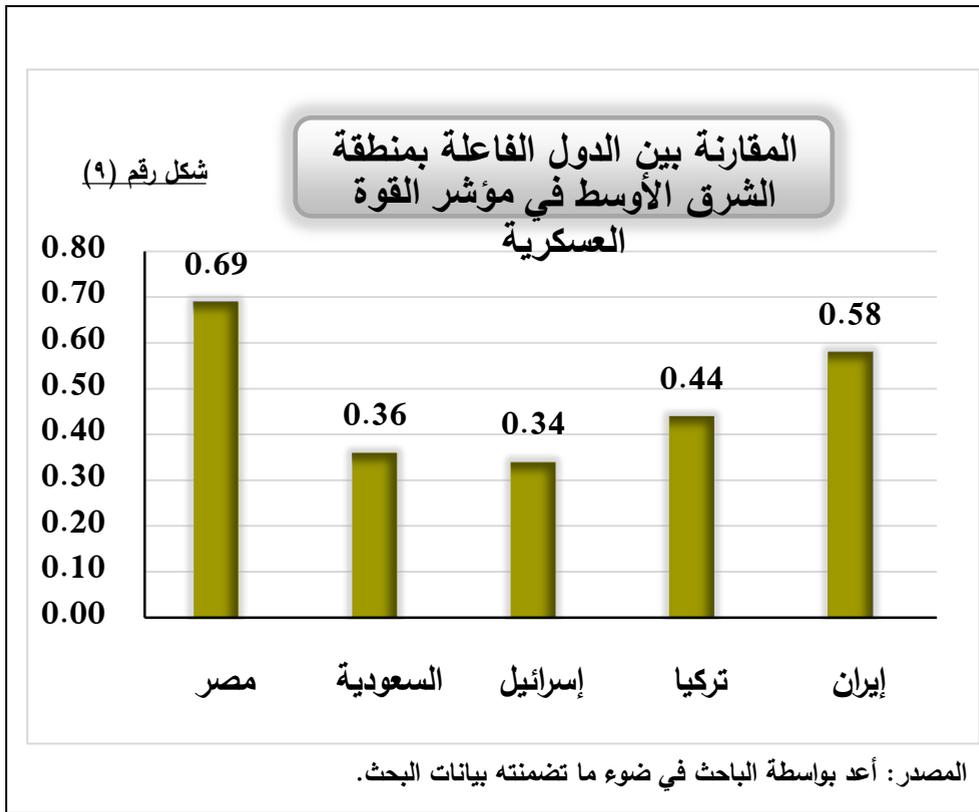
١- الكتلة الحيوية : يمكن المقارنة بين الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط في إجمالي مؤشرات الكتلة الحيوية من خلال الشكل التالي :



المصدر: أعد بواسطة الباحث في ضوء ما تضمنته بيانات البحث.

وبالنظر في بيانات الشكل (٨) نجد أن ترتيب الدول طبقاً للأفضلية في الكتلة الحيوية هو: إيران يليها مصر فالمملكة العربية السعودية فتتركيا فإسرائيل. غير أن هذا الترتيب - وإن كان يعطينا مؤشراً ما - يغفل الفوارق النوعية بين الدول فيما يتعلق بخصائص سكانها كمدى التعدد العرقي والمستوى التعليمي والصحي وغيرها من الخصائص التي تمثل نقاطاً مهمة في المقارنة بين سكان كل دولة، وبالتالي تؤثر في ترتيب أفضلية الدول طبقاً للكتلة الحيوية، وتحتاج دراسة هذه الخصائص أن يفرد لها دراسات متخصصة ليس هذا مجالها.

١- القوة العسكرية : يمكن المقارنة بين الدول الفاعلة في إجمالي مؤشرات القوة العسكرية لكل منها عام ٢٠١٧م من خلال الشكل التالي :



وبالنظر في بيانات الشكل (٩) نجد أن ترتيب الدول طبقاً للأفضلية فيما يتعلق بالقوة العسكرية هو: مصر تليها إيران فتركيا فالسعودية فإسرائيل ، غير أن هذا الترتيب وإن كان يعطينا مؤشراً ما، فإنه يغفل نقاطاً مهمة في هذه المقارنة هي: العقيدة القتالية، ونوعية المقاتل حامل هذا السلاح، وأيضاً الفوارق النوعية بين هذه الأسلحة، فليست كل الطائرات ذات قدرات متماثلة، وكذا الدبابات وكل أنواع الأسلحة السالف ذكرها، وأيضاً تغفل هذه المقارنة أيضاً مدى ملكية الدول محل المقارنة للأسلحة غير التقليدية كيميائية كانت أو بيولوجية أو نووية من عدمه، وهذا الأمر يعد مؤثراً جداً في هذه المقارنة، وفي هذا الصدد يُعتقد على نطاق واسع أن إسرائيل تملك قدرات نووية، يمكن إطلاقها بواسطة طائرات طراز (F 15 واسع أن إسرائيل تملك قدرات نووية، يمكن إطلاقها بواسطة طائرات طراز (F 15 F 16)، أو صواريخ باليستية قصيرة ومتوسطة المدى¹، كما أن تركيا بوجودها ضمن دول حلف الناتو يتوافر لها ذلك الغطاء النووي. وفي هذا الصدد أيضاً يمكن النظر في مدى القدرة على استخدام هذه الأسلحة حال وجودها، غير أن إدراج المؤشرات المتعلقة بالأسلحة غير التقليدية في أبعادها الثلاثة (نووية - كيميائية - بيولوجية) وكذا اعتبار الفوارق النوعية بين الأسلحة التي تمتلكها كل دولة تعد من الأمور التي يصعب رصدها وإدراجها ضمن بنود المقارنة؛ إما لصعوبة الحصول على بيانات دقيقة عنها، أو لنتشعب الجزء الخاص بالفوارق النوعية بين أنواع الأسلحة التي تملكها كل دولة.

وفي إطار سعينا إلى الوصول لوضع ترتيب للدول الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط طبقاً للقدرات والإمكانيات العسكرية لكل منها، يمكننا الاسترشاد بما نشر على موقع Global Fire Power في تقريره السنوي حول أقوى جيوش

¹ The military balance, the annual assessment of global military capabilities and defence economics, issued by: The international institute for strategic studies, Year 2018 Page number (339:342).

العالم لعام ٢٠١٨م، إذ جاءت تركيا كأقوى الجيوش في منطقة الشرق الأوسط والتاسع في الترتيب العالمي، ثم جاءت مصر ثاني أقوى الجيوش في منطقة الشرق الأوسط والثاني عشر في الترتيب العالمي، ثم جاءت إيران في المركز الثالث في منطقة الشرق الأوسط والثالث عشر في الترتيب العالمي، ثم جاءت إسرائيل في المركز الرابع في منطقة الشرق الأوسط والسادس عشر في الترتيب العالمي، ثم جاءت المملكة العربية السعودية خامس أقوى جيوش منطقة الشرق الأوسط والسادس والعشرين في الترتيب العالمي^١. وهنا يجب أن نشير إلى أن مؤسسة Global Fire Power المتخصصة في الشؤون العسكرية اعتمدت في إعداد ذلك التصنيف على أكثر من ٥٥ مؤشرًا، كما أن التقرير لا يعتمد في تقييمه للجيوش على إجمالي أعداد الأسلحة التي تمتلكها الجيوش فحسب ولكنه يركز على مدى التنوع فيها، وأيضًا فإن التقرير لا يأخذ في الحسبان الأسلحة النووية التي تمتلكها بعض الدول لكنه اعتبرها إضافة تفيد في مكانة الجيوش.

٢- القوة الاقتصادية : يمكن المقارنة بين الدول الفاعلة في إجمالي مؤشرات القوة الاقتصادية لكل منها عام ٢٠١٧م من خلال الشكل التالي :

¹ Valed at 2018 Firepower Index, valed on , <https://www.globalfirepower.com/>, Date of entry 15/12/2018 .

شكل رقم

المقارنة بين الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط في مؤشر القوة الاقتصادية

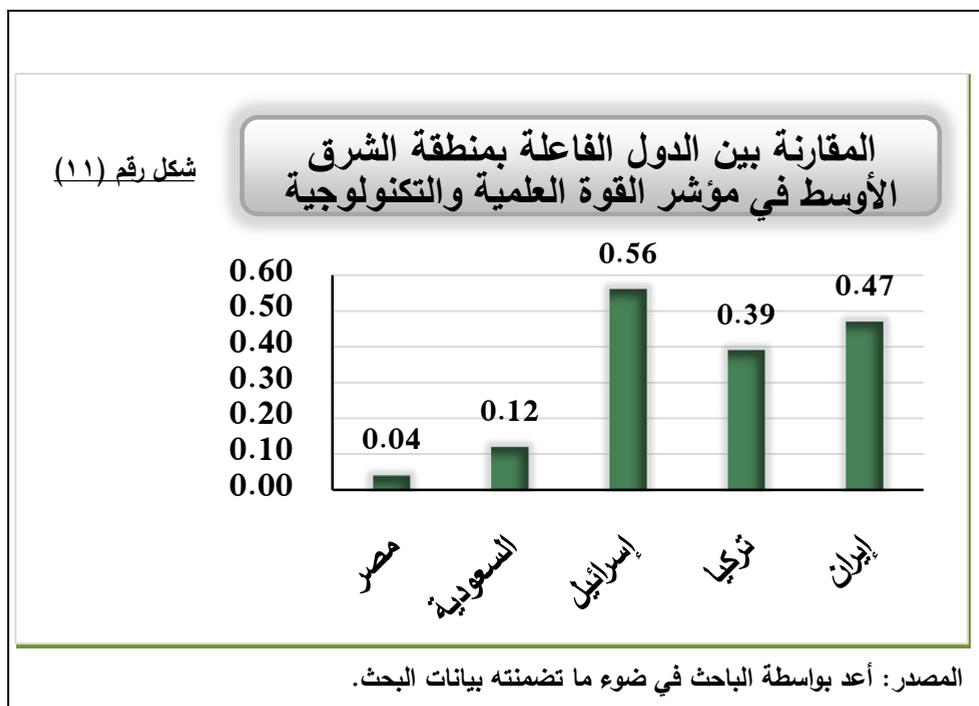


المصدر: أعد بواسطة الباحث في ضوء ما تضمنته بيانات البحث.

وبالنظر في بيانات الشكل (١٠) نجد أن ترتيب الدول طبقاً للأفضلية فيما يتعلق بالقوة الاقتصادية هو: إسرائيل، تليها المملكة العربية السعودية، تليهما تركيا، ثم إيران، ثم مصر. وتعد مقارنة الأوضاع الاقتصادية للدول الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط أحد أهم المقارنات على صعيد مقارنات قوى الدولة الشاملة بين تلك الدول، وذلك لما للأوضاع الاقتصادية من أثر في باقي عناصر القوة الشاملة للدولة، إذ إنها ذات طبيعة تفاعلية مع أحد عناصر الكتلة الحيوية، وهي السكان، والذين يمكن أن تتحسن صحتهم وتعليمهم وجميع خصائصهم من خلال أوضاع اقتصادية جيدة، ويتحسن خصائص السكان تتحسن تبعاً لذلك الأوضاع الاقتصادية، وأيضاً فإن القوة العسكرية للدولة يلزم لتحسينها أوضاع اقتصادية

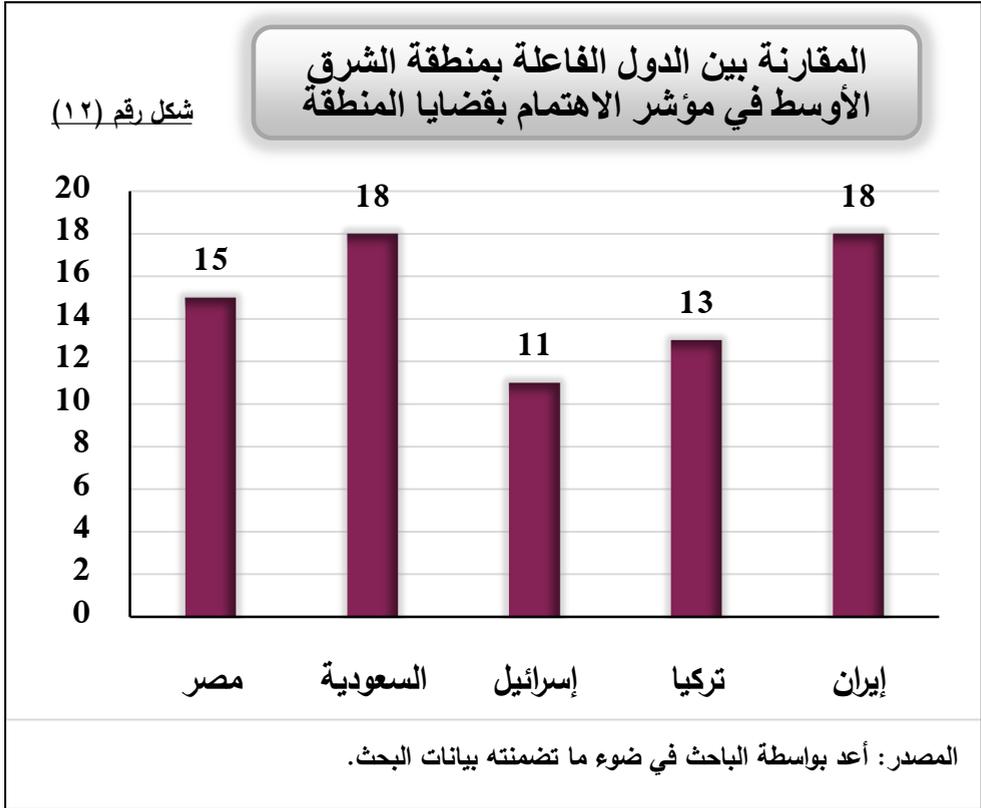
جيدة، وكذا فإن القدرات العلمية والتكنولوجية والثقافية للدولة ترتبط جودتها بأوضاع اقتصادية جيدة.

٣- القوة العلمية والتكنولوجية : يمكن المقارنة بين الدول الفاعلة في إجمالي مؤشرات القوة العلمية والتكنولوجية لكل منها عام ٢٠١٦م من خلال الشكل التالي :



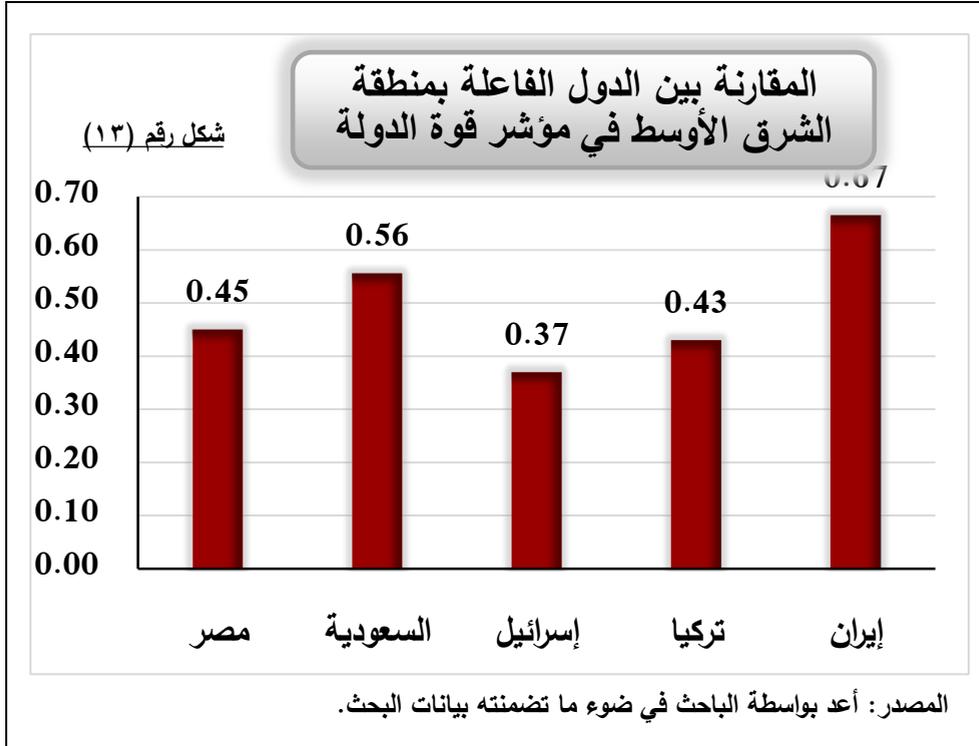
وبالنظر في بيانات الشكل (١١) نجد أن ترتيب الدول طبقاً للأفضلية فيما يتعلق بالقوة الثقافية والعلمية والتكنولوجية لكل منها عام ٢٠١٦م هو إسرائيل، تليها إيران، تليها تركيا، تليها السعودية، ثم مصر.

٤- قدرة النفوذ الإقليمي، والتي يعبر عنها بدور كل دولة في القضايا الرئيسية في المنطقة، فيمكن المقارنة بين الدول الفاعلة في إجمالي إسهام كل دولة من تلك الدول في قضايا منطقة الشرق الأوسط الرئيسية، وذلك من خلال الشكل التالي :



وبالنظر في بيانات الشكل (١٢) نجد أن ترتيب الدول طبقاً لدرجة الإهتمام من الأعلى إلى الأقل هي: إيران، ثم المملكة العربية السعودية، وتأتي بعدهما مصر ثم تركيا ثم إسرائيل. وهنا نود الإشارة إلى أن قياس درجة الإهتمام يخضع لما هو معلن من توجهات وأفعال، ويجب هنا عدم إغفال الأيدي الخفية لإسرائيل في قضايا المنطقة، والتي تتمثل في توجيه سياسيات بعض القوى الكبرى بما يخدم أهدافها.

وبذلك نكون قد انتهينا من استعراض قيم كل بعد من أبعاد قوة الدولة على حده، ونأتي الآن لاستعراض القيم الإجمالية لقوة كل دولة من الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط والتي يبينها الشكل التالي:



وبالنظر في بيانات الشكل (١٣) نجد أن إيران هي الدولة الأكثر تأثيراً في حالة التوازن القائمة بين الدول الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، في ضوء ما تمتلكه من مقدرات قوى الدولة الشاملة وأيضاً لوجود دور مؤثر لها في أكثر من قضية إقليمية، تليها المملكة العربية السعودية كثاني أكثر الدول تأثيراً في حالة التوازن القائم بين الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط، ثم تأتي مصر ثالث أكثر الدولة الفاعلة في المنطقة تأثيراً في حالة التوازن القائم بينها، ثم تأتي تركيا رابعاً، ثم تأتي إسرائيل في المركز الخامس والأخير بين الدول الفاعلة في المنطقة تأثيراً في حالة التوازن.

وبالنظر في بيانات الشكل (١٣) نجد أيضاً أنه يمكن مجابهة التميز المحدود لوضع إيران في معادلة توازن القوى في المنطقة بالتعاون بين المملكة العربية السعودية ومصر كونهما الدولتين العربيتين من بين الدول الفاعلة في المنطقة، ولو حدث ذلك لتميزت وضعيتهما على وضعية أي من دول المنطقة، كما أن وضعية المملكة العربية السعودية ومصر مجتمعين معاً في معادلة التوازن تكافئ تقريباً وضعية إيران وتركيا مجتمعين، وإن كان التعاون أو التكامل بين مصر والمملكة العربية السعودية يمكن أن يحدث في ضوء روابط الدين والقومية والتاريخ المشترك، فإن التكامل بين تركيا وإيران أمر يصعب حدوثه في ضوء اختلاف العرق وأيضاً الاختلاف المذهبي بين الدولتين.

وفي إطار سعينا للوصول لوضع ترتيب للدول الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط طبقاً لقوة الدولة، يمكننا الاسترشاد بما نشر من نتائج مسح "Survey" مؤشر قوة الدولة "The Country Power Indicator" لأكثر من ٢١ ألف شخص من جميع أنحاء العالم، وهذا المسح مُقدم من "Y&R's BAV Group" و "The Wharton School of the University of Pennsylvania" بالتعاون مع "U.S. News & World Report". ولقد اعتمد هذا المسح على خمسة مؤشرات فرعية هي (القوة العسكرية "Strong military"، تحالفات دولية قوية "Strong international alliances"، التأثير الاقتصادي "Politically influential"، التأثير السياسي "Politically influential"، القيادة "A leader") ، وافترض ذلك المسح تساوي الوزن النسبي لكل مؤشر، واعتمد على طريقة المتوسط الحسابي في التجميع. وطبقاً لنتائج ذلك المسح عام ٢٠١٨م فقد جاءت إسرائيل على رأس الدول الفاعلة في الشرق الأوسط وفي المرتبة الثامنة عالمياً، تلتها المملكة العربية السعودية والتي جاءت في المرتبة التاسعة عالمياً، ثم إيران والتي جاءت في المرتبة الثالثة عشرة عالمياً، ثم تركيا

والتي جاءت في المرتبة الرابعة عشرة عالمياً، ثم مصر والتي جاءت في المرتبة الخامسة والعشرين عالمياً¹.

غير أن مؤشر قوة الدولة - وإن كان ذا دلالة - فإن المؤشرات الفرعية له اختلفت في بعضها عما اعتمدها من مؤشرات قوى الدولة الشاملة، حيث ضم ذلك المؤشر ثلاثة مؤشرات فرعية من أصل مؤشرات الفرعية الخمسة تختلف عما أسلفناه في مؤشرات قوى الدولة الشاملة وهي (تحالفات دولية قوية " Strong international alliances"، التأثير السياسي "Politically influential"، القيادة "A leader")، كما أن ما اعتمدها من دور كل دولة في أبرز قضايا المنطقة يعد أمراً هاماً في حساب قوة الدولة ووضعيتها في معادلة التوازن الإقليمي وهو ما لم تشر الدراسة إليه ، وبالتالي فإن اختلاف نتائج ذلك المسح عما سبقه يعد أمراً مقبولاً، ويحيلنا إلى الاعتماد على ما توصلنا إليه من نتائج في مقارنة قوى الدولة الشاملة للدول الفاعلة في الشرق الأوسط.

¹Valed at <https://www.usnews.com/news/best-countries/power-rankings>. Date of entry 30/12/2018 .

المبحث الثاني

الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وأثره في حالة التوازن

الناشئة عنه

في ضوء ما سبق يمكننا القول إن الاتفاق النووي لإيران مع دول (٥ + ١) والذي بموجبه استطاعت إيران كسر عزلتها الإقليمية والدولية، قد ساهم في مأسسة الدور الإقليمي الإيراني، إذ مثل ذلك الاتفاق المظلة التي استطاعت إيران التحرك من خلالها لممارسة دور أكبر في العديد من القضايا المهمة في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن أثره الإيجابي في الاقتصاد الإيراني، أحد عناصر القوة الشاملة للدولة. وكان لذلك أثر إيجابي كبير في وضعية إيران في معادلة توازن القوى المعقد مع باقي الدول الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك حيث أن القياس الكمي لأبعاد قوة الدولة الشاملة قد تم في الفترة التالية لتوقيع الاتفاق وقبل الانسحاب الأمريكي منه، حيث تم الاعتماد على مؤشرات أبعاد قوى الدولة الشاملة في الفترة بين عام ٢٠١٦م و ٢٠١٨م، وهو ما يعني ضمناً تأثر هذه القيم بتوقيع الاتفاق، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإنه بسريان الاتفاق مطلع عام ٢٠١٦م فقد تم الإفراج عن الأموال الإيرانية المجمدة في البنوك الغربية وهي تريبو على المائة مليار دولار وهو ما يعزز من وضعية إيران الاقتصادية مقارنة ببقية الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط، وتحسن القدرة الاقتصادية للدولة ينعكس أيضاً على بقية أبعاد قوى الدولة الشاملة .

أي أن توقيع إيران لاتفاقها النووي ونتائجه عليها وعلى المنطقة، مثل أحد المحددات الرئيسية لتحديد مكانتها بين الدول الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي فإن أي تغيير يطرأ على هذا الاتفاق من شأنه أن يؤثر في حالة توازن القوى التي تحددت في ضوءه، وحيث أن الولايات المتحدة الأمريكية قد انسحبت من ذلك الاتفاق في شهر مايو عام ٢٠١٨م، فإننا نجد أنه من الضروري أن ننظر

بعين الاعتبار على ذلك الإجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة تجاه الاتفاق (أسبابه، مضمونه ... إلخ)، ومدى تأثير إيران نتيجة ذلك، وبالتالي أثر ذلك في حالة توازن القوى التي نشأت في ضوء ذلك الاتفاق.

أولاً الأسباب التي دفعت الإدارة الأمريكية إلى الانسحاب من الاتفاق النووي^١:

١- عدم نص الاتفاق على عقوبات حقيقية إذا ما أخلت إيران بالتزاماتها ضمن الاتفاق النووي سوى آلية فرض العقوبات، وأشارت إلى ذلك نيكي هايلي سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة بالقول "سواء ارتكبت إيران انتهاكاً كبيراً أو صغيراً فإن الاتفاق لا ينص سوى على عقاب واحد، هو إعادة فرض العقوبات وفي حال فرضها فإن إيران تصبح معفية من كل التزاماتها".

٢- عدم معالجة الاتفاق النووي للبرامج الصاروخية الإيرانية والتي لا تقل خطورة عن البرامج النووية ذاتها، إذ إنه بافتراض أن إيران استطاعت تصنيع السلاح النووي فإن الأهم هو إيجاد وسائل إيصاله إلى حيث أرادت، ومن ثم فإن تطوير إيران أجيالاً متعاقبة من الصواريخ بعيدة المدى يمثل تهديداً بالغاً لأمن الخليج والأمن العالمي عموماً، حيث بإمكان تلك الصواريخ الوصول لأي مكان في منطقة الشرق الأوسط وربما أوروبا وشمال أمريكا، لأن الهدف من الاتفاق ليس فقط المسألة النووية وإنما تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين بما يتطلبه ذلك من وقف إيران تطوير تلك الصواريخ التي تركز للخلل في توازن القوى الإقليمي، وفي هذا السياق قال حسين أمير عبد اللهيان المساعد الخاص لرئيس مجلس الشورى الإيراني "إن الاتفاق النووي لم يشكل القضية الرئيسية بالنسبة للأمريكيين، بل كانت قضيتهم الاتفاقيين الصاروخي والإقليمي".

^١ أشرف محمد كشك، قراءة سياسية وقانونية للاتفاق النووي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٤، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٨، ص ص ٨١- ٨٣.

٣- ما أتاحه الاتفاق لإيران من توفير أموال طائلة، نتيجة رفع العقوبات، والتي تجاوزت ١٠٠ مليار دولار، وقد أشار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أكثر من مرة إلى ذلك الأمر بالقول إن طهران استخدمت تلك الأموال في تمويل الإرهاب.

٤- لم يتضمن الاتفاق النووي أي بنود من شأنها كبح جماح إيران في سعيها لتحقيق الهيمنة الإقليمية والتدخل في الأزمات الإقليمية والتي تعد سبباً رئيساً لاستمرار تلك الأزمات بما يمثل تهديداً لأمن شركاء الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلي ما كتبه روبرت ساتلوف المدير التنفيذي لمعهد واشنطن والخبير في السياسات العربية والإسلامية وسياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط بالقول إن الاتفاق النووي أكثر من مجرد بنود فنية حول برنامج نووي حيث إنه ورقة استراتيجية ترسم خريطة بزوغ إيران قوة إقليمية بمباركة ودعم من الولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

٥- ما تراه الإدارة الأمريكية بأن القيود المفروضة علي إيران للحيلولة دون استئناف برامجها النووية ذات طابع وقتي، إذ أن تلك القيود سوف تسقط بنهاية عام ٢٠٣٠ وبالتالي سيكون بمقدور إيران استئناف برامجها النووية وربما يكون لديها برامج نووية سرية ذات طابع عسكري وهذا هو الأكثر خطورة، وربما يرى البعض أن الاتفاق لا يزال قائماً حيث إنه ليس اتفاقاً ثنائياً بين إيران والولايات المتحدة ولكنه متعدد الأطراف حيث لا تزال هناك دول وقعت الاتفاق مع إيران، وهي ألمانيا والصين وبريطانيا وفرنسا وروسيا، فضلاً عن إصدار قرار أممي بشأنه، وقد يكون ذلك امراً صحيحاً إذا كان النظام الدولي متعدد الأقطاب بما يحقق مبدأ توازن القوى، وحتى بافتراض ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال القوة التي يمكنها

حسم الأزمات عسكرياً متى أرادت وبالتالي فإن المعضلة ليست في الاتفاق ولكن فيما رتبته من نتائج ترى الولايات المتحدة أنها تمس أمنها وأمن شركائها القومي بشكل مباشر، وهو وضع يتعين التعامل معه بما يضمن الحد من النفوذ الإقليمي لإيران.

في ضوء هذه الأسباب وحيث إن رأس الإدارة الأمريكية ممثلة في الرئيس الأمريكي ترامب صاحب توجه رافض لذلك الاتفاق، إذ صرح كثيراً منذ وصوله إلى السلطة مطلع عام ٢٠١٧ م بأن ذلك الاتفاق هو الأسوأ في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية^١، فقد تصاعدت خلال الفترة الأخيرة من عام ٢٠١٧ م حدة التوتر بين الإدارة الأمريكية الجديدة وإيران حول الاتفاق، إذ تبنى الرئيس الأمريكي ترامب سياسات أكثر تشدداً ضد إيران فأعلن يوم ١٤ أكتوبر ٢٠١٧ م عن استراتيجية ضد إيران تضمنت خطوات ثلاث أساسية، أولها منع إيران من الحصول على السلاح النووي وعدم التصديق على الاتفاق النووي ما لم يُضف له بنود جديدة منها: حظر التصنيع الصاروخي لاسيما طويلة المدى أو تلك القادرة على حمل رؤوس نووية، وثانيها فرض عقوبات مشددة على الحرس الثوري الإيراني وحشد المجتمع الدولي لإدانة "الاتهامات الصارخة" للحرس الثوري لحقوق الإنسان و"الاعتقال غير العادل" لمواطنين أمريكيين وأجانب وفقاً لاتهامات "باطلة"، وثالثها التضيق على أذرع إيران العسكرية خارج حدودها وأهمها (حزب الله اللبناني، جماعة الحوثيين في اليمن) ودعت وزارة الخارجية الأمريكية دول العالم إلى "الانضمام إليها في معاقبة ومنع نشاطات حزب الله"^٢.

^١ خبر منشور على موقع بوابة الوطن الإلكترونية بتاريخ ١٩ / ٩ / ٢٠١٧، متاح على الرابط <https://www.elwatannews.com/news/details/2534730>، تاريخ الدخول ١ / ٣ / ٢٠١٩.

^٢ استراتيجية ترامب تجاه إيران.. الدوافع والاتجاهات، تقرير منشور على موقع مركز الفكر بتاريخ ١٨ / ١٠ / ٢٠١٧، متاح على الرابط <https://fikercenter.com/position-papers>، تاريخ الدخول ١ / ٣ / ٢٠١٩.

ثانياً : الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني والعقوبات الأمريكية على

إيران^١:

خلال شهر مايو عام ٢٠١٨م وتحديداً يوم ٨ / ٥ / ٢٠١٨ م أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني، وأمر بإعادة فرض العقوبات الأمريكية علي طهران والتي جرى تعليقها بعد إبرام الاتفاق عام ٢٠١٥م، على أن يتم ذلك تصاعدياً، على ثلاث فترات زمنية بهدف إعطاء الشركات والكيانات الأخرى وقتاً لإنهاء أنشطتها مع إيران

كالآتي:

١- عقوبات تصبح سارية بعد انتهاء فترة التسعين يوماً لتصفية المعاملات مع إيران في السادس من أغسطس ٢٠١٨م، والتي بمقتضاها تعيد الولايات المتحدة فرض العقوبات على شراء الحكومة الإيرانية (الذهب وبعض المعادن الخام وشبه المصنعة)، وبانتهاء فترة التسعين يوماً يعاد تطبيق العقوبات أيضاً على واردات السجاد والمواد الغذائية المصنعة في إيران للولايات المتحدة وعلى بعض المعاملات المالية المرتبطة بذلك.

٢- عقوبات بعد فترة المائة والثمانين يوماً (في الرابع من نوفمبر عام ٢٠١٨م) بمقتضاها يعاد فرض العقوبات على المعاملات المرتبطة بالنفط بما في ذلك شراء النفط الإيراني أو مشتقاته أو المنتجات البتروكيمياوية من شركة النفط الوطنية الإيرانية وشركات أخرى، وعلى قطاعات الشحن وبناء السفن الإيرانية، وعلى قطاع الطاقة الإيراني وخدمات التأمين، وبانتهاء هذه الفترة أيضاً تواجه المؤسسات المالية الأجنبية عقوبات على أي

^١ نيفين مسعد، استجابة إيران وأوراق الضغط، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٤، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر

٢٠١٨

ص ١٠٣ .

معاملات لها مع البنك المركزي الإيراني أو مؤسسات مالية إيرانية أخرى نص عليها تشريع أقره الكونجرس عام ٢٠١٢م.

٣- بعد انتهاء فترة المائة والثمانين يوماً تعيد الولايات المتحدة فرض العقوبات "حسبما يقتضي الأمر" على أفراد كانوا مدرجين على القائمة السوداء الأمريكية في (١٦ يناير عام ٢٠١٦م)، وهو التاريخ الذي جرى فيه تعليق معظم العقوبات على إيران تماشياً مع الاتفاق النووي.

٤- مطالبة المجتمع الدولي بالالتزام بتطبيق تلك العقوبات والتأكيد على فرض عقوبات على أي دولة ستتعاون مع إيران.

ولقد جاءت جميع ردود الأفعال الدولية حول قرار الانسحاب الأمريكي من الاتفاق معارضة للقرار أو غير مؤيدة له، فالأمم المتحدة دعا أمينها العام أنطونيو جوتيريش الأطراف الأخرى الموقعة على الاتفاق النووي مع إيران إلى الالتزام بتعهداتها، وكذلك الاتحاد الأوروبي حيث دعت مسألة السياسة الخارجية به فيديريكا موجيريني المجتمع الدولي إلى الالتزام بالاتفاق النووي مع إيران وأعلنت عن اعتزام الاتحاد الأوروبي الحفاظ عليه، وعلى شاكلة ذلك - رفض القرار الأمريكي أو عدم تأييده - جاءت ردود الأفعال المنفردة للدول الكبرى الموقعة على الاتفاق (روسيا، الصين، فرنسا، ألمانيا، وإنجلترا)^١.

أما على الصعيد الإقليمي فقد تباينت ردود الأفعال تجاه القرار الأمريكي بالانسحاب من الاتفاق النووي بين معارض ومؤيد، حيث عارضت تركيا القرار ببيان صادر عن الرئاسة التركية بأن قرار الولايات المتحدة الانسحاب من جانب واحد من الاتفاق النووي سيزعزع الاستقرار ويثير صراعات جديدة، بينما أيدت إسرائيل القرار، إذ جاء على لسان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأن

^١ ردود الأفعال الدولية على انسحاب ترامب من الاتفاق النووي الإيراني، تقرير منشور على موقع euronews بتاريخ ٢٠١٨ / ٥ / ٨، متاح على الرابط <https://arabic.euronews.com> ، تاريخ الدخول ٣ / ١ / ٢٠١٩.

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اتخذ قرارًا شجاعًا وصحيًا بإلغاء الاتفاق النووي مع إيران، وأيضًا فقد أيدت كل من المملكة العربية السعودية ومصر القرار الأمريكي^١.

ثالثاً : التصعيد الأمريكي وموقف تنفيذ العقوبات على إيران:

تكشف متابعة التصعيد في المواقف الأمريكية التي أعقبت قرار إنهاء الالتزام الأمريكي بالاتفاق النووي عن نيات أمريكية تصعيدية ضد إيران بدأت بالحرص الذي أبداه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على منع إيران من ممارسة أي رد فعل، أي احتواء ردود الفعل الإيراني، ففي اليوم التالي مباشرة، بعد إعلانه الانسحاب من الاتفاق النووي، تعمد الرئيس الأمريكي إعلان التصعيد ضد إيران عندما هدد إيران بعواقب وخيمة جدًا إذا استأنفت برنامجها النووي، لكن التصعيد الأهم جاء على لسان وزير الخارجية مايك بومبيو في ٤ مايو ٢٠١٨م عما سماه "دبلوماسية قوية" تهدف إلى "حل المشكلات سلمياً من دون الحاجة إلى إطلاق رصاصة واحدة" كان يعني بذلك كل من كوريا الشمالية وإيران. وفي يوم ١٨ مايو عام ٢٠١٨م بدأت الإدارة الأمريكية تفصح عن مضمون الخطاب الذي سيلقيه وزير الخارجية مايك بومبيو حول الموقف من إيران، وجرى الحديث عن أن وزارة الخزانة الأمريكية أعلنت في ١٥ مايو ٢٠١٨م عن فرض عقوبات أمريكية على البنك المركزي الإيراني ورئيسه (ولي الله سيف) وإدراجه على قائمة الإرهابيين الدوليين الخطرين، وحظرت عليهم التعامل مع النظام المالي الأمريكي بسبب ما اعتبرته دوراً في إرسال الأموال إلى ميليشيا حزب الله في لبنان، وهي خطوة أمريكية إضافية جديدة تهدف إلى زيادة عزل إيران عن النظام المالي العالمي^٢.

^١ المرجع السابق .

^٢ محمد السعيد إدريس، قراءة في الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٣، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليو ٢٠١٨، ص ١٦٣.

خريطة الطريق الدبلوماسية بشأن إيران التي ألمحت إليها الإدارة الأمريكية تمت بلورتها في الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية مايك بومبيو، وهو خطابه الأول كوزير للخارجية أمام معهد "هيرترج فاونديشن" المحافظ ومقره واشنطن في ٢١ مايو ٢٠١٨م تحت عنوان بعد الاتفاق: استراتيجية جديدة لإيران تضمنت ما سماه "١٢ شرطاً للتوصل إلى اتفاق جديد مع إيران"، وتضمنت هذه الشروط أن تكشف إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن التفاصيل العسكرية السابقة لبرنامجها النووي، وأن توقف جميع أنشطة تخصيب اليورانيوم، وعدم إنتاج البلوتونيوم، وإغلاق مفاعل الماء الثقيل في "أراك"، وأن تسمح لخبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول غير المشروط إلى جميع المواقع النووية في البلاد، وأن تنهي نشر الصواريخ الباليستية، والصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية، وأن تقوم بإطلاق سراح المواطنين الأمريكيين ومواطني الدول الحليفة المعتقلين في إيران، وأن تنهي دعم الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط بما فيها "حزب الله" و"حماس" و"حركة الجهاد الإسلامي"، وأن تحترم سيادة الحكومة العراقية، وأن تسمح بنزع أسلحة الميليشيات الشيعية، وأن توقف دعم الميليشيات الحوثية، والعمل على التوصل إلى تسوية سياسية في اليمن، وسحب جميع القوات الإيرانية من سوريا، وإنهاء دعم طالبان والإرهابيين الآخرين في أفغانستان والمنطقة، وعدم تقديم مأوى لقادة "القاعدة"، وإنهاء دعم "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري للإرهابيين في العالم، وأخيراً وقف تهديد جيرانها، بما يشمل تهديدها لتدمير إسرائيل، والصواريخ التي تستهدف السعودية والإمارات، فضلاً عن تهديدها الملاحة الدولية، وهجماتها "السيبرانية" المدمرة^١.

أما فيما يتعلق بموقف تنفيذ العقوبات الأمريكية على إيران بعد الانسحاب من الاتفاق في مايو عام ٢٠١٨م بعد مرور ١٨٠ يوماً من تاريخ إصدار القرار

^١ المرجع السابق، ص ١٦٣ .

(انتهت في ٤ نوفمبر ٢٠١٨م) ومع انتهاء تلك الفترة الزمنية عادت إلى حيز التنفيذ جميع العقوبات الأمريكية، بما في ذلك تلك المتعلقة بمعاملات الطاقة، أو المعاملات المصرفية مع إيران.

كما عينت الولايات المتحدة في أغسطس ٢٠١٨ براين هوك رئيساً لـ "مجموعة عمل حول إيران"، وهي تعمل من أجل فرض احترام العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد طهران، مع بحثها إمكانية فرض عقوبات على الدول التي لا تلتزم بإجراءات واشنطن، وقاد هوك جهود الخارجية الأمريكية مع الحلفاء في أوروبا وآسيا لإقناعهم بوقف استيراد النفط الإيراني بعد فرض الحزمة الثانية من العقوبات في نوفمبر ٢٠١٨.

وتعمل الإدارة الأمريكية الحالية جاهدة من أجل إقناع الحلفاء في أوروبا وخارجها بضرورة دفع النظام الإيراني لتغيير سلوكه على الأقل دون المساس بالوضع الحالي للنظام، بحسبان أن العقوبات لا تستهدف رأس النظام بقدر ما تستهدف دفعه إلى تغيير سلوكياته على الأصعدة كافة، وستضيف الولايات المتحدة ٧٠٠ فرد وشركة إلى قائمة الكيانات المحظورة ٤٠٠ منها كانت مدرجة في الاتفاق النووي الإيراني عام ٢٠١٥.

وفي ٥ نوفمبر ٢٠١٨، منحت الإدارة الأمريكية استثناءات لثمان دول في استيراد النفط الإيراني، وتشمل القائمة الهند، واليابان، والصين، وتايوان، وكوريا الجنوبية، وتركيا، واليونان، وإيطاليا، وذلك في مستويات مخفضة ولمدة ستة أشهر فقط، وعندئذ ستعيد الإدارة تقييم أسواق النفط وسيتم تحويل الأموال من هذه المبيعات إلى حساب ضمان لاستخدامه في السلع والخدمات المسموح بها، وبالتالي لن تحصل إيران على المال، كذلك سمح للعراق باستيراد الغاز والكهرباء لمدة (٤٥) يوماً مقابل المقايضة بالمواد الغذائية، ويسمح لإيران فقط باستخدام

الإيرادات التي تحصل عليها من صادراتها النفطية لأغراض إنسانية^١، وأسهم ذلك في إحباط هدف الإدارة المتمثل في خفض صادرات النفط الإيرانية بما يقرب من الصفر قدر الإمكان، وكان التبرير الأمريكي لهذا الاستثناء هو لتلافي صدمة في السوق النفطية نتيجة تراجع الصادرات الإيرانية، كما زادت الولايات المتحدة من إنتاجها النفطي لسد الفجوة التي خلفها النفط الإيراني، وحثت الآخرين على ذلك، خاصة المملكة العربية السعودية.

رابعاً : تأثير العقوبات الأمريكية الجديدة في إيران:

من المبكر رصد أثر العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في إيران بعد انسحاب الأولى من الاتفاق النووي خلال شهر مايو عام ٢٠١٨م، حيث انتهت المدة الممنوحة من الولايات المتحدة الأمريكية - مائة وثمانين يوماً - للشركات والكيانات الأخرى لإنهاء أنشطتها مع إيران في الرابع من نوفمبر عام ٢٠١٨م، وبعد ذلك التاريخ بدأ فرض الحزمة الثانية من العقوبات الأمريكية، وتعد الفترة التالية لهذا التاريخ وحتى تاريخ البحث منتصف عام ٢٠١٩م غير كافية لدراسة أثر تلك العقوبات على إيران، وبالتالي سنحاول رصد المتاح من أثر تلك العقوبات.

بعد بضعة أشهر فقط من فرض الحزمة الثانية من العقوبات الأمريكية التي استهدفت صادرات النفط، ودخلت حيز التنفيذ في نوفمبر الماضي، أصبح الاقتصاد الإيراني في حالة بائسة، انخفضت قيمة العملة، وارتفعت معدلات التضخم والبطالة، وانخفضت أيضاً صادرات النفط الإيرانية، وانعكس ذلك على عائدات الحكومة، وأدت العقوبات الأمريكية على المعاملات المالية إلى شل النشاط الاقتصادي في عدد من القطاعات الأخرى، بما في ذلك السيارات والغذاء والدواء، وحسب "فورين بوليسي"، فإن "صناعة السيارات التي كانت يوماً فخراً

^١ سليم الدليمي، العقوبات على إيران .. تحفز واشنطن وبرجماتية طهران، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠١٩، ص ٢٠٧ .

لإيران على وشك الانهيار"، مشيرة إلى أن "البنك المركزي الإيراني توصل لتثبيت سعر الصرف، لكن ذلك جاء على حساب استنزاف الاحتياطيات الأجنبية، وفي الوقت نفسه، فإن نقص بعض السلع الاستهلاكية والأدوية الأساسية يغذي الإحباط الشعبي^١.

وبالتالي فقد بدأ قرار إعادة فرض العقوبات الأمريكية يضر باقتصاد إيران مع خروج الشركات الكبرى من الاقتصاد الإيراني، خشية التعرض للعقاب من قبل الولايات المتحدة، فصارت صادرات النفط الإيراني آخذة في التناقص، والصعوبات تتزايد أمام حصول إيران على العملة الصعبة، كما انخفضت قيمة العملة الإيرانية بشكل حاد، واستمرت الاضرابات الاقتصادية، رغم أنها لم تصل إلى حد تهديد النظام، ولكن لايزال من غير المؤكد مدى الأذى الذي سيتعرض له الاقتصاد الإيراني، لأن الاتحاد الأوروبي ودولاً أخرى تحاول الحفاظ على المنافع الاقتصادية من خطة العمل المشتركة، التي تتدفق على إيران من أجل إقناعها بالبقاء في خطة العمل المشتركة.

وخلافاً لتوقعات الإيرانيين، فقد انخفض سعر النفط في السوق العالمية بعد إقرار هذه العقوبات، وتلا ذلك ارتفاع أسعار المواد الأساسية في السوق الداخلية الإيرانية بشكل كبير، وتكبد الاقتصاد الإيراني خسائر فادحة، إذ فقد الريال الإيراني عام ٢٠١٨م نحو ٨٠% من قيمته أمام الدولار الأمريكي، ما دفع رئيس البنك المركزي الإيراني إلى وصف العقوبات بالحرب المعلنة على الاقتصاد الإيراني^٢.

كما ارتفعت حدة النقد الموجه من النخب الإيرانية، ورجال الدين للفريق الاقتصادي لروحاني والمطالبة بتغييره، وطلب سماع شهادته في البرلمان الإيراني

^١ إيران.. هل سيصمد "اقتصاد المقاومة" طويلاً أمام عقوبات واشنطن؟، تقرير منشور على موقع سكاى نيوز عربية بتاريخ ٢٠١٩ / ٢ / ١٤م، متاح على الرابط

<https://www.skynewsarabia.com/business1227289/>، تاريخ الدخول ٢٠١٩ / ٣ / ٩م .

^٢ سليم الدليمي، العقوبات على إيران .. تحفز واشنطن وبرجماتية طهران، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠١٩، ص ٢٠٧ .

عن تردى الأوضاع الاقتصادية والعمل والطرق، بالإضافة إلى نقد مرشد الثورة خامنئي لما آل إليه الوضع الاقتصادي، ومطالبته للحكومة بالعودة إلى الاقتصاد المقاوم^١، بما يشير إلى تزايد مرتقب لتدخل مؤسسات الأعمال شبه الرسمية التابعة للمؤسسة العسكرية كالحرس الثوري في النشاط الاقتصادي، مثل مجموعة "خاتم الأنبياء"، وغيرها من الشركات التابعة للمؤسسات العسكرية والدينية.

واقع الأمر أن انخفاض صادرات النفط الإيراني وهو أكبر الموارد المالية الداعمة للاحتياطي الإيراني من العملات الأجنبية، سيؤدي إلى عجز الموازنة السنوية، وتقليل النفقات، وهروب رأس المال إلى الخارج، فضلاً عن انخفاض الاستثمارات الذي سيؤدي إلى ارتفاع مستوى البطالة، وتصادد قيمة التكلفة المعيشية، وبالتالي فإن هذه العقوبات، تعد من الصعوبة بمكان على صانع القرار الإيراني وتحشره في زاوية ضيقة للبحث عن حلول، منها الجلوس على طاولة مفاوضات يملك فيها المفاوض صلاحية اتخاذ قرارات صعبة لتفادي انزلاق إيران إلى مزيد من الأزمات. ومن أبرز أدلة أثر العقوبات الأمريكية على إيران، تصريح وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف لغرفة التجارة الإيرانية قائلاً "لقد تمكنت الولايات المتحدة من الوقوف على كل نقاط التنفس لدينا، ويمكنها اتخاذ الإجراءات لخنقه"^٢.

ووفقاً لرأي لمستشار الأمن القومي الأمريكي، جون بولتون، فإن فرصة طهران الوحيدة للنجاة من العقوبات هي قبول عرض ترامب بالتفاوض على اتفاق يضمن التخلي عن برامجها للصواريخ الباليستية والأسلحة النووية بشكل كامل

^١ تم طرحه هذا المفهوم في ١١ آذار من العام ٢٠١٤ كنظرية اقتصادية متكاملة متفردة عن باقي نظريات وفلسفات الاقتصاد الغربي. وقد قَدّمت إيران هذا النموذج بعد تدهور اقتصادها بسبب العقوبات الغربية. يقوم الاقتصاد المقاوم على عشرة مرتكزات وهي: الأولى هي خلق الحيوية والنشاط في اقتصاد البلاد وتحسين مؤشرات الكبرى، والثانية القدرة على مقاومة العوامل المهددة، والثالثة الاعتماد على القدرات المحلية، والرابعة هي المنحى أو العقيدة الجهادية، والخامسة مركزية العنصر البشري أو الحاضنة الشعبية، والسادسة تأمين المواد الأساسية والاستراتيجية، والسابعة تقليص تبعية الاقتصاد للنفط، والثامنة إصلاح نمط الاستهلاك، والتاسعة محاربة الفساد، والعاشر وهو الخيط الناظم للسياسة المقاومة وهي مسألة المحورية العلمية.

^٢ أمير طاهري، إيران والولايات المتحدة وتبادل الأدوار، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٤٥٩١، ٩ نوفمبر ٢٠١٨م

يمكن التحقق منه فعليًا، إذ سبق أن دعا ترامب في الثلاثين من يوليو ٢٠١٨ إلى الحوار مع الرئيس الإيراني دون شروط مسبقة، وذلك قبل أيام من فرض المرحلة الأولى من العقوبات على النظام الإيراني.

وعلى الرغم من نجاح استراتيجية العقوبات الأمريكية على إيران في دفع الرئيس الإيراني حسن روحاني في عام ٢٠١٤ إلى قبول المفاوضات مع الولايات المتحدة والقوى الدولية، والتي توجت بالاتفاق النووي في منتصف عام ٢٠١٥، فإن الموقف الحالي يختلف عن سابقه وهناك من يرجح عدم نجاح العقوبات الأمريكية في إرغام النظام الإيراني على التفاوض على اتفاق جديد شامل يعالج البرنامج النووي الإيراني، والصاروخي، ودور إيران الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، **وذلك في ضوء الآتي^١:**

١- غياب الإجماع الدولي حول إعادة فرض العقوبات الأمريكية، إذ أعربت القوى الأوروبية الرئيسية (ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا) الشركاء في عقد اتفاق الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥م إلى جانب روسيا والصين، عن رفضها للخطوة الأمريكية بإعادة فرض العقوبات على النظام الإيراني، وتعهدتها بمواصلة التزاماتها المقررة في الاتفاق، كما فعّل الاتحاد الأوروبي قانونًا يعرف بـ"قانون المنع" لحماية الشركات الأوروبية من أي عقوبات أمريكية بسبب تعاملها مع إيران، فضلًا عن نصه على عدم اعتراف الاتحاد الأوروبي بأي أحكام قضائية تضع تلك العقوبات موضع التنفيذ، وقد سن هذا القانون في عام ١٩٩٦ لحماية الشركات الأوروبية التي كانت تعمل مع كوبا من العقوبات الأمريكية التي كانت مفروضة عليها. وينص على منع شركات الاتحاد الأوروبي من الالتزام بالعقوبات الأمريكية، ما لم تحصل على تصريح استثنائي من المفوضية الأوروبية. وفي شهر يناير

^١ عمرو عبد العاطي، أمريكا - إيران من المهادنة إلى المواجهة، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٤، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٨، ص ص ٨٦ - ٨٨.

عام ٢٠١٩م، أسست فرنسا وألمانيا وبريطانيا آلية أوروبية للتجارة مع طهران بغير الدولار INSTEX (أداة دعم التبادلات التجارية مع إيران)، وذلك من خلال استيراد وتصدير السلع التي لم يشملها الحظر من وإلى إيران من خلال بنك وسيط بالاتحاد الأوروبي دون أن تذهب أي مدفوعات مباشرة إلى إيران^١. وفي ظل غياب الاتفاق الدولي حول تلك العقوبات، سيكون أثرها ضعيفاً على النظام الاقتصادي والمالي الإيراني، إذ إن آثارها ستكون أقل مما كانت عليه قبل توقيع الاتفاق النووي.

٢- النتائج العكسية للعقوبات الأمريكية قد لا تدفع النظام الإيراني إلى تغيير سياساته، والجلوس إلى طاولة المفاوضات، لكنها قد تدفعه إلى التحدي والمواجهة بما يعمق من الأزمة بدلاً من تفكيكها وحلها، لاسيما مع اتحاد الإيرانيين ضد أي عدو أجنبي، وقد أدى فرض العقوبات الأمريكية مجدداً إلى تصاعد النبرة المعادية للولايات المتحدة من جانب الرئيس حسن روحاني، الذي كان يدعو في السابق إلى مد جسور التواصل مع الولايات المتحدة، فضلاً عن التراجع الكبير في نسب الرؤية الإيجابية للولايات المتحدة بين الإيرانيين، علاوة على استخدام التيار المتشدد الإيراني تلك العقوبات لتوطيد سلطته السياسية، وتعزيز شعبيته بين الإيرانيين، وكذلك احتمالات فوزه في الاستحقاقات البرلمانية والرئاسية الإيرانية المقبلة.

٣- سعي الخصوم الإقليميين لإيران إلى عدم حدوث أي انفراج بين واشنطن وطهران، لأن استمرار العداء الأمريكي - الإيراني يساعد على حماية علاقاتهم المتميزة مع إدارة الرئيس دونالد ترامب، ومواصلة عزل خصم إقليمي لدود.

^١ إيران تلتقي شركاء الاتفاق النووي والعموض مسيطر بشأن آلية "إنستكس" الأوروبية، خبر منشور على موقع البوابة بتاريخ ٣ / ٧ / ٢٠١٩ م، متاح على الرابط <https://www.albawaba.com/ar>، تاريخ الدخول ٩ / ٣ / ٢٠١٩ م.

٤- رفض إيران للحوار مع ترامب: فقد لقيت دعوة الرئيس الأمريكي للحوار مع إيران رفضاً من جميع المسؤولين الإيرانيين، إذ رأى الرئيس الإيراني حسن روحاني أن دعوة ترامب للحوار دون شروط مسبقة مع طهران هدفها إما "الاستهلاك المحلي"، أو "شن حرب نفسية على الشعب الإيراني" وأشار إلى أن الدعوة للحوار لا معنى لها إذا تزامنت مع فرض عقوبات، كما أعرب المرشد الأعلى الإيراني، علي خامنئي عن عدم موافقته على الحوار مع ترامب، حيث حذر من إجراء أي محادثات مع الولايات المتحدة، لأنها لا تلتزم بوعودها^١.

٥- غياب ثقة النظام الإيراني في إدارة ترامب مع انسحاب الإدارة من الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥م، وعدم تقديمها طريقاً واضحاً للمفاوضات، في ظل إرسالها إشارات متضاربة بشأن مدى استعدادها للحديث مع إيران، فضلاً عن عدم ثقة الإيرانيين بأن الرئيس ترامب سيرفع العقوبات بالفعل في حالة تقديم التنازلات، خاصة بعد استمرار العقوبات الأمريكية على كوريا الشمالية بعد القمة التي جمعت الرئيسين الأمريكي والكوري الشمالي في سنغافورة خلال شهر يونيو عام ٢٠١٨م.

وفي إطار سعينا إلى تحديد مدى تأثير وضعية إيران في معادلة توازن القوى الإقليمي نتيجة تأثرها من العقوبات الأمريكية التي وقعت عليها بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق، فإن هناك بعداً آخر يمكن اعتباره في هذا الشأن، وهو خبرات إيران في التعامل مع العقوبات التي تُفرض عليها، فطوال أربعة عقود - هي عمر الجمهورية الإسلامية الإيرانية - كانت القوى الغربية،

^١ عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، ص ص ٨٦ - ٨٨ .

بزعامة الولايات المتحدة، ولا تزال، تستخدم بانتظام سياسة مطرقة العقوبات الاقتصادية ضدها، فماذا كانت النتائج؟

تقول المعطيات الراهنة الخاصة بإيران إنها قد خطت ومضت من ضعف إلى قوة، ومن قوة إلى قوة أكبر، حتى إننا أصبحنا في مواجهة حقيقية معقدة وشاملة مع معضلة حقيقية، هذه المعضلة يمكننا توصيفها بالمعضلة الخاصة بالقدرات الشاملة للدولة الإيرانية، فبعد أربعة عقود من مطرقة العقوبات، تضاعفت القدرات الشاملة للدولة الإيرانية على الأُسْعُدَة كافة (الاقتصادية، والتكنولوجية، والتصنيعية، والزراعية فضلاً عن السياسية، وبالطبع بخلاف القدرات العسكرية)، ولنتعقد بذلك "المعضلة الإيرانية" لتصبح معضلة مركبة فعلياً.

الحقيقة أن السبب المباشر لتآكل النتائج التي كانت متوقعة ومستهدفة ومرجوة من "مطرقة العقوبات الاقتصادية" هو أنها كانت، ولا تزال، وستظل "مطرقة من دون سندان" والسبب المباشر الذي جعلها هكذا هو ماهية وطبيعة الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به إيران، فهذا الموقع هو الذي مكنها من أن تجعل مطرقة العقوبات الاقتصادية ذات طنين وحسب، فموقعها هذا يجعلها ذات نطاق جغرافي آمن في معظم قطاعاته ودوائره، فعلى الصعيد الإقليمي نجد أن معظم دول مجالها الحيوي ذات علاقات طيبة مع إيران أو لا تمثل تهديداً حقيقياً لها (دول آسيا الوسطى ، تركيا، أفغانستان، باكستان، العراق ، سوريا، اليمن، قطر، الكويت، وعمان)، أما الدول الواقعة في مجال إيران الحيوي وذات علاقات عدائية معها فهي (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين)، أما على الصعيد الدولي فليس هناك تهديد حقيقي للأمن القومي الإيراني سوى من الولايات المتحدة الأمريكية، أما بقية الدول الكبرى فهي ذات علاقات جيدة مع إيران .

ومن هنا، فإنه ما دامت مطرقة العقوبات هذه بقيت ذات طبيعة انتقائية غير شاملة، وغير مكتملة، ومفتقدة لإرادة دولية وإقليمية جامعة، ومادامت بلا سندان أورو - آسيوي حقيقي، فإن إيران ستمضي نحو استكمال بناء ومضاعفة قدراتها الاستراتيجية الشاملة^١.

فتحت صدى هذه المطرقة وفي ظلها، تمكنت إيران من تحرير كامل أراضيها التي احتلها صدام حسين، وأعدت بناء وتعمير جميع ما كانت الحرب قد دمرته، وتمكنت من غزل ونسج تحالفاتها الإقليمية والدولية الاستراتيجية وفقاً لمصالحها وهو الأمر الذي بات يعرفه القاصي والداني، مع امتلاك قدرات تكنولوجية صناعية شاملة، كما تمكنت من الانضمام إلى النادي النووي الدولي ليس من بوابة امتلاك المفاعلات النووية وإنما بوصفها تمتلك جميع عناصر منظومة التكنولوجيا والصناعة النووية، وكذا تمكنت من امتلاك قدرات تصنيع عسكري شاملة تقليدية واستراتيجية، إلى جانب امتلاك منظومة التكنولوجية والصناعة الخاصة ببرنامجهما الفضائي على النحو الذي سيأخذها خلال بضعة أشهر للانضمام إلى نادي الفضاء الدولي، لتكون بذلك أول دولة إسلامية شرق أوسطية تنضم إلى ثاني أخطر نادي تكنولوجي عالمي معاصر وهو النادي الفضائي، وأيضاً امتلاك قدرات اقتصادية شاملة حقيقية متنوعة تبدأ باحتياجات نقدية تصل إلى ١٣٠ مليار دولار مقابل ديون خارجية لا تتعدى عشرة مليارات دولار وتنتهي بالتصنيع الشامل لأكثر من ثلث احتياجاتها من السلع والمنتجات الصناعية، مدنياً وعسكرياً، يضاف إلى ذلك امتلاك ثروة بشرية نوعية تتميز بتأكل وتلاشي نسبة الأمية إلى أقل من واحد في المئة مع ارتفاع في معدلات التعليم الجامعي وتراجع معدلات ومستويات التدهور الصحي^٢.

^١ مدحت حماد، التفاوض الإيراني - الأمريكي .. خيار أم وسيلة ؟، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٤، مؤسسة

الأهرام، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٨،

ص ص ٩٣ - ٩٤ .

^٢ المرجع السابق .

مدى تأثير حالة التوازن الناشئة عن الاتفاق النووي بانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منه:

سبق أن وضحنا أن الاتفاق النووي الإيراني مع دول (٥ + ١)، أوجد حالة من توازن القوى المعقد بين مجموعة الدول الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط (المملكة العربية السعودية، مصر، تركيا، إيران، وإسرائيل)، وأن إيران تأتي على رأس الدول الأكثر تأثيراً في حالة التوازن القائمة بين الدول الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، في ضوء ما تمتلكه من مقدرات قوى الدولة الشاملة وأيضاً لوجود دور مؤثر لها في أكثر من قضية إقليمية.

وفي ضوء ما استعرضناه حول انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي في مايو عام ٢٠١٨م، وما تبعه ذلك من فرض عقوبات على إيران، وأثر ذلك في الأخيرة، وأيضاً خبرات إيران في التعامل مع العقوبات التي تفرض عليها من قبل القوى الدولية، في ضوء تعرضها لتلك العقوبات فترات طويلة، ونجاح إيران وهي تحت طائلة هذه العقوبات في تحسين قدراتها الذاتية وترسيخ وجودها في محيطها الإقليمي يوماً بعد يوم.

يمكننا القول إن إيران لديها القدرة على تجاوز أثر العقوبات الأمريكية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فهي قادرة على الاحتفاظ بوضعيتها المتميزة كأحد القوى الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط .

وفي هذا الإطار نرى أنه من الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى التوصل لهذه النتيجة والتي مفادها عدم تغير وضعية إيران في معادلة توازن القوى المعقد مع القوى الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط قد تم استناداً لاستنتاجات نظرية ترتبط بأن الاتفاق النووي مازال قائماً، وأن الانسحاب الأمريكي منه هو انسحاب أحادي حيث أن بقية الأطراف مازالت تتمسك بالاتفاق وتعمل وفق بنوده، وكذا غياب الإجماع الدولي على العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران،

يُضاف إلى ذلك بعد آخر وهو خبرات إيران في التعامل مع العقوبات التي تُفرض عليها، حيث سبق لها مواجهة العقوبات الدولية قبل توقيع الاتفاق النووي عام ٢٠١٥م وهو ما يجعل مواجهتها لعقوبات الولايات المتحدة الأمريكية أحادية الجانب أخف وطأة من سابقتها .

في ضوء ذلك فقد استبعد الباحث القياس الكمي لمدى تأثير حالة التوازن الناشئة عن الاتفاق النووي بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق خلال شهر مايو عام ٢٠١٨م - يضاف إلى ذلك أن تلك العقوبات قد استمر فرضها تدريجياً لمدة عام حيث اكتمل فرض تلك العقوبات خلال شهر مايو عام ٢٠١٩م - وذلك لعدم حدوث تأثير يذكر على مؤشرات أبعاد قوى الدولة الشاملة (اقتصادية - عسكرية - علمية وتكنولوجية ... إلخ)، وإن حدث ذلك التأثير فإن الفترة التي تليه تصبح غير كافية لقياس مدى تأثير تلك المؤشرات ، ويمكن دراسة ذلك التأثير بمرور فترة زمنية يتضح معها مدى تأثير تلك المؤشرات .

المبحث الثالث

مستقبل توازن القوى بمنطقة الشرق الأوسط

بعد أن انتهينا في المبحث الأول من هذا الفصل من بيان حالة توازن القوى القائم في ضوء الاتفاق النووي الذي وقعته إيران ودول (٥ + ١) منتصف عام ٢٠١٥م، وكيف أن هذا الاتفاق قد وفر فرصاً عديدة أمام إيران لزيادة قوتها الشاملة، وكذا تعزيز وضعيتها على الصعيد الإقليمي، وبالتالي تعزيز وضعيتها في معادلة توازن القوى على الصعيد الإقليمي ، للدرجة التي أصبحت فيها إيران تأتي على رأس الدول الأكثر تأثيراً في حالة توازن القوى القائم بين الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط . وأيضاً سبق وأن بينا في المبحث الثاني من هذا الفصل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وأثره على إيران، وبالتالي أثره على حالة التوازن الناشئة عن الاتفاق .

يأتي هذا المبحث لنستشرف فيه مستقبل توازن القوى للقوى الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط، ذلك المستقبل الذي لا يرتبط فقط بمدى تغير قدرات تلك الدول صعوداً وهبوطاً بمرور الوقت، ولا بتغير أهداف وسياسات تلك الدول، ولكنه مرهون أيضاً بالعديد من الإعتبارات، أبرزها السياسات الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، التدخلات الخارجية لباقي الدول الكبرى (روسيا ، والصين ، الاتحاد الأوروبي)، مدى إمكانية تحقيق شراكة استراتيجية بين أكثر الدول العربية تأثيراً في أوضاع توازن القوى الإقليمي ممثلة في المملكة العربية السعودية ومصر .

أولاً : أهداف وسياسات الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط:

في ضوء ما سبق سنقدم رؤية موجزة عما تهدف إليه كل دولة مستقبلاً ارتباطاً بما سبق بيانه من مقدرات قوى الدولة الشاملة لكل منها وكذا دور كل منها

في قضايا المنطقة، وبما يساهم في إستشراف أوضاع التوازن المستقبلية في ضوء مدى تلاقي أو تعارض هذه الأهداف :

١- إيران : تأمل في تحقيق مشروعها السياسى فى المنطقة الشرق أوسطية كقوة إقليمية تسعى للهيمنة والسيطرة على النسق الإقليمي الجديد، وهذا يبرز لنا من خلال مهام الحرس الثورى الإيراني وأعماله الخارجية فى دول الجوار والخليج، لا سيما عقب ثورات "الربيع العربى" التى مهدت للأندفاع الإيرانية الاندفاع وبقوة نحو الإقليم فى العراق، سوريا، اليمن، لبنان، والبحرين، لتزيد بذلك الفتن والصراعات على أسس ثورية شيعية تتبوء بها إيران مكانة دولية وإقليمية أفضل، فعلى الرغم من وجود قوى إقليمية غير عربية أخرى تتنافسها على الهيمنة داخل الإقليم هي تركيا، إسرائيل، بالإضافة إلى الدول العربية الفاعلة ممثلة في المملكة العربية السعودية ومصر، إلا أن إيران تتباين في علاقاتها مع تلك الدول، فهى تعطى الأولوية للعداء مع إسرائيل، ولكنها فى نفس الوقت ليست مؤيدة لوجود قوة عربية تقود الإقليم الشرق أوسطى، إذ تُفضل علاقات التعاون والتنافس معاً مع تركيا والقوى العربية الأخرى كمصر، السعودية بدلاً من الصراع معها لكنها لا تستبعد الصراع إذا كان مفروضاً من منظور إدراكها لمصالحها ومتطلبات أمنها القومى^١.

٢- تركيا : مجمل المتغيرات التى تشهدها المنطقة في الوقت الراهن، قد ساهم فى وضع تركيا أمام خيارات استراتيجية تتأرجح بها ما بين غياب وعزلة عن عالم إسلامى وعربى يرتبط بها جغرافياً وتاريخياً، وبين تعنت ورفض

^١ منال العربي، الإنتفاق النووى الإيراني بعد عامين، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٧م، ص ص ١٣٨ - ١٤١

أوروبي لا يقبل بها أوحى بمشاركتها، وخير دليل على ذلك موقف الأتحاد الأوروبي من إنضمام تركيا إليه، وعليه تتبع تركيا حالياً سياسة خارجية ترجح بها العمق الإستراتيجي مع الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، ذلك مع الإبقاء على حبل تعاوني مع الغرب، ولذلك سعت تركيا للهيمنة وفرض الإرادة داخل الإقليم، فجاءت سياستها الجديدة نحو الهيمنة بالتمحور في سعيها إلى تأسيس تحالف مع الدول العربية السنية تحلم بقيادته والمساومة به مع إيران، وإسرائيل، ولكن ممارستها العدوانية في المنطقة المتمثلة في دعمها لبعض الجماعات الإرهابية " كالأخوان المسلمين " قد أريك من حساباتها كثيراً، نتيجة لعدم إتساق هذه السياسات مع توجهات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية من جهة، وتوجهات السياسة الخارجية المصرية من جهة أخرى¹.

٣- إسرائيل : ظلت تسعى إلى المحافظة على تواجدها الإقليمي في الشرق الأوسط، وعدم الإخلال بالتوازن الإقليمي القائم على تعدد القوى الإقليمية، فعلى الرغم من أن إسرائيل تمثل في تواجدها الإقليمي قوة إقليمية غير أن ذلك لم يمكنها من إقامة تحالفات إقليمية مع جيرانها نتيجة لوجود العديد من الإختلافات التاريخية والثقافية والدينية بينها وبين مجمل الدول العربية، فعلى الرغم من أن الصراع العربي الإسرائيلي يحدث في نطاق جغرافي محدد، إلا أنه يحظى بالإهتمام الدولي كافة، ذلك لأنه يرتبط بقضية إشكالية تتمحور حول أحقية الحركة الصهيونية في الإستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وإقامة دولة قومية يهودية من عدمه، ولذلك فإن

¹ ملفات معقدة: مستقبل الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط، تقرير منشور على موقع المركز العربي للبحوث والدراسات بتاريخ ١٢ / ٣ / ٢٠١٨ م، متاح على الرابط <http://www.acrseg.org/40684>، تاريخ الدخول ٢٠١٩ / ٥ / ٩ م.

وضع إسرائيل بالمنطقة وفي صراعها الدائم مع العرب يستمر في إعاقتها عن إقامة تحالفات وعلاقات جيدة مع الدول العربية^١.

٤- المملكة العربية السعودية : نظراً لسلطتها الدينية، وتحكمها بالنفط، تعد قوة إقتصادية ومالية ضخمة في المنطقة، فضلا عن موقعها بوصفها حامية الحرمين الشريفين وراعيتهما، ومن ثم كل ذلك يجعلها مرشحة طبيعية للقيام بدور قيادي في عالم اسلامي مثقل بالأزمات، بالإضافة إلى أنها على الرغم من أن صراعها مع إيران يعد تاريخياً، إلا أنه أكتسب أهمية كبرى في الوضع الراهن ، فقد بات محدداً أساسياً للمشهد الاستراتيجي في الشرق الأوسط لعدة أسباب أهمها : المحاولات التي تقوم بها إيران لفرض نفسها كقوة إقليمية شيعية رافضة لأي وجود سعودي سني في المنطقة، ونظرا لما تحظى به السعودية من دعم أمريكي لسياسات المملكة في المنطقة، نتيجة إلى العداء الموجود بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، لاسيما بعد وصول ترامب للإدارة الأمريكية . وتسعى المملكة في مشروعها السياسي في المنطقة إلى إيجاد تحالف قوى مع السنة المعتدلة لكبح جماح النفوذ الإيراني في المنطقة، وبالتالي جاء الحرص السعودي على تشكيل تحالف دعم الشرعية باليمن، كما أنها تسعى إلى محاربة التغلغل الشيعي في المنطقة في كافة ميادين تواجهه^٢.

٥- مصر : إن التحديات التي يواجهها الأمن القومي المصري باتت خطيرة للغاية، بالإضافة إلى أن نشاط السياسة الخارجية المصرية حالياً مستقطع منه جزء كبير لصالح لفت انتباه المتابعين سواء في الداخل أو الخارج عن كافة المتاعب الاجتماعية والاقتصادية والأمنية على وجه التحديد في ظل

^١ مارك هيلر، إسرائيل كقوة إقليمية منقوصة التأثير، ورد في: القوى الإقليمية في الشرق الأوسط: إعادة تشكل ما بعد الثورات العربية، مراجعة عمر حسن، موقع الجزيرة للدراسات، يونيو ٢٠١٥، متاح على الرابط <http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision> تاريخ الدخول ٩ / ٥ / ٢٠١٩ م .

^٢ ملفات معقدة: مستقبل الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط، مرجع سابق .

مكافحة الإرهاب بالداخل المصري، وبالتالي تتخذ العلاقات المصرية مع القوى الإقليمية الأخرى سواء الغير عربية (إيران، تركيا، إسرائيل) أوحى مع المملكة العربية السعودية نفس المسار التي كانت عليه على مدى الثلاثين عام الماضية، وهو ما أدى بدوره إلى تعزيز تعاونها وتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما عقب وصول الرئيس الأمريكى ترامب إلى البيت الأبيض، وتقارب وجهات النظر بينه وبين الرئيس المصرى عبد الفتاح السيسى . وتسعى مصر في الوقت الراهن إلى تجاوز أزماتها الداخلية المختلفة (الإرهاب ، الإصلاح الاقتصادي)، والتي بتجاوزها يتحقق لها الاستقرار الداخلي، وهو ما سيؤهلها للعب دوراً أكبر على الصعيد الإقليمي¹.

ثانياً : السياسات الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط :

جاءت الصياغة الرسمية لسياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط في وثيقة " إستراتيجية الأمن القومي " الصادرة في ديسمبر ٢٠١٧م، والتي تتمحور حول الشعار الذى أطلقه ترامب أثناء حملته الانتخابية وهو " أمريكا أولاً "، وتحدد هذه الوثيقة أهداف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، في أنها تسعى لشرق أوسط لا يؤوى الإرهابيين " الجهاديين"، ولا ينتجهم، ولا تسوده قوة معادية للولايات المتحدة، ويسهم في استقرار سوق الطاقة العالمية. وأوضحت الاستراتيجية الأميركية أيضاً أن واشنطن ترى خطرين في المنطقة: التنظيمات الإرهابية، وإيران، وهي بهذا المعنى تخلت عن فكرة أن السبب الرئيسى للأزمات هو الصراع العربي

¹ أويكر الدسوقي، مكانة مصر الإقليمية في عهد جديد، موقع السياسة الدولية، ٣ يوليو ٢٠١٨، متاح على الرابط <http://www.siyassa.org.eg/News/3783.aspx> تاريخ الدخول ٩ / ٥ / ٢٠١٩م .

الإسرائيلي، وتخلت عن فكرة "دمقرطة" بلدان العالم الثالث ومن بينها الدول التي اجتاحتها رياح ما يطلق عليه " الربيع العربي " ^١.

أيضاً ، تحدد الإستراتيجية الخطوات التي ستنبئها الولايات المتحدة الأمريكية في بناء وتعزيز الشراكات، ومكافحة الإتجاهات العنيفة، ومواجهة إيران، وتسوية الوضع في سوريا، والوصول لسلام شامل للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، مع مساندة الإصلاحات الاقتصادية الجارية في عدد من دول المنطقة. وتذكر الوثيقة أنه سيتم الاحتفاظ بالقوة العسكرية الأمريكية الضرورية في المنطقة بهدف الدفاع عن الولايات المتحدة، والحفاظ على توازن للقوى موات لواشنطن، مع دعم شراكات الولايات المتحدة في المنطقة في مجالات مكافحة الإرهاب وإقامة نظام للدفاع ضد الصواريخ ^٢.

وبمراجعة قرارات وتصريحات ترامب ومساعديه منذ حملته الانتخابية حتى نهاية عام ٢٠١٨م، يمكن تحديد عدة توجهات أساسية فيما يتعلق بالشرق الأوسط بما يتجاوز الصياغات الرسمية، وتتمثل أبرز تلك التوجهات في الآتي:

١- تبنى منظور اليمين الإسرائيلي للشرق الأوسط بصفه عامة، وللنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي بصفه خاصة، وقد ظهر ذلك في عدة إجراءات منها نقل السفارة الأمريكية للقدس، واختيار عدد من الشخصيات اليهودية الأمريكية المؤيدة لسياسة الاستيطان الإسرائيلي، بل والمشاركة والداعمة

^١ استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، تحليل منشور على موقع مرصد الشرق الأوسط بتاريخ ٣٠ / ١٠ / ٢٠١٨م، متاح على الرابط <https://mena-monitor.org/research>، تاريخ الدخول ٣٠ / ٤ / ٢٠١٩م.

^٢ محمد أنيس سالم، " ترامب وحساب الصفقات في الشرق الأوسط "، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠١٩، ص ١٣٥.

لهذه السياسة، لكي تتولى ملف عملية السلام^١، وإيقاف التمويل الأمريكي لمنظمة "الأونروا"، والتراجع عن حل الدولتين، وصدور الكثير من التصريحات المنحازة للتطرف الإسرائيلي، والمدافعة عن إسرائيل، بما في ذلك مواقف المندوبة الأمريكية في الأمم المتحدة، التي تخلت عن أي مظهر للحياد أو الموضوعية^٢، يضاف إلى ذلك أيضاً الاعتراف بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان السورية المحتلة، بالإضافة إلى ما تسرب حول "صفقة القرن" من تفاصيل تعكس قصوراً في المعالجة، وخصماً قاسياً من حقوق الشعب الفلسطيني.

٢- معاداة إيران: بعكس توجه أوباما لإستيعاب إيران، وإيجاد مساحة تفاهم معها، عبر إتفاق ١+٥ "خطة العمل الشاملة المشتركة" والسعى نحو توازن إيراني - سعودي، وهو ما كان يحاربه نتنياهو بضراوة، انقلب ترامب متبنياً منظور اليمين الإسرائيلي الذي يرى أن إيران هي أساس مشكلات المنطقة، وهي الخطر الأول الذي يجب مواجهته بقوة، بدلاً من إضاعة الجهود في محاولة إيجاد حل للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. وهكذا، انسحبت الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، وفرضت عقوبات جديدة على إيران، أدت إلى تراجع أطراف أخرى عن التعاون مع طهران، بالإضافة إلى اتجاه ترامب لتعزيز مبيعات السلاح لدول الخليج العربية، وطرح فكرة التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط كجزء من السياج العسكري الذي يسعى لإحتواء التمدد الإيراني^٣.

^١ **كوشنر**، صهر ترامب، **جرينبلات**، مساعد الرئيس والممثل الخاص للمفاوضات الدولية، و**فريدمان**، السفير الأمريكي في إسرائيل .

^٢ خلال شهر ديسمبر عام ٢٠١٨م، حذرت المندوبة الأمريكية لدى الأمم المتحدة" نيكي هايلى" أمام مجلس الأمن الفلسطينيين والدول العربية والمجتمع الدولي من مغبة رفض خطة (ترامب للسلام) بين إسرائيل والفلسطينيين .

^٣ محمد أنيس سالم، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٥ .

٣- التحالف مع المملكة العربية السعودية: حيث كانت باكورة سفريات الرئيس الأمريكي ترامب، بعد توليه مقاليد منصبه، لا إلى إحدى جاراته في الشمال أو الجنوب، كما هو معتاد، ولكن إلى المملكة العربية السعودية، في خطوة مفاجئة، اجتمع فيها مع زعماء الدول الإسلامية، بما يشير لمحورية العلاقة الأمريكية - السعودية، والدور القيادي المتوقع للرياض في الأطر الإسلامية، والعربية، والشرق أوسطية، وبرر ترامب هذا التوجه، المرة تلو الأخرى، بأهمية المشتريات العسكرية والمدنية السعودية من الولايات المتحدة، والتي تصب في نجاح السياسة المعلنة "أمريكا أولاً" ^١.

٤- إصلاح الجسور مع القاهرة : حيث كانت إدارة أوباما قد تركت قدراً من التوتر في العلاقات مع مصر، حيث قلصت عدداً من أوجه التعاون العسكري (المعونات ، المناورات ، وصيانة المعدات) كما حجمت الاتصالات والزيارات على المستوى الرئاسي، مع اتخاذها موقفاً نقدياً من عدد من الملفات الداخلية المصرية ، خاصة في مجال حقوق الانسان . ولقد تجاوز ترامب هذه المرحلة مع تعدد الاجتماعات والاتصالات بين الرئيسين ، بما في ذلك دعوة الرئيس السيسي لزيارة واشنطن ، مع إعادة المعونات العسكرية إلى حجمها السابق ، واستئناف مناورات النجم الساطع ، وطرح مجالات التنسيق الاقليمي الاوسع ، خاصة عبر الشراكة المصرية السعودية . ومع ذلك لاتزال العلاقة بين الطرفين تواجه تحديات عدة ، خاصة مع حصول الديمقراطيين على أغلبية مجلس النواب الامريكى ^٢ .

¹ Kragie Andrew: **Is Trump compromised by Saudi money ?** , The Atlantic, 26 November 2018 .

^٢ محمد أنيس سالم، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٦ .

يمكن تغليف العناصر السابقة في مقاربة ترامب للشرق الأوسط بملاحظة وجود قدر من الشعور المعادى للإسلام والمسلمين، يتسرب من خلال التصريحات والكتابات المبكرة لترامب وأعوانه، ينعكس على بعض قراراته (على سبيل المثال : القرار التنفيذي رقم ١٣٧٦٩ بعنوان " حماية الأمة من دخول الإرهابيين الأجانب للولايات المتحدة "، والذي منع مواطني عدة دول إسلامية من دخول الولايات المتحدة) . وفى الوقت نفسه فإن الرئيس الأمريكى يسعى علانية وبشكل متكرر وفج إلى مطالبة الدول البترولية بتحمل تكاليف الدفاع عنها، بل والتعاقد على شراء البضائع والخدمات الأمريكية، وهو ما يطلق عليه توجه ترامب لعقد صفقات تبادلية Transactional، بحيث يكون لكل سياسة أو موقف ثمن معلوم يفيد الاقتصاد الأمريكى .

غير أنه بالنظر لمجمل السياسات الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط في الوقت الراهن، نجد أن هناك خيوطاً ناظمة تربط هذه السياسات ببعضها البعض، فالتحالف مع المملكة العربية السعودية، وإصلاح الجسور مع القاهرة، ومشروع التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط ، يربطها جميعها معاً الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة، بتأمين إمدادات النفط والتي تعد المملكة العربية السعودية المصدر الرئيسي له ، فضلاً عما تجنيه الولايات المتحدة الأمريكية من أموال نتيجة بيع السلاح لها، إلى جانب ما تمثله مصر من ممر آمن لأحد أهم طرق الملاحة الدولية (قناة السويس)، فضلاً عن الدور المصري في التهدئة بين الفلسطينيين والإسرائيليين . أما الانسحاب الأمريكى من الاتفاق النووي، ونقل السفارة الأمريكية للقدس، إيقاف التمويل الأمريكى لمنظمة "الأونروا"، والاعتراف بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان المحتلة، فيربطها جميعاً خيوطاً ناظماً يمكن تسميته بالانسجام الأمريكى مع الأهداف والمصالح الإسرائيلية والتي يأتي في مقدمتها حرمان إيران من امتلاك السلاح النووي ووسائل حمله حتى تظل إسرائيل

هي القوة النووية الوحيدة بالمنطقة، وأيضاً الضغط الدائم على الفلسطينيين لإجبارهم على القبول بالشروط الإسرائيلية للسلام، فضلاً عن أن هذه السياسات الأمريكية تتسجم مع المصالح الإسرائيلية، فإنها أيضاً لا يمكن أن تأتي جميعها متواترة في فترة زمنية قصيرة عبثاً، وأغلب الظن أنها ترتبط معاً في إطار ما يسمى بصفقة القرن والتي لم تعلن تفاصيلها بعد، والتي يشاع أنها تتضمن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين خارج الحدود الإسرائيلية، ويمكن أن نعقد ذلك الرأي بالرجوع لما ورد بخطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي بجامعة بار إيلان بإسرائيل عام ٢٠٠٩م، حيث جاء نصاً بالخطاب " أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ستجد حلها خارج حدود دولة إسرائيل. إذ من الواضح بالنسبة للجميع أن المطالبة بإسكان اللاجئين الفلسطينيين داخل إسرائيل تتناقض مع استمرار قيام إسرائيل بصفقتها دولة الشعب اليهودي. يجب حل قضية اللاجئين الفلسطينيين - ويمكن حلها مثلما أثبتنا نحن ذلك في حالة مشابهة: إن دولة إسرائيل الصغيرة قد استوعبت بنجاح مئات الألوف من اللاجئين اليهود من الدول العربية الذين غادروا منازلهم معدمين تماماً. وبالتالي فإن العدالة والمنطق تقتضيان حل قضية اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود إسرائيل علماً بأن هذا الموقف محل توافق وطني عريض جداً [في إسرائيل]. أعتقد بقابلية حل هذه المشكلة الإنسانية حلاً جذرياً من منطلق الرغبة الحسنة والاستثمار الدولي" ^١.

ثالثاً : السياسات الروسية بمنطقة الشرق الأوسط :

سبق وأن أشرنا في الفصل الأول من البحث وفي معرض حديثنا عن البيئة المحيطة بتوقيع الاتفاق النووي، وفي الجزء الخاص بسياسات واستراتيجيات

^١ خطاب رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو في جامعة بار إيلان، يوم ١٤ / ٦ / ٢٠٠٩م، متاح على الرابط <https://mfa.gov.il/MFAAR/TheGovernment/AnnouncementsAndStatements/2009/Pa/ges/Address-by-PM-Netanyahu-at-Bar-Ilan-University-14062009.aspx>، تاريخ الدخول ٩ / ٢٠١٩م.

القوى الدولية تجاه المنطقة، للمصالح الاستراتيجية الروسية بمنطقة الشرق الأوسط في الفترة التي زامنت توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع دول (٥ + ١) ، غير أن ما تشهده المنطقة من تطورات متسارعة، والدور الروسي في تلك التطورات، يظهر وجهاً آخر لاستراتيجية جديدة قامت روسيا برسمها، مدفوعة في ذلك بمجموعة من العوامل الاستراتيجية والأمنية ، والاقتصادية، وتتمثل أبرز ملامح تلك الاستراتيجية في الآتي :

١- أولوية الاعتبارات الاستراتيجية والأمنية : فمنذ تفكك الاتحاد السوفيتي فإن الاعتبارات الاقتصادية والحاجة الملحة لتعافي الاقتصاد الروسي كانت هي المحرك الرئيسي للسياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط . أما على مدى العامين الماضيين بدا واضحاً أن الاعتبارات الاستراتيجية والأمنية تقدمت واحتلت الأولوية في تحرك روسيا باتجاه الشرق الأوسط وبأني في مقدمتها أهمية تعزيز الوجود الروسي في البحر المتوسط كمر وحيد للبحر الأسود وهو ما تضمنته العقيدة العسكرية البحرية الجديدة التي صدق عليها الرئيس بوتن في ٢٦ يوليو ٢٠١٥ حيث نصت الوثيقة على ضمان وجود عسكري بحري دائم لروسيا في البحر المتوسط وتعزيز المواقع الاستراتيجية لروسيا في البحر الأسود ، رداً على تحركات الولايات المتحدة ، وحلف شمال الأطلسي في البحر الأسود على خلفية الازمة الأوكرانية^١.

وقد عززت موسكو من وجودها وقواتها في المنطقة، فإلى جانب قاعدة حميميم الجوية، تم في ١٨ يناير ٢٠١٧م توقيع اتفاقية بين موسكو ودمشق تقضى بتحويل طرطوس من محطة لتموين السفن الروسية إلى قاعدة عسكرية بحرية

^١ نورهان الشيخ، " الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط ... حدود وملامح التغيير "، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٩، مؤسسة الأهرام ، القاهرة، يوليو ٢٠١٧، ص ٩٤.

متكاملة يمكنها استقبال ١١ سفينة حربية ، بما في ذلك سفن نووية ، وذلك لمدة ٤٩ عام قادمة قابلة للتديد تلقائياً، ويسمح الاتفاق لروسيا بنشر نقاط تمرکز متنقلة خارج الأراضي التابعة للقاعدة البحرية، بهدف حراسة ميناء طرطوس ، ونشر منظومة صاروخية جديدة حولها، إضافة نشر منظومات صاروخية في البحر من طراز "بال " أو "باستيون "علماً بأن موسكو نشرت في وقت سابق صواريخ "إس ٣٠٠" في محيط قاعدة طرطوس و"إس ٤٠٠" في محيط قاعدة حميميم الجوية^١.

ولا تقل الاعتبارات الأمنية أهمية عن تلك الاستراتيجية ، حيث تضع روسيا على قمة أولوياتها استئصال الإرهاب من جذوره ، والقضاء عليه في المناطق الحاضنة له في منطقة الشرق الأوسط التي تمثل حزام روسيا الجنوبي الغربي ومنها يأتي الدعم للإرهاب في الداخل الروسي وقد أشار الرئيس بوتين صراحة إلى الخطر الذي يشكله الارهابيون العائدون إلى روسيا بعد مشاركتهم في القتال إلى جانب التنظيمات المتطرفة في سوريا وأن مهمة العسكريين الروس في سوريا ليست مساعدة الشعب السوري فحسب وإنما حماية المصالح الروسية والمواطنين الروس من خلال عدم السماح بعودة الإرهاب إلى روسيا^٢.

٢- الارتكاز على سوريا : حيث ترى موسكو أن سوريا هي نقطة الارتكاز الأساسية لها في المنطقة وليس من المتصور أن تقبل أي مساومات أو مقايضات بشأن موقفها منها وتتطلق من أن السبيل الوحيد لتسوية الازمة السورية والحفاظ على وحدة الأراضي السورية وتجاوز الخلافات بين

^١ روسيا تحمي طرطوس من الجو والبحر وتوسع قاعدتها، تقرير منشور على موقع روسيا اليوم بتاريخ ٢٠ / ١٧ / ٢٠١٧، متاح على الرابط

<https://arabic.rt.com/news/859556>، تاريخ الدخول ١١ / ٥ / ٢٠١٩ م .

^٢ بوتين: هزيمة "الإرهاب" في سوريا باتت وشيكة، خبر منشور على موقع عربي BBC بتاريخ ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٧، متاح على الرابط

<http://www.bbc.com/arabic/world-41689794> ، تاريخ الدخول ١١ / ٥ / ٢٠١٩ م .

الأطراف المختلفة المتصارعة هو طاولة المفاوضات، وتعول على مسار أستانا العسكري الذي ترى فيه ممهداً ومساعداً لمسار جينيف السياسي^١.

في هذا الإطار ، تم توقيع الاتفاقية الخاصة بمناطق خفض التوتر أو التصعيد في ختام اجتماعات أستانا ٤ ، التي عقدت في كازخستان يومي ٣ و ٤ مايو ٢٠١٧ ودخلت حيز التنفيذ بدءاً من يوم ٦ مايو بين كل من روسيا وإيران وتركيا، بحسبانها دولاً ضامنة للاتفاق، والتي تنص على وقف إطلاق النار بين جميع الأطراف المتصارعة، وكذا حظر الضربات الجوية، وتتضمن أربع مناطق : الأولى وهي أكبر منطقة وتقع في شمال سوريا وتشمل ريف إدلب والمناطق المحاذية وشمال شرقي ريف اللاذقية ، وغربي ريف حلب ، وشمال ريف حماة ، وتسيطر عليها تشكيلات مسلحة تضم حوالي ١٥ ألف فرد . وتمتد المنطقة الثانية شمالي ريف حمص وتشمل مدينتي الرستن وتلييسة ، والمناطق المحاذية الخاضعة لسيطرة فصائل مسلحة تضم نحو ثلاثة آلاف فرد . أما المنطقة الثالثة فتشمل الغوطة الشرقية وهي مصدر عمليات القصف على دمشق بما في ذلك محيط السفارة الروسية . وتمتد المنطقة الرابعة جنوب سوريا في المناطق المحاذية للحدود الأردنية في ريفي درعا والقنيطرة وتخضع أغلبية المنطقة لما يسمى " الجبهة الجنوبية" التي تضم نحو ١٥ الف مسلح^٢.

٣- بناء الشراكات الداعمة للتحرك الروسي في المنطقة : حيث تسعى روسيا إلى حاضنة إقليمية آمنة ومعضده لنفوذها المتصاعد في سوريا والمنطقة، ومن ثم فهي تعمل على كسب شراكات دول الجوار السوري القريب والبعيد، وتبرز في هذا الإطار أهمية تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين

^١ نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص ٩٥.

^٢ نص المذكرة الخاصة بإنشاء مناطق لتخفيف حدة التصعيد في سوريا، منشور على موقع روسيا اليوم بتاريخ

١٢ / ٥ / ٢٠١٧، متاح على الرابط

https://arabic.rt.com/middle_east/877084 ، تاريخ الدخول ١١ / ٥ / ٢٠١٩ م.

موسكو وطهران ، فهناك اتجاه واضح لدى موسكو لتعميق تعاونها الاستراتيجي مع إيران في مختلف المجالات، وخلال زيارة الرئيس بوتين لطهران يوم ٢٣ نوفمبر عام ٢٠١٥م، تم تأكيد استمرار التعاون بين البلدين في المجال النووي، وإنشاء محطات نووية جديدة فيها، وتوقيع سبعة اتفاقيات ومذكرات تفاهم للتعاون الثنائي في سياق توطيد وترسيخ التعاون بين البلدين^١.

كذلك، يعد العراق ركيزة أساسية للتنسيق الاستخباراتي والمعلوماتي للتحالف الروسي ضد الإرهاب في المنطقة والذي يضم - إلى جانب موسكو - كلا من طهران ودمشق وحزب الله، ورغم أن العراق تحت الهيمنة الأمريكية منذ الاحتلال الأمريكي وهو ساحة لعمليات التحالف الدولي ضد الإرهاب، فقد تم التوافق على أن يكون مركز التنسيق العملياتي للتحالف الروسي والذي يضم ممثلي هيئات أركان جيوش الدول الأربع، روسيا وإيران وسوريا والعراق في بغداد^٢.

وتبدى روسيا أيضا حرصا واضحا على دفع العلاقات مع مصر لمستويات استراتيجية، وعدّها شريكا رئيسيا مهما في المنطقة، فقد استمر تطوير التعاون العسكري والتقني بين البلدين، رغم أزمة الطائرة الروسية التي تم تفجيرها فوق سيناء يوم ٣١ أكتوبر ٢٠١٦م، كما تم توقيع العقد المبدئي الخاص ببناء أول محطة للطاقة النووية بتكنولوجيا روسية في الضبعة في نوفمبر ٢٠١٥م، وتنفيذ المشروع شركة "روس أتوم" الروسية ، وقد قدمت روسيا دعماً مالياً لمصر لبناء المحطة النووية في صورة قرض يسدد على ٣٥ عاماً، وفي ٢٩ مايو ٢٠١٧م،

^١ نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص ٩٥.

^٢ التحالف الرباعي المشترك... مرتكز مهم في القضاء على الإرهاب، خبر منشور على موقع سبوتنك عربي

بتاريخ ١٦ / ١٢ / ٢٠١٨م، متاح على الرابط

https://arabic.sputniknews.com/radio_truth/201812161037522339 ، تاريخ الدخول ٥ / ٧

٢٠١٩م.

تم استئناف محادثات ٢+٢ التي تضم وزراء الخارجية والدفاع في البلدين، حيث عقدت الدورة الرابعة للجنة المشتركة للتعاون العسكري والتقني وبحث الأزمات الإقليمية والتنسيق بين البلدين بشأنها، وكذلك في مجال مكافحة الإرهاب^١.

٤- تجنب المواجهة مع القوى الدولية والإقليمية الفاعلة ومحاولة ترويضها: فروسيا لا تسعى إلى مزاحمة الولايات المتحدة أو غيرها في المنطقة وتطلق استراتيجيتها من منظور تشاركي تعاوني، وليس صداميا صراعيًا ، لإيمانها بأن أى مواجهة مباشرة أو غير مباشرة ستكون مكلفة للجميع وستؤثر سلبا فى قدرتها على تحقيق أهدافها ، وستزيد من استنزاف القدرات الروسية ، وترفع من تكلفة حركتها، وبالتالي ترى روسيا أهمية التنسيق مع الأطراف الدولية والإقليمية المعنية بقضايا المنطقة ، والتي لها أيضا مصالحها التي تعمل جاهدة على تحقيقها ، وأبرزها الولايات المتحدة ، تركيا ، وإسرائيل ، إلى جانب دول الخليج^٢.

وفى هذا السياق ، ورغم أن الرئيس فلاديمير بوتين ، فى تصريح له على هامش منتدى سان بطرسبورج الاقتصادى يوم ٢ يونيو ٢٠١٦م، رأى أن العلاقات الروسية - الأمريكية فى أدنى مستوياتها منذ الحرب الباردة فإنه أكد أن موسكو ستواصل الحوار مع إدارة الرئيس دونالد ترامب ، الذى عده شخصا صريحا ، وعبر عن نيته فى إقامة علاقات عملية وشخصية جيدة معه ، وأن هناك حاجة إلى بذل جهود من كلا الجانبين ، وإن إقامة علاقات تجارية واستثمارية متينة من شأنها أن تحمى العلاقات الروسية - الأمريكية من التقلبات فى الظروف السياسية ودعا رجال الأعمال الأمريكيين إلى مساعدة الرئيس ترامب فى إقامة حوار

^١ العلاقات المصرية الروسية، تقرير منشور على موقع جريدة اليوم السابع بتاريخ ١٤ / ١٠ / ٢٠١٨م، متاح على الرابط / <https://www.youm7.com/story/> ، تاريخ الدخول ٧ / ٥ / ٢٠١٩م .

^٢ نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص ٩٦.

ورغم أهمية العلاقة مع واشنطن ، فإن تركيا تظل هي الفاعل الأهم على الأرض ، خاصة فيما يتعلق بالأزمة السورية التي هي محور الاهتمام الروسي في المنطقة، وقد تمت إعادة إطلاق العلاقات الروسية - التركية عقب تدهور حاد وسريع على خلفية إسقاط انقرة الطائرة الحربية الروسية عام ٢٠١٥ م . فعقب اعتذار أردوغان لروسيا عن الحادث ، وزيارته لموسكو في أغسطس ٢٠١٦م، استؤنف التعاون الروسي - التركي ، وشارك الرئيس بوتين في الدورة رقم ٢٣ لمؤتمر الطاقة العالمي باسطنبول في أكتوبر ٢٠١٦م، وتم على هامش المؤتمر توقيع الاتفاقية الخاصة بمشروع " السيل التركي " لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا ، حيث يمكنها هذا المشروع من تجاوز العقوبات الغربية في هذا المجال ، والتي أدت الى وقف مشروع " السيل الجنوبي " الذي كانت تعول عليه ، وتم أيضا بحث اسناد تشييد محطة الطاقة النووية الثالثة التي تنوي روسيا اقامتها لتركيا ، ومن المعروف أن روسيا تتولى إقامة المحطة الأولى، ويتلقى ٢٠٠ من الأتراك التدريب بها في هذا المجال، وفي المقابل ، وافقت موسكو على عودة السياحة الروسية لتركيا ، وإزالة العقوبات والقيود التجارية عليها ، وكذلك رفع القيود عن القوى العاملة التركية في روسيا ، وقطاع الانشاءات ، وبعض القطاعات الأخرى . وتم البدء في بناء القسم البحري من خط السيل التركي لنقل الغاز الطبيعي من روسيا الى تركيا ودول أوروبية . وكانت قمة مايو ٢٠١٧ اللقاء التاسع بين بوتين وأردغان في تسعة أشهر ، الامر الذي يدل على كثافة التنسيق بين البلدين ، خاصة حول

^١ المرجع السابق، ص ٩٦.

سوريا ، والدور الفاعل لتركيا في اجتماعات أستانا ، ومناطق خفض التصعيد في سوريا^١.

ومع استمرار التأييد لكامل الحقوق الفلسطينية ، وحل الدولتين ، فان روسيا تسعى أيضا الى الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع إسرائيل، حيث تكررت الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في الفترة الأخيرة. ويركز الجانبان على التعاون بينهما في مجال مكافحة الإرهاب ، والتنسيق بشأن العمليات العسكرية لكلا الطرفين في سوريا . وأكد بوتين أن إسرائيل " تحارب الإرهاب " وان روسيا وإسرائيل " حليفتان من هذا المنظور "، مؤكدا نية موسكو توطيد الاتصالات مع شركائها الإسرائيليين على هذا الصعيد ، ومواصلة الاتصال بين العسكريين الإسرائيليين والروس بهدف تجنب أي مشاكل، ولزيادة التنسيق فيما يتعلق بالشأن السوري^٢.

رابعاً : الدور الصيني بمنطقة الشرق الأوسط :

لم تختلف السياسات الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط في الوقت الراهن، عما سبق أن ذكرناه في الفصل الأول من البحث في معرض حديثنا عن سياسات واستراتيجيات القوى الدولية تجاه الشرق الأوسط، في الفترة التي زامنت توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع دول (٥ + ١)، حيث تقوم تلك السياسة على مجموعة من الثوابت والمحددات، والتي تتمثل في: السعي إلى حماية مصالحها الاقتصادية مع بلدان المنطقة خاصة فيما يتعلق ب وارداتها من النفط، وتجنب

^١ العلاقات التركية الروسية ومعضلة ثنائية التعاون والأزمات، تقرير منشور على موقع رؤية تركية بتاريخ ١ / ٧ / ٢٠١٨م، متاح على الرابط -<https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries/24>، تاريخ الدخول ٧ / ٥ / ٢٠١٩م .

^٢ بوتين: موسكو ستساعد في تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، تقرير منشور على موقع روسيا اليوم بتاريخ ٧ / ٦ / ٢٠١٦م، متاح على الرابط <https://arabic.rt.com/news/826571>، تاريخ الدخول ١١ / ٥ / ٢٠١٩م .

الصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بتوجه كليهما نحو الشرق الأوسط، والميل إلى بناء تعاون اقتصادي مع الدول العربية أكثر من ميلها إلى بناء تعاون سياسي. وتتبنى الصين رؤية خاصة لحل مشاكل الشرق الأوسط تقوم على اعتماد التعاون الإقليمي أساساً للسياسة الأمنية، والقناعة بأن التعاون الثنائي والمتعدد وبناء التنمية الاقتصادية سوف يحد من الأزمات في المنطقة ويعالج مشكلة الإرهاب، وآخر وأهم هذه الثواب هو احتفاظها بعلاقات قوية مع إيران.

هذه المحددات جعلت السياسة الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط تبدو معقدة ومتداخلة بل ومتناقضة في كثير من الأحيان، فهي تقيم علاقات اقتصادية مع إسرائيل، وفي ذات الوقت مع السلطة الفلسطينية، وقد أكد ذلك المسؤولون الصينيون بمن فيهم الرئيس شي جين بينغ، ورئيس مجلس الدولة الصيني لي كه تشيانغ، وكذلك وزير الخارجية وانغ يي، خلال الزيارات الرسمية التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى الصين في عام ٢٠١٧م، وذلك بإعلان المسؤولين الصينيين التزام الصين بتعميق التعاون الاقتصادي مع كل من إسرائيل والسلطة، ففيما يتعلق بإسرائيل فقد أعلنت الصين عن التزامها بالتعجيل بنشاط في المفاوضات الجارية حول منطقة التجارة الحرة بين الصين وإسرائيل، كما ناقش الجانبان سبل تعميق التعاون بينهما في مجالات متعددة تتراوح بين التكنولوجيا المتقدمة والطاقة النظيفة والاتصالات، أما فيما يتعلق بالسلطة، فإن الصين تلتزم بمساعدة الفلسطينيين في زيادة قدرتهم على المساعدة الذاتية من خلال بناء المجمعات الصناعية، وتطوير محطات الطاقة الشمسية، وزيادة المساعدات الاستثمارية والاقتصادية، وقد أكدت كل من إسرائيل

والسلطة حرصهما على بناء "حزام واحد وطريق واحد" مشترك مع الصين^١.

والأمر ذاته تفعله الصين في علاقتها بكل من المملكة العربية السعودية وإيران، بل وتبدي كلا الدولتين رغبتهما في التعاون مع الجانب الصيني، وهو ما عبر عنه مسئولو البلدين، ممثلين في الملك سلمان، وزير الخارجية الإيراني " جواد ظريف " في معرض رغبتهما في المشاركة في المبادرة الصينية " الحزام والطريق "، حيث علق وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف خلال زيارة إلى بكين في سبتمبر عام ٢٠١٧م، بأن إيران تأمل في إجراء تعاون مع الجانب الصيني، وفي أواخر عام ٢٠١٧م عبر الملك سلمان بن عبد العزيز من خلال اللجنة المشتركة الصينية - السعودية رفيعة المستوى في بكين، عن حرص المملكة العربية السعودية على دمج رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م مع مبادرة الحزام والطريق^٢.

غير أنه يتتبع السياسة الصينية تجاه الشرق الأوسط في الوقت الراهن، نلاحظ تغيراً في بعض توجهاتها، والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

١- السعي للعب دوراً سياسياً في أزمات المنطقة : فبعد أن كانت الاهتمامات الصينية على الصعيد السياسي بالمنطقة تتركز في تعزيز التعاون مع دول المنطقة، نجد الآن اهتماماً صينياً بقضايا المنطقة، والذي برز من خلال توسط الصين في أزمة اليمن باستضافتها محادثات بين إيران والمملكة العربية السعودية خلال عامي ٢٠١٥م، ٢٠١٦م، كما استضافت في ديسمبر عام ٢٠١٧م ندوة السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وأيضاً في مايو

^١ الصين في الشرق الأوسط.. عن ماذا يبحث التنين، تقرير منشور على موقع الميدان بتاريخ ١١ / ١٢ /

٢٠١٨م، متاح على الرابط

<https://midan.aljazeera.net/reality/politics>، تاريخ الدخول ١ / ٥ / ٢٠١٩م .

^٢ المرجع السابق .

عام ٢٠١٨م استضافت الصين الندوة الدولية حول القضايا السورية. وفي إطار جهود الوساطة، قام المبعوث الصيني الخاص إلى الشرق الأوسط بزيارات مكثفة للبلدان المعنية لتسهيل التوصل لحلول سياسية خلال الأزمة الليبية والسورية^١.

٢- ظهور بوادر للتواجد العسكري الصيني بالمنطقة : فبعد أن كانت الاهتمامات العسكرية للصين بالمنطقة تكتفي فقط بمبيعات الأسلحة لبلدان المنطقة، يبرز في الوقت الراهن اهتماماً صينياً على الصعيد العسكري بمنطقة الشرق الأوسط ، وذلك الاهتمام برز من خلال توسيع التعاون العسكري مع إيران بإجراء الدولتان تدريبات عسكرية مشتركة في الخليج العربي في يونيو عام ٢٠١٧م، كما عقدت الصين تدريبات عسكرية مشتركة لمكافحة الإرهاب مع المملكة العربية السعودية في الصين لاحتواء التهديد الذي تشكله حركة تركستان الشرقية الإسلامية، كما أقرت الصين أول قانون لمكافحة الإرهاب في ديسمبر ٢٠١٥م مما يمهّد الطريق لمشاركة عسكرية نشطة في بعثات مكافحة الإرهاب في الداخل والخارج، كما دعمت الصين العراق في حربها ضد داعش من خلال تبادل المعلومات وتقديم التدريب، كما خصص الرئيس الصيني " شي جين بينغ " مساعدات بقيمة ٣٠٠ مليون دولار لجامعة الدول العربية في عام ٢٠١٦م لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، يضاف إلى كل هذا أن الصين أعلنت في مطلع أغسطس عام ٢٠١٧م عن البدء في إنشاء أول قاعدة عسكرية لها في "جيبوتي" بهدف حماية مصالحها التجارية في المنطقة، وربما لزيادة حشدها العسكري على

^١ لماذا قررت الصين الانخراط سياسياً في الشرق الأوسط بعدما كانت معتمدة فقط في خططها على الاقتصاد؟، تقرير منشور على موقع عربي بوسست بتاريخ ١٥ / ٧ / ٢٠١٨م، متاح على الرابط <https://arabicpost.com/politics/world/2018>، تاريخ الدخول ١١ / ٥ / ٢٠١٩م .

المدى الطويل هناك ^١ .

ورغم ذلك التغيير في السياسات الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط، فإنه لا ينبغي المبالغة في تأويل هذه السياسات، فالحياد الذي تمارسه بكين عند العمل مع الصراعات الإقليمية، وموقفها الواضح بعدم العثور على وكلاء في المنطقة، والتزامها بعدم الانحياز إلى أي طرف، وكذلك إصرارها على التسويات السياسية لجميع النزاعات الإقليمية، يؤكد - حتى الآن - نية الصين في تجنب التشابكات العميقة في الشؤون الإقليمية. غير أنه مع استمرار الصين في الدفع بمبادراتها، فإن المصالح الأكثر ترابطاً بين الصين والمنطقة - والتوقعات الدولية المتزايدة للصين بعد ذلك - ستدفع بكين على الأرجح لاتخاذ مواقف أكثر حسماً، وسيتعين عليها صياغة سياستها العربية وتحديد مصالحها في المنطقة بشكل أكثر وضوحاً. إن سياسة الصين الجديدة في الشرق الأوسط ما زالت في طور الظهور، وفي ضوء النفوذ الدولي المتصاعد لها، فإنه من المنتظر أن يكون للصين دوراً أكبر بالمنطقة، وهذا الدور من المرجح أن يكون ذات أثر بين في معادلة توازن القوى الإقليمي بالمنطقة .

خامساً : الدور الأوروبي بمنطقة الشرق الأوسط :

سبق أن ذكرنا في الفصل الأول من البحث، في معرض حديثنا عن سياسات واستراتيجيات القوى الدولية تجاه الشرق الأوسط، في الفترة التي زامنت توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع دول (٥ + ١)، أن المصالح الأوروبية الأساسية في المنطقة تتمثل في التوافق مع الرؤية الأمريكية في إعطاء الأولوية لأمن إسرائيل، ومنع إيران من امتلاك السلاح النووي، ومكافحة الإرهاب، ودعم

^١ كيف تحاول الصين الهيمنة على الشرق الأوسط؟، تقرير منشور على موقع ناشونال إنترست بتاريخ ٣٠ / ٨ / ٢٠١٨م، متاح على الرابط <http://www.roayahnews.com/translations/2018> ، تاريخ الدخول ١١ / ٥ / ٢٠١٩م .

التحولات السياسية في دول المنطقة وفقاً لقيم ومعايير تحقق مصالح الدول الأوروبية .

وفي الوقت الراهن لم تتغير تلك الأهداف والمصالح ، غير أنه أمام هيمنة أمريكا علي القوي والتكتلات والمؤسسات الدولية بالعالم، وأمام النفوذ الأمريكي القوي والمتحكم بشكل فاعل ومؤثر علي الأزمات الدولية بالعالم ومنها أزمات ومشكلات منطقة الشرق الأوسط، فان دور أوروبا ونفوذها بمنطقة الشرق الأوسط أخذ في التراجع أمام قوة الوجود الأمريكي لحد كبير، وبرغم مواقف دول الاتحاد الأوروبي المعارضة للتوجهات الأمريكية تجاه أزمات المنطقة والعالم فإن هذا الدور قد أصبح غير مؤثر تجاه ما تقرره أمريكا وحدها، وليس أدل على ذلك من انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني على غير رغبة حلفائها الأوروبيين^١.

ويأتي تراجع الدور الأوروبي عن الاهتمام بالأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، ارتباطاً بظهور الأحزاب الشعبوية المتطرفة في بلدان أوروبا كبديل عن الأحزاب التقليدية يمينها ويسارها، والتي تركز فقط في خطابها علي القوميات والهويات والمشكلات الاقتصادية الداخلية، والغير منشغلة أصلا في برامجها السياسية بالأزمات والمشكلات الدولية، وأيضاً بسبب غياب وجود القيادات والزعامات الفاعلة منذ عهد الرئيس الفرنسي جاك شيراك، وحتى مدة حكم الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، وأقول نجم حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي في ألمانيا واقترب نهاية عهد إنجيلا ميركل، ولانشغال دول أوروبا بقضاياها ومشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالتالي فقد غاب دور أوروبا ولم يعد فاعلا في

^١ لماذا تراجع دور أوروبا في الشرق الأوسط؟، تقرير منشور على موقع جريدة الأسبوع بتاريخ ١١ / ٢٠ / ٢٠١٩م، متاح على الرابط

<https://www.elaosboa.com/show.asp?id=302247&page=writers>، تاريخ الدخول ١٧ / ٥ / ٢٠١٩م .

منطقة الشرق الأوسط^١.

يضاف إلى ذلك ما تعانيه كثير من دول أوروبا، من مشكلات كبرى تشغل قياداتها داخليًا، وتعطل أي ممارسة محتملة من جانب أوروبا تجاه أزمات المنطقة، فمن تظاهرات السترات الصفراء وارتفاع سقف مطالبهم بفرنسا، إلى تراجع شعبية حزب ميركل وأقول نجمها مقابل صعود شعبية التيار اليميني الشعبي، إلى بريطانيا المتخبطة بموضوع البريكسيت وزعزعة استقرار حكم رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي وفقدانها لثقة برلمان بلادها بسبب اتفاقها مع الاتحاد الأوروبي حول خروج بريطانيا من الاتحاد، وأيضًا إلى محاولات انفصال برشلونة عن إسبانيا، ووصولًا إلى التيارات والأحزاب المتطرفة في إيطاليا والنمسا وهولندا ودول شرق أوروبا^٢.

ولكل تلك الظروف وغيرها فان أوروبا قد أصبحت معطلة وغير فاعلة، ناهيك عن ما تواجهه أوروبا من صراع نفوذ مع أمريكا بسبب توجهات وأفكار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وسياسته المتعطسة مع الاتحاد الأوروبي، وتوجهه الشعبي، وشعاره أمريكا أولاً، الأمر الذي يزيد من مصاعب أوروبا، ويجعل صوتها ودورها متراجعا في أزمات المنطقة والعالم، ومما يدل على هذا الضعف والارتباك الأوربي تجاه المواقف والأزمات الدولية علي سبيل المثال، هو انزعاج وارتباك دول أوروبا بسبب قرار ترامب حول انسحاب قوات بلاده من سوريا، وأيضاً سياسة ترامب المهددة لمستقبل الناتو وتشكيكه في المشاركة الأمريكية فيه، ومطالباته لدول أوروبا بدفع حصصها الكاملة للناتو لضمان الدفاع عنها، وتفرد أمريكا وحدها بحل القضية الفلسطينية ومخالفتها للشرعية الدولية بما يعمل لصالح

^١ كيف يؤثر صعود "اليمين المتطرف" الأوروبي على الشرق الأوسط والعالم؟، تقرير منشور على موقع النادي

الدولي بتاريخ ١٣ / ١٢ / ٢٠١٨م، متاح على الرابط <https://>

<http://theinternational.club/news/>، تاريخ الدخول ١٢ / ٥ / ٢٠١٩م .

^٢ لماذا تراجع دور أوروبا في الشرق الأوسط؟، مرجع سابق .

إسرائيل، ويحدث ذلك في الوقت الذي انحصر فيه الدور الأوروبي في المساعدات الاقتصادية للشعب الفلسطيني، وتأييد الأوربيين وتصويتهم من أجل إقامة الدولة الفلسطينية، ورفضهم لقرارات ترامب تجاه القدس، ولتبقى أوروبا عاجزة عن تنفيذ مواقفها الفاعلة والمؤثرة لحل الدولتين وإيقاف إقامة المستوطنات الإسرائيلية أمام قوة النفوذ الأمريكي المنحاز لإسرائيل¹.

وارتباطاً بكل ماسبق فإن وجود دوراً أوروبياً يؤثر في معادلة توازن القوى الإقليمي، يعد أمراً مستبعد الحدوث، ولا يجب أن نعول عليه كدور فاعل في حل أزمات المنطقة، فالدول الأوروبية اليوم ليس لها دوراً يذكر في أزمات المنطقة، وحتى إن وجد هذا الدور فهو دوراً تابع يدور في فلك السياسة الأمريكية .

سادساً : مدى إمكانية تحقيق شراكة استراتيجية بين أكثر الدول العربية تأثيراً في أوضاع توازن القوى الإقليمي ممثلة في المملكة العربية السعودية ومصر :

سبق أن بينا في المبحث الأول من هذا الفصل أن إيران هي الدولة الأكثر تأثيراً في حالة التوازن القائمة بين الدول الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، يليها المملكة العربية السعودية كثاني أكثر الدول تأثيراً في حالة التوازن القائم بين الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط، ثم مصر ثالث أكثر الدول الفاعلة في المنطقة تأثيراً في حالة التوازن القائم بينها، ثم تأتي تركيا رابعاً، ثم تأتي إسرائيل في المركز الخامس والأخير بين الدول الفاعلة في المنطقة تأثيراً في حالة التوازن. وقد أشرنا أيضاً إلى إمكانية مجابهة التميز المحدود لوضع إيران في معادلة توازن القوى في المنطقة بالتعاون بين المملكة العربية السعودية ومصر كونهما الدولتين العربيتين من بين الدول الفاعلة في المنطقة، وأن ذلك لو حدث لتميزت وضعيتهما

¹ كيف يؤثر صعود "اليمن المتطرف" الأوروبي على الشرق الأوسط والعالم؟، تقرير منشور على موقع النادي الدولي بتاريخ ١٣ / ١٢ / ٢٠١٨م، متاح على الرابط <https://http://theinternational.club/news/>، تاريخ الدخول ١٢ / ٥ / ٢٠١٩م .

على وضعية أي من دول المنطقة . وبالتالي فإن التعاون الحقيقي، أو ما يمكن أن يطلق عليه شراكة استراتيجية بين المملكة العربية السعودية ومصر يعد عنصراً حاكماً في تحديد مستقبل توازن القوى بين القوى الإقليمية الفاعلة بالمنطقة، وفي ضوء ذلك سننظر في السطور التالية في مدى تحقيق ذلك من عدمه .

١- المحددات الحاكمة لعلاقات التعاون المصري السعودي:

أ- التوجه المصري نحو التعاون مع المملكة العربية السعودية وتحديات تحقيق ذلك^١: تعطى مصر أولوية قصوى لتأسيس شراكة استراتيجية مع مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي ، وفى القلب منها المملكة العربية السعودية ، لأسباب كثيرة ، أبرزها أن هذه الدول هي أولاً ، تمثل الكتلة العربية الأكثر تماسكا ، والأقل تعرضا للتهديد من الداخل بحكم أنها كانت بعيدة عن التهديدات المباشرة لموجة الانتفاضات العربية ، رغم أنها لم تستطيع أن تكون بمنأى تماماً عنها. وهي ثانيا ، دول القدرات المالية والاقتصادية الأكثر تأثيرا في مجريات السياسة العربية ، والأجدر علي التكامل مع القدرات البشرية المصرية ، وهو التكامل القادر علي ابتكار نموذج " قيادة جماعية عربية بديلة " ولو مؤقتة للنظام العربي المتداعي الآن، فضلا عن التداخل الشديد في مصادر التهديد بين البلدين بحكم الجوار المشترك ، وبحكم المسؤولية التاريخية عن البؤر المركزية في الأمن القومي العربي (فلسطين ، البحر الأحمر ، و الخليج).

انطلاقا من هذا الادراك تتوجه مصر نحو دول الخليج العربية بصفة عامة والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة، خاصة في هذه الظروف العربية الشديدة الصعوبة التي تغيب فيها عواصم مركزية عربية كبرى قسريا عن تحمل

^١ محمد السعيد إدريس، " محددات التعاون المصري الخليجي في ضوء تطورات الأزمة الأمريكية الإيرانية "، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٤، مؤسسة الأهرام ، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٨م، ص ص ١٢٢ - ١٢٥.

مسئولية القرار العربي ، لاسيما دمشق وبغداد ، للتأسيس لشراكة استراتيجية. لكن هذا التوجه يبقى محكوماً بمجموعة من التحديات ، من أهمها:

- الظروف الداخلية المصرية شديدة الصعوبة التي تعد من تداعيات الموجتين الثوريتين اللتين تعرضت لهما مصر (٢٥ يناير ٢٠١١م و ٣٠ يونيو ٢٠١٣م)، واللذان خلفتا تحديين شديدي الخطورة ، أولهما الازمة الاقتصادية - الاجتماعية ، وتوقف عجلة التشغيل والإنتاج في مجالات إنتاجيه واسعة ، مع تقادم أزمات الاضراب ، وتراجع الاستثمار الخارجي ، وتراجع أنشطة القطاع السياحي . وثانيهما : التحدي الأمني ، جراء الأنشطة الإرهابية الواسعة لتنظيم الاخوان والإرهاب التكفيري ، الذي امتد إلى مصر من سوريا وليبيا . هذان التحديان يعدان محددتين معرقلين لاندفاع الدور المصري لتحقيق الأهداف ، ومنها هدف إنجاز الشراكة الاستراتيجية مع دول الخليج ، سواء للتأثيرات السلبية لهما في مجمل القدرات ومصادر القوة الشاملة المصرية ، أو من ناحية أخرى ، يزيدان من حاجة مصر إلي هذه الشراكة بحسبانها " رافعة " مهمة للقدرات المصرية ، ومواجهة التهديدات الداخلية.
- الإدراك المصري لأولوية مواجهة خطر تداعي الدولة الوطنية العربية التي باتت معرضة للسقوط ، بسبب الصراعات المتولدة داخليا عن تعثر موجه الثورات العربية التي تعرضت لها هذه الدول ، وبسبب الإرهاب الذي أخذ يعمل من أجل إسقاط الدولة ، وفرض مخطط التقسيم كبديل للإسقاط الكامل للدولة . هذا يحدث الآن في العراق ، وسوريا ، واليمن ، وليبيا ، ويهدد الأمن القومي المصري مباشرة ، خاصة الأزمتين السورية واليمنية ويهدد مجمل الأمن القومي العربي .

- تفاقم مشروعات القوى الإقليمية الشرق أوسطية الثلاث : إيران، وإسرائيل، وتركيا على حساب المصالح العربية، فأطماع إيران ، وإسرائيل ، وتركيا في تمديد نفوذها في الدول العربية ، والسعى لفرض السيطرة والهيمنة الإقليمية تلقي بظلالها السيئة على واقع البيئة الإقليمية، وهو ما مثل عائقاً أمام تحقيق تلك الشراكة، ويمثل أيضاً مطلباً ملحاً لتحقيقها .

ب- الأسباب المعيقة لتحقيق الشراكة الاستراتيجية بين مصر والمملكة العربية السعودية¹ :

- الظروف المصرية الخاصة الاقتصادية والأمنية الراهنة التي تعرقل عودة مصر كقوة قيادية عربية مؤهلة لقيادة النظام العربى . قد تكون هذه الظروف طارئة ، لكنها في واقع الأمر ، ورغم كل ما استطاعت مصر تحقيقه من نجاحات لمواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية ، فإنها لم تصل بعد إلى مستوى امتلاك القدرات والموارد اللازمة للقيام بالدور القيادي أو على - الأقل - الشريك الفعال في التأسيس لقيادة عربية جديدة للنظام العربى مع المملكة العربية السعودية .
- التباين في إدراك أولوية التهديدات، فمصر تعطى أولوية قصوى للحرب ضد الإرهاب بعده الخطر العاجل الأولى بالمواجهة، لأن التراخى في مواجهة هذا الخطر سيؤدى إلى تدمير كل شيء، تدمير الدول العربية، وتفكيك النظام العربى، وتفكيك البنى والمكونات الاجتماعية في الدول العربية، لأن الحرب التي يخوضها الإرهاب في الدول العربية هي حرب مقرونة بتأجيج الصراع المذهبى - الطائفى، فضلاً عن أن هذا الصراع هو إحدى أهم أدوات هذا الإرهاب، ومشروعه في التكفير، وفي دعوة

¹ المرجع السابق .

تأسيس دولة الخلافة. وبهذا المعنى ، فإن مصر رغم إدراكها لفداحة مخاطر وأطماع القوي الإقليمية الثلاث : إسرائيل ، إيران ، تركيا فإنها تري أن هذه المخاطر تعد خطراً أجلاً لا يقارن أبداً بالخطر الإرهابي الذي تراه عاجلاً وفادحاً . لكن الأمر مختلف بالنسبة للمملكة العربية السعودية والتي تعطي كامل الأولوية لمواجهة ما تعده خطراً إيرانياً يفوق ويتجاوز كل خطر ، سواء كان إرهابياً أو إسرائيلياً.

• أولوية " الموازن الخارجي " الدولي والإقليمي في المنظور السعودي والخليجي لأمن الخليج علي حساب الدور العربي، بالاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية في تلبية المطالب والرؤى الخليجية في احتواء إيران والتعامل معها كمصدر أساسي للتهديد، وهو ما يعني أن دول الخليج تعطي كل الأولوية للدور الأمريكي على حساب طموحات أخرى بديلة ، جرى التعبير عنها ، بأن تكون الشراكة الاستراتيجية المصرية الخليجية عبر القوة العسكرية العربية المشتركة هي مركز الاهتمام أو الثقل في بناء الأمن الخليجي والأمن القومي العربي ، خاصة في السنوات الثلاث الأخيرة .

٢- الفرص المستقبلية لتطوير العلاقات المصرية السعودية للوصول لمستوى الشراكة الاستراتيجية المأمولة في ضوء تطورات الأزمة الأمريكية الإيرانية^١ :

في ضوء ما تحدثنا عنه من تحديات تحكم وتحد من تمكين مصر من التأسيس لشراكة استراتيجية، قاعدتها الأساسية الأمن الجماعي مع مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة المملكة العربية السعودية، وفي ضوء

^١ المرجع السابق .

الأسباب الثلاثة التي تزيد من عزوف الدول العربية الخليجية أعضاء المجلس وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، عن الانخراط مع مصر في مثل هذه الشراكة، فإن الفرص التي يمكن أن تتيحها التحديات المترتبة علي تفاقم الأزمة الأمريكية - الإيرانية أو غيرها من الأزمات علي دول الخليج لتطوير تعاون جماعي خليجي - مصري للحد من تلك التحديات والمخاطر، تبدو محدودة، ويصعب الطموح إلى تصور أن توفر هذه المخاطر حوافز كافية لدي الدول الخليجية للتوجه نحو مصر للتأسيس لشراكة استراتيجية ترى أنها، في حال وجودها، يمكن أن توفر البديل الأمني الغائب للدول الخليجية، وتحررها من قيودها التقليدية التي تربطها بخيار الأمن بالوكالة مع موازن خارجي دولي .

ولا يعني الاستنتاج السابق غياب فرص مستقبلية لتطوير العلاقات المصرية - السعودية من مستوي التعاون الثنائي بأنواعه المختلفة إلى مستوي الشراكة الاستراتيجية المأمولة. ولكن وجود مثل هذه الفرص له شروط كثيرة، أبرزها أن تكون هناك حاجة شديدة لدي الطرفين لمثل هذا المستوي من الشراكة الاستراتيجية، وأن تكون لدي مصر القدرات اللازمة للنهوض بأعبائها، وأن تكون الفرص البديلة أمام المملكة العربية السعودية باتت محدودة، وأن تكون النتائج المحتملة لهذه الشراكة مغرية للطرفين المصري والسعودي.

وفق هذه الرؤية، يبقى السؤال المهم بهذا الخصوص، وهو: هل تتيح المسارات المحتملة لتطور الأزمة الحالية بين الولايات المتحدة وإيران قدرا من هذه الشروط، أو - بالتحديد - الفرص؟. وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى المسارات المحتملة للأزمة، والتي لن تخرج عن ثلاثة مسارات هي: الحل الشامل، أو الحل الجزئي، أو الإخفاق. وتشير التطورات الواقعية للأزمة إلى ترجيح خيار

"التصعيد المنضبط" أي مسار الحل الجزئي، أو الحل المرهني والرهن على وجود فرص مواتية في المستقبل لتحقيق الأهداف .

قد يعتقد البعض خطأ أن خيار الحرب، أو التصعيد المفرط من جانب الطرفين كان من الممكن أن يوفر فرصة مواتية، أو إغراء كافياً للدول الخليجية للارتقاء بعلاقات التعاون الثنائية بينها وبين مصر إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية ، خصوصاً إذا تورطت في الاعتداء أو تهديد مصالح أي من الدول العربية الخليجية، أو في حال شن عدوان أمريكي مباشر علي إيران . مثل هذا التصور يعد خطأ فادحاً ، نظراً لأن الشراكة الخليجية في مثل هذه الحال ستكون مع الولايات المتحدة نفسها بعدها القوة القادرة علي تدمير القدرات الإيرانية أو إسقاط النظام الإيراني.

لذلك، فإن التصور الأرجح هو أن هناك فرصة ممكنة للتأسيس لشراكة استراتيجية مصرية -خليجية، في ظل تراجع خيارى الحرب علي إيران أو إسقاط نظامها عنوة، وترجيح خيار التصعيد بالردع المتبادل ،انتظاراً لمتغيرات جديدة يتوقعها كلا الطرفين . الولايات المتحدة تراهن علي سلاح العقوبات المشددة، في ظل انهيار العملة الإيرانية، وتردى الأوضاع المعيشية، وتفاقم التظاهرات الشعبية، وتدنى شعبية النظام، وإيران تتقرب لحظة سقوط إدارة ترامب أو رحيلها.

ثمة متغيرات أخرى أكثر أهمية قد تدفع المملكة العربية السعودية لإعادة التفكير في جدوى رهانها المستمر علي الولايات المتحدة، ورهانها علي خيار العداء المفرط لإيران، وهو ما قد يتيح فرصاً مواتية للنهوض بالعلاقات

السعودية - المصرية إلي مستوى الشراكة الاستراتيجية ، من هذه المتغيرات ما يلي^١ :

أ- عزوف الاتحاد الأوروبي من ناحية ، وأطراف خليجية وعربية من ناحية أخرى ، عن القبول بالدعوة الأمريكية لتأسيس " تحالف أممي -سياسي " جديد في الخليج للتصدي لـ " التوسع الإيراني " في المنطقة . فقد تردد عن مسئولين أمريكيين أن إدارة ترامب كانت تسعى لتأسيس نسخة عربية من حلف شمال الأطلسي أو ناتو عربي أعطوها اسم تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي، حيث كان الرهان أن تطرح خلال قمة أمريكية -خليجية تعقد في واشنطن في ١٢ أكتوبر ٢٠١٨ م ، وهذا لم يحدث ، ولم يعلن حتي الآن عن أسباب التعقيم علي مواصلة طرح هذا التحالف .

ب- عودة الملف السوري لجذب أهمية دولية إقليمية ودولية بسبب تنازع المصالح حول التسوية السورية المحتملة، في ظل نجاحات ملموسة للتحالف الإيراني مع سوريا وروسيا ، ونجاح وزير الدفاع الإيراني في عقد اتفاق مع سوريا للتعاون العسكري طويل المدي ، مما يجعل الوجود العسكري الإيراني شرعياً رغم أنف الرفض الإسرائيلي والأمريكي ، وبدعم روسي .

ج- الأزمة اليمنية وتداعياتها السلبية التي باتت تفرض الكثير من القيود علي خيار التورط الخليجي في حروب أخرى ، ومنها الحرب علي إيران .

د- تراجع جاذبية خيار تحالف أطراف خليجية مع إسرائيل في ظل السياسة الإسرائيلية الاستفزازية ضد الشعب الفلسطيني بدعم أمريكي ، وأقول فرص إعلان الإدارة الأمريكية لمشروعها للسلام الذي يحمل عنوان " صفقة القرن " بعد القرارات الأمريكية غير الشرعية بنقل السفارة الأمريكية إلي

^١ المرجع السابق .

القدس ، وبعد إصدار الكنيست الإسرائيلي " قانون القومية " الذي ينهي تماماً خيار حل الدولتين ، ويفرض خيار الدولة اليهودية في فلسطين .

لقد جعلت ممارسات إسرائيل العدوانية ضد الشعب الفلسطيني خيار التحالف معها خياراً سيئ السمعة. وجاءت التطورات السلبية الداخلية الأمريكية ضد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتزيد من العزوف الخليجي عن هذا الخيار .

كل هذه التطورات من شأنها أن تعيد الوزن لخيار التحالف مع النفس ، أي التحالف الخليجي - الخليجي، وتطويره بعقد شراكة إستراتيجية مع مصر قد تؤسس لإعادة تأسيس هيكلية جديدة للأمن العربي تربط بين هذا الأمن والأمن الخليجي ، ويمكن أن تكون خطوة لإعادة التفكير في منظور جديد للأمن لا يعطي كل الأولوية للأمن العسكري ، ويدعم خيار الأمن التعاوني . وهنا ، بالتحديد ، يمكن الحديث عن فرصة مواتية لتعاون استراتيجي مصري - خليجي علي صدي من تفاعلات الأزمة الأمريكية - الإيرانية.

سابعاً : مستقبل توازن القوى بين الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط :

في ضوء ما سبق طرحه من اعتبارات مؤثرة في مستقبل التوازن بين القوى للقوى بمنطقة الشرق الأوسط، وفي ضوء ما تشهده المنطقة من تحولات جذرية فرضت على القوى الفاعلة إقليمياً في المنطقة حماية مصالحها الوطنية ومحاولة تهميش طموحات وتحركات منافسيها في الاتجاه ذاته. نجد أننا أمام ثلاث سيناريوهات حول توازن القوى الفاعلة إقليمياً مستقبلاً .

١- السيناريو الأول^١ : يشير إلى استمرارية الصراع بين القوى الاقليمية دون مقدرة أيا منها على حسم الملفات التي تؤثر فيها، بما يعنيه إنتشار سباق

^١ إيمان رجب، تحولات الإرهاب بعد داعش، مجلة السياسة الدولية، عدد ٢١٠، مؤسسة الأهرام ، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٧م، ص ص ٧٤ - ٧٧.

تسلح خطير للغاية بين القوى يوقع بالدولة فى غياهب الفقر والعجز الاقتصادى الداخلى، ويوقع بالمنطقة كلها فى رعب وزعزعة للاستقرار الاقليمى . هذا السيناريو قد بدا من الواضح تحقيقه نتيجة لعدة أسباب منها : زيادة حجم الانفاق العسكرى للقوى الاقليمية فى المنطقة على حساب الانفاق على مجالات التنمية بالنطاق المحلى لهذه الدول سواء الدول غير العربية (كإيران، إسرائيل، تركيا)، أو للدول العربية، إذ بلغ إجمالي الإنفاق العسكرى للدول العربية أكثر من ٨٠٠ مليار دولار فى الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ ما يعادل متوسطاً سنوياً بـ ١٣٣.٣٣ مليار دولار وفقاً لبيانات صندوق النقد العربي، بما يعنيه إتباع هذه الدول سياسات تقشفية من شأنها رفع الدعم عن الطاقة والسلع الضرورية لمواطنى هذه الدول، بالإضافة إلى الاستناد الى مؤشرات ارتفاع معدلات الاقتراض من صندوق النقد الدولى مما يؤدي لتذبذبات اقتصادية خطيرة قد تعصف بأنظمة هذه الدول نتيجة الثورة عليها من جانب الشعب لتردى الاوضاع الاقتصادية لهم.

٢- السيناريو الثانى : يدور حول إمكانية إنتهاء الصراع بحروب مباشرة بين مختلف القوى الاقليمية، نتيجة التداخل المعقد للغاية لأطراف عدة من القوى الاقليمية والدولية فى مناطق جغرافية عديدة بالمنطقة، تُمثل بالأساس مناطق تقاوم للأزمات والمشاكل داخل النسق الاقليمى الشرق أوسطى لا سيما فى (سوريا، العراق، اليمن) ، ومن ثم حسم هذه الملفات لأى من هذه القوى لهى مسألة باتت مطمح لكل قوة إقليمية تطمح بها إلى السيطرة والهيمنة على الاقليم، وذلك فى ضوء طبيعة وخصوصية المشروع السياسى لكل من هذه القوى الإقليمية المتنافسة على الزعامة وبالذات من منظور رؤيتها لمصادر التهديد ذات الأولوية مما قد يضطرها إلى القيام

بتدخلات عسكرية مباشرة مثل ما فعلت تركيا فى الشمال السورى " عملية غصن الزيتون " بمنطقة عفرين. إذ أن إدراك كل من هذه القوى الإقليمية (إسرائيل وإيران وتركيا والسعودية ومصر) لمصدر التهديد الأهم بالنسبة لمصالحها العليا وأمنها القومى ومشروعها السياسى الإقليمى فى المنطقة هو الذى سوف يفرض عليها التوجه إلى الخيار الإستراتيجى لكل من هذه القوى وهو الذى سيتحكم فى أنماط تفاعلاتها فى النسق الإقليمى الجديد، بما يعنى تفاقم للصراعات داخل المنطقة واحتمالية حدوث حروب تعصف بأمن وسلام المنطقة الشرق أوسطية، وكذلك زيادة احتمالية تكوين محاور إقليمية وأخرى مضادة تشعل بذلك الصراع الإقليمى، ونتيجة لما سبق سوف يتم استنزاف موارد المنطقة والدول بما يعنى حدوث خفوض فى قوة إقليمية فعلية وصعود لقوة إقليمية جديدة تهيمن على المنطقة بأسرها بطبيعة الحال ^١.

على أية حال، ترجع سيناريوهات صعود أو هبوط قوة إقليمية فى منطقتها إلى مجموعة من العوامل تحدد فرص كل دولة، وتتمثل هذه الفرص فى قدرة الدولة على تحمل القيادة الإقليمية انطلاقا من مقومات القوة التى تحوزها الدولة التى قد تكون : (جغرافية، أو سياسية، أو عسكرية، أو إقتصادية ... إلخ) كذلك من حيث درجة إستقرارها السياسى والامنى، رصيدها القيادى التاريخى، ونفوذها الرمضى سواء كان (ثقافى، أو دينى)، أيضا من حيث موقفها من الأزمات والقضايا المحورية فى المنطقة الشرق أوسطية، ومن حيث علاقتها مع القوى الدولية الصاعدة كروسيا، الصين .

^١ هشام القروي، الشرق الأوسط حتى ٢٠٢٠، تقرير منشور على موقع الحوار المتمدن بتاريخ ٢٧ / ٣ / ٢٠١٦، متاح على الرابط <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=60675>، تاريخ الدخول ١٢ / ٥ / ٢٠١٩ م.

٣- السيناريو الثالث : ينصرف هذا السيناريو إلى استمرارية الصراع بين القوى الإقليمية، ولكن بشكل ومضمون مختلف تماما عن السيناريو الأول، إذ يفترض هذا السيناريو استمرار نوع من (الصراع التعاوني المتبادل الأدوار الإقليمية) الذي يُحتم على الأطراف الإقليمية التفاوض، وتبادل وجهات النظر بشأن تواجدهم في الكثير من أزمات ومشاكل المنطقة، وبالتالي إمكانية تقاسم النفوذ الإقليمي في المنطقة لاسيما في (سوريا، العراق، اليمن) على نحو ما حدث في سوريا بين تركيا وإيران، حيث أدرك الجانبين على أن ما بين تركيا وإيران من جغرافيا وتاريخ يكفي لتأمين علاقة تعاون قوية بين البلدين على الرغم من الاختلافات الجوهرية بينهما، وهذا الأمر يأخذنا إلى مصطلح جديد هو (التحالفات المرنة) الذي يكمن في مضمونه أن تحقيق المصالح قد تقتضى التحالف مع المنافسين لفترة إلى أن تقتضى المصالح السياسية للأطراف، وسرعان ما ينقلب التحالف على نفسه ليتشكل بذلك تحالفات أخرى جديدة، ونتيجة لما سبق فإنه على الرغم من عدم رغبة كل دولة في صعود دولة أخرى منافسه تهيمن على الإقليم الشرق أوسطى، إلا أن معوقات الواقع تحول دون إستئثار دولة واحدة تهيمن على الإقليم، نتيجة للدور الأمريكي المانع لكل طموح مستقل عن المنطق الأمريكي في المنطقة فأمريكا لا تريد على كل الاحوال صناعة قائد ينفرد بقيادة المنطقة^١.

وبناء على ما تقدم، فنعتقد بأن السيناريو الثالث هو الأقرب للتحقق خلال الفترة المقبلة، نتيجة صعوبة سيطرة وهيمنة قوة إقليمية واحدة على الإقليم في ظل صراعتها المتناحرة مع القوى الإقليمية الأخرى، ونتيجة لعدم توافر أغلب مقومات

^١ محمد رمضان أبو شعيب، ملفات معقدة: مستقبل الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط، تقرير منشور على موقع المركز العربي للبحوث والدراسات بتاريخ ١٢ / ٣ / ٢٠١٨م، متاح على الرابط <http://www.acrseg.org/40684>، تاريخ الدخول ١٢ / ٥ / ٢٠١٩م.

القوة فى دولة واحدة بعينها من جهة، ورفض القوى العظمى والكبرى بروز قوة استراتيجية فى الشرق الأوسط تهيم وتسيطر على الأوضاع داخل النسق الاقليمي الجديد من جهة أخرى، مما يندر باستمرارية الصراع ولكن فى وجود تعاون بين القوى الاقليمية وتبادل الأدوار داخل الاقليم، وبرز تحالفات أكثر مرونة وتغير من حين لآخر على نحو ما تقدم .

الخلاصة

أن ترتيب الدول تنازلياً فى أبعاد قوى الدولة الشاملة هو : فيما يتعلق بالكتلة الحيوية تأتي إيران على رأس القائمة، تليها مصر ، ثم السعودية ، فتركيا،

فإسرائيل. وفي القوة العسكرية تأتي مصر على رأس القائمة تليها إيران فتركيا
فإسرائيل فالسعودية . وفي القوة الاقتصادية تأتي إسرائيل على رأس القائمة تليها
المملكة العربية السعودية، تليهما تركيا، ثم إيران، ثم مصر. وفيما يتعلق بالقوة
الثقافية والعلمية والتكنولوجية لكل منها عام ٢٠١٦م هو إسرائيل، تليها إيران، تليها
تركيا، تليها السعودية، ثم مصر. وفيما يتعلق بقدرة النفوذ الإقليمي والذي يمثله
درجة الإهتمام بالقضايا الإقليمية تأتي إيران على رأس القائمة ، تليها المملكة
العربية السعودية، وتأتي بعدهما مصر ثم تركيا ثم إسرائيل.

وأنه طبقاً لترتيب الدول وفق أفضليتها في ضوء ما تحوزه من عناصر
ومقدرات قوى الدولة الشاملة، وبالتالي ترتيبها في معادلة توازن القوى بين الدول
الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط فإن إيران هي الدولة الأكثر تأثيراً في حالة التوازن
القائمة بين الدول الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، في ضوء ما تمتلكه من
مقدرات قوى الدولة الشاملة وأيضاً لوجود دور مؤثر لها في أكثر من قضية
إقليمية، يليها المملكة كثاني أكثر الدول تأثيراً في حالة التوازن القائم بين الدول
الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط، ثم تأتي مصر ثالث أكثر الدولة الفاعلة في
المنطقة تأثيراً في حالة التوازن القائم بينها، ثم تأتي تركيا رابعاً، ثم تأتي إسرائيل
في المركز الخامس والأخير بين الدول الفاعلة في المنطقة تأثيراً في حالة التوازن.

وأن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي في مايو عام
٢٠١٨م، وما تبعه ذلك من فرض عقوبات على إيران، لن يكون ذا أثر كبير على
إيران، وذلك في ضوء خبرات إيران في التعامل مع العقوبات التي تفرض عليها
من قبل القوى الدولية، إرتباطاً بتعرض إيران لتلك العقوبات فترات طويلة، ونجاحها
وهي تحت طائلة هذه العقوبات في تحسين قدراتها الذاتية وترسيخ وجودها في
محيطها الإقليمي يوماً بعد يوم. وبالتالي يمكننا القول بأن إيران لديها القدرة على

تجاوز أثر العقوبات المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فهي قادرة على الاحتفاظ بوضعيتها المتميزة كأحد أهم القوى الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط .

الخاتمة

نتائج الدراسة

والسيناريوهات المتوقعة

أولاً : نتائج الدراسة :

أنطلقت هذه الدراسة من فرضية أن توقيع إيران لاتفاقها النووي مع دول (٥ + ١)، قد عظم من أبعاد قوة الدولة الشاملة لديها، وساهم في زيادة تواجدها

على الصعيد الإقليمي، وبالتالي فقد ساهم هذا الاتفاق في تعزيز وضعية إيران على الصعيد الإقليمي، والذي تؤثر فيه أيضاً قوى إقليمية أخرى هي : المملكة العربية السعودية ، مصر ، تركيا ، وإسرائيل، وبالتالي فإن تغيير وضعية إيران في تلك المعادلة سيأتي على حساب قوى أخرى خصماً من رصيدها.

تلك الفرضية دفعت الباحث نحو دراسة بعض المتغيرات التي لا بد من دراستها معاً للوصول للنتائج المرجوة من الدراسة أولها الاتفاق النووي (تطورات الوصول إليه، البيئة المحيطة بتوقيعه سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو على صعيد الداخل الإيراني ، وثيقة الاتفاق النووي واستتباط مدى تحقيق كل طرف من أطرافه لأهدافه) . وثانيها القوى الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط (المؤشرات المتيسرة لكل بعد من أبعاد قوى الدولة الشاملة لكل الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط، أدوار تلك القوى حيال أبرز قضايا منطقة الشرق الأوسط في الوقت الراهن، وأهداف وطموحات إيران بمنطقة الشرق الأوسط . وثالث هذه المتغيرات هو أثر ذلك الاتفاق على حالة توازن القوى بين الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط (حالة توازن القوى بين القوى الفاعلة بالمنطقة والناشئة عن الاتفاق، أثر الانسحاب الأمريكي من الاتفاق على حالة التوازن الناشئة عنه، مستقبل توازن القوى بمنطقة الشرق الأوسط بين الدول الفاعلة بالمنطقة . وفي ضوء ذلك فقد جاءت نتائج الدراسة كالاتي :

١- أن مجمل المتغيرات الدولية التي سبقت أو زامنت توقيع الاتفاق النووي بين إيران ودول (٥ + ١) ، دفعت أطراف الاتفاق إلى اغتنام أثر هذه المتغيرات لتحسين وضعيتها تجاه الطرف الآخر، فإيران إستفادت من تصاعد كلا الدورين الروسي والصيني على الصعيد الدولي بجوار الولايات المتحدة، وإن كانا للخلف قليلاً منها في إمكانية توفير شيء من المرونة

أثناء التفاوض مع القوى الكبرى، إذ إن إيران تحتفظ بعلاقات جيدة مع كلتا الدولتين (الصين وروسيا) ، وبالتالي فليس من الممكن أن يكون أي من الدولتين عنصر ضغط على المفاوض الإيراني خلال المفاوضات، ولكنها إن لم تكن داعمة له فستقف على الحياد، كما أن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في التوجه شرقاً أوجدت رغبة مزدوجة لدى كل من إيران والولايات المتحدة أن تكون إيران لاعباً أساسياً في الشرق الأوسط وفي شغل الفراغ الذي تتركه الولايات المتحدة داخل منطقة الشرق الأوسط بتوجهها شرقاً، وهو ما دفع إيران والولايات المتحدة إلى توقيع الاتفاق باعتباره السبيل الوحيد أمام كليهما لتحقيق ذلك .

٢- أن المتغيرات الإقليمية المصاحبة لتوقيع ذلك الاتفاق، فقد جاءت في مجملها لتشير إلى تعرض معظم الدول العربية في المنطقة إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، ما أكب هذه الدول على داخلها، فخلا محيطها الإقليمي من دور هذه الدول فيه، ولقد ضمت الدول التي تعرضت لهذه الحالة أبرز دول القلب في النظام الإقليمي العربي ممثلة في مصر وسوريا، ما أغرى دولاً هامشية في النظام الإقليمي مثل إيران الراغبة في دعم وجودها داخل دول النظام الإقليمي العربي، والتي رأت أن السبيل إلى تعظيم نفوذها في المنطقة هو كسر عزلتها من المجتمع الدولي لتوفير مناخ يتيح لها التوغل داخل دول منطقة الشرق الأوسط، وأن السبيل لكسر هذه العزلة هو التوافق مع المجتمع الدولي حول برنامجها النووي، وهو ما دفعها إلى توقيع الاتفاق النووي والذي بسببه أيضاً ستتحسن أوضاعها الاقتصادية في ضوء انتهاء العقوبات المفروضة عليها.

٣- أما المتغيرات المواكبة لتوقيع الاتفاق على صعيد الداخل الإيراني، دفعت أيضا ساسة إيران نحو توقيع الاتفاق، فقد كانت رغبة الإصلاحيين في تحسين الأحوال المعيشية للشعب الإيراني، والتي تأثرت بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران نتيجة استمرارها في برنامجها النووي، هي الدافع وراء التوجه نحو التوافق مع الغرب حول البرنامج النووي سعياً إلى إيجاد قواعد شعبية مؤيدة للنظام، خاصة في ظل تحسب النظام الإيراني من تأثر الداخل بموجات التغيير التي أطاحت العديد من الأنظمة الحاكمة في الشرق الأوسط، إلى جانب أن التوافق مع الغرب حول البرنامج النووي من الممكن أن يساهم في استقرار الداخل الإيراني بتحديد الغرب عن دعم العناصر المعارضة للنظام.

٤- أن مجمل ما جاء في الاتفاق يشير إلى قدرة إيران على التفاوض مع ست دول في آن واحد، ونجاحها في الحصول على اعتراف الأمم المتحدة والقوى الكبرى بالبرنامج النووي الإيراني السلمي، وبإيران كدولة تمتلك القدرات النووية السلمية بل تحظى بإمكانية تعاون الغرب معها في تطوير برنامجها النووي السلمي، إلى جانب الإلغاء التدريجي للعقوبات المفروضة عليها من قبل الغرب، وفي المقابل أعطت إيران للغرب - طبقاً للاتفاق - وعداً بتأجيل تحقيق طموحاتها النووية في المجالات العسكرية لمدة أقصاها ٢٥ عامًا فقط وهي فترة وجيزة في عمر الدول.

٥- كما أن الاتفاق فتح المجال أمام عودة إيران إلى الإقليم وممارسة دورها قوة إقليمية مؤثرة بجوار القوى الفاعلة إقليمياً سواء العربية منها ممثلة في مصر والسعودية، أو القوى غير العربية ممثلة في تركيا وإسرائيل، حيث تمثل هذه الدول الخمس القوى الإقليمية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط في ضوء ما يتوافر لها من إمكانيات وما تضمه من ثروات على الأصعدة

كافة، وأيضًا في ضوء ما تشهده المنطقة من أزمات أثرت في العديد من دولها، وهو ما سيوجد تضارب المصالح بين بعض هذه القوى، في ضوء تعدد مصالح كل دولة من الدول الخمس في المنطقة.

٦- أن البعد الديني الشيعي يمثل أحد أهم مرتكزات الأمن القومي الإيراني، واعتبار المرجعية الشيعية هي أساس التعامل مع قضايا الأمن الإيراني، وبذلك يصبح الحزام الأمني الشيعي هو الضامن الرئيس لأمنها القومي الخارجي . وأن تصدير فكر الثورة الإسلامية الإيرانية إلى دول المنطقة من خلال التوسع في نشر المذهب الشيعي ومناصرة الطوائف الشيعية للسيطرة على الحكم وإقامة الإمبراطورية الفارسية تحت قيادة المرشد (الإمام الفقيه) يعد أبرز ملامح الاستراتيجية الإيرانية لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية . ويعد الدور العقائدي أيضاً أبرز الآليات الإيرانية لتحقيق الأهداف والمصالح الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، فمما لا شك فيه أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي نجحت ثورتها بإسم الدين تزرع لها جذورًا في كل أرض تنبت فيها بذور التشيع .

٧- أنه بالنظر في أبعاد قوى الدولة الشاملة للقوى الإقليمية الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط وما تمتلكه كل منها من مؤشرات ذات دلالة ، نجد أنه فيما يتعلق بالكتلة الحيوية (الأرض ، والسكان)، فإن أكبر الدول من حيث المساحة هي المملكة العربية السعودية، وأقلها في عدد دول الجوار هي مصر، وأكثرها سكانًا مصر، وأكثرها عددًا للسكان في سن العمل هي مصر وإن تفوقت عليها في النسبة ذاتها كل الدول عدا إسرائيل. وفيما يتعلق بالبعد العسكري فإن أكثر الدول إنفاقًا في المجال العسكري هي المملكة العربية السعودية، وأكثرها عددًا للقوات هي مصر، وأكثرها حيازة (للدبابات هي مصر، ولقطع المدفعية هي إيران، ولقطع الدفاع الجوي

هي مصر، وللطائرات المقاتلة هي إسرائيل، وللمروحيات هي إيران، وللقطع البحرية هي إيران). وأما البعد الاقتصادي فإن أعلى الدول في الناتج المحلي الإجمالي هي المملكة العربية السعودية، وأعلىها في متوسط نصيب الفرد سنوياً من الناتج المحلي الإجمالي هي إسرائيل، وأعلىها تحقيقاً لمعدل النمو الاقتصادي فهي تركيا، وأقلها مديونية خارجية هي المملكة العربية السعودية وإسرائيل، وأقلها في معدل البطالة هي إسرائيل، وأقلها في معدل التضخم هي المملكة العربية السعودية. وفي البعد العلمي والتكنولوجي فإن أعلى الدول إنفاقاً على البحث العلمي هي إسرائيل، وأكثرها تقديمًا للحصول على براءات اختراع هي إيران، وأكثرها حصولاً على براءات اختراع هي إسرائيل، وأكثرها عددًا للجامعات المعتمدة من المؤسسات الدولية هي تركيا، وأكثرها نشرًا للأبحاث العلمية هي إيران. وأن إيران تأتي على رأس الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط إهتماماً بالقضايا الرئيسية في المنطقة، تليها المملكة العربية السعودية، وتأتي بعدهما مصر ثم تركيا ثم إسرائيل. وهنا نود الإشارة إلى أن قياس درجة الاهتمام يخضع لما هو معلن من توجهات وأفعال، ويجب هنا عدم إغفال الأيادي الخفية لإسرائيل في قضايا المنطقة، والتي تتمثل في توجيه سياسيات بعض القوى الكبرى بما يخدم أهدافها.

٨- أنه للوصول لمقارنة إجمالية بين الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط لكل بعد من أبعاد قوى الدولة الشاملة والتي يتضمن كل منها العديد من المؤشرات، وكذا على صعيد الأبعاد مجتمعة، والتي بها يمكن إيجاد ترتيب لتلك الدول في وضعية توازن القوى القائم بينها في ضوء الاتفاق النووي، لجأ الباحث إلى استخدام المؤشرات المركبة - كأداه إحصائية - لقياس قوة الدولة، وقد جاءت النتائج كالاتي :

أ- الكتلة الحيوية :

وقد جاء ترتيب الدول تنازلياً في هذا البعد كالاتي : إيران، تليها مصر، تليها المملكة العربية السعودية ، فتركيا، فإسرائيل. غير أن هذا الترتيب - وإن كان يعطينا مؤشراً ما - يغفل الفوارق النوعية بين الدول فيما يتعلق بخصائص سكانها كمدى التعدد العرقي والمستوى التعليمي والصحي وغيرها من الخصائص التي تمثل نقاطاً مهمة في المقارنة بين سكان كل دولة، وبالتالي تؤثر في ترتيب الدول ، وتحتاج دراسة هذه الخصائص أن يفرد لها دراسات متخصصة ليس هذا مجالها.

ب- القوة العسكرية :

تأتي مصر على رأس القائمة امتلاكاً للقدرات العسكرية تليها إيران فتركيا فالسعودية فإسرائيل ، غير أن هذا الترتيب وإن كان يعطينا مؤشراً ما، فإنه يغفل نقاطاً مهمة في هذه المقارنة هي: العقيدة القتالية، ونوعية المقاتل حامل هذا السلاح، وأيضاً الفوارق النوعية بين هذه الأسلحة، فليست كل الطائرات ذات قدرات متماثلة، وكذا الدبابات وكل أنواع الأسلحة السالف ذكرها، وأيضاً تغفل هذه المقارنة أيضاً مدى ملكية الدول محل المقارنة للأسلحة غير التقليدية كيميائية كانت أو بيولوجية أو نووية من عدمه، وهذا الأمر يعد مؤثراً جداً في هذه المقارنة، وفي هذا الصدد فإن إسرائيل تملك قدرات نووية، يمكن إطلاقها بواسطة طائرات طراز (F ١٥F ، ١٦) أو صواريخ باليستية قصيرة ومتوسطة المدى ، كما أن تركيا بوجودها ضمن دول حلف الناتو يتوافر لها ذلك الغطاء النووي. وفي هذا الصدد أيضاً يمكن النظر في مدى القدرة على استخدام هذه الأسلحة حال وجودها، غير أن إدراج المؤشرات المتعلقة بالأسلحة غير التقليدية في أبعادها الثلاثة (نووية - كيميائية - بيولوجية) وكذا اعتبار الفوارق النوعية بين الأسلحة التي تمتلكها كل دولة تعد من الأمور التي يصعب رصدها وإدراجها ضمن بنود المقارنة؛ إما

لصعوبة الحصول على بيانات دقيقة عنها، أو لتشعب الجزء الخاص بالفوارق النوعية بين أنواع الأسلحة التي تملكها كل دولة.

ج- القوة الاقتصادية :

ترتيب الدول تنازلياً فيما يتعلق بالقوة الاقتصادية هو: إسرائيل، تليها المملكة العربية السعودية، تليهما تركيا، ثم إيران، ثم مصر. وتعد مقارنة الأوضاع الاقتصادية للدول الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط أحد أهم المقارنات على صعيد مقارنات قوى الدولة الشاملة بين تلك الدول، وذلك لما للأوضاع الاقتصادية من أثر في باقي عناصر القوة الشاملة للدولة، إذ إنها ذات طبيعة تفاعلية مع أحد عناصر الكتلة الحيوية، وهي السكان، والذين يمكن أن تتحسن صحتهم وتعليمهم وجميع خصائصهم من خلال أوضاع اقتصادية جيدة، ويتحسن خصائص السكان تتحسن تبعاً لذلك الأوضاع الاقتصادية، وأيضاً فإن القوة العسكرية للدولة يلزم لتحسينها أوضاع اقتصادية جيدة، وكذا فإن القدرات العلمية والتكنولوجية للدولة ترتبط جودتها بأوضاع اقتصادية جيدة.

د- القوة العلمية والتكنولوجية :

ترتيب الدول طبقاً للأفضلية فيما يتعلق بالقوة والعلمية والتكنولوجية لكل منها عام ٢٠١٦م هو إسرائيل، تليها إيران، تليها تركيا، تليها السعودية، ثم مصر.

هـ- النفوذ الإقليمي، والتي يعبر عنها بدور كل دولة في القضايا الرئيسية في المنطقة :

ترتيب الدول طبقاً لدرجة الإهتمام من الأعلى إلى الأقل هي: إيران، ثم

المملكة العربية السعودية، وتأتي بعدهما مصر ثم تركيا ثم إسرائيل. وهنا نود الإشارة إلى أن قياس درجة الاهتمام يخضع لما هو معلن من توجهات وأفعال، ويجب هنا عدم إغفال الأيدي الخفية لإسرائيل في قضايا المنطقة، والتي تتمثل في توجيه سياسيات بعض القوى الكبرى بما يخدم أهدافها .

و- إجمالي أبعاد قوة الدولة (وضعية الدول في معادلة توازن القوى بين الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط) :

تأتي إيران على رأس الدول الأكثر تأثيراً في حالة التوازن القائمة بين الدول الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، في ضوء ما تمتلكه من مقدرات قوة الدولة الشاملة وأيضاً لوجود دور مؤثر لها في أكثر من قضية إقليمية، يليها مصر كثاني أكثر الدول تأثيراً في حالة التوازن القائم بين الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط، ثم تأتي المملكة العربية السعودية ثالث أكثر الدول الفاعلة في المنطقة تأثيراً في حالة التوازن القائم بينها، ثم تأتي تركيا رابعاً، ثم تأتي إسرائيل في المركز الخامس والأخير بين الدول الفاعلة في المنطقة تأثيراً في حالة التوازن.

٩- وأن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي في مايو عام ٢٠١٨م، وما تبعه ذلك من فرض عقوبات على إيران، لن يكون ذا أثر كبير على إيران، وذلك في ضوء خبرات إيران في التعامل مع العقوبات التي تفرض عليها من قبل القوى الدولية، إرتباطاً بتعرض إيران لتلك العقوبات فترات طويلة، ونجاحها وهي تحت طائلة هذه العقوبات في تحسين قدراتها الذاتية وترسيخ وجودها في محيطها الإقليمي يوماً بعد يوم. وبالتالي يمكننا القول بأن إيران لديها القدرة على تجاوز أثر العقوبات المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي

فهي قادرة على الاحتفاظ بوضعيتها المتميزة كأحد أهم القوى الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط .

ثانياً : التوصيات :

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يوصي الباحث بالآتي :

١- أهمية دراسة وضعية توازن القوى بين الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط باستخدام المؤشرات الكمية بعد مرور فترة مناسبة من الزمن على الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي .

٢- أن يكون ضمن الموضوعات التي يتم دراستها كأحد أطروحات الحصول على الدرجات العلمية (ماجستير، دكتوراه)، موضوعاً يعنى بدراسة المد الشيعي الإيراني وأثره على المنطقة العربية، وذلك في ضوء استخدام إيران لذلك البعد العقائدي لتحقيق أهدافها بمنطقة الشرق الأوسط، حيث تثبت مواقف الشيعة دائماً أن ولائهم ليس للدول التي ينعمون بخيرها ، ولكن ولائهم الدائم لإيران، وهو ما يعرض الدول التي تضم بين مواطنيها عناصر شيعية للتفكك المجتمعي .

٣- أهمية تحقيق شراكة استراتيجية بين المملكة العربية السعودية ومصر ، والتي حال تحققها يمكن مجابهة التميز المحدود لوضعية إيران في معادلة توازن القوى في المنطقة ، وذلك كونهما الدولتين العربيتين من بين الدول الفاعلة في المنطقة، ولو حدث ذلك لتميزت وضعيتهما على وضعية أي من دول المنطقة، كما أن وضعية المملكة العربية السعودية ومصر مجتمعين معاً في معادلة التوازن تكافئ تقريباً وضعية إيران وتركيا مجتمعيتين، وإن كان التعاون أو التكامل بين مصر والمملكة العربية السعودية يمكن أن يحدث في ضوء روابط الدين والقومية والتاريخ

المشترك، فإن التكامل بين تركيا وإيران أمر يصعب حدوثه في ضوء اختلاف العرق وأيضاً الاختلاف المذهبي بين الدولتين.

ثالثاً : السيناريوهات المتوقعة :

بعد استعراض الدراسة للاتفاق النووي الإيراني والانسحاب الأمريكي من الاتفاق، وأيضاً لحالة التوازن بين الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط ، فهناك بعض التوقعات المحتملة للأزمة الناشئة عن الانسحاب الأمريكي من الاتفاق، وأخرى تتعلق بمستقبل التوازن بين القوى الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط .

١- السيناريوهات المحتملة للأزمة الناشئة عن الانسحاب الأمريكي من

الاتفاق :

أ- السيناريو الأول :

فشل الضغوط الأمريكية في دفع إيران إلى طاولة المفاوضات ، لأن النظام الإيراني يعتقد أنه يمكنه الصمود أمام العقوبات الأمريكية لحين الانتخابات الرئاسية المقبلة في عام ٢٠٢٠ ، في ظل غياب الاتفاق الدولي حول تلك العقوبات ، الأمر الذي قد يجعل أثرها ضعيفا على النظام الاقتصادي والمالي الإيراني ، حيث أنها ستكون أقل مما كانت عليه قبل توقيع الاتفاق النووي في عام ٢٠١٥ ، بالإضافة إلى أن القادة الإيرانيين سيتريثون بانتظار معرفة مقدار تراجع مشتريات النفط الإيراني من قبل المشتريين الأوروبيين ، وما إذا كان سيحل محلهم آخرون أم لا ، فضلا عن أن النظام الإيراني أضحى من ذوي الخبرة في التعامل مع تداعيات العقوبات الاقتصادية.

ب- السيناريو الثاني :

نجاح العقوبات الاقتصادية في زيادة الضغط على النظام الإيراني في ظل الأزمات الحادة التي يمر بها الاقتصاد الإيراني ، مع رفضه للتفاوض مع الولايات المتحدة على اتفاق نووي جديد ، مما سيدفع النظام ، في ظل اشتداد الغضب الشعبي بسبب نجاح العقوبات ، إلى الانسحاب من الاتفاق النووي ، واستئناف تخصيص اليورانيوم ، وتصاعد سياساته التي تستهدف المصالح الأمريكية ، وحلفاء الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط ، والتهديد بإغلاق مضيق هرمز - الذي يمر عبره ١٨ مليون برميل من النفط يوميا ، وهو ما يمثل ٢٠% تقريبا من إنتاج العالم - لمنع تدفق نفط الخليج عبره . وقد ردت الولايات المتحدة على ذلك بتحذير طهران من مغبة تهديد خطوط الملاحة الدولية بالمنطقة ، مما سيزيد من احتمالات المواجهة مع الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة .

ج- السيناريو الثالث :

المفاوضات الأمريكية - الإيرانية وهو السيناريو الأقرب للحدوث من وجهة نظر الباحث، لاسيما أنه مع تعثر الاقتصاد الإيراني ، وازدياد الضغط على النظام الإيراني ، ستبحث طهران عن مخرج ، وستكون مستعدة للحوار مع الإدارة الأمريكية ولكن هذا سيكون سريرا في بداية الأمر ، وليس بشكل مباشر ومن خلال وسطاء دوليين ، وفي مقدمتهم روسيا التي تربطها علاقات بالجانب الإيراني والرئيس الأمريكي دونالد ترامب .

٢ - السيناريوهات المحتملة لمستقبل التوازن بين القوى

الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط :

أ- السيناريو الأول :

يشير إلى استمرارية الصراع بين القوى الإقليمية دون مقدرة أي منهم على حسم الملفات الفاعلين فيها لصالح أي منهم، بما يعنيه إنتشار سباق تسلح خطير للغاية بين القوى يوقع بالدولة فى غياهب الفقر والعجز الاقتصادى الداخلى .

ب- السيناريو الثانى :

يدور حول إمكانية إنتهاء الصراع بحروب مباشرة بين مختلف القوى الإقليمية، نتيجة التداخل المعقد للغاية لأطراف عدة من القوى الإقليمية والدولية فى مناطق جغرافية عديدة بالمنطقة، تُمثل بالأساس مناطق تفاقم للأزمات والمشاكل داخل النسق الإقليمى الشرق أوسطى لا سيما فى (سوريا، العراق، اليمن) ، ومن ثم حسم هذه الملفات لأى من هذه القوى لهى مسألة باتت مطمح لكل قوة إقليمية تطمح بها إلى السيطرة والهيمنة على الإقليم، وذلك فى ضوء طبيعة وخصوصية المشروع السياسى لكل من هذه القوى الإقليمية المتنافسة على الزعامة وبالذات من منظور رؤيتها لمصادر التهديد ذات الأولوية مما قد يضطرها إلى القيام بتدخلات عسكرية مباشرة مثل ما فعلت تركيا فى الشمال السورى " عملية غصن الزيتون " بمنطقة عفرين. إذ أن إدراك كل من هذه القوى الإقليمية (إسرائيل وإيران وتركيا والسعودية ومصر) لمصدر التهديد الأهم بالنسبة لمصالحها العليا وأمنها القومى ومشروعها السياسى الإقليمى فى المنطقة هو الذى سوف يفرض عليها التوجه إلى الخيار الإستراتيجى لكل من هذه القوى وهو الذى سيتحكم فى أنماط تفاعلاتها فى

النسق الإقليمي الجديد، بما يعني تقاوم للصراعات داخل المنطقة واحتمالية حدوث حروب تعصف بأمن وسلام المنطقة الشرق أوسطية، وكذلك زيادة احتمالية تكوين محاور إقليمية وأخرى مضادة تشعل بذلك الصراع الإقليمي، ونتيجة لما سبق سوف يتم استنزاف موارد المنطقة والدول بما يعنى حدوث خفوض فى قوة إقليمية فعلية وصعود لقوة إقليمية جديدة تهيمن على المنطقة بأسرها بطبيعة الحال .

ج- السيناريو الثالث :

ينصرف هذا السيناريو إلى استمرارية الصراع بين القوى الإقليمية، ولكن بشكل ومضمون مختلف تماما عن السيناريو الأول، إذ يفترض هذا السيناريو استمرار نوع من (الصراع التعاونى المتبادل الأدوار الإقليمية) الذى يُحتم على الأطراف الإقليمية التفاوض، وتبادل وجهات النظر بشأن تواجدهم فى الكثير من أزمتات ومشاكل المنطقة، وبالتالي إمكانية تقاسم النفوذ الإقليمي فى المنطقة لاسيما فى (سوريا، العراق، اليمن) على نحو ما حدث فى سوريا بين تركيا وإيران، حيث أدرك الجانبين على أن ما بين تركيا وإيران من جغرافيا وتاريخ يكفي لتأمين علاقة تعاون قوية بين البلدين على الرغم من الاختلافات الجوهرية بينهما، وهذا الأمر يأخذنا إلى مصطلح جديد هو (التحالفات المرنة) الذى يكمن فى مضمونه أن تحقيق المصالح قد تقتضى التحالف مع المنافسين لفترة إلى أن تقتضى وتيرة المصالح السياسية للأطراف، وسرعان ما ينقلب التحالف على نفسه ليتشكل بذلك تحالفات أخرى جديدة، ونتيجة لما سبق فإنه على الرغم من عدم رغبة كل دولة فى صعود دولة أخرى منافسه تهيمن على الإقليم الشرق أوسطى ؛ إلا أن معوقات الواقع تحول دون إستئثار دولة واحدة تهيمن على الإقليم، نتيجة للدور الأمريكى المانع لكل طموح مستقل عن المنطق

الأمريكي في المنطقة فأمريكا لا تريد على كل الاحوال صناعة قائد ينفرد بقيادة المنطقة .

وبناء على ما تقدم، فيعتقد الباحث بأن السيناريو الثالث هو الأقرب للتحقق خلال الفترة المقبلة، نتيجة صعوبة سيطرة وهيمنة قوة إقليمية واحدة على الإقليم في ظل صراعتها المتناحرة مع القوى الإقليمية الأخرى، ونتيجة لعدم توافر أغلب مقومات القوة في دولة واحدة بعينها من جهة، ورفض القوى العظمى والكبرى بروز قوة استراتيجية في الشرق الأوسط تهيمن وتسيطر على الأوضاع داخل النسق الإقليمي الجديد من جهة أخرى، مما يندرج باستمرارية الصراع ولكن في وجود تعاون بين القوى الإقليمية وتبادل الأدوار داخل الإقليم، وبرز تحالفات أكثر مرونة وتغير من حين لآخر على نحو ما تقدم .

قائمة المراجع

أولاً المراجع باللغة العربية:

- الدساتير:
 - ١- الدستور الإيراني، المادة ١٧٥ من الدستور الصادر عام ١٩٩٢م .
- الوثائق:
 - ١- "نص القرار ١٧٣٧ الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٦١٢ ، المعقودة في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦"، بشأن البرنامج النووي الإيراني، متاح على الرابط <http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions>
 - التصريحات الرسمية :
 - ١- خطاب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في جامعة بار إيلان، يوم ١٤ / ٦ / ٢٠٠٩م، متاح على الرابط <https://mfa.gov.il/MFAAR/TheGovernment/AnnouncementsAndStatements/2009/Pages/Address-by-PM-Netanyahu-at-Bar-Ilan-University-14062009.aspx>
 - ٢- فتوى دعا فيها المرجع الشيعي في العراق، علي السيستاني "كل قادر على حلم السلاح" إلى الانخراط في صفوف القوات الأمنية بحجة محاربة داعش، ويعد هذا واجباً على المواطنين بالوجوب الكفائي، بمعنى أنه إذا تصدى له من بهم الكفاية بحيث يتحقق الغرض وهو حفظ العراق وشعبه ومقدساته يسقط عن الباقيين".
 - ٢- قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ لسنة ٢٠١٥ بشأن الاتفاق النووي الإيراني الدولي مع الدول الكبرى (١+٥)، متاح على الرابط <http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions> .
 - ٣- كلمة وزير الخارجية المصري سامح شكري أمام اجتماع وزراء خارجية تحالف دعم الشرعية في اليمن بالرياض يوم ٢٢ يناير عام ٢٠١٨م، موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية بتاريخ ٢٢ / ١ / ٢٠١٨، متاح على الرابط <http://www.sis.gov.eg/Story>
 - ٣- نص اتفاق مكة للمصالحة بين فتح وحماس عام ٢٠٠٧م ، متاح على الرابط <https://www.albawaba.com/ar>

٤- نص القرار ١٦٩٦ الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٥٠٠، المعقودة في ٣١ يولييه ٢٠٠٦، بشأن البرنامج النووي الإيراني، متاح على الرابط

<http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions>

٥- نص القرار ١٧٤٧ الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٦٤٧ المعقودة في ٢٤ مارس ٢٠٠٧، بشأن البرنامج النووي الإيراني، متاح على الرابط

<http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions>

٦- نص القرار ١٨٠٣ الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٨٤٨ المعقودة في ٣ مارس ٢٠٠٨، بشأن البرنامج النووي الإيراني، متاح على الرابط

<http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions>

٧- نص القرار ١٨٣٥ الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٩٨٤ المعقودة في ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٨، بشأن البرنامج النووي الإيراني، متاح على الرابط

<http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions>

٨- نص القرار ١٩٢٩ الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٦٣٣٥، المعقودة في ٩ يونيه ٢٠١٠، بشأن البرنامج النووي الإيراني، متاح على الرابط

<http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions>

٤- نص خطاب الملك سلمان أمام مجلس الشورى السعودي حول اليمن، خلال شهر نوفمبر عام ٢٠١٨، متاح على الرابط <https://www.france24.com/ar/20181119>

٩- وثيقة " إستراتيجية الأمن القومي " الصادرة في ديسمبر ٢٠١٧، متاح على الرابط <https://mena-monitor.org/research>

- الكتب:

١- أحمد القطامين، "الإدارة الاستراتيجية - مفاهيم وحالات تطبيقية"، (دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢-٢٠٠٣).

٢- إسماعيل صبري مقلد " العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والنظريات "، (الطبعة الثالثة، عام ١٩٨٤).

٣- إيفو دالدر، نيكول نيسوتو، وفيليب غوردن، "هلال الأزمات : الاستراتيجية الأمريكية - الأوروبية حيال الشرق الأوسط"، ترجمة: حسان البستاني، (بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٦م).

- ٤- تريتا بارزي، "حلف المصالح المشتركة التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة الأمريكية"، ترجمة: أمين الأيوبي، (الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، عام ٢٠٠٨).
- ٥- جاسم يونس الحريري، "التنافس الإقليمي الدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأمريكي"، (دار الجنان للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، الطبعة الأولى عام ٢٠١٦).
- ٦- جمال خالد القاضي، "التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط"، (دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٨).
- ٧- جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترجمة: وليد عبد الحي، (كاظمة للنشر والتوزيع والمؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى عام ١٩٨٥).
- ٨- شاهرام تشوبين، "ظموحات إيران النووية"، الدار العربية للعلوم والنشر، ترجمة: بسام شيحا، (مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٧م).
- ٩- شاهرام تشوبين، "ظموحات إيران النووية"، ترجمة: بسام شيحا، (بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٧م).
- ١٠- عادل الجوجري، "أحمدي نجاد : رجل في قلب العاصمة"، (سوريا، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٦م).
- ١١- على الدين هلال وجميل مطر، "النظام الإقليمي العربي"، (مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، عام ١٩٨٦).
- ١٢- منثى فائق العبيدي، "سياسة تركيا تجاه القضايا العربية دراسة في طبيعة المحددات والمواقف"، (دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى عام ٢٠١٦).
- ١٣- محمد إبراهيم منصور، "الخيار النووي في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى"، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر عام ٢٠٠١م).
- ١- محمد السعيد عبد المؤمن، "إيران جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية"، الطبعة الأولى، (مركز الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩).

- ١٤- محمد جمال الدين، "البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج"، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٣ م).
- ١٥- مصطفى علوي، "نظرية العلاقات الدولية"، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عام ٢٠١٤).
- ١٦- مصطفى كامل السيد، "دراسات في النظرية السياسية"، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عام ١٩٩٨).
- ١٧- ممدوح أنيس فتحي، "الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد وآليات المواجهة"، (الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، إبريل ٢٠٠٦م).
- ١٨- نزار عبد القادر، "إيران والقبلة النووية: الطموحات الإمبراطورية"، (بيروت، المكتبة الدولية، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٧م).
- **الدوريات العلمية:**
- ٢- "الطموحات الإيرانية على المستوى الإقليمي"، بحث فرعي، مركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، مايو ٢٠٠٧م.
- ٣- "النص الكامل للمقترحات الأوروبية المقدمة إلى إيران بشأن الملف النووي الإيراني"، مختارات إيرانية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ٦٢، سبتمبر عام ٢٠٠٥م.
- ٤- "دراسة حالة المملكة العربية السعودية"، مركز الدراسات الاستراتيجية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٤.
- ٥- "دراسة حالة تركيا"، مركز الدراسات الاستراتيجية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٤.
- ٦- "دراسة حالة جمهورية إيران الإسلامية"، مركز الدراسات الاستراتيجية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، يونيو ٢٠٠٩م.
- ٧- "دراسة حالة جمهورية إيران الإسلامية"، مركز الدراسات الاستراتيجية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، يونيو ٢٠٠٩م.
- ٨- أحمد إبراهيم محمود، "الأزمة النووية الإيرانية تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع"، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، العدد ١٤٩، القاهرة (٢٠٠٥م).

- ٩- أحمد إبراهيم محمود، "البرنامج النووي الإيراني - التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية"، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (العدد ١٣١، يناير، عام ١٩٩٨م).
- ١٠- أحمد إبراهيم محمود، "البرنامج النووي الإيراني : آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد"، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، سبتمبر عام ٢٠٠٥م).
- ١١- أحمد إبراهيم محمود، "البرنامج النووي الإيراني، القاهرة"، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، (العدد ٣٦، مارس عام ٢٠٠٧م) .
- ١٢- أحمد إبراهيم محمود، "إيران ومهلة وكالة الطاقة الذرية" ، مختارات إيرانية، القاهرة ، مؤسسة الأهرام، (العدد ٢٩، أكتوبر عام ٢٠٠٢م).
- ١٣- أحمد الرشيد، "الأمم المتحدة بين المراجعة والتطوير"، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، (العدد ٢٠٠، أبريل ٢٠١٥).
- ١٤- أحمد دياب، "سوريا والعراق وإيران هل هو تحالف جديد؟"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (العدد ١٣١، عام ١٩٩٨م).
- ١٥- آرث مهرمنش مردم، "الفرص والتحديات في علاقات إيران والصين"، **مختارات إيرانية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، السنة السابعة، (العدد ٨٨، نوفمبر عام ٢٠٠٧م).
- ١٦- أشرف محمد كشك، "قراءة سياسية وقانونية للاتفاق النووي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٢١٤، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٨.
- ١٧- أليسون بيلز، "الأوروبيون يكافحون الانتشار النووي : حالة اختبار إيران" ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، **مجلة المستقبل العربي**، (العدد ٣٢٨، يونيو عام ٢٠٠٦م).
- ١٨- السيد أمين شلبي، "تداعيات التقارب الأمريكي - الإيراني .. تساؤلات دولية وعربية" ، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، (العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥).
- ١٩- أمير طاهري، "إيران والولايات المتحدة وتبادل الأدوار"، **جريدة الشرق الأوسط**، (العدد ١٤٥٩١، ٩ نوفمبر ٢٠١٨م) .
- ٢٠- أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية "دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة"**، (مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، العراق عام ٢٠٠٧)
- ٢١- جيفري كيمب، "تأثير البرنامج النووي في أمن الخليج، أبو ظبي"، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، (الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٥م).

- ٢٢- خالد حنفي علي ، "النظام الإقليمي والتغيرات الحادة بعد الثورات"، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، **ملحق مجلة السياسة الدولية** ، مؤسسة الأهرام، القاهرة ، (العدد ٢٠٠، أبريل ٢٠١٥).
- ٢٣- دلال محمود السيد، "السيناريو الغائب: مستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط" ، تحولات استراتيجية، **ملحق مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، (العدد ٢٠٣، يناير ٢٠١٦).
- ٢٤- دلال محمود السيد، "انتشار القوة وحدود تغير موازين القوى الإقليمية"، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، **ملحق مجلة السياسة الدولية**، (العدد ٢٠٠، أبريل، ٢٠١٥).
- ٢٥- سلطان محمد النعيمي، "سياسة إيران الخارجية ومراكز التقارب مع " الشيطان الأكبر "، **ملحق مجلة السياسة الدولية** " تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية "، (العدد ١٩٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠١٥).
- ٢٦- سليم الدليمي، "العقوبات على إيران .. تحفز واشنطن وبرجماتية طهران"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٢١٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠١٩.
- ٢٧- سليم الدليمي، "العقوبات على إيران .. تحفز واشنطن وبرجماتية طهران"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٢١٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠١٩، ص ٢٠٧ .
- ٢٨- عباس ملكي، "دراسة بعنوان: صنع القرار فى السياسة الخارجية الإيرانية"، دورية رهبرد، (العدد ٢٧ مارس ٢٠٠٣م).
- ٢٩- على لاريجاني، "برنامج إيران النووي التحديات والحلول"، بيروت، شئون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، (العدد ١٢١، عام ٢٠٠٦م).
- ٣٠- عمرو عبد العاطي، "أمريكا - إيران من المهادنة إلى المواجهة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٢١٤، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٨.
- ٣١- عمرو عبد العاطي، "أمريكا - إيران من المهادنة إلى المواجهة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٢١٤، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٨.
- ٣٢- مالك عوني، "ما بعد التفكك هل انتهت صلاحية الشرق الأوسط؟"، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، **ملحق مجلة السياسة الدولية**، (العدد ٢٠٣، يناير، ٢٠١٦)
- ٣٣- محمد السعيد إدريس، "قراءة في الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني"، **مجلة السياسة الدولية**، (العدد ٢١٣، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليو ٢٠١٨).

- ٣٤- محمد السعيد إدريس، "قراءة في الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني"، مجلة السياسة الدولية، (العدد ٢١٣، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليو ٢٠١٨).
- ٣٥- محمد السيد سليم، "ثورة يوليو والدور الخارجي المصري"، مجلة السياسة الدولية، (العدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٣).
- ٣٦- محمد أنيس سالم، "ترامب وحساب الصفقات في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠١٩.
- ٣٧- محمد سعيد خلف، "الطموحات الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط وآثارها على الأمن القومي العربي"، مركز الدراسات الاستراتيجية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، عام ٢٠١٥.
- ٣٨- محمد عبد السلام، "شبكة من المفاهيم والمقولات المركبة في العلاقات الدولية"، القاهرة، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، (العدد ١١، نوفمبر عام ٢٠٠٥م).
- ٣٩- محمد عبد الله يونس، "تحولات النظام الدولي خلال خمسين عاماً"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل ٢٠١٥، العدد ٢٠٠.
- ٤٠- محمد قدرى سعيد، "إيران وتداعيات برنامجها النووي"، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، بدائل، مارس ٢٠١١م.
- ٤١- محمد كمال، "السياسة الأمريكية والشرق الأوسط .. حدود الاستمرارية والتغير"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، (العدد ٢٠٣، يناير ٢٠١٦).
- ٤٢- محمد كمال، "مبدأ أوباما وسياسته الشرق أوسطية"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، (العدد ٢٠١، يوليو ٢٠١٥).
- ٤٣- محمد نور الدين، "تركيا والموقف من احتمال توجيه ضربة عسكرية إلى إيران"، الجزائر، مجلة شئون الشرق الأوسط، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، (العدد ١٣٥، عام ٢٠١٠م).
- ٤٤- مدحت أحمد حماد، "إيران جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية"، (الطبعة الأولى، مركز الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩م)
- ٤٥- مدحت حماد، "التفاوض الإيراني - الأمريكي .. خيار أم وسيلة؟"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٤، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٨.
- ٤٦- المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، "الأزمة الإيرانية تعقيدات الحرب وصعوبات التفاوض"، سبتمبر ٢٠١٩م.

٤٧- معتز سلامة، "بعد الاتفاق النووي كيف نصنع السياسة المصرية تجاه إيران"، **السياسة الدولية**، (العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥).

٤٨- منال الريني، "تأثيرات الاتفاق النووي في السياسة الإيرانية"، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥.

٤٩- منال العريني، "الاتفاق النووي الإيراني بعد عامين"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٢١٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٧م.

٥٠- مي مجيب، "النظام الإقليمي .. مصادر التغير وجدل الهوية، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية"، **ملحق مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، (العدد ٢٠٠، أبريل ٢٠١٥).

٥١- نادية سعد الدين، "الارتباك الاستراتيجي: اقترابات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، تحولات استراتيجية"، **ملحق مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، (العدد ٢٠٣، يناير ٢٠١٦).

٥٢- نورهان الشيخ، "الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط ... حدود وملامح التغيير"، **مجلة السياسة الدولية**، (العدد ٢٠٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليو ٢٠١٧).

٥٣- نيفين مسعد، "استجابة إيران وأوراق الضغط"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٢١٤، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٨.

٥٤- هاني رسلان، "أزمة المحكمة الجنائية الدولية وتأثيراتها على الداخل السوداني"، **أوراق الشرق الأوسط**، (المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٤٤، القاهرة ٢٠٠٩م).

٥٥- يسري أبو شادي، "رؤية تقييمية لمضمون الإتفاق النووي"، **مجلة السياسة الدولية**، (العدد ٢٠٢، أكتوبر، ٢٠١٥).

- رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه:

١- أسماء جمال عزيز صديق، "البرنامج النووي الإيراني وتأثيره علي الأمن الإقليمي في منطقة الخليج"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، عام ٢٠١١).

٢- أياد صبري سليمان أبو جبر، "البرنامج النووي الإيراني وأثره على توازن القوى في الشرق الأوسط"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، عام ٢٠٠٨م.

- ٣- رحاب أبو العلا صالح، "التقارب والتباعد في العلاقات التركية الإيرانية منذ الحرب الأمريكية على العراق (٢٠٠٣ - ٢٠١٣)"، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عام ٢٠١٥).
- ٤- سارة سامح إبراهيم، "الاستمرارية والتغير في السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني منذ عام ٢٠٠١م"، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عام ٢٠١٦).
- ٥- سارة عبد الحميد إبراهيم الديب، "أثر ثورة ٢٥ يناير على العلاقات المصرية الإيرانية"، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عام ٢٠١٦).
- ٦- صدفة محمد محمود، "دور القوى المتوسطة في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة: البرازيل نموذجًا (٢٠٠٢ - ٢٠١٠)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عام ٢٠١٥).
- ٧- عزت عبد الواحد سيد "أمن الخليج العربي في التسعينيات: دراسة للسياسات الأمنية لكل من السعودية والكويت والإمارات"، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عام ٢٠٠٨).
- ٨- علي جلال عبد الله معوض، "الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، يوليو ٢٠٠٩).
- ٩- عمر محمد علي الشيخ، "الإدارة الأمريكية لأزمة البرنامج النووي الإيراني بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨).
- ١٠- كازان عبد الله حمه أمين، "دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منع الانتشار النووي: دراسة حالة البرنامج النووي الإيراني ٢٠٠٢ - ٢٠١١"، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عام ٢٠١٣م).
- ١١- محمد سليمان مفلح الزبود، "الردع العربي في مواجهة الخيار النووي الإسرائيلي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: معهد الدراسات والبحوث العربية عام ٢٠٠٤م).

١٢- محمد عبد السلام، "محددات إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية: دراسة مقارنة مع التطبيق على منطقة الشرق الأوسط"، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ، عام ٢٠٠٢م).

١٣- مروة وحيد، "السياسة النووية الإيرانية وأثرها على الأمن في منطقة الخليج العربي (٢٠٠٢م - ٢٠٠٧م)" ، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عام ٢٠٠٩م).

١٤- مصطفى شفيق مصطفى علام، "قياس قوة الدولة الإيرانية وتوازن القوى في منطقة الخليج العربي ٢٠٠٣ . ٢٠١٠" ، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عام ٢٠١٢) .

١٥- موسى عيد الوالى أبو فاعود، "الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط خلال الفترة من ١٩٩١ حتى ٢٠١٠"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢) .

١٦- نوف سعود عبد العزيز معنوق، "دور القوى الكبرى في إعمال نظام الأمن الجماعي الدولي - دراسة تحليلية لموقف الولايات المتحدة الأمريكية إزاء البرنامج النووي الإيراني"، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عام ٢٠١٠م).

- التقارير:

١- التقرير الإيراني، مجموعة محررين، "إيران وتطورات الشأن الداخلي الجزء الثاني" ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، المقطم، القاهرة، (الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٩م).

٢- تقرير حول الإقتصاد الإيراني إلى أين"، صحيفة همشري، الصادرة في الأول من يونيو ٢٠٠٥م، طهران.

- المصادر الإلكترونية:

١- أبويكر الدسوقي، مكانة مصر الإقليمية في عهد جديد، موقع السياسة الدولية، ٣ يوليو ٢٠١٨ ، متاح على الرابط <http://www.siyassa.org.eg/News/3783.aspx> .

٢- اتصال هاتفي بين أوباما وروحاني، خبر منشور على موقع عربية skynews بتاريخ ٢٨ سبتمبر عام ٢٠١٣م، متاح على الرابط <https://www.skynewsarabia.com/world> .

٣- الاتفاق النووي الإيراني محدود لكنه مهم، تحليل منشور على موقع عربي bbc news بتاريخ ٢٤ نوفمبر عام ٢٠١٣م، متاح على الرابط

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2013/11/131124_iran_deal

٤- الاتفاق النووي الإيراني محدود لكنه مهم، تحليل منشور على موقع عربي bbc news بتاريخ ٢٤ نوفمبر عام ٢٠١٣م، متاح على الرابط

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2013/11/131124_iran_deal

٥- اتفاق سعودي - مصري على رفض «التصعيد التركي» في ليبيا، خبر منشور على موقع جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ٦ / ١ / ٢٠٢٠م، متاح على الرابط <https://aawsat.com/home/article>

٦- أردوغان براوغ.. القوات التركية تستهدف دعم إخوان ليبيا، تقرير منشور على موقع البوابة نيوز بتاريخ ٢٠ / ١ / ٢٠٢٠م، متاح على الرابط،

<https://www.albawabhnews.com/3875426>

٧- أزمة الرهائن الأمريكيين بإيران"، متاح على الرابط <https://www.marefa.com>

٨- استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، تحليل منشور على موقع مرصد الشرق الأوسط بتاريخ ٣٠ / ١٠ / ٢٠١٨م، متاح على الرابط <https://mena-monitor.org/research>

٩- استراتيجية ترامب تجاه إيران.. الدوافع والاتجاهات، تقرير منشور على موقع مركز الفكر بتاريخ ١٨ / ١٠ / ٢٠١٧م، متاح على الرابط

<https://fikercenter.com/position-papers>

١٠- إسرائيل تكشف لأول مرة تفاصيل قصف المفاعل النووي العراقي، تقرير منشور على موقع اليوم السابع بتاريخ ٨ / ٨ / ٢٠١٥م، متاح على الرابط <https://www.youm7.com>

١١- الإعلان الرسمي عن اتفاق "تاريخي" بشأن برنامج إيران النووي، تحليل منشور على موقع عربي news bbc بتاريخ ١٤ يوليو عام ٢٠١٥م، متاح على الرابط

http://www.bbc.com/http://www.bbc.com/arabic/middleeast_iran_nuclear_talk_agreement

١٢- إعمار العراق بأيادٍ مصرية.. تفاصيل زيارة محلب لبغداد، تقرير منشور على موقع البوابة بتاريخ ٢ / ٢ / ٢٠١٨م، متاح على الرابط

<https://www.albawabhnews.com/2927347>

١٣- إغلاق السفارة المصرية فى اليمن وملاحقتها "العسكرى والثقافى والإعلامى"، خبر منشور على موقع صحيفة اليوم المصرية بتاريخ ١٩ / ١ / ٢٠١٥، متاح على الرابط

<https://www.youm7.com/story>

١٤- أنقرة تناوش القاهرة.. الأسئلة العشرة فى الاتفاق التركي الليبي، تقرير منشور على موقع صحيفة المصري اليوم المصرية بتاريخ ٢ / ١٢ / ٢٠١٩م، متاح على الرابط،

<https://www.almasryalyoum.com/news/details/1448526>

١٥- أنوار عز الدين ذنون، الموقف التركي من القضية الفلسطينية بعد عام ٢٠٠٢م، تقرير منشور بمجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد الثالث، السنة الثالثة، العدد السادس، يونيو

عام ٢٠١٦م، متاح على الرابط <https://www.iasj.net/iasj?func=article&ald>

١٦- إيران تلنقى شركاء الاتفاق النووي والغموض مسيطر بشأن آلية "إنستكس" الأوروبية، خبر منشور على موقع البوابة بتاريخ ٧ / ٣ / ٢٠١٩ م، متاح على الرابط

<https://www.albawaba.com/ar>

١٧- إيران تنتج ٣ الاف جهاز طرد مركزي من الجيل الجديد، خبر منشور على موقع قناة العالم

بتاريخ ٣ مارس عام ٢٠١٣م، متاح على الرابط <https://www.alalamtv.net/news>

١٨- إيران.. هل سيصمد "اقتصاد المقاومة" طويلاً أمام عقوبات واشنطن؟، تقرير منشور على موقع سكاى نيوز عربية بتاريخ ١٤ / ٢ / ٢٠١٩م، متاح على الرابط

<https://www.skynewsarabia.com/business1227289>

١٩- البرلمان الإيراني يقر الموازنة العامة بعد ٢٧ جلسة.. فما قيمتها، خبر منشور على موقع arabic.cnn بتاريخ ٣ / ٣ / ٢٠١٩ م، متاح على الرابط

<https://arabic.cnn.com/business/article>

٢٠- بوتين: موسكو ستساعد فى تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، تقرير منشور على موقع روسيا اليوم بتاريخ ٧ / ٦ / ٢٠١٦، متاح على الرابط

<https://arabic.rt.com/news/826571>

٢١- بوتين: هزيمة "الإرهاب" فى سوريا باتت وشيكة، خبر منشور على موقع عربي BBC بتاريخ ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٧، متاح على الرابط

<http://www.bbc.com/arabic/world-41689794>

- ٢٢- التحالف الرباعي المشترك... مرتكز مهم في القضاء على الإرهاب، خبر منشور على موقع سبوتنك عربي بتاريخ ١٦ / ١٢ / ٢٠١٨م، متاح على الرابط https://arabic.sputniknews.com/radio_truth/201812161037522339.
- ٢٣- التدخل التركي في شمال العراق... اتفاق أم غض الطرف، متاح على الرابط https://arabic.sputniknews.com/radio_truth
- ٢٤- تساؤلات عن الدور الإسرائيلي في سوريا، متاح على الرابط <https://www.tuess.com/assabah>
- ٢٥- تصنيف الدول وفقاً لمجلة Scimago العلمية، متاح على الرابط <https://www.scimagojr.com/countryrank.php?year=2017>
- ٢٦- تطور العلاقات السعودية العراقية| الدوافع والتحديات، تقرير نشره مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات في ٢٨ يوليو ٢٠١٧، متاح على الرابط <https://fikercenter.com/position-papers>
- ٢٧- تفاصيل اللقاء الأول بين ولي العهد السعودي والرئيس العراقي الجديد، خبر منشور على موقع عربي sputnik بتاريخ ١٩ / ١١ / ٢٠١٨م، متاح على الرابط https://arabic.sputniknews.com/arab_world
- ٢٨- تقرير أمين عام الأمم المتحدة المقدم للجمعية العامة عام ٢٠٠٩م، متاح على الرابط <https://www.un.org/maintenance>
- ٢٩- جلال السلمي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية "٢٠١١ - ٢٠١٧"، دراسة بحثية للمركز الديمقراطي العربي، يونيو عام ٢٠١٧م، متاح على الرابط، <https://democraticac.de/?p>
- ٣٠- الجهود المصرية لحلحلة الأزمة الليبية، تقرير منشور على موقع الهيئة العامة للإعلامات بتاريخ ٢١ / ١٢ / ٢٠١٧م، متاح على الرابط <http://www.sis.gov.eg/Story/154658>
- ٣١- حفتر في الرياض.. دور مهم للسعودية لانتشال ليبيا من أزماتها، خبر منشور على موقع العين الإخبارية بتاريخ ٢٨ / ٣ / ٢٠١٩م، متاح على الرابط <https://al-ain.com/article/saudi-arabia-role-solve-crisis-libya>
- ٣٢- حوار صحفي لمحمد بن سلمان مع جريدة التايم الأمريكية، منشور على موقع روسيا اليوم بتاريخ ٦ / ٤ / ٢٠١٨م، متاح على الرابط https://arabic.rt.com/middle_east

- ٣٣- خبر منشور على موقع بوابة الوطن الإلكترونية بتاريخ ١٩ / ٩ / ٢٠١٧، متاح على الرابط <https://www.elwatannews.com/news/details/2534730>
- ٣٤- الدور الإسرائيلي في العراق، تقرير منشور على موقع صحيفة المنار بتاريخ ١٥ / ٣ / ٢٠١٨، متاح على الرابط <http://www.manar.com/page>
- ٣٥- الدور الإسرائيلي في العراق، تقرير منشور على موقع صحيفة المنار بتاريخ ١٥ / ٣ / ٢٠١٨، متاح على الرابط <http://www.manar.com/page>
- ٣٦- الدور الإيراني في اليمن.. الدوافع والأهداف، متاح على الرابط <http://theinternational.club/new>
- ٣٧- الدور الإيراني في سوريا، تقرير نشرته بي بي سي بتاريخ ١ مارس ٢٠١٨، متاح على الرابط <http://www.bbc.com/arabic>
- ٣٨- الدور الإيراني في سوريا، متاح على الرابط <https://www.marefa.org>
- ٣٩- الدور الإيراني في ليبيا في ضوء تصريحات المتحدث باسم الجيش الليبي، تقرير منشور بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٨ م، متاح على الرابط <http://theinternational.club/news>
- ٤٠- الدور الإيراني في ليبيا، تقرير منشور بجريدة البيان الاماراتية في ٩ نوفمبر ٢٠١٧، متاح على الرابط <https://www.albayan.ae/one-world/arab>
- ٤١- الدور المصري والقضية الفلسطينية، تقرير منشور على موقع الهيئة العامة للاستعلامات بتاريخ ٣ / ٨ / ٢٠١٤، متاح على الرابط <http://sis.gov.eg/section>
- ٤٢- ردود الأفعال الدولية على انسحاب ترامب من الاتفاق النووي الإيراني، تقرير منشور على موقع [euronews](https://arabic.euronews.com) بتاريخ ٨ / ٥ / ٢٠١٨، متاح على الرابط <https://arabic.euronews.com>
- ٤٣- ردود الأفعال الدولية على انسحاب ترامب من الاتفاق النووي الإيراني، تقرير منشور على موقع صحيفة الغد بتاريخ ٨ / ٥ / ٢٠١٨، متاح على الرابط <https://alghad.com>
- ٤٤- ردود الأفعال على نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وكالة أنباء روسيا اليوم بتاريخ ١٤ / ٥ / ٢٠١٨ م، متاح على الرابط https://arabic.rt.com/middle_east
- ٤٥- رفعت سيد أحمد، إسرائيل مرت من هنا: حين توظف تل أبيب الأزمة السورية، متاح على الرابط <http://www.almayadeen.net/articles/opinion>

٤٦- روسيا تحمي طرطوس من الجو والبحر وتوسيع قاعدتها، تقرير منشور على موقع روسيا اليوم بتاريخ ٢٠ / ١ / ٢٠١٧، متاح على الرابط

<https://arabic.rt.com/news/859556>

٤٧- روسيا.. انطلاق المحادثات الليبية بحضور حفتر والسراج، خبر منشور على موقع سكاس نيوز عربية بتاريخ ١٣ / ١ / ٢٠٢٠م، متاح على الرابط

<https://www.skynewsarabia.com/world/1312255>

٤٨- سامح شكرى يلتقى حيدر العبادى في ختام مؤتمر ميونخ للأمن، خبر منشور على موقع اليوم السابع بتاريخ ١٨ / ٢ / ٢٠١٨، متاح على الرابط

<https://www.youm7.com/story>

٤٩- السعودية وفلسطين ... تاريخ من الدعم والتضحيات والشهداء، تقرير منشور على موقع جريدة الحياة بتاريخ ١٤ / ٥ / ٢٠١٦، متاح على الرابط

<http://www.alhayat.com/article>

٥٠- السياسة الخارجية... تحليل رؤية الرئيس السيسي للقضايا الدولية وعلاقات مصر الخارجية، كتاب منشور على موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية بتاريخ ١٠ / ١٠ /

٢٠١٨، متاح على الرابط <http://www.sis.gov.eg/Story>

٥١- السياسة الخارجية... تحليل رؤية الرئيس السيسي للقضايا الدولية وعلاقات مصر الخارجية، كتاب منشور على موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية بتاريخ ١٠ / ١٠ /

٢٠١٨، متاح على الرابط <http://www.sis.gov.eg/Story>

٥٢- السياسة الخارجية... تحليل رؤية الرئيس السيسي للقضايا الدولية وعلاقات مصر الخارجية، كتاب منشور على موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية بتاريخ ١٠ / ١٠ /

٢٠١٨، متاح على الرابط <http://www.sis.gov.eg/Story>

٥٣- سياسة مصر الخارجية في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي، تقرير منشور على موقع بوابة الوطن الإلكترونية بتاريخ ١٠ / ١٠ / ٢٠١٨، متاح على الرابط

<https://www.elwatannews.com/news/details/3716140>

٥٤- سياسة مصر الخارجية في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي، تقرير منشور على موقع بوابة الوطن الإلكترونية بتاريخ ١٠ / ١٠ / ٢٠١٨، متاح على الرابط

<https://www.elwatannews.com/news/details/3716140>

٥٥- السيسى يشعل مواقع التواصل بعد تصريحاته حول إعمار سوريا، خبر منشور على موقع
bbc عربي بتاريخ ٦ / ١١ / ٢٠١٨، متاح على الرابط

<http://www.bbc.com/arabic/trending-46091989>

٥٦- الصين في الشرق الأوسط.. عن ماذا يبحث التنين ، تقرير منشور على موقع الميدان
بتاريخ ١١ / ١٢ / ٢٠١٨م، متاح على الرابط

<https://midan.aljazeera.net/reality/politics>

٥٧- الصين في الشرق الأوسط.. عن ماذا يبحث التنين ، تقرير منشور على موقع الميدان
بتاريخ ١١ / ١٢ / ٢٠١٨م، متاح على الرابط

<https://midan.aljazeera.net/reality/politics>

٥٨- عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، التصدي الصلب: السعودية في مواجهة الاندفاعات
الإيرانية، E - Kutup Ltd، إنجلترا، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٧، ص ١٢٠، متاح على

الرابط <https://books.google.com.eg/books?id>

٥٩- عبدالعزيز الظاهر، الدور الإيراني في العراق، جريدة البيان في ٢٣ أغسطس ٢٠١٧، متاح
على الرابط <http://www.albayan.co.uk/MGZArticle>

٦٠- عزة أحمد هاشم، أبعاد ودلالات التحرك المصري في ليبيا، تقرير منشور على موقع مجلة
السياسة الدولية بتاريخ ٢٠ / ١١ / ٢٠١٧، متاح على الرابط

<http://www.siyassa.org.eg/News/15415.aspx>

٦١- عزة أحمد هاشم، أبعاد ودلالات التحرك المصري في ليبيا، تقرير منشور على موقع مجلة
السياسة الدولية بتاريخ ٢٠ / ١١ / ٢٠١٧، متاح على الرابط

<http://www.siyassa.org.eg/News/15415.aspx>

٦٢- العلاقات الإيرانية الروسية، متاح على الرابط <http://almezmaah.com> .

٦٣- العلاقات التركية الروسية ومعضلة ثنائية التعاون والأزمات، تقرير منشور على موقع رؤية
تركيبية بتاريخ ١ / ٧ / ٢٠١٨م، متاح على الرابط

<https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries/24>

٦٤- العلاقات السعودية الإيرانية، متاح على الرابط <https://www.marefa.org> .

٦٥- العلاقات المصرية الروسية، تقرير منشور على موقع جريدة اليوم السابع بتاريخ ١٤ / ١٠ /
٢٠١٨م، متاح على الرابط <https://www.youm7.com/story> .

٦٦- علماء إيرانيون اغتالهم إسرائيل وأميركا لعرقلة الملف النووي الإيراني، تحقيق منشور على

موقع الميادين، متاح على الرابط <http://www.almayadeen.net/news>

٦٧- قاعدة بيانات البنك الدولي، المصدر متاح على الرابط

<https://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS?location=SA-EG-IR-TR-IL>

٦٨- قاعدة بيانات البنك الدولي، المصدر متاح على الرابط: <https://goo.gl/w8XKG>

٦٩- القوة الشاملة للدولة وكيفية حسابها، تقرير منشور على موقع المنتدى العربي للدفاع

والتسلح بتاريخ ٧ / ٤ / ٢٠١١م، متاح على الرابط <https://defense-arab.com/vb/threads/41757>

٧٠- كفاح زبون، صحيفة الشرق الأوسط في ١٠ أكتوبر ٢٠١٦، متاح على الرابط

<https://aawsat.com/home/article>

٧١- كيف تحاول الصين الهيمنة على الشرق الأوسط؟، تقرير منشور على موقع ناشونال

إنترنيست بتاريخ ٣٠ / ٨ / ٢٠١٨م، متاح على الرابط <http://www.roayahnews.com/translations/2018>

٧٢- كيف يؤثر صعود "اليمن المتطرف" الأوروبي على الشرق الأوسط والعالم؟، تقرير منشور

على موقع النادي الدولي بتاريخ ١٣ / ١٢ / ٢٠١٨م، متاح على الرابط <http://theinternational.club/news>

٧٣- كيف يؤثر صعود "اليمن المتطرف" الأوروبي على الشرق الأوسط والعالم؟، تقرير منشور

على موقع النادي الدولي بتاريخ ١٣ / ١٢ / ٢٠١٨م، متاح على الرابط <http://theinternational.club/news>

٧٤- لماذا تراجع دور أوروبا في الشرق الأوسط؟، تقرير منشور على موقع جريدة الأسبوع بتاريخ

٢٠ / ١ / ٢٠١٩م، متاح على الرابط

<https://www.elaosboa.com/show.asp?id=302247&page=writers>

٧٥- لماذا قررت الصين الانخراط سياسياً في الشرق الأوسط بعدما كانت معتمدة فقط في

خططها على الاقتصاد؟، تقرير منشور على موقع عربي بوست بتاريخ ١٥ / ٧ /

٢٠١٨م، متاح على الرابط <https://arabicpost.com/politics/world/2018>

٧٦- ما هي أهم بنود اتفاق المصالحة بين فتح وحماس؟ وما التحديات التي يواجهها؟، تقرير

منشور على موقع فرانس ٢٤ بتاريخ ١٢ / ١٠ / ٢٠١٧، متاح على الرابط

<https://www.france24.com/ar/20181119>

٧٧- مارك هيلر، إسرائيل كقوة إقليمية منقوصة التأثير، ورد في: القوى الإقليمية في الشرق

الأوسط: إعادة تشكل ما بعد الثورات العربية، مراجعة عمر حسن، موقع الجزيرة للدراسات،

يونيو ٢٠١٥، متاح على الرابط <http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision>

٧٨- مجلس الوزراء السعودي يرفض التدخل التركي في ليبيا، خبر منشور على موقع سكاى

نيوز عربية بتاريخ ٧ / ١ / ٢٠٢٠م، متاح على الرابط

<https://www.skynewsarabia.com/>،

٧٩- محمد أبو الفضل، دور مصر يتصاعد في سوريا.. وسيط معترف به من قوى فاعلة في

الأزمة، تقرير منشور على موقع جريدة العرب بتاريخ ٤ / ٨ / ٢٠١٧، متاح على

الرابط <https://alarab.co.uk>

٨٠- محمد عبده حسنين، الملف النووي الإيراني في ٢٠٠٨م : مزيد من العقوبات وتراجع الحل

العسكري"، القاهرة، وحدة أبحاث الشرق الأوسط، متاح على الرابط

<http://www.aawsat.com/details.asp>

٨١- المشاركون في مؤتمر الكويت يتعهدون بمنح ٣٠ مليار دولار لإعادة إعمار العراق، خبر

منشور على موقع فرانس ٢٤ بتاريخ ١٤ / ٢ / ٢٠١٨، متاح على الرابط

<https://www.france24.com/ar/20180214>

٨٢- المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، متاح على الرابط

<https://data.albankaldawli.org>

٨٣- ملفات معقدة: مستقبل الصراع الاقليمي في الشرق الأوسط، تقرير منشور على موقع المركز

العربي للبحوث والدراسات بتاريخ ١٢ / ٣ / ٢٠١٨م، متاح على الرابط

<http://www.acrseg.org/40684>

٨٤- ملفات معقدة: مستقبل الصراع الاقليمي في الشرق الأوسط، تقرير منشور على موقع المركز

العربي للبحوث والدراسات بتاريخ ١٢ / ٣ / ٢٠١٨م، متاح على الرابط

<http://www.acrseg.org/40684>

- ٨٥- المملكة: مواقف ثابتة منذ عهد المؤسس تجاه قضية فلسطين، تقرير منشور على موقع صحيفة الجزيرة السعودية في ٨ ديسمبر ٢٠١٧م، متاح على الرابط <http://www.al-jazirah.com/2017/20171208/In15.htm>
- ٨٦- المنافذ الحدودية بين السعودية واليمن، تقرير منشور على موقع قناة العربية بتاريخ ١٥ / ٦ / ٢٠١٥، متاح على الرابط https://www.youtube.com/watch?v=o_ZOejAQGHa
- ٨٧- منظمة التعاون الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، المصدر متاح على الرابط <http://www.sesric.org/databases-universities-ar.php>
- ٨٨- المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المصدر متاح على الرابط:
- ٨٩- مؤتمر برلين: المشاركون يتفقون على ضرورة احترام حظر إرسال الأسلحة إلى ليبيا والالتزام بعدم "التدخل" في النزاع، تقرير منشور على موقع فرانس ٢٤ بتاريخ ١٩ / ١ / ٢٠٢٠، متاح على الرابط، <https://www.france24.com/ar/20200119>
- ٩٠- ننتيا هو يحشد الدعم الدولي لحماية أكراد العراق من انكسارات جديدة، تقرير منشور على موقع وكالة أنباء روسيا اليوم بتاريخ ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٥، متاح على الرابط https://arabic.rt.com/middle_east
- ٩١- نجاح عبدالله سليمان، الوجود الإيراني في اليمن، جريدة الحياة، منشور في ١١ أبريل ٢٠١٨، متاح على الرابط <http://www.alhayat.com/article>
- ٩٢- النشاط الإسرائيلي في اليمن، تقرير نشره موقع متراس بتاريخ ٢ / ٥ / ٢٠١٨، متاح على الرابط <https://metras.co>
- ٩٣- النشاط الإسرائيلي في اليمن، تقرير نشره موقع متراس بتاريخ ٢ / ٥ / ٢٠١٨، متاح على الرابط <https://metras.co>
- ٩٤- نص المذكرة الخاصة بإنشاء مناطق لتخفيف حدة التصعيد في سوريا، منشور على موقع روسيا اليوم بتاريخ ١٢ / ٥ / ٢٠١٧، متاح على الرابط https://arabic.rt.com/middle_east/877084

٩٥- نص مبادرة السلام العربية التي أطلقتها قمة بيروت العربية عام ٢٠٠٢، تقرير منشور على

موقع صحيفة الشرق الأوسط، في ٢٧ مارس ٢٠٠٧، متاح على الرابط

<https://ar.wikipedia.org/wik>

٩٦- الوجود الإيراني في سوريا: اتفاقات ومسارات (دراسة) في ٢٧ سبتمبر ٢٠١٨، متاح على

الرابط <https://eldorar.com/node>

٩٧- وقد روسي يبحث مع السعودية التسوية في سوريا، خبر منشور على موقع عربي sputnik

بتاريخ ١٦ / ١٠ / ٢٠١٨، متاح على الرابط

https://arabic.sputniknews.com/arab_world

٩٨- وول ستريت جورنال: "السعودية عرضت على حفتر تمويل حملته العسكرية على

طرابلس، خبر منشور على موقع روسيا اليوم بتاريخ ١٢ / ٤ / ٢٠١٩م، متاح على

الرابط https://arabic.rt.com/middle_east/1013044

٩٩- يحيى الشهري، رؤية تحليلية لموقف المملكة العربية السعودية تجاه القضية السورية، تقرير

منشور على موقع المركز الديمقراطي العربي بتاريخ ٩ ديسمبر عام ٢٠١٥ م، متاح

على الرابط <https://www.democraticac.de/?p>

١٠٠- اليونان تضبط سفينة لنقل المتفجرات من تركيا إلى ليبيا، متاح على الرابط

<https://www.skynewsarabia.com/middle-east>

<https://www3.wipo.int/ipstats/lpsStatsResultvalue>

- أخرى:

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، "التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت

عام ١٩٨٦م"، خصائص السكان والظروف السكنية إجمالي الجمهورية، المجلد الأول، تعداد

السكان حسب الديانة.

٢- دراسة حالة دولة إسرائيل، مركز الدراسات الاستراتيجية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة،

نوفمبر ٢٠٠٩.

٣- سويدان حسن أحمد سويدان، "أثر تنامي الدور الإقليمي لإيران على الأمن القومي المصري

والعربي ومقترحات المواجهة"، بحث فردي، كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا،

القاهرة، عام ٢٠٠٨م.

٤- صحيفة، اطلاعات، طهران، أبريل ٢٠٠٣م، الصفحة الرئيسية.

-
- ٥- محمد عبد الحميد النجار، "الطموحات الإيرانية في المنطقة العربية وأسلوب مواجهتها"، بحث
إجازة زمالة كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، عام ٢٠١٠.
- ٦- محمد عبد الحميد النجار، "الطموحات الإيرانية في المنطقة العربية وأسلوب مواجهتها"، بحث
إجازة زمالة كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، عام ٢٠١٠.
- ٧- محمد كمال، "الصين والشرق الأوسط": محاضرة في السياسة الخارجية للدول الكبرى لطلبة
الدراسات العليا، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مايو ٢٠١٥ .
- ٨- محمد كمال، "روسيا والشرق الأوسط": محاضرة في السياسة الخارجية للدول الكبرى لطلبة
الدراسات العليا، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مايو ٢٠١٥ .

– **Books:**

- 1– Al J. Venter, "**Iran's Nuclear Ambition; Innocuous Illusion or Ominous Truth ? The Covert Progression toward a Nuclear Capability** ", Jane' s International Defense Review, Sept , 1997 , p.p 29 – 31.
- 2– David O. Wilkinson, **comparative Foreign Relation ; Framework and Methods**, Comparative Foreign Relatiom Series, Belmont,CA; Dickenson pub.CO, 1969.
- 3– IL HYUN CHO , **Global Rogues and Regional Orders** , Issued by: OXFORD UNIVERSTY PRESS , Year 2015.
- 4– Robert D. Hormats, "**Post–Sanctions Economic Opportunities and Risks in Iran**"(Washington: Atlantic council, February 2016

– **Periodicals:**

- 1– Curtis R. Ryan and Gregory Johnsen ,**Great Decisions 2016** , Issued by: Foreign Policy Association, Year 2016.
- 2– Hans Binnendijk , **Friends, Foes, and Future Directions: U.S. Partnerships in a Turbulent World (Strategic Rethink)** , Issued by: RAND Corporation , Year 2016.
- 3– Kumuda Simpson,,: **U.S. Nuclear Diplomacy with Iran** , Issued by: Rowman & Littlefield Publishers
- 4– Ronald G. Lands, "**The Use of Role Theory in Political Socialization Research** ",International Journal Of Comparative Sociology,PP.59–72.

5- The military balance, **The Annual assessment of global military capabilities and defence economics**, issued by: The international institute for strategic studies, Year 2018 Page number.(١٥٦:١٦٠)

- **Others:**

- 1- **Broad, William and Sanger, David " Nuclear Agency Says Iran Has Bolstered Ability to Make Fuel but Slowed its Output " , valed at <http://www.nytimes.com/2009/08/29/world/middleeast>**
- 2- <https://documentsddsny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N15/225/25/PDF/N1522525.pdf?OpenElement>
- 3- **Kragie Andrew,,: Is Trump compromised by Saudi money ? , The Atlantic, 26 November 2018 Valed at <https://www.usnews.com/news/best-countries/power-rankings>.**
- 4- **The military balance, the annual assessment of global military capabilities and defence economics, issued by: The international institute for strategic studies, Year 2018 Page number.(٣٣٣:٣٣٧) Valed at 2018 Firepower Index, valed on , <https://www.globalfirepower.com/> ,Date of entry 15/12/2018.**
- 5- **Trump's vision for The Middle East, London Center for Policy Research, WWW.londoncenter.org .**